العتبة العلوية المقدسة
مكتبة الروضة الحيدرية
الرسائل الجامعية - ٣٥

الجهود اللغوية والنحوية عند ابن معصوم المدني

(المتوفى سنة ١١٢٠)



د. عادل عباس هويدي النصراوي

النجف الأشرف عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٢م

الجهود اللغويّة والنحويّة عند ابن معصوم المدنيّ

■ الناشر: العتبة العلوية المقدسة

■ إعداد: مكتبة الروضة الحيدرية

■ المؤلف: د.عادل عباس هويدي النصراوي

■ الإخراج الفني: نصير شكر

■ عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

■ السنة: ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

العتبة العلوية المقدسة، العراق . النجف الأشرف

هاتف المكتبة: ٧٨٠٢٣٣٧٢٧٧ (٠٠٩٦٤)

هاتف الرابطة الثقافية: ٢١٨٨١٥٣٣٢٢ (٠٠٩٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

تتبنى «مكتبة الروضة الحيدرية»

بالتعاون مع رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية

إصدار سلسلة الرسائل الجامعية

استعداداً للنجف عاصمة الثقافة الإسلامية عام ٢٠١٢م

وتقديراً ودعماً لجهود الباحثين. والمكتبة إذ تنشر هذه السلسلة

لا تتبنى الآراء المطروحة فيها بالضرورة

مُقَدِّمَة

يا ربّي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك والصلاة والسلام على خير خلقك سيد الأوّلين والآخرين محمد الأمين وآله الطيبين الطاهرين وعلى صحبه ومَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين..

لم يكن موضوع رسالتي للدكتوراه (الجهود اللغوية والنحوية عند ابن معصوم المدني) وليد مصادفة أو اختياراً متعجّلاً، وإنّما كانت فكرته قد خامرتني منذ وقت ليس بالقصير، إذ عشت مع السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني زمناً طويلاً، متتبّعاً آثاره ومؤلفاته، حتى ولعتُ بها وأحببتها إلى درجة الشغف، فكان يعيش في ذاكرتي، فوجدته بلاغياً كبيراً ونحوياً فذّاً ولغوياً من الطراز الأوّل، فضلاً عن كونه فقيهاً وأصولياً وناقداً ومستدركاً وشارحاً ومختصِراً للكثير من المسائل التي يُناقشها.

هذا الاتساع في ثقافته وتعدّد مواهبه جعلته ملمّاً بأكثر علوم عصره، فلا يوجد باب من أبواب العلم في زمانه إلاّ طرقه وأخذ منه شيئاً.

كل هذه الاسباب دفعتني لأن أدرس جهود هذا العلم الكبير، وخاصة في اللغة والنحو، وأتناوله بالبحث، وقسمتُ دراستي على تمهيد وبابين وخاتمة.

تناولت في التمهيد، عصره، منذ ولادته (سنة ١٠٥٢هـ) وحتى وفاته (سنة ١١٢٠هـ) وما تخلّله عصره من اضطرابات سياسية في عالم كان يحكمه الصفويون

والعثمانيون، وكذلك ممالك الهند، التي عاش فيها أكثر سنيّ عمره، وتناولت فيه أيضاً مايتعلّق باسمه ونسبه وأسرته ونشأته، و ثقافته وآثاره العلمية وأساتذته وإجازاته في الرواية، بصورة مختصرة.

أما الباب الأول فتناولت فيه موضوع (الجهود اللغوية عند ابن معصوم المدني) وانقسم على مدخل وثلاثة فصول.

فالفصل الأول كان موضوعه (الطراز الأوّل - دراسة وتقويم)، درستُ فيه أهم كتاب له في اللغة، وكان نقداً واستدراكاً على القاموس المحيط للفيروزآبادي، وقسمته على مدخل وثلاثة مباحث، ففي المدخل تناولت الغاية من تأليفه وهي للرد على الفيروزآبادي ومناصرة الجوهري في أغلبه، وفي المبحث الأول، درستُ الخصائص العامة في منهج الطراز، و تتعلّق بالنظام الخارجي العام للمعجم، والمبحث الثاني منه خصّص لدراسة الخصائص الدقيقة للمنهج فيه، فحلّلت منهجه الداخلي الناقد للفيروزآبادي بمادته اللغوية، وفي المبحث الثالث برّزت شخصيته العلمية في الطراز الأول ومصادر دراسته والمؤاخذات عليه.

أما الفصل الثاني فكان موضوعه (المباحث اللغوية عنده)، وانعقد على خمسةِ مباحث تناولت في المبحث الأوّل مجمل آرائه ودراساته في تطوّر الدلالة من تعميمها وتخصيصها وانتقالها، والمبحث الثاني فقد خصّص لدراسة بعض الظواهر الدلالية كالترادف والأشتراك اللفظي، فيما كان المبحث الثالث في الإبدال بشقيه الصوتي واللهجي.

أما المبحث الرابع فكان في الهمز الذي أخذ حيزاً مهماً في الدرس اللغوي، فيما كان المبحث الخامس في المعرّب.

أمّا الفصل الثالث فكان موضوعه (نقده اللغوي)، و انعقد على مبحثين:

الأول : تصحيحاته، التي انقسمت على قسمين، احدهما يَتعلّق بتصحيحاته

اللغوية أي رصد الإنحرافات عن معايير اللغة والنحو، والآخر تعلّق بالإضطراب في الأداء اللغوي، أو دراسة الأسلوب الفني الذي يجب أن يلتزم بـه الكاتـب والأديـب، والنظر في مواضع الجودة والرداءة في استعمال اللغة .

الثاني : استدراكاته على الفيروزآبادي من مواد لغوية، كان يرى أنّه لم يوردها في القاموس المحيط.

الباب الثاني تناولت فيه موضوع (الجهود النحوية عند ابـن معـصوم المـدني)، وانقسم على مدخل وثلاثة فصول.

المدخل تطرقت فيه إلى مسألة اللحن الإعرابي واتجاهـات التـصنيف النحـوي قبيل عصره وعنده وبشكل مختصر.

وفي الفـصل الأول منـه تناولـت موضـوع (الحـدائق النديـة في شرح الفوائـد الصمدية – دراسة وتقويم)، فدرست فيه أهم كتبه في النحـو، و كـان شرحـاً مفـصّلاً لمختصر الشيخ البهائي (ت سـنة ١٠٣١هـ)، المسمّى بـ(الفوائد الـصمدية)، وتـضمّن نظرة عامة في مؤلفاته النحوية، ثم تعرّضت الى سبب تأليفه للحدائق النديـة، وطريقـة تأليفه له وهي مبنيّة على أساس نظرية العامل، وكذلك شواهده، ومصادره التي اعتمد عليها في مجمل مباحثه النحوية، ثم المؤاخذات عليه.

وفي الفصل الثاني درست (مذهبه النحوي)، وكان في مبحثين هما:

الأول : المذاهب النحوية وأثرها في منهجه النحوي، و خصصته لدراسة نماذج من المسائل الخلافية التي اتفق فيها أو اختلف مع المذهبين البـصري والكـوفي، فـضلاً عن مسائل سكت عنها، ولم يعطِ رأياً فيها.

الثاني : نماذج من دراساته النحوية، تناولت فيه بعـضاً مـن مباحثـه في الفاعـل والمفعولات وفعل الأمر وعسى وبئس ونِعْم.

وفي الفصل الثالث منه تناولت موضوع (أثر علم الأصول في دراساته النحوية

حروف الجر أنموذجاً)، درست فيه دلالة حرف الجر بين النحويين والأصوليين، فبيّنت الفروق الدقيقة بينهما، ثم درست بعضاً منها وتناوبها في المعنى الوظيفي عند ابن معصوم المدني من نحو من، عن، على، في، اللام، وتوصّلت إلى عدم وجود تناوب بينها في الدلالة وخاصة في القرآن الكريم.

ثم الخاتمة، فقد عرضت فيها خلاصة البحث بشقيه اللغوي والنحوي وما توصّلت إليه من نتائج، مختصراً ذلك في نقاط محدودة.

استعنت في دراستي هذه بمصادر كثيرة في اللغة والنحو والرجال، توزّعت على بابي البحث وفصوله وتمهيده، فكان لكتب المعجمات والدراسات المعجمية واللغوية، السهم الأوفى، من نحو معجم الطراز الأول والكناز لابن معصوم، والقاموس المحيط للفيروزآبادي وأساس البلاغة للزمخشري وكتابي المجمل والمقاييس لابن فارس وأمّات المعجمات الأخرى.

أما مصادر النحو فكان منها كتاب الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية لابن معصوم المدني، وكتاب سيبويه، ومقتضب المبرِّد وشروح الألفية وشرح الرضي على الكافية ومغني اللبيب لابن هشام وغيرها.

أما مصادر الرجال فأهمها روضات الجنات للخوانساري ورياض العلماء لعبدالله الافندي واعلام الشيعة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.



تمهيد

مدخل:

عاشت الأمة العربية والإسلامية بعد إحتلال المغول بغداد عام ٦٥٦هـ في ظروفٍ سياسية متعثرة، أضفت بظلالها على الحياة العامة للمجتمع العربي والإسلامي على حدٍ سواء وخاصة في الناحيتين العلمية والثقافية. إذ انحدر المستوى العلمي و الثقافي للفرد المسلم بشكل عام والعربي بشكل خاص، وكان هو المستهدف دون غيره، فاختار المستعمرُ الأجنبي الفض، القلبَ النابضَ في المجتمع العربي المتمثّل بالثقافة العربية الإسلامية، فأسقط تراثها وأحرق موروثها العلمي، فنجح أيّما نجاح في السيطرة على كلِّ مقدراتهِ وقدراتهِ حتّى أصبح أداةً طيّعة بأيديهم، إذْ فشا الجهل، واستمر ذلك مع حياة العربي، فعانى ابن معصوم المدني كغيره من العرب المسلمين، مع تأخّر زمانه عنه.

عصره :

عاش ابن معصوم المدني منذ ولادته في المدينة المنوّرة عام (١٠٥٢هـ) وحتى وفاته في شيراز عام (١١٢٠هـ)، في حلبة قرنين من الزمان، القرن الحادي عشر

والقرن الثاني عشر من الهجرة النبوية المباركة، وهذه المدة المنحصرة بينهما قد كشفت عن حالة التردّي والحرمان التي عاشها الفرد المسلم والعربي على حدٍّ سواء، فبعد إحتلال المغول بغداد، بدأت الحياة في العالم الإسلامي والعربي بالتردي.

ففي الحجاز، الوطن الأوّل لابن معصوم، تكشف الحالة السياسية فيه عن أزمات عاشتها البلاد تمثّلت بالحروب بين أبناء الأسرة الحاكمة، حتى استغاث الناس من ذلك بمن ينقذهم من حالهم ذاك.

وذكر ابن معصوم طرفاً من تلك الحالة السيئة التي عاشها وأهله في مكة المكرمة وما جاورها، وكان أميرها آنذاك الشريف (زيد بن المحسن بن الحسين) إذ قال فيه: (وَليها ـ أي مكة المكرمة ـ وهي جمرة تحترم، ونار تضطرم، فأخمد نيرانها وأمن جيرانها، وكانت ولايته سنة احدى وأربعين وألف، ولَـهُ من العمر سبع وعشرون سنة)[1] بعد أن ثار ضد الشريف (نامي) وبقي في الحكم حتى وفاته عام (١٠٧٧هـ).

وسافر إلى بلاد الهند بدعوة من ابيه أحمد نظام الدين، ووصوله إليها في شهر ربيع الأول من عام (١٠٦٨هـ)، وكان حاكم الدكن آنذاك السلطان عبدالله قطب شاه، الذي اتخذ من السيد أحمد نظام الدين (عيناً)، وهو من أرفع المناصب الحكومية عندهم، وكانت الهند تموج في صراعاتٍ وحروبٍ بين

المغول من جهةٍ وبين المسلمين والهندوس من جهة أخرى، وقد وصفها ابن معصوم بأنّها: (حوادث دهرٍ تستفرغ صبر الجليد، وصروف أيّام تشيب بوقائعها رأس الوليد)[2]، وبقيت الأحوال السيئة التي عاشها في بلاد الهند حتى سنة تأليف

---

(١) (رحلة ابن معصوم المدني) / ابن معصوم: ٥٢، ظ: سلافة العصر / ابن معصوم: ٢٠ – ٢٣.

(٢) سلافة العصر / ابن معصوم: ٧.

كتابه (سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مِصْر)، إذْ كان يُقاسي آلام الغربة والوحشة وإلزامه الإقامة في بيته، فقال: (وذلك من سنة ثلاث وسبعين إلى آخر سنة إحدى وثمانين، وهي السنة التي شرعتُ في آخرها تأليف هذا الديوان، والله أعلم بما يعقبه الدهر بعد هذا الأوان وإلى الآن لم يبدُ لهذه الأزمة فرج، ولا أذِنَ صباح ليلها المدلهم بالبلج)[1] وكان كل ذلك بسبب من صراعات السلاطين وأسرهم الحاكمة في دويلات الهند، وذهب والده أحمد نظام الدين ضحيّة لتلك الصراعات حتى توفي في معتقله سنة (١٠٨٦هـ)، وبقي ابن معصوم قيد الإقامة الجبرية في داره، لكنَّ بعضاً من أصحابه حاولوا أن يهربوا به إلى برهانبور، فأكرمه سلطانها (اورنگزيب) ومنحه لقب (خان)، وهو من أعلى الألقاب في دولة الهند، ثم عيّنه قائداً لكتيبة في الجيش الملازمة ثغور البلاد (في وقت لا يُتَصوَّر فيه صحبة قلم لِبَنان، ولا يتخيَّلُ فيه تصوّرُ مسالة في جنان، بل لاتقع العين إلاّ على لمعِ مهنّدٍ وسنان، ولا تصحب اليدان إلاّ قائمَ حسامٍ وجديلَ عنان، وذلك حين المرابطة بثغور العدو من الديار الهندية والمنازلة لهم في كلِّ صباحٍ وعشيّة، والسمع لايعي إلاّ صارخاً ياخيل الله اركبي، أو صائحاً لما دهمه ياغلام قرّب مركبي)[2]، وبقي على هذه الحال حتى خروجه من الهند عام (١١١٤هـ)، وكان من نتاج ذلك ان فشا الجهل وكسدت سوق العلم وطلابه، وقامت دولة الجهل وأحزابه، فلم يُعرف من العلم إلاّ رسمه[3].

أما بلاد فارس، فهي المحطة الأخيرة لحياته، فقد كان يحكمها الصفويون ابتداءً من (٩٠٧هـ وحتى عام ١١٤٨هـ)، وتوالى على حكمها أحد عشر شاهاً، وتفاوت

---

(١) سلافة العصر / ابن معصوم: ٧ .

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم : ٦/ ٣٣٢.

(٣) ظ : الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية / ابن معصوم : ٢٧٦ (طبعة حجرية).

الحال عندهم، فمثّل بعضهم إنحلالاً بائساً بالنسبة للسلالة التي انحدروا منها، ومثّل بعضهم الآخر قوةً وسيطرة، حتى اتسعت سيطرتهم إلى العراق الذي أصبح ساحة قتال وصراع بينهم وبين العثمانيين، ودخلت المنطقة كلّها في حروب دامية حتى سقوط الدولة الصفوية عام (١١٣٥هـ)[١].

أسفرت حالة الصراعات السياسية والعسكرية في البلاد العربية والإسلامية عن انحلال الثقافة وتدنّي المستوى العلمي والأدبي بين أبنائها وخاصةً إبّان حكم بني عثمان الذين حاربوا اللغة العربية

وفرضوا على شعوبها اللغة التركية بعد اتخاذهم إيّاها لغة رسمية للبلاد العربية، مما أثّر في الثقافة عندهم، فانحدر فيها الشعر والشعراء إلى مستويات متدنيّة (وتجد ضعفاً في أساليب الكثير إلى جانب ضعف الألفاظ والتراكيب، وقد جاء ذلك عن عجزهم عن التصرّف في اللغة تصرّف المالك لزمامها والمتمكّن من دقائق أسرارها، وقد أخفى بعضهم هذا الضعف بثوب الصناعة اللفظية والمحسنات البديعية)[٢] حتى سادت هذه الصناعة وعمّت شعر تلك الفترات، فضلاً عن ظهور فنون شعرية اختلطت فيها اللغة الفصيحة بالعاميّة مثل الدوبيت والكان كان، والقوما، والزجل، والموشّح، إضافة إلى رواج بعض الصناعات الشعرية المتمثلة بالتأريخ الشعري وغيرها[٣].

لكن بالمقابل، هناك مَنْ شمّر عن ساعد الجد ليواجه هذا الإنحلال والإنحراف، إذ نشأت حركة تأليف متواصلة في ميادين شتى، إلاّ أنّها اتسمت

---

(١) ظ : العراق في العهد العثماني / د.علاء نورس : ٧٢.

(٢) في *أدب العصور المتأخرة* / د. ناظم رشيد : ٣٨.

(٣) ظ : تأريخ آداب العرب / مصطفى الرافعي : ٣/ ٣٥٣ - ٤٢١.

بالشروح والحواشي[1]، فنبغ فيهم علماء ومؤلفون، من أمثال بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣١هـ)، والمَقَّرِيّ (ت ١٠٤١هـ)، والشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، ويوسف البديعي (ت ١٠٧٣هـ)، وعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، والمحبّي الشامي (ت ١١١١هـ)، وابن معصوم المدني (ت ١١٢٠ هـ) وغيرهم كثر.

كان هؤلاء العلماء وغيرهم ممّن سكن البلاد الإسلامية عموماً، لم يحظوا بالأجواء العلمية المناسبة لنشر علومهم ومصنفاتهم، فضلاً عن كون أغلبهم عاش في فقر وبؤسٍ وحرمان، ممّا دفعهم هذا للسفر إلى بقية البلاد الإسلامية للبحث عن الجو العلمي المناسب والاستقرار، لنشر ماعندهم من علوم، فهناك مَنْ خرج من البحرين والعراق وغيرهما من بلاد العرب التي كانت تعيش وسط مشكلات الحروب والنزاعات بين الأقطاب الكبرى آنذاك، المتمثّل بالدولة الصفوية في بلاد فارس، والدولة العثمانية التي احتلّت أرضاً عربية وإسلامية كبيرة، فهاجر كثير من العلماء الأعلام طلباً لنشر العلم والعيش معاً.

فمن الذين استُدْعوا إلى الهند السيد أحمد نظام الدين، والد ابن معصوم المدني، وبقي هناك وزيراً وحاكماً وعالماً وصاحب مجلس علم، وأستاذاً، حتى وفاته عام (١٠٨٦هـ)، وقد استدعى ولده من بلاد الحجاز عام (١٠٦٢هـ)، والتقى في رحلته بعضاً من رجال العلم، ممَّن كان مسافراً للغرض الذي جاء من أجله هو[2]، فدرس على أكابر الأساتذة والمدرسين ممّن كان يعجُّ بهم مجلس والده، وعندما توفي الوالد، أُقيمَ ابن معصوم في داره محجوراً عليه.

---

(١) ظ : تأريخ آداب اللغة العربية / جرجي زيدان : ٣/ ٢٨٦ - ٢٩٠.

(٢) ظ : (رحلة ابن معصوم المدني) / ابن معصوم : ٩٥، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٣٣ - ٢٣٤.

هذه الأمور تبيّن لنا شدة التنافس السياسي، فضلاً عن عِظَم المشكلات والنزاعات في الديار الهندية، في حين كان الوضع اكثر استقراراً في بلاد فارس والترك حيث تنتشر المدارس العلمية والهيآت التعليمية[1] في أغلب المدن الكبيرة، خلافاً لما عليه الحال في الهند والعراق وبلاد الشام وغيرها من بلدان العرب.

إذاً لايمكن أنْ يُعدّ ذلك الزمن الذي عاشه ابن معصوم المدني زمناً مظلماً في تأريخ الثقافة، بل كان فيه انتكاسة بسبب من الظروف السياسية، ثم نهضت الأمة ثقافياً، بدليل ما أُلِّف فيها من خيرة المصنفات في اللغة والأدب والفقه، وشؤون الثقافة الأخرى، وكان المدنيّ رائداً فيها، إذْ صنَّف اكثر من عشرين كتاباً ورسالة.

اسمه ونسبه وأسرته :

هو السيد علي صدر الدين بن الأمير أحمد نظام الدين بن الأمير محمد معصوم، حتى يصل نسبه إلى زيد بن الإمام علي بن الحسين بن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، أما نسبه من جهة الأم، فامّه القانتة بنت الشيخ محمد بن أحمد المنوفي المصري الشافعي نزيل مكة وأحد أعيانها وفضلائها، ورئيس الشافعية فيها، قال عنه المحبّي (ت ١١١١هـ) : (هو في المقام خليفة الشافعي)[2]، وفضلاً عن قيامه بمهام العلم والتدريس فإنّه كان تاجراً، ومعه مفتاح الكعبة المشرّفة، وتوفي سنة أربع وأربعين وألف من الهجرة النبوية المباركة[3].

أما خاله، فهو القاضي عبدالجواد المنوفي قال عنه المحبّي : (كان فاضلاً أديباً

---

(١) ظ : تاريخ الأدب العربي في العراق / عباس العزاوي : ٢/ ١١٩ - ١٢٣، ١٧٥ - ١٨٧.

(٢) نفحة الريحانة / المحبّي : ٤ / ١٧٢.

(٣) ظ : خلاصة الأثر / المحبّي : ٣/ ٣٤٤ - ٣٤٥، نفحة الريحانة / المحبّي : ٤ / ١٧٢، سلافة العصر / ابن معصوم : ١٢٤ - ١٤٥.

حسن المذاكرة، أخذ بمكة من علمائها ووليَ بها مدرسة)[1]. وكانت وفاته خامس شوال سنة (١٠٦٨هـ) ودُفِن بالطائف بقرب تربة ابن عباس رضي الله عنه[2].

للسيد ابن معصوم أخوان، إثنان من أبيه، الأوّل منهم هو السيد محمد يحيى بن أحمد نظام الدين، قال عنه المحبّي : (أخو السيد علي صاحب السلافة، قال أخوه في وصفه : أخي وشقيقي وابن أبي[3]... وكانت ولادته في سنة ثمان وأربعين وألف... وذهب إلى والده في الهند، وأقام إلى أن مات، وكانت وفاته بها في سنة اثنتين وتسعين وألف)[4].

والأخ الثاني له هو منصور والد السيد أحمد المشهور بجمال صاحب، وكان أحمد هذا راوية عمّه ابن معصوم[5].

وله أخت ماتت سنة (١٠٧٥هـ) فبكاها بقصيدة تفيض بالشكوى[6].

وأخلف ثلاثة أولاد هم محمد أمين ومجد الدين محمد، الذي من أحفاده إبراهيم الدشتكي بن محمد حسين بن مجد الدين بن علي خان المدني، صاحب كتاب (فصل الخطاب الإبراهيمي)[7]، والابن الثالث هو أبو اسماعيل ابراهيم الذي مات سنة (١١٠١هـ)، ومن محمد أمين انحدرت أسرة آل المدني في العراق[8]، ومن أعلامها

---

(١) خلاصة الأثر / المحبّي : ٢ / ٣٩٢.

(٢) ظ : سلافة العصر / ابن معصوم : ١٢٥، خلاصة الأثر / المحبّي : ٢ / ٣٩٦.

(٣) ظ : سلافة العصر / ابن معصوم : ٣٦.

(٤) خلاصة الأثر/ المحبّي : ٣/ ٣٧٦ -٣٧٩ .

(٥) ظ : سبحة المرجان / غلام علي: ٨٦ .

(٦) ظ : ديوانه : ٢٩٨ .

(٧) ظ : طبقات أعيان الشيعة / الطهراني: ٦/ ١١، كنز العرفان / عبد الجليل آل علي خان : ٧٨ .

(٨) ظ : كنز العرفان / عبد الجليل آل علي خان : ٧٨، ٩٤ ومابعدها.

آية الله العظمى السيد عبدالكريم المدني، وأخوته السيد عبدالحسن والسيد عبدالحسين والسيد محسن، أولاد السيد علي المدني.

ثقافته:

ربما كان للغربة التي عاشها ابن معصوم في صباه، وحضوره مجالس والده، ومصاحبته لخيرة علماء عصره، ولمحتده الطيب وأسرته العلمية، أثراً مهماً أتاح له أن يعيش حياةً علميّة طافحة بالعلم والمعرفة، التي قلّما تتوافر لغيره، فضلاً عن أنَّ التقاء الحضارات وتنوّع الثقافات التي كانت في الهند والتي امتزجت فيها علوم الشرق بعلوم المسلمين، قد أثّرت في شخصيته في أن يتجوّل في رياض هذه العلوم ويشمّ من أزاهيرها أطيب شذاها وأعطر طيبها، فجعلت منه قارئاً متبّعاً يغترف العلوم من أعذب منابعها، فركن إلى علماء عصره وشيوخه، يأخذ من هذا اللغة، ومن ذاك البلاغة والأدب، ومن الآخر الفقه، فوجد فيهم ضالته بمجلس والده الذي عَمُر بهم، فكان مدرسة تخرّج فيها ابن معصوم والتقى أفاضل العلماء وأجلاّءهم، فنهل من معارفهم اللغة العربية والفلسفة والفقه، فانعكس ذلك الأمر فيما بعد على فنون ثقافته[1]، فتنوّعت مشاربه العلمية، فصنّف في مختلف علوم عصره، فإذا قرأته وجدته مفسّراً ومتكلّماً أوفقيهاً ومؤرّخاً، باثّاً كل ذلك في مُصنّفاته وكتبه، فمن ثقافاته:

١ - ثقافتهُ في التفسير:

تميّز ابن معصوم بثقافة لغوية واسعة بفنون الكلام وعلومه وبلاغته، ولم يُجارِه أحدٌ في عصره، فكان موسوعياً، فضلاً عن كونه متخصّصاً، فهو في البلاغة إمام عصره، وفي النحو سيّده، وفي اللغة تفوّق على مَنْ سواه، حتى سلّمت اللغة له قيادها،

---

(١) ظ : ابن معصوم المدني أديباً وناقداً / كريم علكم : ٦٢ - ٦٣.

فتملكها تملّك المتفوّق من دقائقها، فوظّف كل ذلك في تحليل الآيات القرآنية وتبيان مضامينها. ثم كان من عادة علماء التفسير أن يعتمدوا على أمور في تفسير كتاب الله العزيز منها : النقل المتمثّل بالرواية الصادقة، والعقل المفضي إلى الحقيقة، فضلاً عن أدوات اللغة وعلومها كالبلاغة والنحو والصرف وغيرها.

والرواية أو النقل تعمل على الكشف عن الحقيقة في النص القرآني، والعقل هو المرشد إليها، فيما تكون أدوات اللغة وعلومها هي الموجدة للحقيقة التي تضمنّها النص الكريم، فابن معصوم المدني كان قد سلك في الرواية والنقل ماكان أُسنِد إلى الائمة المعصومين من آل بيت رسول الله ﷺ، حتى اكثر منه، لأنّ ذلك أصحُّ للسندِ وأسلم، أو بِمَّن صحّت عن غيرهم الرواية، ففي الدعاء ينقل ما (روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال : انّ الله عز وجل يقول : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[1]، قال : هو الدعاء، قُلْتُ : إنّ ابراهيم لأوّاه حليم، قال: الأوّاه:

الدعاء)[2]، فهو في مضمار شرح أدعية الامام علي بن الحسين عليه السلام يُورد الآية داعمةً لقوله عليه السلام، فمن قوله عليه السلام : (ليختبر طاعتنا وليبتلي شكرنا)[3]، قال ابن معصوم: (أي ليختبرنا أنطيع أم نعصي، وليبتلينا أنشكر أم نكفر، كما قال تعالى : ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾[4]، او ليختبر طاعتنا وليبتلي شكرنا فيعلم حسنها من قبحها كما قال تعالى : ﴿وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾[5] أي ما يحكى عنكم ويخبر

---

(١) سورة غافر / الآية ٦٠.

(٢) رياض السالكين / ابن معصوم : ١/ ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٣) م . ن : ١ / ٣٧٦.

(٤) سورة النمل / الآية ٤٠.

(٥) سورة محمد / الآية ٣١.

عن أعمالكم فنعلم حسنها من قبحها)[1]، فيكون كلام المعصوم عليه السلام مفسّراً لقوله تعالى، أو أن قوله سبحانه داعماً لحقيقة كلام المعصوم، وهذا مما يُوحي بأنّه ممّن لا يمنع من الاستشهاد بأحاديث آل البيت عليهم السلام فضلاً عن أحاديث النبي محمد صلى الله عليه وآله لأنّ كلامهم في غاية الفصاحة، وهم كذلك، لأنّهم ممّن عاش في عصر الاستشهاد، فصحّ لكلّ هذه الأسباب الاستشهاد بكلامهم عنده.

أما العقل، فقد كان له دورٌ عنده في الكشف عن الحقيقة أيضاً، في شرح معاني القرآن وأهدافه وفي الرد على مقالات الفرق والمذاهب المخالفة لآرائه، ويبغي من ذلك الدفاع عن طائفته الشيعيّة الإماميّة، ودحض ما أورد عليها من مخالفات، ففي قول إمامنا علي بن الحسين عليه السلام: (الذي قَصُرت عن رؤيته ابصار الناظرين)[2]، يسوق الدليل العقلي معارضاً فيه غيره، فيقول: (وإنما قصرت الأبصار عن رؤيته تعالى لأنّ المرئيّ بالبصر يجب أن يكون في جهة وهو تعالى منزّه عنها، وإلاّ وجب كونه عرضاً أو جوهراً جسمانياً، وهو محال، هكذا استدلّ أهل الحق على نفي الرؤية. واعترضه الغزالي بأنّه أحد الأصلين من هذا القياس مسلّم، وهو أن كونه في جهة يوجب المحال، ولكن الأصل الآخر هو ادّعاء هذا اللازم على اعتقاد الرؤية ممنوع، فنقول: لمَ قُلتم إنّه إن كان مرئياً فهو في جهة الرائي؟ اعلمتم ذلك ضرورة أم بنظر؟ لاسبيل الى دعوى الضرورة)[3]، ثم يذكر مايدعم ذلك، ممّا يورده جدّه السيد نظام الدين أحمد (ت سنة ١٠١٥هـ) ـ وهو غير والده أحمد نظام الدين (ت سنة ١٠٨٦هـ) مؤيّداً ما رآه في رسالته لأثبات (الواجب تعالى)، فقال: (قد ثبت في محلّه أنّه يجوز أن تعلم بعض

(١) رياض السالكين / ابن معصوم: ١/ ٣٧٦.

(٢) م. ن: ١/ ٢٤٤.

(٣): م. ن: ١/ ٢٤٥.

النفوس المجرّدة الالهية الكاملة، ذات الواجب تعالى بالعلم الحضوري الذي هو عبارة عن مشاهدة ذاته من غير تكيّف ولا مماسّة ولا محاذاة، وإذا جاز ذلك فما المانع من قول مَنْ يجوّز رؤيته تعالى في الآخرة، فإنّ الرؤية في الحقيقة عن مشاهدة حضورية ولايشترط فيها وقوعها بالجارحة المخصوصة)[1] فهكذا يجعل ابن معصوم للعقلِ دوراً في كشف بعض جوانب الحقيقة للرد على آراء المخالفين ونصرة مايذهب إليه، حتى بدا واضحاً في كثير من الآيات التي شرع في تحليلها وتفسيرها في مظانّها.

أمّا أدوات اللغة وعلومها، فعنده هي المُوْجِدةِ للحقيقة في النص القرآني، فهو ما أن يستنجد بالرواية أو العقل في الكشف عن بعض جوانب هذه الحقيقة، فإنّه يتجّه صوب اللغة وعلومها من بلاغة ونحو وصرف واشتقاق دلالة ومعاني معجمية، لإيجاد الحقيقة التي يتضمّنها النص القرآني المبارك.

ففي مقام الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، يقول: (ومثاله قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2]، إلى قوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[3] فالتفت من الغيبة إلى الخطاب، والنكتة فيه أنّ العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلبٍ حاضرٍ، ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تبعث على شدّة الاقبال، وآخرها ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[4] المفيد أنّه مالك الأمر كلّه في يوم الجزاء، يجد من نفسه حاملاً لايقدر على دفعه على خطاب مَنْ هذه صفاته بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات)[5]، فكان بذلك واجداً لحقيقة الخضوع لله تعالى من خلال هذا المدخل البلاغي المهم.

---

(١) رياض السالكين / ابن معصوم: ١/ ٢٥١.

(٢) سورة الفاتحة / الآية ١.

(٣) سورة الفاتحه / الآية ٤.

(٤) سورة الفاتحة / الآية ٣.

(٥) أنوار الربيع أنواع البديع / ابن معصوم: ١ / ٣٦٣، ظ: الكشاف: ١ / ٥١ – ٥٥.

ومعاني القرآن عنده لاتترادف، وإن جاءت مترادفة في عموم اللغة سوى القرآن الكريم، ويستدلّ الى ذلك في قوله : (والضياء والنور مترادفات لغة، وقد يُفرّق بينهما بأنّ الضوء : ماكان من ذات الشيء المضيء، والنور ماكان مستفاداً من غيره، قيل وعليه قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾[1])[2] هذا فضلاً عن إفادته من لغات العرب والقراءات القرآنية، فهي مما تفتح عنده آفاقاً لتضيء له حقيقة النص، ففي قوله تعالى : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾[3]، قال ابن معصوم : (قرأ ابن كثير وأبو عمرو (نَنْسَأْها) بالهمز كنَمْنَعْها من النسيء، بمعنى التأخير، أي نؤخرّها أما بإنسائها من الصدور والذهاب بحفظها من القلوب، أو بإبطال حكمها وتلاوتها، والنسخ : إبطال الحكم دون التلاوة ـ أو نؤخّر إنزالها من اللوح المحفوظ، أو نؤخّر نسخها، فلا ننسخها بالحال)[4].

ويبدو أنّ ابن معصوم في منهجه التفسيري كان جامعاً لكل فنون اللغة وعلومها من بلاغة ونحو ولغة وقراءات قرآنية لبيان حقيقة النص المبارك، حتى بدا لنا كأنّه الشريف الرضي في مجازاته، والفرّاء في معانيه وأبو عبيده في مجازه.

٢- ثقافته في الشعر العربي وأعاريضه:

الشاعر الموهوب لا يحتاج إلى تعلّم العروض، فأوزان الشعر العربي حاضرةٌ في قلبه، متمكنة من نفسه تطفح على لسانه موسيقى عذبة، غير أنّ الشاعر إذا درس أوزان الشعر فذاك فضل زيادة في ثقافته، لأنّ العروض ميزان الشعر يُعْرَفُ به

---

(١) سورة يونس / الآية ٥.

(٢) رياض السالكين / ابن معصوم : ١ / ٣٣٠.

(٣) سورة البقرة / الآية ١٠٦.

(٤) الطراز الأول / ابن معصوم : ١ / ٢١٣ – مادة نسأ.

مكسوره من موزونه، كما أنّ النحو معيار الكلام، به يُعْرَف مُعْرَبُهُ من ملحونه)[1]، ففي ذلك صقلٌ لموهبته الشعرية وثقافته في هذا الفن الذي طالما افتخرت به العرب، فهو ديوانها وبه تحفظ تراثها ولغتها، قال ابن معصوم : (وكانت العرب تعظّم الشعر وتفتخر بقوله، وكانت القبيلة منهم إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فهنّأتها بذلك، وصنعت الأطعمة واجتمع النساء يلعبْنَ بالمزاهر كما يصنعْنَ بالأعراس، وتباشر الرجال والولدان لأنّه حماية لاعراضهم، وذبٌّ عن أحسابهم، وتخليدٌ لمآثرهم، وإشادة لذكرهم، وكانوا لايهنئون إلاّ بغلام يُوْلد، أو شاعر ينبغ فيهم، أو فرس ينتج)[2].

كان ابن معصوم المدني ذوّاقةً للشعر وذا بصيرةٍ بفنونه وأوزانه بعروضه وضربه، وهو لايخرج في مفهوم اصطلاحات العروض العربي عن سابقيه، وقد عقد باباً في كتابه الكبير (أنوار الربيع في أنواع البديع) سمّاه (الإنسجام) عرض فيه لمجموعة من الآيات القرآنية التي جاء بعض مواضعها على زنة بعض أوزان الشعر العربي، وصحّح لبعض من اهتم بذلك فوجدهم راجلين به، قال: (ومن بحر المديد ﴿وَاصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[3] وتفعيلته فاعلاتن فعِلن فعِلن، وغلط ابن حجّة في قوله: انه من العروض الثانية من المديد، بل هو من العروض الثالثة المحذوفة المخبونة، لأنّ العروض الثانية المحذوفة لها ثلاثة أضرب، وكل منها وزن العروض فيه فاعلن والعروض في الآية وزنه فَعِلَن كما رأيت في تفعيلته، لا فاعلن، وغلط في التمثيل لذلك أيضاً بقول الشاعر:

---

(١) الإقناع في العروض وتخريج القوافي / ابن عباد : ٣، ظ : ميزان الذهب في صناعة شعر العرب / الهاشمي : ٣.

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم : ٢ / ٣٨٣.

(٣) سورة هود / الآية ٣٧.

اعلموا أنّي لكم حافظ شاهداً ما كنتُ أو غائباً لأنّ هذا شاهدُ الضرب الثاني من العروض الثانية المحذوفة، وقد علمت أن وزن الآية ليس من هذا العروض، وهذا يدلّك على أنّ ابن حجّة كان راجلاً في هذا العلم أيضاً، وأعجب من ذلك أنه لم يُدرك بسليقته أن وزن البيت زائد على الآية)[1]، ذلك أن بحر المديد أصله (فاعلاتن فاعلن) اربع مرات وله ثلاث أعاريض وستة اضرب[2] وهي :

١ - العروضة الاولى صحيحة (فاعلن) ولها ضرب مثلها (فاعلاتن).

٢ - العروضة الثانية محذوفة (فاعِلَن) عوض (فاعلا) ولها ثلاثة أضرب، مقصور (فاعلانْ)، ومحذوف مثلها (فاعِلن) وابتر (فَعْلُنْ).

٣- العروضة الثالثة محذوفة مخبونة (فَعِلُنْ) ولها ضربان : الأول مثلها (فَعِلُنْ) والثاني أبتر (فَعْلُن)[3].

صدق ابن معصوم في ذلك، إذ إنّ (حافظٌ) هي عروضة البيت زنة (فاعلن) وهي مخالفة لما ورد في الآية المباركة التي جاءت العروضة فيها على زنة (فَعِلُن) في الفاصلة الصغرى من الكلمة (بأعْيُنا)، فحذف فيها ساكناً وأسكن متحركاً، وهذه

---

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم : ٤ / ٥ – ٦.

(٢) ظ : الإقناع في العروض وتخريج القوافي / ابن عباد : ١١، ظ : ميزان الذهب / الهاشمي : ٣٣ – ٣٦.

(٣) وردت بعض المصطلحات العروضية منها :

العروض : اسم لآخر جزء في النصف الأول من البيت.

الضرب : اسم لآخر جزء في النصف الأخير من البيت.

الحذف : إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعلية مثل فاعلاتن تصبح فاعلاً فتنتقل إلى فاعلن.

القصر: إسقاط ساكن السبب الخفيف وإسكان متحركهُ نحو فاعلاتُن تصبح فاعلان .

البتر: إسقاط ساكن الوتد وإسكان متحركه وقد سقط من آخره سبب من نحو فاعلاتن ← فاعِلن ← فَعِلُن ← فَعْلُن.

الخبن : وهو حذف الساكن في فاعِلُنْ فتصير فَعِلُن.

ملاحظة دقيقة جداً، استطاع ابن معصوم أن يرصدها ويوجهها على ضوء ما اتفق عليه علماء العروض، فنبّه على مواقع الخطأ وأوضح ما صَحَّ عنده.

ولم تقتصر ثقافته على ذلك بل أوضح أن البيت إذا كان معتدل الشطرين أي عروضه مثل ضربه فجُعل لها قافية مثل قافيته ولوازم كلوازمه من الحروف والحركات، سمّي البيت مقفى[1]، كقول امرئ القيس[2]:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ بسقطِ اللوى بين الدخولِ فحَوْمَلِ

فنجد ان لعروضه (ومَنْزلِ) (مفاعِلُن) قد سادت الضرب (فَحَوْمَلِ) (مفاعِلُن) فسمي مقفّى، أي العروضة قد اقتفت أثر القافية في وزنها، فاعتدل فيه الشطران. فيما كان البيت المصرّع عنده أن تكون عروضه مخالفةً لضربه في الاستعمال، وان لم يكن مقفّى ولامصرّعاً سمي مصمتاً[3].

ثم يورد ابن معصوم في باب التشريع بعضاً من بديع عمله في الشعر، فكشف عن مجموعة مصطلحات في قصيدة واحدة على بحر الرجز التام لابن جابر الأندلسي، فإذا سقط من أبياتها بعضاً من مقاطعها، فتكون تارةً من الرجز المجزوء، واذا سقطت مقاطع أخرى اصبحت من الرجز المشطور، وفي حالة اخرى يكون من الشطر المنهوك، دون اخلال بالمعنى في كل هذه الحالات[4].

وكشف كذلك عن مفهوم الموازنة في الشعر وهو(أن يقفي الشاعر جميع أجزاء البيت العروضية على قافية واحدة أو روي واحد بخلاف روي البيت من غير حشو

---

(١) ظ : أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم : ٥ / ٢٧٤.

(٢) ظ : ديوانه : ١١٠، جمهرة أشعار العرب / ابو زيد القرشي : ٩٥.

(٣) ظ : انوار الربيع في انواع البديع / ابن معصوم : ٥ / ٢٧٥.

(٤) ظ : م.ن : ٤ / ٣٥٠-٣٥٣.

بلفظ أجنبي يفرّق بين أحد أجزائه وبين الآخر، كقول امرئ القيس[1]:

أفـاد فسـاد فـعــاد فـذاد وشـد فجـاد وعـاد فأفضل

وقد أفاد ابن معصوم من ثقافته العروضية هذه في تهذيب سليقته الشعرية ورقي ذوقه الموسيقي، حتى برز شاعراً قد تسلّح بسلاح المهنة، فتمكّن في الصنعة المضافة إلى الطبع حتى كان في بحثه موسوعياً، فضلاً عن كونه مختصّاً كالذين سبقوه من أعلام القرون الأولى.

٣- ثقافته في العلوم الأخرى:

إنّ دراسة ابن معصوم المتنوّعة تتصل بتعدّد المشارب الثقافية لدى أساتذته، وانّ منهجه العام في التصنيف والتأليف الذي يعتمد على الإستطراد فيما يكتب، قد جعله دائم البحث عن كلّ شيء يتعلّق بموضوع بحثه أو درسه، فاتّسم لذلك بثقافة موسوعية، فتجده عندما يتناول قضيّة ما يستشهد لها بآية قرآنية ذاكراً معها مسألة فقهيّة تتصل بذات الموضوع، أو يذكر مثلاً عربيّاً مؤرداً علينا قصته ودلالته، أو قد يسلك مسلك المتكلمين عندما تقتضي الحاجة لذلك، وغيرها من المسائل الأخرى، فكان واسع الثقافة في الفقه وعلم الكلام والمثل العربي وغيرها.

ففي الفقه مثلاً يتناول مسألة الصلاة في مكة المكرّمة والمدينة المنوّرة وأضرحة النبي صلى الله عليه وآله وآل البيت عليهم السلام، ويبيّن أفضليتها على بعضها، فإن السيد ابن معصوم يرجّح استحباباً مجاورة مكة المكرمة خلافاً لما ذكره غيره مستنداً في ذلك على مارواه ابن بابويه وغيره، فقال: (وأما كون الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله فيدل عليه صريحاً مارواه رئيس المحدّثين أيضاً في كتاب ثواب

---

(١) ديوانه: ١٥١.

الأعمال باسناده عن مسعد بن صدقة عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : صلاةٌ في مسجدي تعدلُ عند الله عشرة آلاف صلاة في غيره من المساجد إلاّ المسجد الحرام فانّ الصلاة فيه تعدل ألف صلاة في مسجدي، وفي هذا المعنى أخبارٌ أُخر)[1]، ثم أنّ المستفاد به في ذلك ماجاء من أحاديث آل البيت عليهم السلام، في كون مكة المكرمة أفضل من سائر بقاع الأرض، وأنّ الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله[2].

وفي موضع آخر يوضّح ابن معصوم مفهوم اليوم، ويفصّل ذلك بين اللغويين والمنجمين والمشرّعين، ففي دعاء الامام علي بن الحسين عليه السلام : (وهذا يوم حادث جديدٌ وهو علينا شاهدٌ وعتيد)[3]، يقول : (اليوم في اللغة عبارة عن الزمن الذي يقع مابين طلوع الشمس إلى غروبها، وفي الشرع عبارة عمّا يقع بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وفي عُرف المنجمين، عبارة عن مفارقة الشمس دائرة نصف النهار إلى عودها إليها بحركة الكل)[4]، فعبّر عن الفقه بالشرع. ففي هذا التفصيل في مفهوم اليوم يحدّد الفرق بين هذه المفاهيم لليوم، فاليوم الشرعي الذي بموجبه تحدّد مواقيت الصلاة والأهلة وغيرها تُحدّد وفق المفهوم الشرعي مع الافادة من المفهومين اللغوي والفلكي.

وفي قوله سبحانه : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾[5]، فقد حدّد ابن معصوم معنى الحرمة في هذه الآية، فبيّن أنّها تعني عدم تناول الميتة، فقال : (وقوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ

---

(١) رياض السالكين / ابن معصوم : ١ / ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٢) م . ن .

(٣) م . ن . ٢/ ٢٢٨

(٤) م . ن : ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢ / ١١٧.

(٥) سورة المائدة / الآية ٣.

﴿الْمَيْتَةُ﴾ أي تناولها، لان الحكم الشرعي انّما يتعلّق بالأفعال دون الاجرام)[1]، وفي موضع آخر يرجّح بين حكمين إذا اقتضت الضرورة ذلك، وكان هناك ايجاز في النص القرآني، فقوله تعالى: ﴿ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ﴾[2]، قال: (أي منافع ظهورها، وهو أوْلى من تقدير الركوب، لأنّهم حرّموا ركوبها وتحميلها)[3]، فبيّن عن الحكم الشرعي من خلال فُتيا العلماء السابقين له من حرمة ركوبها وتحميلها وتقدير المحذوف فاستنبط دليل الحرمة (منافع ظهورها).

وينقل ابن معصوم (رحمه الله تعالى) رأي إجماع علماء الإمامية (رضوان الله تعالى عليهم) في صلاة الليل، فيقول: (على أنّ اوّل وقت صلاة الليل انتصاف الليل، وانها كلّما قَرُبَت من الفجر الثاني كانت أفضل، فإن طلع الفجر، وقد تلبّس بأربعٍ منها أتمّها مخفّفةً بالحمدِ أداءً، والمشهور تجويز تقديمها على الإنتصاف لذي العذر، وقضاؤها أفضل من تقديمها)[4]، وذلك أنّ طلوع الفجر يكون ليومٍ جديد لأن الشرع قد حدّد اليوم بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس، كما حكى ذلك ابن معصوم من قبل[5].

أما ثقافته في علم الكلام، فنجده قد وظّف كثيراً من المسائل التي طرحها في شرح الصحيفة السجادية المباركة بما هو أوسع من المعنى الظاهر العام، فدخل أعماق الأمور، فكشف عن مضامين المسائل بشكل أكثر وسعاً وأجلى مظهراً، ففي مسألة الشرك، وهي من المسائل التي يدرسها علماء الكلام وتتعلق بالعقائد، قال:

---

(١) انوار الربيع في انواع البديع / ابن معصوم: ٦/ ٢٤٤.
(٢) سورة الأنعام / الآية ١٣٨.
(٣) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٦/ ٢٢٤.
(٤) رياض السالكين / ابن معصوم: ٥/ ١١ - ١٢.
(٥) م. ن: ٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩.

(والمشركون هم الذين أشركوا بالله تعالى فجعلوا لـه شركـاء في العبـادة)[1]، ولكنـه لم يكتفِ بذلك بل أورد ما اختاره العلماء لتعضيد رأيه، فقال: (قال العلماء: وليـس أحـد في العالم يثبت لله سبحانه شريكاً في الوجوب والعلم والقـدرة ولكـن الثنويـة يثبتـون إلهين إثنين، حكيماً يفعل الخير، وسفيهاً يفعل الشر، أمـا المتخـذون معبـوداً سـوى الله فكثر، منهم: عبدة الكواكب وهم الصابئة، ومنهم عبدة المسيح، ومنهم عبدة الأوثان، ولا دين باطل أقدم من دينهم)[2]، ثم يحاول أن يثبت مـا ذكـره بالـدليل فقـال : (لأنّ أقدم الأنبياء الذين نقل إلينا تأريخهم هو نوح عليه السلام، وهو لّما جاء بالرد عليهم ﴿ وَقَالُوا لاَ تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلاَ تَذَرُنَّ وَدًّا وَلاَ سُوَاعاً وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً ﴾[3] وديـنهم بـاقٍ إلى الآن وعبادتهم لها في مبدأ الأمر لم تكن لاعتقادهم فيها أنّها آلهة، إذ العلم بـأنّ هـذا الحجر المنحوت في هذه الساعة ليس هو الـذي خلقنـي، وخلـق السماوات والأرض علمٌ ضروريٌ فيمتنع إطباق جمعٍ عظيمٍ عليه فوجب أن يكون لهم غرض آخـر سـوى ذلك)[4]، فذكر كل الوجوه المحتملة لذلك والتي يمكن حمل مـذهبهم عليهـا بحيـث يعلم بطلان ماذهبوا إليه ضرورة[5].

ويُناقش كذلك مسألة الأزل بطريقة كلامية مبـدياً تعريفـه لـه ليثبـت أن العـالم حادث في غير زمان، قال: (والأزل عبارةُ عن اللازمان السابق على الزمان سـبقاً غـير زماني، وليـس بين الله سبحانه و العالم بُعْدٌ مقدّر، لأنّه إذا كان موجوداً يكون من العالم، وإلاّ لم يكن شيئاً، ولا يُنسب أحدهما إلى الآخـر مـن حيـث الزمـان بقبليّـة ولا بعديّـة

(١) م. ن: ١/ ٤٨٩.
(٢) م. ن: ١/ ٤٩٠.
(٣) سورة نوح/ الآية ٢٣.
(٤) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٤٩٠.
(٥) ظ: م. ن: ١/ ٤٩٠ - ٤٩١.

لانتفاء الزمان عن الحق، وعن ابتداء العالم، فسقط السؤال بمتى عن العالم، كما هو ساقط عن وجود الحق، لأنّ متى سؤال عن الزمان، ولازمان قبل العالم، فليس إلاّ وجود بحت خالص ليس من العدم ـ وهو وجود الحق ـ ووجودٌ من العدم، وهو وجود العالم - فالعالم حادثٌ في غير زمان)[1].

فيكون بذلك قد فرّق بين الأزل والزمان وأزال الوهم الذي وقع فيه الأكثرون، منْ أنّ الأزل جزء من الزمان، فقدّم بذلك لمعةً لمن كان أهلاً لذلك..

ثم أن ابن معصوم المدني كان يُناقش كثيراً من أعلام الكلام الذين يضمّنون تفاسيرهم أبحاثاً في علم الكلام، فيقدّم الدليل تلو الدليل مدافعاً عما يراه، ومؤيّدا بذلك ما يذهب إليه علماء الإمامية الذين يسير هو بسيرتهم ويقتدي بهديهم، فقد ناقش القاضي الجرجاني من الأشاعرة، والزمخشري، والنيسابوري وقطب الدين الشيرازي الشافعي الملقّب بـ(العلاّمة) وغيرهم[2]، وهو كذلك يذكر جده العلاّمة نظام الدين (ت سنة ١٠١٥هـ) (قدس سره) وجده العلاّمة غياث الدين منصور، ويستشهد بأقوالهما في علم الكلام والفلسفة وفي مواضع كثيرة منتشرة في أثناء كتبه[3].

أما ثقافته في الأمثال العربية، فتكاد تكون أوضح مما سبق، ذلك أنّه جعل من مادة المثل العربي جزءً من منهجه في تصنيف معجمه (الطراز الأول و الكناز فيما عليه لغة العرب المعوَّل)، وهذا مما حدا به ان يتسلّح بثقافةٍ عاليةٍ لأجل استعمال المثل العربي وتوظيفه في المادة اللغوية أو عند الإستطراد في غيرها لإسناد قضية ما، حتى توسّعت عنده دائرة المثل العربي في الاستعمال، وقد نهج السيد ابن معصوم (في المثل منهج

---

(١)رياض السالكين / ابن معصوم : ٥ / ١٥.

(٢) ظ: م.ن: ١ / ٤٣٧.

(٣) ظ : م . ن : ١ / ٢٥١، ٤٤٤ - ٤٤٥، ٥ / ٢١.

الشرح الوافي مع الاختصار دون التطويل المملّ في وجوه المثل فهو يأخذ زبدة الأقوال وخلاصتها ويشرح المثل بها)[1] إذ إنّ مصنفي الأمثال قد يختلفون في قصة المثل الواحد والعبرة فيه، غير أنّ ابن معصوم المدني يختار من أقوالهم ما يتفق مع الموضوع ويطرح الأخرى منها، وهو كذلك قد (عَدَّ كثيراً من أقوال العرب السائرة الموضوعة على حدِّ المثل، عدّها أمثالاً)[2]، ذلك لإصابتها المعنى وصدقها في العقول ولانتصاب صورها في الأذهان، (قال إبراهيم النظام : يجتمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام : إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحُسن التشبيه، وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة)[3]، ونجد أنّ الميداني (ت سنة ٥١٨هـ) قد عَدَّ للمولّدين أمثالاً حشاها في كتابه لاتصافها بالحكمة، فلا ريب إذاً إن عَدَّ ابن معصوم من أقوال العرب السائرة أمثالاً إذا كانت تتصف بالموضوعية والحكمة ودوام الإستشهاد بها و الإعتبار منها وقياس ذلك على حوادث قد تقع فيما بعد.

آثاره العلمية :

تنوّعت مصادر المعرفة العلمية في حياته، منها ما هو ذاتي يتعلّق بأسرته العلمية المعروفة، ومنها ما يتعلّق بفطنته وشدة ذكائه، وهمّته في طلب العلم والبحث عن دقائق الأمور، وكذلك مجلس والده الذي يمثّل مدرسة علمية رفدته بكثير من المعارف، فنوّعت مصادره فتوسّعت ثقافته، فتنوّعت لذلك مصنفاته في مختلف فنون اللغة وآدابها، وقسمتها على:

---

(١) المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة / علي الشهرستاني : ٣٩٦.

(٢) م . ن : ٣٩٥.

(٣) مجمع الأمثال / الميداني : ١ / ٦.

أولاً/ الكتب :

١- سلوة الغريب وأسوة الأريب أو رحلة ابن معصوم المدني وهي رحلة قام بها من موطنه مكة المكرمة إلى بلاد الهند بطلب من أبيه إبتدأت سنة(١٠٦٦هـ)وإنتهت سنة(١٠٦٩هـ) - مطبوع - كتبها سنة (١٠٧٥هـ)، وذكرها عدد من العلماء وأثنوا عليها[١].

٢- الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية تناول فيه أغلب موضوعات النحو- مطبوع طبعة حجرية سنة ١٢٩٧هـ، كان الفراغ من تأليفه يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة ١٠٧٥هـ[٢].

٣- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر وفيه ترجم لشعراء مستدركاً على شهاب الدين الخفاجي في ريحانة الألباء . فرغ منه سنة ١٠٨٢هـ[٣]. - مطبوع. .

٤- أنوار الربيع في أنواع البديع شرح فيه بديعيته في مدح الرسول ﷺ. فرغ منه عام ١٠٩٣هـ[٤] - مطبوع.

٥- رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين. فرغ منه عام ١١٠٦هـ[٥] - مطبوع.

٦ - الزهرة في النحو[٦] - مفقود.

---

(١) ظ : الغدير / الاميني : ١١ / ٣٤٨، الفوائد الرضوية / القمي : ١/ ٤٥٢، روضات الجنات، الخوانساري : ٤ / ٣٨٠.

(٢) ظ : م . ن . وسيتم الحديث عنه في الباب الثاني من (جهوده النحوية).

(٣) ظ : رياض العلماء / عبد الله الأفندي : ٣ / ٣٦٦، الغدير / الاميني : ١١ / ٣٤٨، هدية العارفين / إسماعيل الباشا : ١/ ٧٦٣.

(٤) ظ : م .ن : ٣ / ٣٦٧.

(٥) ظ : م . ن ٣/ ٣٦٦.

(٦) ظ : روضات الجنات / الخوانساري : ٤ / ٣٨٠.

٧- موضّح الرشاد في شرح الإرشاد[1] - مخطوط، وقيل توجد نسخة منه في مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة في النجف الأشرف وأخرى في مكتبة المرعشي بقم، لكنّي لم أعثر على أية واحدةٍ منها.

٨- الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة[2] ترجم فيه للصحابة والتابعين والمحدثين والمفسرين والحكماء والمتكلمين والسادة الصفويين والملوك والوزراء والشعراء والنساء من الشيعة - مطبوع.

٩- حديقة العلم. مفقود[3].

١٠ - الكلم الطيّب والغيث الصيّب - في الأدعية - مطبوع طبعة حجرية عام ١٣٢٨هـ[4].

١١- الطرز الأوّل والكناز لما عليه لغة العرب المعوّل وهو معجم رد فيه وإستدرك مواداً على القاموس المحيط - لم يتمه إذ وصل إلى حرف الصاد ووافاه الأجل - طبع منه إلى مادة سهرورد من باب الدال.

١٢- محك القريض - مفقود[5].

---

(١) ظ : رياض العلماء / عبد الله الأفندي : ٣/ ٣٦٧.

(٢) ظ : أعيان الشيعة / الأمين : ١٢/ ١٨٢ - ٨٣، هدية العارفين / إسماعيل باشا : ١/ ٧٦٣، الغدير / الاميني : ١١/ ٣٤٨.

(٣) ظ : معجم المطبوعات العربية والمعرّبة / يوسف سركيس : ١/ ٢٤٥، أعلام العرب/ الدجيلي : ٣/ ١٣١.

(٤) ظ : الغدير / الاميني : ١١/ ٣٤٨، الفوائد الرضوية / القمي : ١/ ٤٥٢، روضات الجنات / الخوانساري: ٤/ ٣٨٠.

(٥) ظ : أنوار الربيع في أنوع البديع / ابن معصوم : ٢/ ٣٨٢.

ثانياً / الرسائل:

١ - نفثة المصدور[١] - مفقودة.

٢ - التذكرة في الفوائد النادرة[٢] - مفقودة.

٣- تقريرات في الفلسفة[٣] - مخطوط.

٤ - لاتفعل وإن فعلت فلم تلم[٤]. مطبوعة في آخر كتاب رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، وهو رسالة صغيرة رد فيها على السيد حسين بن حسن الجيلاني الأصفهاني، عندما عثر على بعض مجلدات كتابه رياض السالكين قد انتحلها الأخير منه .

٥- المسلسلة في الأبناء[٥]، مطبوعة في أول كتاب رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين.

٦- الحاشية على المحيط باللغة للصاحب بن عباد[٦] - مخطوط.

٧- شرح قصيدة الفرزدق[٧].

---

(١) ظ : روضات الجنات / الخوانساري : ٤/ ٣٨٠، أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم : ٢/ ٣٨٢.

(٢) ظ : روضات الجنات / الخوانساري : ٤/ ٣٨٠، الغدير / الاميني : ١١/ ٣٨٤، الفوائد الرضوية / القمي : ١/ ٤٥٢.

(٣) ظ : كنز العرفان / عبد الجليل المدني : ٩٣ .

(٤) ظ : رياض العلماء / عبد الله أفندي : ٣/ ٣٦٦، روضات الجنات / الخوانساري : ٤/ ٣٧٩، الفوائد الرضوية / القمي : ١/ ٤٥٦.

(٥) ظ : رياض السالكين / ابن معصوم : ٧/ ٤٥٢، روضات الجنات / الخوانساري : ٤/ ٣٨٠، الغدير / الاميني : ١١/ ٣٤٨.

(٦) ظ : الذريعة / الطهراني : ٤/ ١٥٨ - ١٥٩.

(٧) ظ : م . ن : ١٤/ ١٤.

ثالثاً/ الكشكول:

١ - مجموعة كشكولية [1]، وفيها أشعار من إختيارات ابن معصوم من شعره .

٢ - الكشكول - مطبوعة في كشكول الشيخ يوسف البحراني [2]، وتضمن مسائل عامة ومتفرقة وهو غير مجموعته الكشكولية .

٣- المخلاة في المحاضرات [3]، صاغه على شاكلة الكشكول للشيخ البهائي .

رابعاً/ الشعر:

١ - ديوان شعره - مطبوع [4].

٢- نغمة الأغان في عِشْرة الإخوان، وهي إرجوزة من الشعر ذكرها البحراني في كشكوله برمتها - فرغ منها سنة ١١٠٤هـ [5].

٣- تخميس البردة [6]، وهي تخميس لميمية شرف الدين البوصيري (ت٦٩٧هـ) الشهيرة، ذكرها الأميني في الغدير .

أساتيذه:

كان لوالده السيد أحمد نظام الدين مجلس عامرٌ بالعلماء والأدباء يقصدونه من كل حدب وصوب في الديار الهندية، وأتاح له منصبه كوزير في حكومة الدكن أن

---

(١) ظ : م . ن . ٣/ ٧٥٤، ٢/ ١١١.

(٢) ظ : مجلة المورد / المجلد٩ / العدد ٢ : ٤٧٣.

(٣) ظ : روضات الجنات / الخوانساري : ٤/ ٣٨٠، الغدير / ١١/ ٣٤٨، الفوائد الرضوية / القمي : ١/ ٤٥٢.

(٤) لم يجمع ديوانه في حياته، وقد حققه المرحوم شاكر هادي شكر وطبع.

(٥) ظ : الكشكول / البحراني : ١/ ٦٧.

(٦) ظ : الغدير / الاميني : ١١/ ٣٤٨.

يكون مجلسه مهوى لقلوب هؤلاء المتعطشين للعلم فحضر مجلسه جماعة من الأعيان ورؤساء العصر، وانتخب منهم ليكونوا أساتذة ومعلمين لولده.

إلاّ أنّ والده كان له المعلم الأول، إذ كان أديباً وشاعراً وعالماً، وقد حضر في مجلسه وأصغى لما دار فيه من محاورات ومناظرات، فأخذ عنه كثيراً وأشار إلى ذلك بقوله: (وحدّثني والدي السيد الأجل)[١]، و(ماحكاه لي سيدي الوالد رحمه الله)[٢] أو (حدثنا والدي بالسند المذكور)[٣] وتنوّع أخذه عنه شعراً ونثراً وأخباراً وبلاغةً[٤] وتوفي (سنة ١٠٨٦هـ).

ومن أساتذته أيضاً جعفر بن كمال الدين البحراني، خرج من البحرين إلى شيراز ومنها إلى الهند حيث استوطن فيها، قال فيه ابن معصوم: (قدِمَ علينا الهند سنة تسع وستين - أي بعد الألف - فعلقت منه يداي بالحبل المتين وقد أودعت من أنفاسه من رحلتي ما أعدّه من نفائس نحلتي)[٥] وكان يجلّه إجلالاً عظيماً، وذكره في رحلته بقوله: (أخبرني شيخي الأفضل واستاذي الأكمل، مجمع الفضائل والآداب ومرجع الأفاضل في كلّ باب الشيخ جعفر كمال الدين البحراني)[٦]، وكان أيضاً استاذاً للسيد نعمة الله الجزائري (ت ١١٠٤هـ)، وتوفي البحراني سنة (١٠٨٨هـ) ودفن في حيدرآباد[٧].

---

(١) ظ: رياض السالكين / ابن معصوم: ١/ ٣٢.
(٢) ظ: أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ١/ ٣٣١.
(٣) ظ: رياض السالكين / ابن معصوم: ١/ ٣٣، ٣٤، ٣٧.
(٤) ظ: ابن معصوم المدني أديبا وناقداً / كريم علكم: ٦٣.
(٥) (رحلة ابن معصوم المدني) / ابن معصوم: ٢٤٢.
(٦)رحلة ابن معصوم / ابن معصوم: ٢٠٦، ظ: أنوار البدرين / علي البلادي البحراني: ١٢٩
(٧) ظ: م.ن.

ومن أساتذته كذلك الشيخ محمد بن علي بن يوسف الشامي العاملي، قال فيه ابن معصوم : (هو الذي اوضح لي من الشعر طرائقه وعرّفني سائغه ورائقه، وعنه أخذتُ علميّ النحو والبيان وبعض أبواب الفقه والحساب)[1]. وُلِدَ في جبل عامل سنة (١٠١٤هـ)، استدعاه أحمد قطب شاه إلى حضرته، وبعد إقامته في الهند رغب السيد أحمد نظام في أن يكون في سلك ندمائه وأصدقائه. وكان ابن معصوم يجلّه إجلالاً عظيماً، قال فيه : (وهو أستاذي الذي أخذتُ عنه في بدء حالي وانصبتُ إلى موائد فوائده بعملات رحالي فاشتغلتُ عليه فاشتغل بي وكان دأبه تهذيب أدبي، ووهبني من فضله مالا يضيع، وحنا عليَّ حنو الظئر على الرضيع)[2]، وتوفي الشيخ في اصفهان (سنة ١١٠٤هـ).

أما تلامذة ابن معصوم المدني فقد سكت عنهم أصحاب التراجم إلاّ واحداً ذكره أغا بزرك الطهراني، وهو أبو الحسن بن محمد باقر الحسني الحسيني إذ أهداه كتاب جدّه نظام الدين أحمد (ت ١٠١٥هـ) وهو (إثبات الواجب) وكان بخط مؤلفه في برهانبور في سنة ١١٠٦هـ[3].

إجازاته في الرواية:

يروي عن أستاذه الشيخ جعفر بن كمال الدين البحراني[4]، والشيخ محمد بن علي العاملي[5] عن الشيخ فخر الدين الطريحي والشيخ المجلسي، ويروي كذلك عن

---

(١) ظ : أنوار البدرين/ علي البلادي البحراني: ١٢٨، روضات الجنات / الخوانساري : ٢ / ٢٢٨.

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم : ٤/ ١٣٥.

(٣) ظ : طبقات أعلام الشيعة / الطهراني : ٦/ ٥٢٢.

(٤) ظ : رياض السالكين / ابن معصوم : ١/ ٣٣.

(٥) ظ : م. ن : ١/ ٤٩.

أبيه عن أجداده[1] أما الراوون عنه فهم كثر منهم السيد ميرزا إبراهيم بن مراد الحسيني سنة ١١٠٩هـ[2]، والشيخ محمد باقر بن المولى محمد حسين النيسابوري المكي سنة (١١١٧هـ)[3]، والشيخ المجلسي والسيد محمد حسين الخاتون آبادي والسيد محمد المعروف بقوام الدين السيفي[4].



---

(١) ظ : م . ن . الثبت الجديد في معرفة المشايخ والأسانيد / كاظم الفتلاوي، الاوراق : ٢١١، ٢٢٩، ٢٥٧، ٢٥٨(مخطوط) .

(٢) ظ : الذريعة إلى تصانيف الشيعة / الطهراني : ١/ ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) ظ : م . ن .

(٤) ظ : الثبت الجديد في معرفة المشايخ والأسانيد / كاظم الفتلاوي : الورقة : ١٧٩ (مخطوط).

الباب الأول

الجهود اللغوية عند ابن معصوم المدني

مدخل

اللحن وتطور التأليف اللغوي إلى عصره

كان العرب قبيل الإسلام وبدايات الدعوة الإسلامية لم يعرفوا للنحو معنىً أو منهجاً معيّناً، و لم يضعوا في حسبانهم مقاييس نحويّة أو قواعد معروفة لأنّ العربية كانت عند أغلبهم سليقةً، لذا لم نجد اللحن موجوداً في كلامهم ومعاملاتهم، إلاّ ما ندر، بسبب من الإختلاط بالأعاجم، في حين بقيت ألسنة الكثير من القبائل العربية التي عاشت وسط الصحراء بعيدة عن هذا الإختلاط، فارتفعت ألسنتها عن اللحن والعجمة.

ولم يُعرف اللحن بصفته خطأً إعرابياً إلاّ بعد تقعيد القواعد للنحو العربي، أي بعد زيادة إختلاط العرب بغيرهم من الأقوام الأخرى في أثناء الفتوحات الإسلامية وبعدها، فسكن الكثير منهم بلادها ودخلوا مدارسها وتزاوجوا فيما بينهم، وهذا مما ساعد على شيوع اللحن وفشوّه فيهم حتى شمل الكثير من علماء العرب وكبّارهم[1].

يمكن رصد اللحن وتتبّع تأريخ ظهوره منذ بدايات ظهور الإسلام وتوافد القبائل العربية على رسول الله ﷺ، لإعلان إسلامها، إذ كان يتقدّم عن كلّ قبيلة

---

(١) تأريخ آداب العرب / الرافعي : ١/ ٢٣٧، ظ : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث/ د. محمد ضاري حمادي : ١٠.

خطيب منها ليخطب في الناس، فبرزت بعض الإنحرافات عن اللغة الفصحى، وربما كان ذلك بسبب من إختلاف اللغات، أي أنّ هذا الإنحراف الذي قد يُسمَّى لحناً هو في حقيقته لغة أو لهجة تعارفت عليها قبيلة دون أخرى، وإنّ هناك شكّاً فيما روي من أحاديث تسوّغ وقوع اللحن في حياة رسول الله ﷺ فضلاً عن العصر الجاهلي، إذ يرى الأستاذ مصطفى الرافعي : (إنّ اللحن لم يكن في الجاهلية البتة، وكلّ ما كان في بعض القبائل مِنْ خور الطباع وانحراف الألسنة، فإنّما هو لغات لا أكثر)[١] .

وكذلك ظهور قسم من الإنحرافات النطقية عند الأعراب كان بسبب من اللثغة أو كان عند الأعاجم أو العرب المستعجمة ممّن عاصر النبي محمد ﷺ، ما هي إلاّ إنحرافات في مخارج الحروف سبّبت لكْنةً عند بعضهم، منهم (صهيبُ بن سنان النمري، صاحب رسول الله ﷺ كان يقول: إنَّكَ لهائن، يريد إنَّك لحائن، وصهيبُ بن سنان يرتضخ لكنة رومية)[٢] .

ومن اللكْنَةِ أيضاً زيادٌ الأعجم وعبيدالله بن زياد[٣]، ومن الشعراء سُحيم عبد بني الحسحاس، أنشد قصيدةً أمام الخليفة عمر بن الخطاب: (التي يقول أوّلها:

عميّرة ودِّع إنْ تجهّزتَ غازياً   كفى بالشيب والإسلام للمرءِ ناهيا

فقال له عمر : لو قدّمت الإسلامَ على الشيب لأجَزْتُكَ. فقال له: ما سعرتُ، يرد ما شعرت، جعل الشين المعجمة سيناً غير معجمة)[٤] .

هذه الإنحرافات النطقية لم تُخرج الكلام العربي عن قواعده التي اعتادها

---

(١) م . ن .، ظ : العربية/ يوهانك فك : ٦٢ - ٨١.

(٢) البيان والتبين / الجاحظ : ١/ ٧٢.

(٣) ظ : م . ن : ١/ ٧١ - ٧٢.

(٤) ظ : م . ن : ١/ ٧٢.

العرب من ضبط المعنى والدلالة، بيد أنّ ظروفاً خلقية أو بيئيّة هي التي حالت دون النطق الصحيح، غير المنحرف عن القواعد العامة لكلام العرب.

ولم تعرف العربُ اللحنَ بمعنًى مخالفة التعبير الصحيح قبل أن يختلطوا بالأعاجم ويأخذوا في التفرقة بين فصاحة المنطق وفساد اللسان[1]، فخُشيَ منهم على اللغة فشُمِّرَ عن ساعد الجدِّ لتثبيت قواعدها وأصول الكلام بها، وتنبّه لذلك رعاتُها وعلماؤها، واتجهوا باتجاهين اثنين:

أحدهما، مواجهة اللحن الإعرابي[2] المتعلّق بخرق قواعد النحو والإعراب في الكلام العربي، وثانيهما، مواجهة اللحن اللفظي المتعلّق ببنية الكلمة وصيغتها ودلالتها سواء في التركيب أو خارجه.

نجد بوادر هذا الإتجاه في توضيح دلالات الألفاظ وإزالة الإبهام منها أو صيغها، ماكان من إيضاح عبدالله بن عباس ﷺ وإجاباته عن سؤالات نافع بن الازرق، إذ كان يرشد في هذا البيان إلى الشعر العربي، فهو يقول: (الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه)[3]، وقيل أيضاً: (إنّه كان يُسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر، قال أبو عبيد: يعني كان يستشهد به على التفسير)[4]، وكانت سؤالات نافع بن الأزرق دليلاً على صحة ما ذهبنا إليه[5]، فهي تمثّل النواة الأولى في العمل المعجمي.

---

(١) ظ: دراسات في فقه اللغة / د. صبحي الصالح: ١٢٧.

(٢) سنوضح ذلك في مدخل الباب الثاني (الجهود النحوية) إن شاء الله تعالى.

(٣) الاتقان في علوم القرآن/ السيوطي: ١/ ٢٤٢.

(٤) الإتقان في علوم القرآن / السيوطي: ١/ ٢٤٣.

(٥) ظ: م. ن: ١/ ٢٤٢ - ٢٦٤.

فضلاً عن ذلك كان علماء العربية يذهبون إلى البوادي ليأخذوا اللغة عن رعاة الإبل وسقاة الألبان، ومن أفواه الأطفال والنساء والشيوخ وحتى المجانين، فهؤلاء أصدقُ مَنْ يُؤخذ عنهم، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) يقول: (فليتحرّ آخذُ اللغة وغيرها من العلوم أهلَ الأمانة والثقة والصدق والعدالة، فقد بلغنا من أمرِ مشيخة بغداد مابلغنا - والله جلّ ثناؤه - نستهدي التوفيق وإليه نرغب في إرشادنا لسُبل الصدق، إنّه خير موفّق ومعين)[1]، وذلك صيانةً للغة وحفظاً لها، فجمعوها بعدما تحرّوا الصدق فيمن نقلوا عنهم، فألّفوا الرسائل في أسماء الخيل والإبل وأعضاء الإنسان والمطر والسحاب وغيرها من الموضوعات، فحدّدوا معانيها وأشكلوا ألفاظها، وهذا الجهد يمثّل عملاً لغوياً كبيراً، بيد انّ أولَ مَنْ ألّفَ فيه الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه العين وفق منهجٍ علميٍّ رصين.

غير أنّ هذا العمل اللغوي، لم يصل إلى ماوصلَ إليه الآن بعد مروره بمراحل طويلة من التطوّر المشحون بالنقد والتصحيح والإستدراك والشرح، وسار العلماء في التأليف به، بإتجاهين رئيسين هما:

أولاً - التصنيف المعجمي:

انقسم العمل المعجمي على قسمين، تمثّلا في كتب الموضوعات ورسائلها، ومعجمات الألفاظ.

١ - كتب الموضوعات ورسائلها، اهتمت بجمع الألفاظ وحصرها بما له علاقة بموضوعات خاصة، وكان من نتاج ذلك كتاب المخصّص لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) الذي تناول موضوعات عدّة في الإنسان والحيوان وما يتعلّق بهما فضلاً عن مسائل

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٦٣.

لغوية بحتة لها علاقة بالموضوعات الأصل، ومنها أيضاً ما كتبه العلماء من رسائل تتعلّق بالخيل والإبل والحشرات وخلق الإنسان، وكذلك في غريب القرآن واللغة والحديث، فضلاً عن كتب لغات القرآن ولغات القبائل وكتب البلدان والمواضع، وكتب الإفراد والتثنية والجمع، وكتب الأبنية المتمثّلة بالمصادر والصيغ الخاصة بالأفعال والاسماء وغيرها.

إذ إنّ جمع اللغة في هذا الإطار يسير في مرحلتين مهمتين هما[1]:

المرحلة الأولى: جمع الكلمات حيثما اتفق، فالعالِم يرحل إلى البادية، ويسمع كلمة في المطر وأخرى في اسم السيف، وثالثة في الزرع والنبات، وغيرها، فيدوّن ذلك حسبما سمع من غير ترتيب.

المرحلة الثانية: جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضوع واحد، كالمحدِّث يجمع أحاديث الصلاة، ويسميها كتاب الصلاة، وأحاديث البيع ويسميها كتاب البيع، وهكذا، وقد تُوِّجَ هذا الجهد بتأليف كتب في المطر والخيل والبئر والسحاب، فألّف الأصمعي (ت ٢١٣هـ) كتباً في النخل والكَرْم وكتاب الشتاء وآخر في الإبل وأسماء الوحوش، وألّف ابو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) كتاباً في نوادر اللغة، وأبو زيدٍ الأعرابي (ت ٢٣١هـ) ألّف كتاباً في البئر.

وكذلك الحال في كتب غريب اللغة والقرآن والحديث الشريف، وكتب لغات العرب والقرآن الكريم وبقية الموضوعات. إنّ كتب الموضوعات والرسائل هذه، تمثّل مرحلة متقدّمة على المعجم العربي، وخطوة مهمة مهّدت لظهور المعجمات، وكان لها أثرها فيه، حتى حُشِّيت في أكثرها[2].

---

(١) ظ: ضحى الإسلام/ أحمد أمين: ٢/ ٢٦٣ - ٢٦٥.

(٢) ظ: المعجم العربي/ د. حسين نصار: ؛١/ ٣٩.

٢- المعجمات اللفظية:

تُمَثِّل مرحلةً مهمة في المعجمية العربية متطوّرة عن رسائل الموضوعات المذكورة آنفاً إذْ سلك أصحابها منهجاً في تنظيم المواد وترتيبها كي يضمنوا الإحاطة بكل الألفاظ والمفردات في اللغة وعدم ضياعها أو نسيانها، وكان الخليلُ أوّلَ واضعٍ لمعجم عربي وفق الأسس الصحيحة لبنائه، إذ استعمل النظام الصوتي وتقليبات الأبنية، وسار على نهجه الكثير من المعجميين مثل الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في التهذيب، والصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ) في المحيط في اللغة، وغيرهما، على أنّ المعجمية العربية مرّت بعدّة أطوار في بناء المعجم العربي وتصنيفه، وهي:

الطور الأول: وفيه مرحلة البناء والتأصيل للمعجم العربي. صُنِّفت فيها عدّة معجمات، يُمثّل كل معجم منها مدرسة قائمة بذاتها من حيث ترتيب المواد ونوع المادة اللغوية، فكانت كل مجموعة منها متمّمة لما سبقها، فقد ذكرنا من قبل أن معجم العين أول معجم عربي جمع الكثير من المفردات العربية، وقسّمها على وفق منهج صوتيّ لم يعهده أحد من قبله، غير أنّ ابن دريد (ت ٣٢١هـ) في جمهرة اللغة، عمل على رصد ظواهر لم يكن الخليل قد أدرجها في العين، فقام بالكشف عن المعرّب في اللغة والمولّد، وجعل لها مساحة مهمة في جمهرته، فضلاً عن لغات العرب، وعمله هذا يمثّل تطوّراً في المعجمية العربية. فيما كان إتجاه ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في مقاييس اللغة، أنْ اعتمد أصول الألفاظ المكوّنة للفظة الواحدة وفق النظام الصوتي، وهذه إضافة جديدة لم تعدها المعجمات العربية الاخرى.

في الوقت ذاته نجد أن الجوهري (ت حدود ٤٠٠هـ) قد سلك مسلكاً لم يسلكه أحدٌ من قبله في جمع اللغة من خلال معايشة عرب البادية، والسماع عنهم، مع

الإستفادة من ثقافته في علم اللغة وآدابها، فحاول أن يجمع ما صَحَّ عنده من هذه المفردات، فضلاً عن إهتمامه ببنية المفردات وتراكيبها وصيغها و بنى معجمه على أساس قافية أصل اللفظة.

أمّا ما أحدثه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) من فصلِ المجاز عن الحقيقة في أساس البلاغة قد مهّد لثورةٍ بلاغية، إذ فعّل المفردة المتعادلة الدلالة في المعجم إلى مفردة عاملة في سياقها، وزحزحها من دلالتها المتعادلة.

أما بقية المعجمات التي وضعت إبّان القرون الستة الأولى فهي لاتخرج عن مناهج المعجمات الأصول تلك في طريقة التصنيف والترتيب وجمع المادة.

الطور الثاني: فيه مرحلة النقد والإختصار والجمع على المعجمات الأصول. فبدأت مع بداية القرن الخامس الهجري. والعملية النقدية في المعجمية العربية هذه تنبيءُ عن نضج العمل اللغوي، إذ إنّ هذه المرحلة عملت على تهذيب المعجم العربي ممّا لحقه من الشوائب والضَعْف وإزالة الغث والرديء من الألفاظ والتراكيب، وإرجاع بعضها إلى أماكنها الصحيحة من خلال نقدها عن طريق معرفة الصحيح منها والمعتل أو الفصيح والأقلّ فصاحة، وغيرها.

كان لمعجم الصحاح للجوهري السهم الأوفى من النقودات والإختصار [١]، لأنّه كان أنضج عمل معجمي وأوسعها دلالة لمواده، وكان لذلك مدعاة للنقد والكشف عن الغامض منه، فضلاً عن ذلك قام عدد من العلماء باختصاره حتى يكون في متناول الجميع ولأهميته أيضاً. وقد أغنانا كشف الظنون ومقدمة الصحاح [٢] في متابعة ما كُتِبَ عليه من حواشٍ أو اختصارات. فمن الحواشي على الصحاح ما يأتي:

(١) ظ: المزهر / السيوطي: ١/ ٩٩ - ١٠٣، تاج العروس / الزبيدي: ١/ ٣.

(٢) ظ: كشف الظنون/ حاجي خليفة: ٢/ ١٠٧٢، مقدمة الصحاح/ أحمد عبدالغفور عطار: ١٦٣-١٦٦.

١- حاشية علي بن جعفر الصقلّي (ت ٥١٥هـ) .

٢- حاشية ابن بري (ت ٥٨٢هـ) المسماة بـ(الإيضاح) .

٣- التكملة للصاغاني (ت ٦٥٠هـ) ، جمع فيه ما أهمله الجوهري وضم ستين ألف مادة.

٤- حاشية أبي العباس أحمد المعروف بابن الحاج الإشبيلي (ت ٦٥١هـ) .

٥- حاشية رضي الدين محمد بن علي الشاطبي (ت ٦٨٤هـ) .

أمّا ما صُنِّف عليه من مختصرات، فأهمّها:

١- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٠هـ) .

٢- مختصر الصحاح لابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) .

٣- مختصر السيوطي (ت ٩١١هـ) .

٤- مختصر المولى محمد المعروف بالعيشي (ت ١٠١٦هـ) .

فيما كانت كتب النقد عليه ما يأتي:

١- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم للخليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) .

٢- القاموس المحيط للفيروز آبادي (ت ٨١٦هـ) ، وهو من أهمها على الإطلاق.

٣- الراموز على الصحاح لمحمد بن السيد حسن (ت ٨٦٦هـ) .

أما الكتب التي جمعت الصحاح إلى غيره فمنها:

١- الشامل لأبي منصور الجبان (ت ٤١٦هـ) .

٢- ضالة الأديب من الصحاح والتهذيب لابن الخواري (ت ٥٨٠هـ) .

٣- ينابيع اللغة، جرّد فيه الصحاح من الشواهد وضم اليه تهذيب اللغة.

٤- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) جمع فيه الصحاح وحواشيه والتهذيب والمحكم والنهاية لابن الأثير.

الطور الثالث: فيه مرحلة التصحيح والشرح والإستدراك على المعجمات، إذ ابتدأت هذه المرحلة بعد صناعة القاموس المحيط للفيروز آبادي، الذي شنّ حملة كبيرة على صحاح الجوهري، وحاول في مواضع كثيرة منه أن يُشَنِّع بالجوهري ويخطِئُه مع طولِ باعه في اللغة والنحو والصرف.

إن القاموس المحيط كان جامعاً لخلاصة المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، والعباب للصاغاني (ت٦٥٠هـ) واستدرك فيه على الجوهريّ مواد كثيرة ووهّمهُ كثيراً[١]، فهو غنيّ بمادته العلمية، فضلاً عن توسّعه في ذكر الأدوية والأمراض والنباتات وغيرها، وكان لتهجّمه على الجوهري وجمعه لخلاصتي المحكم والعباب الأثر الكبير في إثارة إنتباه علماء العربية بعد عصره إلى مراجعته ومحاكمته كما حاكم الصحاح من قبل. فصُنِّفت عليه كتب كثيرة ومعجمات، تناول فيها مصنِّفوها كل صغيرة وكبيرة فيه، فمنهم مَنْ شرح خطبته، وآخرون صحّحوا عليه وانتصروا للجوهري، وبعضهم استدرك ونقد[٢]، ومن أهمها:

١- الطراز الأوّل والكناز فيما عليه لغة العرب المعوَّل للسيد علي خان صدر الدين ابن معصوم المدني (ت ١١٢٠هـ) إذ يُعَدُّ من المعجمات التي نقدت القاموس المحيط واستدركت عليه مواد كثيرة غابت عنه، وصحّح له.

٢- شرح القاموس المحيط لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ)،

---

(١) مقدمة الصحاح/ أحمد عبد الغفور عطار: ١٧٢.

(٢) ظ: تاج العروس / الزبيدي: ١/ ٣.

فيه شَرَحَ القاموس المحيط ونَقَدَ بعضَ موارده.

٣- تاج العروس لمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، وهو من أكبر شروح، واستدرك عليه كثيراً من المواد[١].

ثانياً/ التصنيف في التصحيح اللغوي:

سار هذا الاتجاه من التأليف متوازياً مع التصنيف المعجمي، الذي عمل على حفظ اللغة وتنقيتها من الشوائب، فكان له منهجاً خاصاً في حفظها من الخطأ اللفظي في المفردة أو التركيب، والذي تمثّل في تتبّع أخطاء العامة والخاصة بعد أن فشا اللحن وبدا على الألسنة واضحاً جلياً.

مرّت عملية التصحيح اللغوي بطورين إثنين هما:

١- طور رصد الأخطاء اللفظية المخالفة لقواعد العربية، وأُلّف بهذا الإتجاه كتب التصحيح اللغوي الأصول وأهمها[٢]: إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، والفصيح لثعلب (ت ٢٩٥هـ)، ودرّة الغواص للحريري (ت ٥١٦هـ).

وصُنِّف على هذه الأصول شروحاتٍ عديدة اعتنت بإزالة اللبس والغموض عن بعض الألفاظ، أو توثيق النصوص وفي بعضها تصويب مايراه المصنّف خطأ. فمن شرّاح إصلاح المنطق[٣]، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، وأبو العباس أحمد بن محمد المريسي (ت٣٧٠هـ)، والسيرافي (ت٣٨٠هـ)، وابن الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، والعكبري (ت ٦١٦هـ).

---

(١) وجدتُ أغلبها في الطراز الأول دون أن يشير إليه.

(٢) ظ: المعجم العربي/ د. حسين نصار: ١/ ١١٦، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث/ د. محمد ضاري حمادي: ٢٤٠.

(٣) ظ: كشف الظنون/ حاجي خليفة: ١/ ١٠٨.

وممّن شرح أدب الكاتب لابن قتيبة أو نبّه على غلطه، ابن سيد البطليوسي (ت٥٢١ هـ) في كتاب (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) ، وشرحه أيضاً أبو منصور الجواليقي (ت ٥٣٩هـ) .

وبعضهم شرح أبياته فقط كالخارزنجي في كتابه (تفسير أبيات أدب الكتاب)، وبعضهم نقده كابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) في كتابه (غلط أدب الكاتب) وغيرهم[١].

أمّا فصيح ثعلب فقد شرحه ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) وسمّى كتابه (تصحيح الفصيح) وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، ويوسف بن عبدالله الزجاجي (ت٣١٥هـ)، وابن جني (ت٣٩٢هـ) والهروي (ت٤٢٣هـ) وسمّاه (التلويح في شرح الفصيح) ، وابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) وسمّاه (شرح الفصيح) وغيرهم[٢].

أما كتاب درّة الغواص للحريري فكانت عليه حواش وشروحات[٣] منها : حاشية حجة الدين الصقلي (ت ٥٥٥هـ) ، وحاشية ابن بري (ت ٥٨٢هـ) ، وحاشية ابن ظفر المكي (ت ٥٩٨هـ) ، ومن المحدثين حاشية للسيد محمد مهدي العلوي (ت ١٣٥٠ هـ) وسمّاها (سمير الخواص في اوهام درّة الغواص) من تحقيق الباحث[٤].

٢- طور رصد الأخطاء في الكتب الأصول والتنبيه على المعرَّب والدخيل في اللغة. وأُلّفت بهذا الإتجاه كتبٌ كثيرة، حاول مصنفوها رصد ما وقع فيه المصحّحون الأوائل فضلاً عن التنبيه على الألفاظ الفصيحة التي تدور على ألسنة العوام[٥].

فمن هذه المصنفات : (المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام اللخمي الذي

---

(١) ظ : م.ن ١/ ٤٨، أدب الكاتب / ابن قتيبة (مقدمة المحقق) : ٥.

(٢) ظ : كشف الظنون/ حاجي خليفة : ١/ ١٢٧٢.

(٣) ظ : م.ن : ١/ ٧٤١، ظ : درة الغواص / الحريري (مقدمة المحقق) : ٥.

(٤) ظ : مجلة الذخائر - العددان ١٩ و٢٠ لسنة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م : ١٩١ - ٢٠٣.

(٥) ظ : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث / د. محمد ضاري حمادي : ٢٣.

تكفّل بالردّ على أبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في كتابه (لحن العوام)، وابن مكي الصقلّي (ت ٥١٥هـ) في كتابه (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان)، ومنهم أيضاً[١] ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه (تقويم اللسان)، وابن خاتمة الأنصاري (ت ٧٧٥هـ) في كتابه (إيراد اللآل من إنشاد الضوال)، وابن الإمام (ت ٨٢٧هـ) في كتابه (الجمانة في إزالة الرطانة) وابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) في كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه)، وابن الحنبلي (ت ٩٧١هـ) في كتابه (عقد الخلاص في نقد كلام الخواص)، وآخرهم ابن أبي السرور (ت ١٠٨٧هـ) بكتابه المعروف (القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من كلام العرب). إذن سلك هؤلاء المصححون مسلكين في التصحيح اللغوي، بين التشدّد والتسهيل، إعتماداً منهم على المعايير التي وضعوها لأنفسهم، فالمتشدّد يأخذ بالأفصح، فيما كان المتساهل يأخذ بما هو أقلّ فصاحة، ثم يحكم على الصحة والخطأ[٢]، ومنهم مَن ينظر في المدرسة النحوية التي ينتمي اليها، فالبصري ينظر لمن خالفه من الكوفيين على أنّه مخطيء لمخالفته أصول المدرسة البصرية، والكوفي يرى ذلك اتجاه البصري[٣].

فهكذا امتزجت مناهج المصحّحين اللغويين بين فصاحة اللفظة والمذهب النحوي، فانقسموا متشدّدين ومتساهلين كلّ وفق أقيسته ومعاييره.



(١) ظ: م. ن: ٢١ - ٢٤..

(٢) ظ: مجلة المورد/ المجلد ٦ - العدد١ لسنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. موضوع (مناهج التصويب اللغوي) د. نعمة رحيم العزاوي: ١٣ - ٢٠.

(٣) ظ: اللغة / يوهان فك: ٨٠ - ٨١.

الفصل الأول

الطراز الأوّل - دراسة وتقويم

الغاية من تأليفه:

اتسم العصر الذي عاش فيه ابن معصوم المدني بكثرة الشروحات والنقودات على المعجمات السابقة له وخاصةً القاموس المحيط[1]، فكان هذا دافعاً له في أن يكون ممّن يخوض في هذا المجال، ولمّا وجد أن في القاموس المحيط الكثير من الحيف والظلم الذي أوقعه المصنِّف على الجوهريّ في صحاحه، تعجّب منه، فعمل على ملاحقة صاحب القاموس لأجل إصلاح الخلل وتصويب الخطأ ما وجد لذلك سبيلاً، فهو تارةً ينتصر للجوهري، وفي أخرى يسكت عن الفيروز آبادي، وثالثة يهاجم الأثنين معاً، بيد أنّه كان يعجب من صاحب القاموس المحيط أيّما إعجاب، فيقول: (وإنّي لأعجب من الفيروز آبادي، وهو المتسم بالإمامة في معرفة اللسان الضاديّ إذ صنّف قاموسه، وشنّف قابوسه، وتصدّى للتنبيه على أغلاط الجوهريّ في صحاحه وخاض في غمر التشنيع عليه وضحضاحِهِ زاعماً أنّه لم يقصد بذلك مراء ولا تنديداً به وازراء، بل استيضاحاً للصواب، واسترباحاً للثواب، وحذراً من أن يُنمي إليه التصحيف أو

(١) ظ: مقدمة الصحاح / أحمد عبد الغفور عطار: ١٧٣ - ١٧٩.

يُعزى اليه الغلطُ والتحريف، كيف خالف قولُهُ فعله، وزلّت بقدمه نعله؟! فوقع من الأغلاط والأوهام فيما تُحار فيه ثواقب الإفهام، ومن التصحيف والتحريف والغلط في مسائل النحو والتصريف، فيما لايكاد يُقضى منه العجب، ولا تنقضي عن طرفيه جُمادى ورجب، كما ستقف عليه في أثناء الكتاب مُفصَّلاً، وتجده في أطوائه إن شاء الله محصَّلاً)[1].

فهنا نلمس إشارة على متابعة الفيروز آبادي في تغليطه الجوهريّ والدفاع عنه، فصنّف كتابه ناقداً ومستدركاً عليه، وليحرّك حقبةً من الزمن توقّف فيها التأليف المعجمي، فكان لكل ذلك معجم الطراز الأول.

بدأ ابن معصوم تأليف كتابه بعد خروجه من الهند ودخوله ايران عام ١١١٧هـ، لكنه مات سنة ١١٢٠هـ ولم يتمّه، إذا وصل فيه إلى باب الصاد في مادة (قمص)، وحققّتهُ أخيراً مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث في مشهد إيران، وصدرت طبعته الأولى في إيران سنة ١٤٢٦هـ في خمسة أجزاء فقط إلى إتمام باب الدال وفصولها.

المبحث الأوّل: الخصائص العامة في منهج الطراز:

أفاد ابن معصوم من جهود السابقين له في العمل المعجمي، فأخذ عنهم طريق التأليف لمعجمه، وهذا ممّا جنّبه الوقوع في الكثير من الأخطاء وحاول أنْ يُطوّر المنهج الذي اتبعه غيره ما لم يذكروه أو تصحيح ما وقعوا فيه من أخطاء، حتى جاء منهجه في الغالب الأعمّ منضبطاً.

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ١/ ٧.

إنّ مهمّة المعجم المتعارف عليها (هي أن يصف المفردات اللغوية على وفق نظام دقيق، ثم يفسّر كل مفردةٍ تفسيراً واضحاً يشمل الدلالات التي يكتسبها اللفظ جرّاء الاستعمال) [1]، هذا بشكل عام، أما ابن معصوم فقد اعتمد في ضبط نظامه المعجمي ضابطين رئيسين هما:

أولاً/ النظام الذي اتبعه وبنَى عليه أبواب كتابه وترتيب المواد اللغوية على وفقه فضلاً عن تنبيهاته في حذف بعض الألفاظ ودقته في إختيار الدلالة.

وقد أفاد من غيره فيه مع إضافات له، ذلك أنّه لّما سلك في معجمه مسلك الناقد المستدرك على القاموس المحيط، كان عليه أن يسير على وفق ما سارعليه الفيروز آبادي كي تتّسق مواده معه ويسهل على المتتّبع ملاحظة المعجمين بسهولة ويُسر ودون عناء، وفضلاً عن ذلك لاحظ أموراً تتعلّق بالمتشابه من الألفاظ وإختلاط أمرها على المصنِّفين، وفيما يأتي بعض مسائل هذا النظام:

١ - التسلسل الهجائي:

قسّم المصنّف أبواب كتابه على أساس التقسيم الألفبائي المعمول به في لغتنا العربية، فجعل كل باب تحت عنوان أحد الحروف بترتيبها الآتي:

أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي، متّخذاً من الحرف الأخير للفظة دليله في هذا التقسيم.

٢ - مسألة الباب والفصل:

وهذا النظام قد اتّبعه الجوهري في صحاحه من قبل، ووضع أُسَسَهُ وبيّنَ منهجه، فقسّم مواده اللغوية على أساس الترتيب الألفبائي للحروف، فجعل لكل

---

(١) بحوث في المعجمية العربية (المعجم اللغوي) / د. عبد الله الجبوري : ٧.

مجموعة من الجذور اللغوية والتي تنتهي بحرف معيّن، بابا، ثم قسّم كل باب على فصول تعتمد على الحرف الأوّل لذلك الجذر، واستعمل هذا النظام لأجل السهولة في الرجوع إلى أي مادة لغوية مطلوبة، قال ابن معصوم: (وقد سلكتُ في ترتيبه الطريق المأنوس، الذي رُتِّب عليه الصحاح والقاموس، وهو أشهر ترتيب تداولاً واسهله عند الطلب تناوُلاً)[1]، والتزم به في كل معجمه وحاول أن يرصد ما وقع فيه الفيروز آبادي وغيره من أخطاء منهجية تتعلّق بهذا الجانب الذي يخصّ ترتيب المواد وأرجعها إلى محلّها المناسب في معجمه، مرّة بالإشارة إليها من طرفٍ خفيٍّ، وأخرى مستعيناً بآراء غيره من العلماء، ومرّةً ثالثةً بما يراه هو، وتجلّت تلك الخروقات المعجمية في نظره بما يأتي:

أ- الإجتهاد في تصريف المادة اللغوية أو خطؤُهُ، فمن ذلك قوله في: (الإرِبْيان، بكسر الهمزة والراء: جرادُ البحر، لغةٌ في الرّوبيان، ونوع من البابونَج، أو هو البَهارُ، وموضعه (ر ب و) لأنّه إفْعِلان، كما نصّ عليه سيبويه لا (فِعْليانٌ) وغلط الفيروز آبادي في ذكرها هنا)[2] أي في مادة (أ ر ب)[3]، وأرجع ابن معصوم سبب الخطأ إلى أنّ الهمزة في (إربيان) زائدةٌ، مقيّداً ذلك بما نصَّ عليه سيبويه، فيما ذهب الفيروز آبادي إلى أنّ الهمزة في هذا الموضع أصلية، فرجّح بذلك رأيَ سيبويه عليه، وقد يكون هذا الخلط بسبب مِنْ كون هذا اللفظ أعجمياً، فتختلط الآراء في صياغته[4].

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ١/ ١٠.

(٢) م. ن: ١/ ٢٧٨ - ٢٧٩ (أ ر ب)، ٤/ ١١ (أ ر ج).

(٣) ظ: القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١/ ٣٦ (أ ر ب).

(٤) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ١١ (أ ر ج)، ظ: الكتاب/ سيبويه: ٤/ ٢٤٥ - ٢٤٨.

وعنه أيضاً في (إبّان) ، إذ قال: (وإبّان الشيء - بالكسر والتشديد - وقْتُهُ وأوانُهُ المتهيِّءُ له، ووزنُهُ عند المحققين (فِعْلانُ) مِنْ أبَّ لَهُ، أي تهيّأَ، فهـذا موضـعه، وذهـبَ بعضَهم إلى انَّـهُ (فِعّـلالٌ) فـذكرهُ في (أ ب نَ))[1]، وقـد يعنـي ببعـضهم ابـن فـارس (ت٣٩٢هـ)، والفيروزآبادي(ت٨١٧هـ) حينما جعلا هذه المفردة في مادة (أ ب ن)[2].

ب- الخلط بين المعتل والصحيح في المادة اللغويـة، فمـن ذلـك مـا أُوْرِدَ خطـأً مجيء لفظة (السـابياء) في المعتل (سـبي) ، فـصَحّحَ ذلـك معتمـداً عـلى مـا أشـار اليـه الزمخشري، فقال: (والسابياء، كالسـافياء: المشيمة، قال جار الله الزمخشري - هـي مـن سَبَأْتُ جلدَهُ، إذا سلخته، وعـلى هـذا فأصـلُ يائهـا الهمـزة، وهنـا مَوْضِـعُ ذكرهـا لا المعتل)[3]، فهو قد أشار من طرفٍ خفيٍّ إلى الفيروز آبـادي الـذي اوردهـا في (سـبي) المعتلة الآخر[4]، لا في (سبأ) المهموز، فاستنجد بالزمخشري ما كان يراه خطأ[5].

ج- أحرف الزيادة، هي نفسها أوقعت الوهم والخلط في ترتيب المواد اللغويـة، فمن ذلك ماذكره منتقداً به الجوهريّ والفيروز آباديّ معاً في (يرنـأ) ، إذ قـال: (وَيَرْنَـأ لحيتَهُ كتَدَحْرَجَ: خَضَبها باليُرَنَّأ، فالفاعل مُيَرْنِيءٌ بكسر النون، والمفعول مُيَرْنَأ بفتحهـا، ووزنُها (مُيَفْعِلٌ) و (مُيَفْعَلٌ) لا (مُفَعْلِلٌ) و (مُفعَلَلٌ) لأنّ الياء زائدة في أصلِ الكلمـة، فكذا فيما تصرّفَ منها، وموضع ذِكرها في (ر ن أ) لإجماعهم على زيادة الياء مـع ثلاثـة أصول، وذِكْرُها هُنا وهمٌ للجـوهريّ والفـيروز آبـادي)[6] إذ إنّ الفيروزآبـادي ذكـر

(١) م . ن : ١/ ٢٧٢ (أبب) .

(٢) ظ : مقاييس اللغة / ابن فارس : ٣٩ (أبن) ، القاموس المحيط / الفيروز آبادي : ٤/ ١٩٤ (أبن) .

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم : ١/ ١٠١ (سبأ).

(٤) ظ : القاموس المحيط/ الفيروز آبادي : ٤/ ٣٤٠ (سبي) ، وراجع الهامش في الصفحة ذاتها.

(٥) ظ : الفائق / الزمخشري : ٢/ ١٤٧.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ٢٦٦ (يرنأ) ، ١/ ٩٥ (رنأ).

(اليُرَنَّأ) في فصل الياء باب الهمزة[1]، وأشار الى هذا الموضع في (رنأ) ، فقال : (واليُرَنَّأ في فصل الياء) [2]، غير أنّ ابن فارس جوّز ورودها في (رني) ، إذ قال : (واليُرَنَّاء : الحنّاء، يجوز أن يكون من هذا الباب ويجوز ان يُقال هو شاذ) [3]، ذلك أنّ الراء والنون والحرف المعتل عنده أصلٌ واحدٌ تدلّ على النظر [4]، وهذا مما يدعم قول ابن معصوم المدني.

د- التوهّم بين التذكير والتأنيث للمفردة اللغوية، فلفظة (الحانوت) اختُلف فيها، فقال: (الحانوت: دكان البائع وحانة الخمّار، يُذكّر ويُؤنّث، وقال الزجاج: هي مؤنثة، فإن رأيتها مذكرة فعلى معنى البيت، الجمع الحوانيت، والنسبة حانُويٌّ لا حانيٌّ ولا حانَويٌّ، ووهم الفيروزآباديّ، وإنّما الحانيُّ والحانَويُّ نسبة إلى الحانة وموضع ذكره (ح ن و) لا هُنا وغَلَطَ الفيروز آبادي) [5]، فذكر ما يؤيّد رأيَهُ من قول الزّجاج، ففصل بين المعنيَيْن بين الحانوت والحانة أي بين التذكير والتأنيث بعدما وقع الوهم بسببها.

هـ- الحذف، هو الآخر يُوْردُ الوهم في ترتيب المواد اللغوية التي رصدها المدني على صاحب القاموس المحيط، فنبّه على لفظة (الثبة) ، فقال: (والثُبَةُ ـ كحُمَةٍ ـ بمعنى الجماعة، موضعها (ث ب ي) أو (ث ب و) وذُكْرُ الفيروز آبادي لها هنا ـ أي في موضع وثب[6] ـ غلط صريح، لأنّ المحذوف منها ليس فاءها إجماعاً) [7]، وذهب

(١) ظ : القاموس المحيط/ الفيروز آبادي : ١/ ٣٥ (برنأ)

(٢) ظ : م . ن : ١/ ١٧ (رنأ) .

(٣) مقاييس اللغة / ابن فارس : ٤٠٣ (رني) .

(٤) م . ن.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم : ٣/ ٢١٣ (حنت) .

(٦) ظ : القاموس المحيط / الفيروز آبادي : ١/ ١٣٥ - ١٣٦ (وثب) .

(٧) الطراز الأوّل/ ابن معصوم : ٥/ ١٢٨ (وثب) .

هذا المذهب الخليل وقررّ أنّ المحذوف الواو قبل الباء في (يثوب) ، ولم يقرر إبن فارس حذف الفاء منها كذلك، وجعلها في (ثبي) وهي أصل واحد، فقال : (فهذا أصل صحيح، وأمّا الثُبة فالعصبة من الفرسان يكونون ثُبة، والجمع ثُبات وثبوت... قال الخليل: والثبة أيضاً ثُبة الحوض، وهو وسطه الذي يثوب إليه الماء، وهذا تعليل من الخليل للمسألة، وهو يدلُّ على أنّ الساقط من الثُبة واوٌ قبل الباء، لأنَّهُ زعم أنَّهُ من يثوب) [1]، فالمحذوف هنا عين الفعل لا فاءه.

٣- التنبيه على جملة أمور كان الواجب التنبيه عليها، وكلّ ذلك يندرج تحت الشاذ والنادر وغير المطّرد، مثال ذلك ما قاله في النادر من الجموع: (وأرضٌ مسروءَةٌ، كمرْطوبة كثيرتُها، وجرادٌ سروءٌ، كرسول: ذاتُ سِرْأةٍ. الجمعُ: سُرُءٌ كرُسُلٍ وسُرَّأٌ كجُهَّل، وهو نادرٌ، إذ هو تكسيرُ فاعل لا فَعول) [2] فعلَّل سبب الندرة في هذا الجمع. وقال أيضاً : (قال أبو زيد: جاء الشّنآنُ مصدراً ووصفاً، وهما جميعاً قليلان) [3].

أما ماورد شاذاً ونبّه عليه، فما جاء في الأثر من قوله: («عليكم بهذه المشنِئة النافعة التلبينة» أي المُبْغِضَةِ، وهي شاذة، وأصلها مشنوءة، خُفِّفَت الهمزة من فعلها) [4]، ومنه أيضاً ما نبّه عليه بقوله: (وما امَيْلِحَهُ! شاذ، كما أحيينَهُ، ولا يُقال إلاّ لمن صَغُرَ سِنُّهُ) [5].

كما نبّهَ على المتروك من المواد اللغوية ومشتقاتها، ففي (قرح) يذكر الاسم منها، ويقول: (والاسم: القَرَحُ، كسبب، وهُما قُرْحانٌ، وهُمْ قُرْحانٌ، يستوي المفرد والمثنى

---

(١) مقاييس اللغة / ابن فارس: ١٧٦ (ثبي) .

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ١٠٣ (سرأ) .

(٣) م. ن : ١/ ١١٣ (شنأ) .

(٤) م. ن : ١/ ١١٥ (شنأ) .

(٥) م. ن : ٥/ ٥٥ (ملح) .

والمجموع، وأما قومٌ قرحانون فلغة متروكة)[1]، أي غير مستعملة في التخاطب بين الناس بكثرة.

ونبّه أيضاً على غير القياس الصرفي في المادة اللغوية (وحكاية الفيروز آبادي: أقْرَح، وإن ثبتت فنادرة، وهي فرسٌ قارحٌ وقارحةٌ، وهي خيلٌ قُرَّح ـ كرُكَّعٍ ـ وقوارحُ، ومقاريحُ على غير قياسٍ)[2].

ونبّه كذلك على المصادر التي لم يأتِ لها فعل من مثالها، قال: (وَيْب، كعَيْب، من المصادر التي لم يأتِ لها فعلٌ، ومعناها التحقير)[3].

ونبّه على بعض الدلالات الغريبة في تفسير الآيات القرآنية المباركة، فيذكر في غريب دلالة (وقب)، في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴾[4]، فقال: (ومن غريب التفسير انَّهُ الذَّكَرُ إذا قام، وذكره الكرمانيّ في العجائب والغرائب، وهو كتاب ضمّنهُ أقوالاً ذُكِرت في معاني الآياتِ منكرة لا يحلُّ الاعتماد عليها ولا ذكرها إلاّ للتحذير منها، وزعم الفيروز آبادي أن الغزالي وغيره، حكاه عن ابن عباس)[5]، فهو يريد ان يقول انَّ هناك توهّماً وقع فيه الفيروز آبادي، ولم يتحقّق مما ذكره الغزاليّ وغيره، لأنّه لا يتّفق مع العقل وإنْ نقله عن ابن عباس رضي الله عنه.

ومن الغريب الذي نبّه عليه ما ورد مفرداً في حديث أو غيره، فقال: (وِبهابٌ، ككتاب أو إهابُ، أو يُهاب، بمثناة تحتيّة، موضع قربَ المدينة، وذكره مسلم في

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ١١ (قرح).

(٢) م.ن.

(٣) م.ن: ٣/ ١٤٧ (ويب).

(٤) سورة الفلق/ الآية ٣.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ١٤١ (وقب)، ظ: القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١/ ١٣٧ (وقب).

صحيحه في خبر الرجال، ولا يُعرف هنا اللفظ في غير هذا الحديث) [١].

٤ - حذف معانٍ رأى في ذكرها فُضولاً، ولاحاجة فيها، ففي (شرح) ذكر الصاحب بن عبّاد (ت ٣٧٥هـ) احد معاني مشتقاتها، لم يوردها ابن معصوم، فقال ابن عباد (والشارح بلغة اليمن: الحافظ، كالناطور) [٢]، فيما ذكر ابن معصوم: (وشارحُ الزرع: حافظةُ من الطير) [٣]، وهو غير ذلك المعنى، وربما قرب معنى ابن عباد لهذا المعنى، ولم يذكره ابن معصوم، فضلاً عن التنبيه على انّها لغة يمانيّة.

وعلى المسار ذاته، جاء في اساس البلاغة: (ومن المجاز... تَهزَّجت القوس: أرَنّت، وَعودٌ هَزِجٌ، وللقوس اهازيج)[٤]، في حين لم يذكر ابن معصوم (عودٌ هَزِجٌ)، فربما اكتفى بـ(هزَّجَتِ القوس: أرنّت، وصوَّتت عند الانباض) [٥]، لأنّ القوس جزء من العود، فذكر الجزء دلالة على الكلّ.

قريبٌ من هذا ما أورده الزمخشري: (ومن المجاز: فتنةٌ رداحٌ، وهذه أمورٌ رُدُحٌ، وفي حديث علي (رضي الله تعالى عنه): إنَّ من ورائكم أموراً متماحلة رُدُحاً وبلاءً مُكْلِحاً مبلحاً، من بَلَجَ الجملُ، إذا أعيا وانقطع وأبلجه السير)[٦]، فلم يذكر ابن معصوم (وهذه أمورٌ رُدُحٌ)، واكتفى بالقول (فتنةٌ رُداحٌ، وفِتَنٌ رُدُحٌ ورُدَّحٌ كَرُكَّعٍ: عِظامٌ ثِقال لاتكادُ تبرحُ)[٧]، فعظامٌ ثِقالٌ قد تدلُّ على أُمورٍ رُدُحٌ، فلم يذكرها بالاسم

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٢٢١ (نهب).

(٢) المحيط في اللغة / ابن عباد: ٣/ ١٤٨ (شرح).

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٣٨٢ (شرح).

(٤) اساس البلاغة/ الزمخشري: ٧٠١ (هزج).

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٢٥٥ (هزج).

(٦) اساس البلاغة / الزمخشري: ٢٢٧ (ردح).

(٧) الطراز الاول/ ابن معصوم: ٤/ ٣١٦ (ردح).

ذاته، بسبب من الإشارة اليها، ورأى أنّ في ذكرها فضولاً لاحاجة له.

٥- الدقّة في تمييز الألفاظ ودلالتها.

ففي مادة (ودَأ)، فصل بين المُودَأ و المُوَدَّءة، فقال: (والمُـوَدَّأ، كُمعَظَّـم: القـبرُ، وبهاء: المهلكةُ والمفازة) [١]، فيما لم يذكر اصحاب المعجـمات (المُـوَدَّأ) إلاّ في التهـذيب على التأنيث (عن أبي عمرو: الأرض المُوَدَّأةِ: المهلكة، وهي في لفظ المفعول به... قـال: وقال ابن الاعرابي: المُوَدَّأةُ حُفرةُ الميّت) [٢] ونُقل في التكملة عن ابن الاعرابي، فقال: (المودَّأة: حفرةُ الميّت) [٣]، فيما لم يذكرها الآخرون، غير أن ابن معصوم جـاء باللفظـةِ بمعنى القبر بالتذكير، فقال: (والمُوَدَّأ، كُمعَظَّم: القبر)، فكـان لـه الفـضل في اشـتقاق هذا اللفظ بالمذكر لاغير، اعتماداً منه على انّه القبر، ولـو اعطاهـا معنـى الحفـرة لقـال: المُودَّأة، فكان دقيقـاً في اقتنـاص هـذه الدلالـة والقيـاس عليهـا[٤]، وهـي أخـصُّ في الاستدلال من الحفرة، إذ قد تكون الحفرة للميّت أو لغيره، فهنا ابن معصـوم حاول أن يختصر في عدد الكلمات والإشارة إلى المعنى بلفظةٍ واحدةٍ، وهي من محاسن منهجه.

وقريـب مـن ذلـك ماقالـه في (أوب): (والأوْب، كثَـوْب: المطـرُ والـسحابُ والريح)[٥]، ويكاد يكون ابن معصوم منفرداً في ذكر الأوْب بمعنى المطر، فيما ذكـرت المعجمات معاني له غـير ذلـك، منهـا: (والأوْبُ: النحـل، قـال الأصـمعي: سُـمّيت لإنتيابها المباءة، ذلك أنهاتؤوب من مسارحها)[٦]، (ومن الأوْب: الرجوع، لأنّها ترجع

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ١/ ٢٢٨ (ودأ).

(٢) التهذيب / الازهري: ١٤/ ٢٣٤ (ودأ).

(٣) التكملة / الصاغاني: ١/ ٥٥ (ودأ).

(٤) ظ: المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة/ علي الشهرستاني: ٢٨١ - ٢٨٤.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٨٨ (أوب).

(٦) مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٧٩ (أوب).

بالغروب الى الموضع الذي طلعت منه)[1].

وفي التكملة (الأوْبُ: السحاب، والأوْبُ الريح، والأوْب جماعة النحل، قال المتنخّل الهذلي واسمه مالك بن عويمر، يرثي ابنه أثيلة

رِبّاءُ شمّاءُ لا يدنو لقلّتها إلاّ سحابٌ وإلاّ الأوْبُ والسَّبَلُ)[2]

رجوع النحل، والسَّبَلُ: القطرُ حين يسيلُ، ولم يذكر من معانيه المطر، وإنّ من أقوى وجوه المعنى فيه ان يكون للاوب معنى المطر[3]، لأنّه يتناسب مع السحاب والقطر وأن يكون بمعنى النحل فضعيف بسبب من تلك القرائن.

٦- تنوّع مصادر الإستدلال:

إمتاز منهج ابن معصوم المدني بتنوّع مصادر الإستدلال وتعدّدها، فتوزّعت بين الكتاب العزيز والأثر المتضمّن للحديث النبوي الشريف أو أحاديث آل البيت عليهم السلام أو أقوال فصحاء العرب، وكذلك المثل العربي، ذلك أنّه جعل من هذه المصادر وسيلة لبيان المعاني المحتملة والدلالات الأخرى التي لم تُذكر، أي تكون عنده ساحة للتطبيق العملي للدلالات المطلوبة في الجذر اللغوي ومقدار اتساع الدلالة أو تضييقها، لأنّ دلالة اللفظ العربي داخل المعجم تكون دلالة ثابتة ومتعادلة، فالمدني لم يجعل هذه الدلالة ساكنة فحرّكها في التطبيق الفعلي لها من خلال الاستعمال القرآني و الحديث النبوي الشريف وأحاديث آل البيت عليهم السلام أو أقوال الفصحاء، فضلاً عن المثل العربي الذي يسوق الدلالات الكثيرة في أخصر عبارة وبأقلّ لفظ، وكذلك الشعر العربي وإنْ قلّ عما سواه من مصادر الاستدلال عنده.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والاثر/ ابن الاثير : ١/ ٧٩، ظ: كتاب الافعال / السرقسطي : ١/ ١١٦.

(٢) ظ : التكملة/ الصاغاني : ١/ ٦٧ - أدب.

(٣) ظ : المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة / علي الشهرستاني : ٢٨٥.

٧- طريقته في ترتيب المادة اللغوية:

اتبع نظاماً دقيقاً في ترتيب الدلالة للمادة اللغوية التي يدرسها، فهو يبدأ أولاً بالدلالة العامة للفظة، فيحشد فيها كل المعاني المتوخّاة وقد يُفاضل فيما بينها إذا كان هناك مجالٌ للمفاضلة أو تعدّدٌ في الآراء مستعيناً بقول لغويّ او شاهدٍ شعري أو غير ذلك من وسائل الترجيح والتوضيح، ثم ما أنْ ينتهي من اللغة العامة حتى يبيّن الدلالات الأخرى المتوخاة منها في كتاب الله العزيز والأثر والمصطلح الذي يبيّن الأبعاد الحضارية للدلالة عبر الزمن الذي عاشته اللفظة، ثم يستقر على المثل العربي، قال ابن معصوم (هذا إذا اشترك الجميع في المادة اللغوية واشتبك في سلوك تلك الجادة، وإلاّ ذكرتُ ما اتفق، انفرد أو اتفق) [1]

ثانياً/ الأسس التي اتبعها في نظامه والتزم بها في كتابه:

هي الضابط الثاني عنده، والتي من خلالها حاول أن يضبط فيها نظامه في تأليف المعجم، وجمع مادته اللغوية والتثّبت منها ودحض المزال والمداحض فيها، مع التمييز بين الراجح وغيره، وجعل ذلك واجباً عليه وعلى غيره ممَّن يهتم بجمع اللغة، فقال: (فمن اللازم للَّبيب الحازم أن يتثبّت في المداحض والمزال، ويتعمّق في الميز بين الراجح والزال، وأن لا يأمن من غائلة التعجّل بالمبادرة إلى الإثبات والتسجيل، حتى يتقصّى في الإستقراء، ولاسيما عند التصنيف والإقراء فمن جمد على ماوجد في كتاب، فقد استُهدِف لنبّلِ اللوم وسهام العتب، وكأيّن ممّن صنّف وألّفَ وكلّف نفسه من كلفة الإفادة ما كلف، مازاد على أن ملأ المزاد بما وجد ورأى واكتسب ونأى ولم يدر أخطأ أم أصاب وجنى الشهد أم الصاب؟ فهو حاطب ليلٍ، وخاطبُ ويبٍ وويلٍ) [2]

---

(١) الطراز الأول / ابن معضوم: ١/ ١٠.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ١/ ٦-٧.

فألزم نفسه في عمله اللغوي بأمور ثلاثة:

١ - التثبّت في الأخذ والتصويب بين الراجح والزال من دلالات الألفاظ ومعانيها عند تعدّدها أو نقل الرواة لها.

٢ - عدم التعجّل في الحكم على المادة اللغوية من حيث جوانبها الدلالية إلاّ بعد عرض كل الآراء حولها، ثم الحكم عليها.

٣- الأستقراء الكامل للمادة اللغوية وعدم الجمود على كتاب واحدٍ في إثباتها.

هذه الأسس العامة التي التزم بها ابن معصوم المدني تصلح لان تكون منهاجاً نموذجياً لما يجب أن يكون عليه المعجم اللغوي من التفسير المعجمي، فضلاً عن ذلك إلتزامه بالإختصار المفيد والإيجاز المعبّر والاقتصار على ما لابُدَّ منهُ، ففي كثير من المواضع ترك السند في الرواية اللغوية مع إشارة بسيطة إلى مصادرها ما أمكن، معتمداً في ذلك على الثقاة ممّن نقل عنهم في كتب النوادر والمعاجم كـ والنوادر لأبي زيد الأنصاري والجمهرة لابن دريد، والتهذيب للأزهري، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس، والصحاح للجوهري، والمحكم لابن سيده، و أساس البلاغة والفائق للزمخشري، و العباب الزاخر للصغاني، ، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، وغيرهم ممّن ثبت عنهم النقل وصحَّت الرواية فيهم.

ففي التثبّت في الأخذ والتصويب بين الراجح والزال، اتَّسمَ منهجه بالامانة في نقل النصوص والترجيح بين الآراء معتمداً على ماوجده في كتب القدماء فبيَّن فيها مقدار اعتماده عليها، فبرزت شخصيته واضحة غير مختبئة وراء غيره.

فمن أمانته في نقل النصوص ما نقله عن أبي زيدٍ الأنصاري (ت ٢١٥هـ) ، إذ قال : (وفي نوادر أبي زيدٍ: قال العنبريون: بأبأ الصبيُّ أباهُ، وبأبَأهُ أبوه، قال لَهُ : يا

بابا)[1]، وهو عينُ ما قالَهُ أبو زيدٍ في نوادرِهِ[2].

وقد تسقط بعضُ الألفاظ بسببٍ من تعدّدِ المخطوطات أو النسّاخ وإنّ ما سقط ليس بذي بالٍ، أو تأثير في معنى، فمن ذلك ذلك ماقاله ابن معصوم نقلاً عن ابن جني: (قال ابن جني في الخصائص: القياسُ ما جاء من الممدود - الذي لا يُعرَفُ له تصرّف، ولامانعٌ من الحكم بجعل همزته أصلاً - أن يُعتقد فيها أنّها أصلية)[3]، غير انّ الذي في الخصائص لايختلف عنه في المعنى أبداً، إذ يقول ابن جني: (القياس فيما جاء من الممدود لايُعرف له تصرّف، ولامانع من الحكم بجعل همزتِهِ أصلاً - فينبغي أنْ يُعتقدَ فيها أنّها أصلية)[4]، فزاد لفظتي (فيما، فينبغي).

أو قد يذكرُ أمراً عن أحدِ العلماء دون الإشارة الى المصدر، وهو حقٌّ، فمن ذلك ما نقله في قراءةٍ لقوله تعالى: ﴿مَانَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾[5]، قال ابن معصوم: (قرأ ابن كثير وأبو عمرو: «نَنْسَأْها» بالهمز كنمنَعْها، من النَّسْأ بمعنى التأخير)[6]، فذكر هذه القراءة عنهما كثيرٌ من علماء اللغة، منهم أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٦هـ) في البحر المحيط[7].

وكذلك ماجاء في قوله تعالى: ﴿ يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾[8]، إذ وردت (أوبي، كقومي) في قراءةٍ، فقال: (وقُرِيءَ «أوبي» - كقومي - أي ارجعي معه في

---

(١) م.ن: ١/ ٢١ (بابا).

(٢) ظ: النوادر في اللغة / ابو زيد الأنصاري: ٥٩٧.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٣٢ (بشأ).

(٤) الخصائص / ابن جني: ١/ ٢٥٥.

(٥) سورة البقرة / الآية ١٠٦.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢١٣ (نسأ).

(٧) ظ: البحر المحيط / ابو حيان الاندلسي: ١/ ٤٩٤.

(٨) سورة سبأ/ من الآية ١٠.

التسبيح، كلّما رجع فيه)[1]، ونُقِلت هذه القراءة عن أبي حيان الأندلسي في البحر[2].

ومن تثبّته في الأخذ أيضاً نجده يرجّح بين الآراء في المسألة الواحدة مقارناً بينها كي يصل إلى الدلالة المتوخّاة منها، فمنه ردُّهُ على الفيروز آباديّ في تغليطه الجوهريّ في معنى الفلج، إذ يقول الفيروز آبادي: (والأفْلَجُ البعيدُ ما بين اليدين، وغلِطَ الجوهريّ في قوله البعيد ما بين الثديين)[3] غير أنّ ابن معصوم ذكر قولاً للفارابي صاحب ديوان الأدب، مرجّحاً فيه قول الجوهريّ ومغلِّطاً الفيروز آبادي، إذ يقول: (والفارابي والجوهريّ تباعدٌ مابين الثديين، وتغليطُ الفيروز آبادي للجوهريّ من ضيقِ عَطَنِه)[4].

وأوضح من ذلك مانراه في اختلاف العلماء في (تَبَجْبَجَ) أو (تَنَجْنَجَ) ، فيقول : (فتَنَجنجَ لحمُهُ: كَثُرَ واسترخى عن الجوهريّ، وقال الهرويّ: هو تصحيف، والصواب تَبَجْبَجَ بباءين، قلتُ: لِمَ يتفرّد الجوهريُّ بذلك بل وافقه عليه ابن فارس في المجمل[5] ، فقال: تنجنَجَ لحمُ فلانٍ إذا استرخى، واشتقاقه مِنْ نجّت القُرْحةُ إذا سالت، هذا نَصُّهُ، فلم يكتف ببيان المعنى حتى بيَّن وجه الاشتقاق، وهو المتوخّي في كتابه المذكور ما صَحَّ عنده سماعاً ونقلاً من كتاب صحيح النسب مشهور، كما ذكر في أوّل كتابه وآخره، حتى قال: ولولا توخّي ما اشكّك فيه من كلام العرب لوجدتُ مقالاً، فدعوى التصحيف على الجوهريّ غير مسموعةٍ، وثبوت (تبجبجَ) بباثين بهذا المعنى لايُنافي ثبوت (تنجنَجَ) بنونين بمعناه، بل يكون من باب ما وردَ بوجهين، نحو : بَهَرَ

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ٢٩٠ (أوب) .

(٢) ظ : البحر المحيط / ابو حيان الاندلسي : ٧/ ٣٥٠.

(٣) القاموس المحيط الفيروز آبادي : ١/ ٢٠٣ (فلج) .

(٤) الطراز الأول / ابن معصوم : ٤/ ١٨٥ (فلج) .

(٥) ظ : مجمل اللغة / ابن فارس : ٦٢٧ (نج) .

ونَهَرَ، وبخعَ ونخَعَ)[1]، وذلك لقرب الحرفين في المخرج الصوتي.

ومنه أيضاً: اعتماده على آراء غيره في صحّة ما يستدل عليه للمادة اللغوية، فهو ياخذ عن الثقاة ومَنْ ثبت صدقُهُ عنده، منهم الزمخشري، وابن فارس وغيرهما، من المحققين، واقوالهم حجة لديه، ففي (إبّان) قال ابن معصوم: (وإبّانُ الشيء، بالكسر والتشديد: وقْتُهُ وأوانُهُ المتهيّءُ لَهُ، وَوَزْنُهُ عند المحققين (فِعْلان) مِنْ أبَّ لَهُ أي تهيّأ، فهذا مَوْضِعُهُ، وذهبَ بعضهُم إلى أنّهُ «فِعْلال» في أ ب نَ)[2] وذكر الزمخشري هذه الدلالة في (أبب)[3]، وابن فارس في (أبَنَ)[4].

أما عدم التعجّل في الحكم عند ابن معصوم فتتجلّى في دراسة كل الوجوه والآراء في المسألةِ الواحدة، فمن ذلك ما ذكره في (عزب). إذ يقول: (وهي امرأة عَزَبٌ أيضاً، وعَزَبَةٌ: لا زوجَ لها، وانكر الزجّاج عَزَبَةً - وزعم انّهُ مما أخطأ فيه صاحبُ الفصيح، حيث قال: رجلٌ عَزَبٌ وامرأةٌ عَزَبَةٌ، وأنشد:

يا مَنْ يدلُّ عَزَباً على عَزَب على ابنةِ الشيخ الحُمارِسي الأزَب

وهذا يثبت عَزَباً ولاينفي عَزَبَةً، فقد أثبتها غيرُ واحدٍ من الأثباتِ، بل لم يذكر الجوهريُّ وجماعة غيره، وقال الزمخشريّ: لكَ ان تقولُ امرأةٌ عَزَبَةٌ)[5].

فهو لم يأخذ بإنكار الزجاج مع أنّهُ من الثقاة، إلاّ أنّهُ لمّا ثبت له خلاف ذلك باعتماده على الأثبات، وبعدَ التأنّي أهمل قوله.

---

(1) الطراز الأول / ابن معصوم: ٤/ ٢٢٩ - ٢٣٠ (نجج).

(2) م.ن: ١/ ٢٧٢ (أبب).

(3) ظ: اساس البلاغة / الزمخشري ٩ (أبب).

(4) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٣٩ (أبن).

(5) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢/ ٣٠١ (عزبَ).

وهو أيضاً يردّ قول الفيروز آباديّ في أنّ القصباءة مفرد قصباء بالطريقة ذاتها، فيقول: (والقصباءُ والقصباءَةُ، كالحلفاءِ والحلفاءةِ، اسم جمع، قال ابن جني: الألف الممدودة فيها «إذا فُقِدَت التاء للتأنيث، ومعها» زائدة مرتجلة لغير إلحاق، وقول الفيروزآبادي: هي بالتاء واحدة، وهمٌ، قال مسكين الدارميّ يصفُ فراخَ القطا:

إذا خرقت قصباءَةُ الريش خلتُها نصالاً ولكنّ النصالَ حديدُ

أي إذا خرقت الريشِ الجلدَ حسبتُها نصالاً ولا مجال لمعنى الواحدة هنا) [1] فلم يحكم بذلك حتى استيقن ذلك بقول ابن جني ومسكين الدارميّ عند تخطئتِهِ الفيروز آباديّ.

أما الاستقراء الكامل وعدم الجمود على كتابٍ واحدٍ في التثبّت والتصويب، فيتضح عنده من خلال اعتماده على عددٍ من المصادر في المسألة الواحدة وعدم الإتكاء على مصدرٍ معيّنٍ واحدٍ، ففي معنى (الخبية) لم يستسلم لما جاء به صاحب القاموس المحيط بل حاوره فيه مستنداً إلى اقوال الثقاة كأبي عمرو الشيبانيّ والفارابيّ والجوهري، فقال: (والخبيبةُ : القطعةُ من اللحم، والشقّةُ المنقطعةُ من البُردِ، قال المرار:

في لاحبٍ كالسيح طارت خُبَبُهُ

قال أبو عمرو الشيبانيّ: خُبَبُهُ: مايكون منقطعاً، الواحدةُ خبيبةٌ، وصوفُ الثنيّ، قاله الجوهري في الصحاح، وزعم الفيروز آبادي أنَّهُ غلط، إنما هو بالجيم والنون، ولم يتفرّد الجوهريّ بذلك، بل وافقه عليه الفارابيّ في ديوان الادب، وقال ابن سيده، والجنيبة - بالجيم والنون - لصوفِ الثنيّ، عن كراعٍ وحدَهُ، والذي حكاه يعقوبُ

---

١)) الطراز الأول / ابن معصوم : ٢/ ٣٩٥ - ٣٩٦ (قصب) ، ظ: ديوان مسكين الدارمي: ٣١.

وغيرهُ من أهل اللغة: الخبيئةُ، كما قاله الجوهريّ) (1)

وهو يميّز كذلك في دلالـة (خَـلأ) بـين الناقـةِ والجمـلِ بعـد اسـتقراء الواقـع اللغوي لها فيقول: (خَلأت الناقةُ - كمنَعَت - خَلأً وخِلاءً، كقيـام، فهـي خـالئٌ، إذا بركت في السير من غير علّه، وهو في الإبل كالحرانِ في الخيل، قال أبو زيدٍ: خلأ البعيرُ إذا برك فلم يكد ينهضُ، وكذلك الناقة، وقال غيره: هـو خـاصٌ بـالنوق، فـلا يُقـالُ: للجميل خلأ، بل ألَحّ) (2)، وهو قولُ الصاغاني: (خَلأت الناقَةُ خلأً وخِـلاءً - بالمـد - أي حرنت وبركت من غير علّة، كما يُقال للجملِ: ألَحّ) (3).

وهكذا يستقري . معصوم كثيراً من الآراء في المسألةِ اللغويةِ الواحدة ليـصل إلى الحقيقة المبتغاة، وقد التزم هذا المنهج في كلِّ ابواب كتابهِ، مُمسِكاً بالإطار الخـارجي والعام له.

المبحث الثاني: الخصائص الدقيقة في منهج الطراز الأوّل: (تحليل المنهج):

بعد أن وضع ابن معصوم المدني الخطوط العامة والخاصـة لمنهجـه في المعجـم متّبعاً ماسبقه إليه السلف في الطريقة العامـة زادَ فيهـا مـا أملتـه عليـه تجربتـه في اللغـة وعلومها حتى عمد إلى ضبط المنهج الداخلي من خلال ضبط المفردة في بنائها وتركيبها كي يأمن اللبس والوقوع في الخطأ، وكذلك عمل عـلى تحديـد دلالـة المفـردة ومعرفـة أصل وضعها ثم اتساعها مع الإستـشهاد بالأصـول العامـة المتّبعـة لـدى أئمـة اللغـة

(1) الطراز الأول/ ابن معصوم: 1/ 428 (خبب).

(2) م.ن: 1/ 71 (خلأ).

(3) العباب الزاخر/ الصاغاني (حرف الهمزة): 87 (خلأ).

وعلمائها ممّن سبقه في ذلك، بالشاهد القرآني وغيره، متّخذاً من المجاز وسيلة لمعرفة اتساع الدلالة وتطوّرها وتوليدها، من خلال القياس المفضي إلى الحقيقة الجديدة المتولّدة نتيجة الحاجة الإجتماعية.

إنّ اتّباع ابن معصوم هذا المنهج الدقيق في رصد الدلالة، ليحافظ على أصالة العمل المعجمي، فكان معجمه بذلك قد احتفظ بسمات المعجم العربي القديم فضلاً عن خصائص المعجم في عصره، فجمع فيه أصالة القديم وجدّة الحديث ونشاطه، فلم يأتِ مترهّلاً أو مثقلاً بما حملته المعجمات التي سبقته بماهو من غير خصائص المعجم، بل جاء منضبطاً يجمع بين الإيجاز ودقة المعلومة وسهولة الحصول عليها، ممثلاً حيوية وفاعلية بما يُناسب عصره، وأبعد من عصره لانّه أدرك جيداً أنّ العمل المعجمي يرتبط بالعلوم الأخرى ولأن محتوى المعجم الألفاظُ والمفردات، وهي من نتاجِ المجتمع، وهذه تتعلّق بالعلوم كافّة، كالمنطق والفلسفة والفقه وغيرها.

وأدركَ كذلك أنّ مهمة المعجميّ رصد تأريخ تطوّر الأمّة، لأنّ المعجمَ يمثّل خزانة علومها ومرآة حضارتها ومقدار تطوّرها المعرفي.

لكل هذا فقد عمل ابن معصوم على اتّباع منهجٍ دقيقٍ في رسم حدود المفردة العربية تمثّل ذلك بضبطها وتحديد دلالتها من خلال ما يأتي:

أولاً/ ضبط بناء المفردة اللغوية:

اتبع المصنِّف منهجاً قوياً في ضبط بناء المفردة وتركيبها سواءً كانت منفردة أو في سياقٍ عام، وقد سبقه في ذلك علماء من قبله، والملاحظ أنّ أبا عليٍّ القالي (ت ٣٧٦هـ) كان السباق إلى ذلك في معجم (البارع في اللغة)، إذ ظهر فيه أمرٌ جديد (هو الضبط بالعبارة) فينصّ على شكل الحرف أو وزن الكلمة فضلاً عن النص على الحرف

ذاته أمعجمٌ كان أم مهملٌ [1]، وقد اقتفى أثره مَنْ جاء بعده من علماء المعجم العربي بيد أنّ ابن معصوم قد فصَّل في ذلك ووسَّع في الضبط عمّا سواه لدى أصحاب المعجمات ليكون أكثر ضبطاً للمفردة اللغوية وألزمَ منهجاً في أمْنِ اللبسِ والوقوع في مزالق الانحراف عن الدلالة وضياعها، فاتّبع الطرق الآتية في الضبط:

١ - ضبط المفردة بالحركات الثلاث والتشديد، وطريقته في ذلك أن يضبط بحركةٍ واحدةٍ، مثالها في (جرأ) إذ يقول: (وهو جريء المُقْدَمِ - بضم الميم - أي الإقدام) [2] فحدّد موضع ضبطه للفظةِ (المُقْدَم) بضمّ ميمها حذراً من التصحيف بإبدال حركة الميم فيتغيّر المعنى.

أو قد يكون الضبط بحركتين لحرفين في المفردة الواحدة، ذلك في (درأ)، إذ يقول: (والتُدْرَأ، بضمِّ أوّلِهِ، وفتح ثالثه، العزُّ والإمتناع وقوة الدفع) [3].

أو يكون الضبط بالحركات الثلاث من نحو كلمة (بهأت)، فيقول: (بَهَأْتُ به - مثلثة العين - بَهْأً وبُهُوءً، أنستُ به) [4]، أي بَهِئْتُ بَهُؤْتُ وبَهَأْتُ، وكذلك لفظة (بَرِيء) إذ يقول: (وبَرِيءَ المريضُ - مثلثة - بُرْءً بالضمِّ ويُفتح، وبُروءً: صَحَّ فهو بارِيءٌ وبريءٌ) [5] أي تتعاورُ الحركات الثلاث على رائها.

وقد يكون الضبط بالتشديد، كقوله: (واجترأ على الأمرِ: هجم من غير توقّف، وجَرَّأتُهُ عليه - بالتشديد - فتجرَّأ واستَجْرَأ) [6]، فضبط الفعل بالتشديد ليؤكد تعديته

---

(١) ظ: المعجم العربي - نشأتُهُ وتطوّره/ د. حسين نصار: ١/ ٣٢٠ - ٣٢١، الحركة اللغوية في الأندلس/ البير حبيب: ٢١٩ - ٢٢٠.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٤٤ (جرأ).

(٣) م. ن: ١/ ٧٥ (درأ).

(٤) م. ن: ١/ ٣٧ (بهأ).

(٥) م. ن: ١/ ٢٦ (برأ).

(٦) م. ن: ١/ ٤٤ (جرأ).

بعدما كان الفعل لازماً، فاختلفت الدلالة فأمِنَ اللبس.

٢- ضبط المفردة بمفردةٍ مثلها، فيكون زنةً ومعنى أو زِنةً فقط، ومثاله قوله: (الأثِيَّة كالأثفيَّة زنةً ومعنىً)[١]، وكذلك (الحِنْظَأْوُ كالحِنطَأْوِ زنةً ومعنى، ووزنهما «فِنْعَلْوٌ»)[٢].

وأمّا ماكان الضبط بالمفردة دون المعنَى، فقوله: (والألاءَة كسقايةٍ: بطْنٌ من أزْدِ شنوءة)[٣].

٣- ضبط المفردة بالوزن والبناء، كقوله: (والبَرِيئة: فعيلةٌ بمعنى مفعولة، كالخليقة زنة ومعنى)[٤]، أو قوله: (تأتأ في كلامهِ تأتأةً: تردّد فيه بالتاء، فهو تأتاءٌ على فَعْلال)[٥].

أمّا ما كان بالبناء فلتميزه بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، إذ تتشابه الألفاظ للبنائين مع اختلاف طفيف في الحركات قد يؤدي إلى وقوع التصحيف، فيقول: (وبُدِيءَ الغُلامُ، بالمجهول، أصابته الحصبة أو الجدري فهو مبدوء)[٦]، وكذلك في (نُشِّيءَ)[٧].

٤- الضبط بالمدّ والقصر: إذ إنّ عدم الضبط في هذا قد يُؤدّي إلى اختلاف ورود المادة اللغوية في غير بابها الصحيح، فأكّد ذلك ضماناً لورودها في بابها فضلاً عن

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ١/ ٢٧ (أثأ).

(٢) م. ن: ١/ ٦٠ (حظأ).

(٣) م. ن: ١/ ١٩ (ألأ).

(٤) م. ن: ١/ ٢٧ (برأ).

(٥) م. ن: ١/ ٣٨ (تأتأ).

(٦) م. ن: ١/ ٢٣ (بدأ).

(٧) م. ن: ١/ ٢١٥ (نشأ).

ضبط دلالتها، فمنها قوله: (بَسَأ بهذا الأمرِ بَسْأً- كمنَع وتَعِبَ - وبساءً بالمدِّ إذا ألِفَهُ ومَرَنَ عليه)[1]، وقوله ايضاً : (الجساء كسحابٍ - ويُقصرُ - الشخص)[2]، فأورد الصيغتين كي لايقع اللبس والوهم.

٥- الضبط بالحروف، وتمثّل ذلك في التمييز بين التذكير والتأنيث، أو الجمع والإفراد، فذلك قوله : (الثعلبُ: حيوانٌ معروف، والأنثى بهاء)[3] أي ثعلبة، (الثُّفاء: كغُراب، وتفّاح: حَبُّ الرشاد، واحدته بهاء)[4] أي ثُفاءَةٌ وثُفّاءَةٌ.

٦- الضبط بأبواب الأفعال، ومثاله قوله: (وقد شحَحْتُ - كَضَرَبْتُ وتَعِبْتُ - تشحُّ مثلثةٍ - شحّاً بالفتح وهو شحيح)[5]، ففيها يجوز بناؤها على بابَيْ ضَرَبَ يضرِبُ وتَعِبَ يتعَبُ[6].

٧- الضبط بإبدال الحروف، ومثاله قوله: (الحَصْرَبَةُ: البخلُ والضيقُ، وهو رجلٌ مُحَصْرِبٌ: بخيلٌ، قليلُ الخير، والباء مبدلةٌ من الميم، كما قالوا في حَصْرَمَ بالمعجمةِ: حَضْرَبَ، وأصْلُهُ من الحَضْرِ، فالباء والميمُ زائدتان)[7].

كان ابن معصوم قد التزم منهجاً دقيقاً في ضبط رسم المفردة وتبدّلاتها، وبطرقٍ متعدّدة، كي يضمن تحديد دلالة المفردة، وهو الأصل في العمل المعجمي. وقد وجدتُ أنْ بعضاً من هذه الطرق قد أستُعمِلت في معجم معيّن دون الآخر، بيد أنّ

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم : ١/ ٣١ (بسأ) .

(٢) م . ن : ١/ ٥١ (جسأ) .

(٣) م . ن : ١/ ٣٢١ (ثعلب) .

(٤) م . ن : ١/ ٤٠ (ثفأ) .

(٥) م . ن : ٤/ ٣٧٩ (شحح) .

(٦) ظ : الصرف الواضح / د. عبدالجبار النايلة : ٩٢، ٩٥.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ٤١٠ (حصرب) .

ابن معصوم قد أفاد من عملٍ سابقيه، فجمع كل تلك الطرق وأودعها في معجمه (الطراز الأول والكناز) .

ثانياً/ تحديد دلالة المفردة وتطوّرها:

بعد أن يحدّد ابن معصوم المدني رسم المفردة وشكلها، يبدأ برسم الدلالة وتشكيلاتها، والتي تكون متعادلة في أصل وضعها، فيقوم بتوضيحها من خلال المعنى اللغوي العام، ثم يفعّل هذه الدلالة في الإستعمال بمختلف نواحيه، فيبيّن فيه أصل المعنى، أي الحقيقة، ثم تطوّرها الدلاليّ من خلال إستعمالها المجازي أو المثل العربي أو الأثر، وبعد ذلك يحاول أن يقنّن الدلالة اللفظية في صياغة المصطلح العلمي، والذي يفسّر لنا مقدار التطوّر العلمي الحاصل الذي وصلت اليه دلالة اللفظة خلال عمرها الطويل.

إنّ ابن معصوم المدني يكاد يكون الأوّل من بين علماء اللغة الذين أدرجوا المصطلح العلمي في باب خاص في المعجم اللغوي، لأنّه أدرك أنّ على الأمّة أنْ تدرك عظمة اللغة وتطورها الفني والعلمي واللغوي، فضلاً عن قدرتها على صياغة هذا التطوّر في لفظٍ واحدٍ لمعنى عام كبير أسماه المصطلح.

اتبع هذا العالم الجليل عدّة أدوات في تحديد دلالة اللفظة وتوسّعها وهي:

١ - اللّغات العربية والقراءات القرآنية:

وجد علماء اللغة عند جمعهم إيّاها تبايُناً في بعض الألفاظ والمفردات عند القبائل، من حيث اللفظ أو المعنى المطلوب منها، فانتقلت هذه الحالة إلى المعجمات، وهذا ممّا أثّرَ في قراءة المصحف الشريف، فالقرّاء يَنطقون ببعض المفردات بما تعلّموه من قبائلهم، فاختلفت نتيجة لذلك قراءةُ بعض المفردات القرآنية، فظهرت قراءة

عاصم وعامر وغيرهم، حتى بلغت عشر قراءات وأكثر.

نجد صدى هذه اللغات والقراءات في معجم الطراز الأوّل، وقد احتجّ بها كوسيلة من وسائل تحديد الدلالة وتعيينها.

إنّ اللغات عند العرب كلها حجّة، قال ابن جني (ت ٣٩٣هـ) في باب اختلاف اللغات وكلها حجة: (إعلم أنّ سعة القياس تُبيح لهم ذلك ولاتحظره عليهم، ألا ترى أنّ لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأنّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به ويُخْلَدُ إلى مثله، وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنّ ليست أحقّ بذلك من رَسيلتها. لكن غاية مالَكَ في ذلك أنْ تتخيَّر إحداهما فتقويها على أختها) [١]، لذلك نجد ابن معصوم في صفحات الطراز الأول ينبّه على لغات العرب واستعمالاتها، وهي عنده حجّة في الدلالة على المفردة، فبيّن مدى فصاحة الألفاظ، وفرّق بين العامي والفصيح منها، فضلاً عن الفصيح والأقلّ فصاحةً، سواء كان عند القدماء أو في زمانه، حتى كان معجمه مرآة لحالة عصره اللغوية.

فمن اللغات التي ذكرها، لغة حمير، فقال: (والجَبَنَّخ، كعَمَلَّس: الغلام التّار الناعم، وبهاءٍ الجاريةُ الناعمةُ السمينة والمُرْضِعَةُ، والجاريةُ مُطلقاً بالحميريّة) [٢] ومنها كذلك لغة شيبان، إذ يقول: (والجُزْأةُ: كغُرْفَة: الخشبَةُ، يُرْفَعُ بها الكَرْمُ عن الأرض، والشقّةُ المؤجَرةُ في البيت بلغة شيبان) [٣]، ومنها أيضاً لغة اليمن، فيقول: (أُتِيَ باسيرٍ يَرْعُدُ، فقال لقومٍ «اذهبوا به فأدْفوهُ»، فذهبوا به فقتلوه، فوداهُ» أراد أدْفِئوهُ من الإدفاء،

---

(١) الخصائص / ابن جني: ٢/ ١٢.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢/ ١٩٢ (جنح).

(٣) م. ن: ١/ ٤٥ (جزأ).

إفعالاً من الدفء فخفّف بحذف الهمزة، فحسبوه من الإدفاء بمعنى القتل في لغة أهل اليمن)[1] وغيرها من اللغات الأخرى.

وفضلاً عن ذلك ذكر اللغات المماتة فعنده (الصّاخُ: ضربٌ من الصَّدَف ابيض واحدتُهُ بهاء، لغةٌ مماتة)[2]، فنوّه عنها ليكون عمله جامعاً لكل لغة العرب، ثم انّه فرّق بين اللفظ الفصيح والأفصح، وميّز بينهما، فيقول: (والأَسْدُ: كفَلْس: لغة في الأَزْد، جرثومة من جرائيم قحطان، قال ابن سلام وابن السكّيت: يُقال لهم الأَزْدُ بالزاي، والأَسْدُ بالسين وهي أفصح، وذكر ابن أبي خيثمة عن وهب بن جرير: أنّهُ قلّما ذكرَ الأزْد إلاّ قال: الأَسْدُ بالسين، وكان فصيحاً)[3].

وكذلك ميَّز بين اللغة الرديئةِ أو الخبيثة من غيرها من اللغات الجيدة الطيّبة، فقال: (وَبَرَدْتُهُ أنا كقتلتُهُ، فهو مبرود لازمٌ متعدّ، وبرَّدْتُهُ تبريداً مبالغة، ولايُقال: أَبْرَدْتُهُ إبراداً إلاّ في لغةٍ رديئةٍ خبيثةٍ)[4]، وكأنّهُ يومِيءُ إلى أنّ هناك محاولات للدسِّ على اللغةِ وتشويهها بما ليس فيها.

وميّز أيضاً بين اللغة الفصيحة والعاميّة، وأشار إلى مواضع منها فهو يشير إلى وجود مثل هذه الألفاظ في زمانه، فيقول: (وهنّاكَ اللهُ به: جعلَهُ هنيئاً لكَ، وهَنَّأْتُهُ بالولدِ: قلتُ لَهُ: ليَهْنِئْكَ، بهمزةٍ ساكنةٍ، وحذفُها عاميٌّ)[5].

ومن الألفاظ العاميّة ما أشار إلى خطئِها، ونهى عنها، فقال: (ولا تَقُلْ: ذِبّانة

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ١/ ٧٨ (دفأ).

(٢) م. ن: ٥/ ١٤٧ (صوخ).

(٣) م. ن: ٥/ ٢١١ (أسد).

(٤) م. ن: ٥/ ٢٢٤ (برد).

(٥) م.ن: ١/ ٢٥٤ (هنأ).

ـ كإجّانة ورُمّانةٍ ـ والعامة تقولُهُ خطأ) [1]، والصحيح عنده ذبابة.

فهكذا ميّز ابن معصوم المدني بين اللغات الفصيحة والعاميّة والمماتة خير تمييز ضبطاً منه لدلالة المفردة ومعناها وإبعاداً للمتلقّي من الوقوع في اللبس.

أما القرءات القرآنية، فقد اهتمّ بها كثيراً، لكنّه في الغالب لا ينسبها إلى أصحابها، فيقول (وقُرِيءَ) إلاّ القليل منها، ذلك لأنّهُ يُحاول أنْ يُوْجِزَ العبارة ويكشّف المعنى، وقد استدلّ من خلالها على إضافة معنى جديدٍ غير الذي ذكره في المعنى العام للمفردة ومن ذلك ما قُرِأ في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [2]، فيقول ابن معصوم في (سيئهُ) : (أي قبيحةٌ، وهو الذي نُهِيَ عَنْهُ من الأوامر والنواهي، أو ما حصلَ على طَرَفِ الإفراطِ والتفريط من كلها. ومَنْ قرأ «سيِّئة» على التأنيث فكلّ ذلك إشارة الى المنهيات خاصّة، و«مكروهاً» صفة للسيِّئة على معنى الذنب أو بدلٌ منه) [3].

فاختصر أيّما اختصار وأشار إلى عمق المعنى فيها وزيادته، لأنّ عمل المعجميّ تكثيف المعنى بأقلّ الألفاظ، إذ إنّ (الحجّة لمن فتح الهمزة وأعرب الهاء: أنّه جعلها واحدةً من السيئات، ودليله إنّ كلَّ ما نهى اللهُ عزّ وجل عنه سيءٌ مكروهٌ لقوله: ﴿خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ [4]) [5].

وفي قوله سبحانه: ﴿ تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [6]، قال ابن معصوم: (ذاتِ حَمْأةٍ أو

---

(١) م. ن: ٢/ ٢٤ (ذبب).

(٢) سورة الإسراء/ الآية ٣٨.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٠٨ (سوأ).

(٤) سورة التوبة/ الآية ١٠٢.

(٥) الحجة في القراءات السبع/ ابن خالويه: ١٢٦.

(٦) سورة الكهف/ الآية ٨٦.

قُرِيءَ حامية، لأنّ البحار الغربيّة قوية السخونة)[1]، وأضاف دلالة أخرى من خلال قراءة (حامية)، إذ إنّ المراد منها العين الحارة[2]، من قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾[3]، وإنّ المراد من (حَمِئة)، العين السوداء التي تخرج من البئر، وقيل معناها في ماءٍ وطين[4].

فاستدلّ من هذه القراءات على معانٍ أُخَر غير التي اثبتها في المعنى العام للفظة، وهويستدل بالقراءات القرآنية على مسائل نحوية وأحكام لغوية، ويفرّق بين القراءة الشاذة والحسنة.

فمن استدلالاته النحوية، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾[5]، إذ يقول: (وقُرِيءَ «غَلَبَت» على البناء للفاعل، «وسَيُغْلبون» على البناء للمفعول، والمعنى، أنّ الروم غَلَبَت على ريف الشام، وسيغلبهم المسلمون)[6]، وفي قوله سبحانه: ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾[7]، قال: (قرأ حمزة وحفص بتنوين «زينةٍ» وجرِّ «الكواكب» على البدل منها أو البيان، وشُعبة بتنوين «زينةٍ» ونصب «الكواكب» على الإبدال من موضع «زينة»، أو «بزينةٍ» مصدراً، والحرميان وابن عامر وأبو عمرو والكسائي بالإضافة)[8].

واستدلّ كذلك بها على مسائل صرفية، كما في قوله تعالى: ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ١/ ٦٣ (حما).
(٢) ظ: الحجة في القراءات السبع/ ابن خالويه: ١٣٦.
(٣) سورة القارعة/ الآيتان ١٠و١١.
(٤) ظ: الحجة في القراءات السبع/ ابن خالويه: ١٣٦.
(٥) سورة الروم/ الآيتان: ٢و٣.
(٦) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢/ ٣٦٣ (غلب).
(٧) سورة الصافات/ الآية ٦.
(٨) الطراز الأول / ابن معصوم: ٣/ ٤٥ - ٤٦ - سحكب

الْهِيمِ ﴾ [1]، إذا يقول : (وقُرِيءَ بالحركات الثلاث، فالفتح مصدر، والضم اسم، أو كلاهما مصدر، أو الضم والكسر اسم، أو الكسر بمعنى المشروب، أي ما يَشْرَبُهُ الهيمُ)[2].

واستدلّ بها كذلك على كونها لغة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [3]، إذ يقول: (وقرأ ابن كثير «وما أَلِتناهم» بكسر اللام، وكسمِعناهم، وهي لغة) [4]، واستدلّ أيضاً على مسائل لغوية، كما في قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ [5]، فقال: (وَقُرِيءَ «إيّابهم» بالتشديد، فأمّا أن يكون «فِيعالاً» من أيَّب على « فَيْعَلَ »من الإياب، وأما أن يكون أصلُهُ إوّاباً من الأوْب)[6].

ونبّه على كون القراءة صحيحة أوشاذّة ولا يرتضيها، كما في قوله سبحانه ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ وُقِّتَتْ ﴾ [7]، بقوله: (وقُرِيءَ « أُقِّتت » بإبدال الواو همزة، كما في وجوه وأجوه، وبالتخفيف والتشديد فيهما، وفي الشاذ «وُوْقِتَت » فوعِلَتْ، من المواقتة)[8].

ورجّحَ قراءةً على أخرى، ففي قوله تعالى : ﴿ أَبِي لَهَبٍ ﴾ [9]، وقُرِيءَ بفتح الهاء وسكونها، والفتح أوجه[10].

---

(١) سورة الواقعة/ الآية ٥٥.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم : ٢/ ١٦٠ (شرب).

(٣) سورة الطور / الآية ٢١.

(٤) الطراز الأول / ابن معصوم : ٣/ ١٧٣ (الت).

(٥) سورة الغاشية/ الآية ٢٥.

(٦) الطراز الأول / ابن معصوم : ١/ ٢٨٩ (أوب).

(٧) سورة المرسلات/ الآية ١١.

(٨) الطراز الأول / ابن معصوم : ٣/ ٣٢٤ (وقت).

(٩) سورة المسد / الآية ١.

(١٠) ظ : الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٨٠ (لهب).

فالذي يتّضح من منهجه في اللغات أو القراءات القرآنية خاصة أنّه يسوق المعنى الخاص للفظة العربية في القرآن الكريم من خلال القراءات القرآنية دون نسبة أغلبها إلى أصحابها، أو الإطالة في سرد معناها، وإنّما يختصر الدلالة المحصول عليها، فضلاً عن استدلاله على مسائل صرفية ودلالية ويفصل بين القراءات الصحيحة والشاذة.

٢-الشاهد:

ومن الأساليب التي اتبعها ابن معصوم في منهجه لتحديد دلالة الألفاظ، الإستشهاد بالقرآن الكريم والأثر والمثل العربي والشعر وإنْ قلّ عنده عن الشواهد الأخرى.

ففي الشاهد القرآني والأثري يكشف فيهما عما استبهم من دلالات بعض الألفاظ التي ورد ذكرها في هذين المصدرين المهمين، قال: (وأمّا ما يخصّ الكتاب والأثر، مما لا يُقال فيه الفَهْمُ إن عثر، فإنّي أكشف من ألفاظِهِ ما غربَ واستبهم، وأبيّن من أغراضِهِ ما أهمَّ وأوْهَمَ، ولا أقنعُ في حلِّ معتاصِهِ بذكرهِ عموماً دون اختصاصِهِ لينالَهُ الطالبُ بادنى إلمامٍ، إذا كان موضوعاً على حبلِ الذراع وطرف الثُّمام)[1]، فوضّح هدفه من الإستشهاد بالقرآن والأثر العربي المتمثّل بالحديث النبوي الشريف وأحاديث آل البيت عليهم السلام فضلاً عن كلام فصحاء العرب.

يكون ابن معصوم بهذا قد وسَّعَ من دائرة الإستشهاد بعد أنْ كان مقتصِراً في الغالب على الشاهد القرآني بزيادته أحاديث آل البيت عليهم السلام لأنّ كلامهم عنده حجّة، فهم المعصومون في عقيدة الشيعة الإمامية الذين ينتسب هو إليهم، وهو حقيق بذلك،

---

(١) ظ : الطراز الأول / ابن معصوم : ١/ ٨٠ (هب).

ولا يفضلهم أحدٌ من فصحاء العرب وإنْ تأخّر عصرُ بعضِهم عن زمن الإستشهاد.

لقد سبقَه في هذا المنحى الكثير منهم الزمخشري إذ نجده قد استشهد بشعر المولّدين مثل بشار والمتنبي وأبي تمّام وغيرهم، وكذلك بما كان يستأنس به مما يسمعه هو من كلام الأعراب في زمانه[1]، ففي شواهده هذه اتخذ منهجاً منضبطاً في حصر الدلالة وتحديدها، ومن شواهده ماياتي:

أ- الشاهد القرآني:

القرآنُ الكريم منبعٌ لتفعيل الدلالة المعجمية المتعادلة، والتي ذكرها ابن معصوم في باب اللغة العامة، فاتخذ من الاستعمال القرآني لها وسيلة لضبط الدلالة وتحديدها أو تطوّرها، فكشف عن إمكاناتٍ عاليةٍ، رصدها وبيّن مقدار تضمين اللفظة لها، فبدأ شارحاً للآية القرآنية بما تمليه عليه ثقافته، ولم أجده مختبئاً خلف غيره في أغلب شُروحاته، وإن كان قد اعتمد على غيره في بعضها، وليس ذلك من باب الجهل، بل هو من باب ترصين الدلالة والتثبُّت منها عن بعض العلماء، فينقل عن الزمخشري وغيره.

ففي قوله تعالى: ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾[2]، قال ابن معصوم: (ألجأها واضطرها الطلق، قال جار الله: هو منقول من جاء، إلاّ أنّ استعماله قد تغيَّر بعد النقل إلى معنى الإلجاء)[3].

ولم يكتفِ بذلك بل نجده يروي عن كبار الصحابة كابن عباس ﵁ وغيره، ففي قوله تعالى: ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا مَّتَاعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴾[4]، يقول: (وعن ابن عباس:

---

(١) ظ: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل السامرائي: ١٨٧ – ١٨٨.

(٢) سورة مريم/ الآية ٢٣.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٥٤ (جيأ).

(٤) سورة عبس/ الآيتان ٣١- ٣٢.

هو مايعتلف من الدواب)[1].

وقد أفاد ابن معصوم في باب شرح مفردات القرآن الكريم فوائده كثيرة ضمّنها طرازه منها:

١ - فوائد صوتية، فوضّح ما وقع في بعض الألفاظ من إدغام وإبدال دون ترك الدلالة اللغوية عائمة، ففي قوله سبحانه: ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾[2]، فإنّ مليّاً أصله الهمزة لكنه جاء على الإبدال والإدغام[3].

٢ - فوائد نحوية، إذ بيّن الأوجه النحوية للمفردة القرآنية في حالة وجود قراءةٍ معيّنةٍ كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾[4]، إذ يقول: (فتور وإعياء من تعب ومشقّة، وقُرِيءَ بالفتح، هو إمّا مصدر، أو اسم لما يُلْغَبُ منه أي لا تتكلّف عملاً يُلْغِبُنا، أو صفةٌ للمصدر كأنَّهُ لُغوبٌ لَغوبٌ، كقولهم: مَوْتٌ مائت)[5]. أو بدون تعيين قراءة معيّنة إذا احتملت اللفظةُ أكثر من وجهٍ نحويّ في سياقها، كقوله تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾[6]، فيقول في (بياتاً): (مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، أي بائتين، أو ظرف، أي وقتَ بياتٍ أو هو اسم مصدر التبييت، وهو الإيقاع بالعدو ليلاً، أي مبيِّتاً لهم أو مبيَّتين)[7] وعلى هذا فهو لم يقطع برأي وإنما يعطي الأوجه المحتملة، والمعاني المتشعبة في الآية، مراده كلها على سبيل الإتساع، ودليل على الشحنة المعنوية في اللفظة القرآنية.

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٧٢ (أبب).

(٢) سورة مريم / الآية ٤٦.

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ١/ ٢٠١ (ملا).

(٤) سورة فاطر / الآية ٣٥.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٧٥ – ٧٦ (لغب).

(٦) سورة الأعراف/ الآية ٤.

(٧) الطراز الأول / ابن معصوم: ٣/ ١٩٢ (بيت).

٣- أفاد بتخصيص ألفاظ قرآنيّة بدلالات معيّنة دون أخرى في إطارِ خارج النص المبارك، ففي قوله تعالى: ﴿ هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (١)، قال ابن معصوم: (والتثويب لم يجيء في التنزيل إلاّ في المكروه) (٢)، ليدلّل على أنّ له معنىً آخر في غير المكروه.

٤- يبيّن بعض الأحكام الفقهية إذا عرض له ذلك، ففي قوله سبحانه: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٣)، يحدد (جمهور الفقهاء على أنّ الكعبين العظمان الناتئان من جانبي الساق، ومَنْ قال بالمسح قال: هو المفصل بين الساق والقدم، وهو قول ابن الأعرابيّ وجماعة في تفسير الكعب)(٤)، فالتمس المسح على الأرجلِ من خلال المعنى اللغوي ولم يطلبه من الإعراب، لأنّ مهمة المعجم دلالة المفردة أوّلاً.

ب - الشاهد الأثري:

وهو الدليل والحجة على مسالة لغويّة مأخوذة عن طريق الحديث النبوي الشريف أو أقوال آل البيت عليهم السلام أو من أفواه فصحاء العرب كالصحابة مثلاً، في عصر الإستشهاد، ووسّع حتى أخذ عن المتأخّرين من علماء العربية كالجاحظ وغيره وعُرِفَ عن ابن معصوم أنّه نادراً ماينسب الأثر إلى قائله، وإنّما يتركه هملاً طلباً للإيجاز والإختصار، وقد يدعمه ببيتٍ شعرٍ ينسبه إلى قائله أو يهمله، وقد يأتي بالبيت كاملاً أو نصفه إذا تحققّت منه الإفادة.

وإذا تعرّض للأثر لم يدع ماقيل فيه من آراء، بل يُرَجِّح رأياً على آخر، ففي قول

---

(١) سورة المطففين/ الآية ٣٦.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٣٣٣ (ثوب).

(٣) سورة المائدة/ الآية ٦.

٤)) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٤٢ (كعب).

عمر بن الخطاب (صوموا من الوضح إلى الوضحِ)[1] قال ابن معصوم: (أي من الضوءِ إلى الضوء، أو من الهلال إلى الهلالِ، وهو الصواب لدلالة السياق عليه، إذ إنَّ تمامَهُ (فإنْ خفي عليكم فاتموا العِدّة ثلاثين يوماً))[2].

وأفاد من الأثرِ ايضاً مسائل صرفية – صوتية، فيقول: (في الدعاء: «وذاهباً وجائياً» الأصل «جايئاً» بتقديم الياء على الهمزة، قُلِبَت الياء همزةً فصارت جائئاً بهمزتين، فقُلِبَت الثانيةُ ياءً لكسر ما قبلها، أو هو على القلب كشاكي في شائك، فوزنُه فالع)[3]، وذلك لغلبة بعض الأصوات على بعض.

وأفاد منه كذلك، الفصل بين لغة وأخرى، إذ يقول: («أُتِيَ بقناعِ جُزْءٍ» أي بطبقِ رُطبٍ، وأهلُ المدينة يسمّون الرُطبَ «جُزءً» لإجتزائهم به عن الطعام، كما سُمّي الكلأ به لاجتزاء الماشية به عن الماء)[4]، فأوضح أن الجُزءَ هو الرطب في لغةِ المدينة، توسّعاً في الدلالة.

أمّا ما استشهد به مدعماً بأقوال المتأخرين عن عصر الإستشهاد، ماقاله: (في دعاءِ ختم القرآن: «وسَهِّلْتَ جواسيءَ السنتنا بُحسنِ عبارته» يُريد بجسوء الألسنة توقّفها وعدم انطلاقها، قال الجاحظ: اللسانُ إذا أكْثَرْتَ تقليبَهُ لانَ ورقَّ وإذا أطلت إسكاته جَسُأ وغَلُظ)[5]، والجاحظ من المتأخرين عن عصر الإستشهاد.

جـ – المثل العربي:

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير: ٥/ ١٩٥.

(٢) الطراز الأول: ابن معصوم: ٥/ ٩١ (وضح)، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/ ١٩٥.

(٣) م.ن: ١/ ٥٤ (جيأ).

٤)) الطراز الأول: ابن معصوم: ٢/ ٤٨ (جزأ).

(٥) م. ن: ١/ ٤٩ (جسأ)، ظ: البيان والتبين/ الجاحظ: ١/ ٢٧٢.

اختلف العلماء في دلالة المثل العربي وعمله والفائدة المتوخاة منه، فبعضهم ذهب إلى أنّه بمعنَى الشبيه[1] أو النظير، ففي قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ ﴾[2]، إذ ذهب الزمخشري إلى أنّ (المثل في اصل كلامهم، بمعنى المثل، وهو النظير... ثم قيل للقول السائد مضروبه بمورده: مَثَل، ولم يضربوا مثلاً ولا رأوه أهلاً للتيسير ولا جديراً بالتداول والقبول، إلاّ قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه)[3].

فيما ذهب آخرون إلى أنّ المثل العربي بمعنى الصفة ومنهم الزركشي (ت٧٩٤هـ) حين يقول: (وظاهر كلام أهل اللغة أن المَثَل بفتحتين: الصفة، كقوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾[4] وكذا ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾[5])[6].

وذهب أهلُ اللغة إلى أنّ المثل حجّة، قال الفيروز آبادي: (والمَثَلُ محركةُ الحجّة والحديث، وقد مثّل به تمثيلاً، وامتثلَهُ وتمثّلَهُ وبه، والصفة، ومنه مَثَلُ الجنةِ التي توعدون...)[7] ذلك أنّهُ انطلق من كونهِ لغوياً، فيحتج بالمثلِ العربي لإثبات حقيقة لغوية.

اعترض الدكتور محمد حسين الصغير في كون المثل حجّة أو صفة أو نظير، بقوله: (والظاهر إنَّ إستعمال المثل في هذه المعاني من قبيل اشتباه المفهوم بالمصداق، كما

---

(١) ظ: مجمع الامثال/ الميداني: ١/ ٥ – ٦.
(٢) سورة العنكبوت / الآية ٤٣.
(٣) الكشاف / الزمخشري: ١/ ١٠٩، ظ: المفردات / الراغب الأصفهاني: ٧٥٨ (مثل)، لسان العرب/ ابن منظور: ١٣/ ٢٢ (مثل).
(٤) سورة البقرة / الآية ١٧.
(٥) سورة الرعد / الآية ٣٥.
(٦) البرهان في علوم القرآن / الزركشي: ١/ ٣٣٢.
(٧) القاموس المحيط / الفيروز آبادي: ٤/ ٤٩ (مثل).

يُعبِّر عنه علماء الأصول، فالعبرة والحجّة والآية والحديث ليست معاني للمثل، وإنما هي غايات من سوق المثل والتنظير له، فالغاية من إرسالهِ قد تكون هي العبرة أو إقامة الحجّة، أو إظهار آية دالة على شيء ما، أو سوق حديث على علاّته، فيكون من قبيل الكتابة التي تُطْلق ويُراد منها لازمها، باعتبار أنّ هذه الأمور أو بعضها لوازم لبعض الأمثال، وبخاصة في القرآن الكريم)[1].

الذي الحظهُ أنّ اصحاب المذاهب هذه، كُلٌّ ذهب بالمسار الذي يتفق معه، فالمفسّر ذهب فيه على طريقته، واللغوي اتّخذهُ حجّةً لإثبات حقيقة لغوية من خلال الإستشهاد به، فعنده المثل حجة دامغة.

بيد أنّ ابن معصوم في طرازه جاء بالمثل لأجل أن يحتجَّ به على فوائد لغوية ربما لم تُدْرج في المعاني العامة أو الخاصة بالكتاب العزيز والأثر، فإنّه يستدركها فيه، وهي أقرب ما تكون للمعاني المجازية منها إلى المعاني الحقيقية للمفردة العربية، فاستعملها في مضمار التطوّر الدلالي لأنّه يُعبِّر عن حالة وقعت في زمنٍ بعيدٍ، مستشهداً بها وبإطارها اللفظي المسمّى (مثلاً) على حالةٍ مماثلة في زمنٍ متأخّر عنها، فكأنّه يحكي حالة تطور دلاليّ من خلاله. وهذا من مستلزمات المعجم العربي. فضلاً عن ذلك فأنّه افاد من المثل العربي ما يأتي في:

أ ـ مسائل نحوية منها تبادل وظائف الحروف مع بعضها ومحتجّاً به، ففي المثل العربي: (قلبَ الأمرَ ظهراً لبطن)[2] يقول ابن معصوم: (يُضربُ في حُسنِ التدبّر والنظر في الأمر، واللام بمعنى على، ونصب «ظهراً» على البدل من الأمر، أي قلب ظهرَ الأمر على بطنه حتى علم مافيه)[3].

---

(١) الصورة الفنية في المثل القرآني/ د. محمد حسين الصغير : ٤٧.

(٢) مجمع الأمثال / الميداني : ٢/ ٩٢.

(٣) الطرازا لأول / ابن معصوم : ٢/ ٤١٦ (قلب).

ب ـ مسائل لغوية كالمزاوجة. ففي المثل العربي: (مِن رَطاتهِ لا يَعرف قطاتَهُ من لطاتِهِ) [1]، يقول: (أي من حُمقِهِ، وتركَ الهمز للمزاوجةِ)[2].

جـ- وأفاد منه كذلك في تعدّد أوجه الجمع للصيغة الواحدة، ففي (شَرُّ الروايا روايا الكذب)، قال ابن معصوم: (جمع رَوِيَّة، وهي التفكّر والنظر، أي الروايات المستعملة في الكذب، أو جمع راويةٍ للرجل الكثير الرواية، أي الذين يروونَ الكذبَ أو تكثر رواياتُهمْ فيه) (٦)

د- وأفاد معنىً جديداً أيضاً، لم يذكره في المعنى العام والخاص بالكتاب والأثر، فمنه ماذكر في المثل: (لا أفْعَلُ ذلك ما لألأتِ الغورُ بأذنابها)[3]، إذ يقول: (أي ماحرّكت أذنابها) [4]، فاضاف الحركة إلى اللألاء، وهذا لم يذكره في اللغة العامة والخاصة من قبل.

هـ- ثم ذكر فوائد اخرى للمثل منها مجيء الفعل المتعدّي بحرف متعدٍ بغيره [5] أو تصحيح حادثةٍ معيّنةٍ [6] أو بيان أصل المثل، ثم ما تطوّر عنه [7] أو تعدّد المعاني للمثل الواحد بسبب من تعدّد أوجه دلالة المفردة فيه [8].

ومسائل أخرى أودعها ابن معصوم في طرازه تتضمّن فوائد كثيرة مما يقتضيه

---

(١) مجمع الأمثال / الميداني : ٢/ ٣٠٢، رطاته : حمقه، القطاة: الردف، اللطاة : الجبهة.
(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ٩٢ (رطأ) .
(٦) م.ن: ١/ ٩٧ (روأ) .
(٣) مجمع الأمثال / الميداني : ٢/ ٢٢٥.
(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ١٨٤ (لألأ) .
(٥) ظ : م . ن : ١/ ٢٢٢ (نوء) .
(٦) ظ : م . ن : ١/ ١٥١ – ١٥٢ (قرأ) .
(٧) ظ : م . ن : ٢/ ١١٠ (سوأ) .
(٨) ظ : م . ن : ١/ ٩٤- ٩٥ (رقأ) .

عمله المعجمي، لكي يكون المعجم جامعاً لكل فائدة لهاعلاقة باللغة وشؤونها بمنهجٍ رصينٍ لا يُفارق دلالةً فيه[1].

وفي أغلب شواهده (القرآنية والأثرية والمثل العربي) كان الشعرُ حاضراً يدعم الشاهد، ولم يخصّص له باباً مستقلاً بل ضمّنهُ الأبواب كلها.

٣- الكشف عن أصل الدلالة وتطوّرها:

لم يقف ابن معصوم المدني عند حدود أصل وضع المعنى للمفردة اللغوية، بل تجاوزها إلى الكشف عن تطور الدلالة أو تضييقها، لأنّ مهمة المعجمي البحث عن كلِّ مايخصّ المفردة في مجال المعنى، فنجده يشير إلى أصل الوضع أو التخصيص أو التطوّر، مالاح له ذلك في أيّةِ مفردةٍ أو لفظة.

بيد أنّ الإشارة إلى أصل الوضع تتّحد غالباً مع التطوّر الدلالي أو التخصيص لها، فهو ما أن يذكر ماوصلت اليه المفردة من التطوّر حتى يُلحقها بأصل الوضع، فمن ذلك قوله (الأباءُ، كسحابٍ، الأجمُ، أو من الحلْفاء، والقصب خاصة ثم أطلق على القصب نفسه، كإطلاق الوشيج على الرماح، وهي في الأصل شجرة، أو عروقها، الواحدة أباءَةٌ)[2] فنجده قد أورد المعنى العام ثم خصّص دلالة (الأباء) في القصب خاصة، وهو في الوقت نفسه يُشير إلى انتقال الدلالة في الوشيج الذي أصله اسم الشجرة، ثم انتقلت دلالتها إلى الرماح، وقد يكون السبب في استعمال هذا النوع من الشجر في صناعة الرماح، حتى اتُّخِذ للرمح إسماً.

وفي تعميم الدلالة يكون معنى الإيحاء الإشارة مطلقاً والإيباء يختصّ بها إذا

---

(١) خصصت لذلك الفصل الثاني من هذا الباب ودرستُ فيه مباحثه اللغوية وآراءهُ المتناثرة في مجمل كتابه.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم : ١/ ١٥ (أبا).

كان للخلف[1].

فأشار ابن معصوم في هذا المثال إلى حالتين هما تخصيص الدلالة للمفردة بعد الكشف عن أصل وضعها، ثم أوضحَ ما اختصّت به تضييقاً لها، ثم كشف عن حالةِ انتقال الدلالة من حالٍ إلى حالٍ آخر كي لا يدع النقص أو اللبس يتسرّب إلى عمله وبأوضح طريقة وأصوب منهج.

ولم يكتف ابن معصوم بذلك، بل عمل على تتبّع ماتطوّرت اليه المفردة وتوسّعت أو تعدّدت أوجهها الدلالية فاتبع عدّة طرق وأساليب للوصول إلى ذلك منها:

أ- المجاز:

عرّف ابن معصوم المجاز بأنّه : (اللفظ المستعمل في غير ما وُضِعَ له بالوضع الشخصي أو النوعي، لعلاقة بين المعنيين مع قرينة عدم إرادة ما وُضِعَ له، فخرج الغلط لعدم العلاقة كقولك: خُذ الفرس تُشير إلى كتاب، وخرجت الكتابة لأنها مستعملة فيما وضعت له مع جواز إرادته، ثم العلاقة إن كانت المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي فهو استعارة، و إلاّ فغير استعارة، ويُسمى مجازاً مُرسلاً)[2].

ولم يقف عند هذه الحدود، بل تعدّى ذلك إلى كون الحذف من المجاز، فيقول: (والمشهور أنّهُ من المجاز، وانكره بعضهم، لأنّ المجاز استعمال اللفظ في غير موقعه، والحذف ليس كذلك) [3]، وعضّد كون الحذف مجازاً بما قاله الخطيب في الإيضاح: (متى تغيّر إعراب الكلمة بحذف أو زيادة فهي مجاز، نحو ﴿اسأل القرية﴾، ﴿ليس

(١) الطراز الأول / ابن معصوم / ٢٢٤ (وبأ) .
(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم : ٦/ ١٠٤.
(٣) م . ن : ٦/١٠٨.

كمثله شيء﴾ [1]، فلم يردّه على عادته لأنّه يتفق معه، فعندما اخرج التشبيه من المجاز بعدما أدخله غيره، ضعَّف رأيهم به، فقال: (زعم قومٌ أنّهُ مجاز، وتبعهم ابن حجّة في شرح بديعيته، والصحيح أنّه حقيقة) [2].

وأضاف إليه كذلك وصف الفاعل بالمصدر مجازاً، مثل وصف الرجل بالعدل فنقول: رجلٌ عدلٌ [3].

فوسَّع من وقوع المجاز في القرآن [4] واللغة أيّما توسّع، وربّما يعود ذلك إلى ثقافته الفقهية والأصولية، إذ إنّه تعلّم على أساطين الفقه والأصول من أعلام عصره من الشيعة الإمامية، وانّ الحقيقة عندهم: (اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له فعليه يلزم فيه أمران: الوضع، واستعمال اللفظ الموضوع في معناه، ومن تضامن هذين الأمرين تتكوّن الحقيقة) [5]، وعليه لايكون اللفظ مجازاً إلاّ إذا أحرزنا أموراً هي [6]:

١ - استعمال اللفظ في المعنى.

٢ - وأن لا يكون ذلك المعنى مما وُضِعَ لَهُ ذلك اللفظ.

٣ - القرينة التي تصرف اللفظ من المعنَى الحقيقي الذي وُضِعَ له اللفظ.

٤ - القرينة التي تعين المعنى المجازي المراد من المعاني المجازية.

٥ - العلاقة الخاصة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.

وقد نقل علماء الأصول من الشيعة هذه العلائق ووسّعوها إلى خمسٍ وعشرين

---

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٦/ ١٠٨.

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٦/ ١٠٨..

(٣) ظ: م. ن: ٦/ ١١٠.

(٤) ظ: أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٦/ ١٠٨.

(٥) مرقاة الأصول/ الشيخ بشير النجفي: ٢٣.

(٦) ظ: م. ن: ٢٤.

علاقةً[1]، فوسّعوا بذلك المجاز.

إذن فلا غرابة من توسيع ابن معصوم من مفهوم المجاز على غير عادة أهلِ المعجمات، وكذلك تجد اللفظ بحد ذاته، فيه صلاحية إخطار المعنى المجازي وإن كان بدرجةٍ أضعف من إقتضائه لإخطار المعنى الحقيقي، غير أنّ القرينة المانعة لإرادة المعنى إنّما تَصرِف الذهن عن المعنى الحقيقي[2].

لهذا نجده قد وسّع من باب المجاز في أكثر المفردات في طرازه إلاّ القليل منها بوحي من مذهبه الأصوليّ، وقد فاق الزمخشري المعتزلي وجماعته في ذلك، وهم الذين (حاولوا أن يصرفوا كثيراً من التعبيرات من الحقيقة إلى المجاز بوحي من هذا المذهب)[3] أيضاً.

وأخرج الإستعارة والكناية والتشبيه من هذا الباب وجعله في باب الحقيقة، كما ذهب إلى ذلك من قبل، فمن الإستعارة قوله في (مخخ) : (المُخّ، بالضمّ، ما في العظام المجوَّفة من الدسم، وقد سُمّي الدماغ مخّاً واستعير لخالص كل شيء)[4]، إذ عدّه في الحقيقة ولم يجعله في باب المجاز.

وفي الأثر جاء: (يوشَكُ أن يُرفع عنكم الطاعون ويفيضُ منكم شنآن الشتاء)[5] قال ابن معصوم: (أي بردَّه استعارة لأنّهُ يفيضُ فيه)[6]. وأيضاً ورد في

---

(١) ظ : م.ن: ٢٥.

(٢) ظ : مباحث الدليل اللفظي/ محمد الهاشمي : ١٢٦ – ١٢٧.

(٣) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل السامرائي : ٢٠٩.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ١٧٣ (مخخ)، ٣/ ١١٠ (نقب)، ٣/ ١١٤ (كثف)، ٣/ ٣٠٦ (موت).

(٥) النهاية في غريب الحديث والاثر/ ابن الأثير : ٢/ ٥٠٣، ظ : الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١٦ (شنأ).

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ١١٦ (شنأ).

الأثر (بعيدُ مابين اللابتين)[١]، قال ابن معصوم : (أي فسيحُ الصدر واسع العَطَن، فاستعير له اللاّبة كَرَحْبِ البناء، وواسع الجناب)[٢].

ومن الكناية، قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام (أنا فقأتُ عينَ الفتنةِ)[٣]، قال ابن معصوم: (هو كناية عن تسكينها وإخمادها، يُريد فتنة أهل البصرة)[٤]، وفي قولهم: (لا أبَ لشانِئك)، نقل عن ابن السكّيت (ت ٢٤٣هـ) أنها كناية عن قولهم: (لا أبالك)[٥] ولم يذكرها في المجاز.

ومن التشبيه أو التمثيل، ما ورد في الأثر: (مثلُ المؤمن كالخامة من الزرع من حيث أتتْها الريحُ تفيِّئها مرةً ههنا ومرةً هنا)[٦]، قال ابن معصوم: (أي تحرّكها وتُميلها يميناً وشمالاً وهو تمثيل لانتياب أهوال الدنيا ومصائبها إيّاه)[٧].

وبالمقابل أضافَ مجازاتٍ لم يذكرها الزمخشري في أساس البلاغة، وربّما أخرج ما كان يعتقده الزمخشري مجازاً إلى الحقيقة، ففي (بلد)، قال الزمخشري: (إن لم تفعل كذا فهي بلدة بيني بينك، يُريدُ القطيعة، أي أباعدُك حتى تفصل بيننا بلدةٌ من البلاد، ويُقال للمتلهف: تبلَّد، وضَرَبَ بَلْدَتَهُ على بلْدتِهِ، أي صفحة راحته على صدره... وتبلّدت الجبال تقاصرت في رأي العين، من ظلمةِ الليل)[٨] فيما أدرج ابن معصوم

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الاثير : ٤/ ٢٧٤، ظ : الطراز الأول/ ابن معصوم : ٥/ ٣٥٤ (رأد).

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم : ٣/ ٧٨ (لوب).

(٣) تصنيف نهج البلاغة/ لبيب بيضون: ٤٨٥.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٥٤ (فقأ).

(٥) م.ن : ١ / ١٦ (شنأ).

(٦) النهاية في غريب الحديث والاثر/ ابن الأثير : ٣/ ٤٨٣.

(٧) الطراز الأول / ابن معصوم : ١/ ١٥٨ (فيأ).

(٨) اساس البلاغة/ الزمخشري : ٤٩ (بلد).

هذه المعاني كلها في الحقيقة[1].

وكذلك ما جاء في (رأد)، قال الزمخشري: (ومن المجاز: جارية رؤود ورأدة: ناعمة، .... وتقول امرأة راده غير راده : ناعمة طوّافة، وترأّدت من النعمة، والجارية المشوفة ترأدُ في مشيها، وترأدت الحيّةُ في انسيابها)[2]، غير أنّ ابن معصوم عدّها من الحقيقة[3].

ثمّ انّه جعل من بعض الدلالات مجازاً، وهي عند الزمخشري حقيقةً، فيقول: (ومن المجاز....الحصادُ من الشجر: ثَمَرُهُ)[4]، فذكر الزمخشري دون الإشارة إلى كونها مجازاً، فقال : (وأخذوا حصاد الشجر أي ثمره)[5].

فهكذا اختلف منهج ابن معصوم في سوق المعاني المجازية للمفردات اللغوية بحسب ثقافته، فلم يخضع في آرائهِ لغيره، بل كان يقول مايراه هو، وإن اعتقد بعلم غيره واحترامه له كالزمخشري مثلاً، مخالفاً له في مسائل وموافقاً في أخرى.

ب- كثرة الاستعمال:

وهذه من طرق توسيع الدلالة وتطوّرها، فتنتقل اللفظة من دلالة إلى أخرى بحسب الظروف المحيطة بها وطبيعة الإستعمال، إذ إنّ أفراد المجتمع في تعاملهم اللغوي العام والخاص سيرتبطون في حقبة زمنيّة معيّنة أو حُقب متوالية بدلالات معيّنة لألفاظ معيّنة، وربما تموت بعض الدلالات وتحيا أخرى لتكون ملازمة لتلك

---

(١) ظ : الطراز الأول / ابن معصوم : ٥/ ٢٤٤ – ٢٤٥ (بلد) .

(٢) اساس البلاغة/ الزمخشري : ٢١٢ (رأد) .

(٣) ظ : الطراز الأول / ابن معصوم : ٥/ ٣٥٤ (رأد) .

(٤) الطراز الأول: ٥/ ٣٢٣ (مصر) .

(٥) اساس البلاغة/ الزمخشري : ١٢٨ (مصر) .

اللفظة التي ماتت عنها دلالاتها السابقة، فاكتسبت حلّةً معنوية جديدة تتلاءم مع حاجات المجتمع، وعليه فإنّ على صانع المعجم اللغوي أن يلاحظ طبيعة المجتمع الذي عاش فيه أو الذي سبقه، وأن يفهم طبيعة الألفاظ التي يضمّنها من قبل عموم استعمالها واختصاصه لطائفة معيّنة أو علم من العلوم[1]، وهذا من صميم عمل المعجمي، فيرى الدكتور علي وافي أنّ هناك عوامل إجتماعية وأخرى غير إجتماعية[2] تعمل عملها في صياغة دلالات الألفاظ عبر الحقب الزمنية، منها النُظم والتقاليد وكثرة استخدام جيل من الكبار لبعض المفردات في غير ما وضعت له عن طريق التوسّع، فضلاً عن الأخطاء السمعية التي تنشأ عن ضعف بعض الأصوات والتي تُؤدي إلى سقوط هذه الأصوات في أثناء إنتقال اللغة من السلف إلى الخلف، حتى تغدو بعض الدلالات فاشية على ألسنة الناس، وهي في الحقيقة غير موضوعة لها في أصل الوضع.

لاحظ ابن معصوم هذه الأمور ورصدها وأشار إليها كثيراً في معجمه لتكون علامة مميّزة فيه وهي في الحقيقة تُعبِّر عن طاقة علميّة رصينةٍ وحسٍّ لغويّ واضح.

وربّما دخلت الإستعارة عاملاً مهماً في كثرة إستعمال المعنى الآخر ليكون هو المعنى المعروف، أو يكون فشو اللفظة بدلالة أخرى غير معنى الأصل وتداوله سبباً آخر لكثرة الإستعمال، فمن ذلك ما أشار إليه عن طريق الإستعارة كما أسلفنا في (مخخ)، أو ماجاء في الأثر: (بعيدُ ما بين اللابتين) من قبل.

ومن باب كثرة الإستعمال أيضاً، قوله: (وباءَ فلانٌ بفلانٍ بَوْءَ وبواءً، كقضاء، إذا كان كُفْأً لَهُ يُقْتَلُ بِهِ، ثم يقول: هم بَواءٌ، أي أكفاءٌ في القصاص، والمعنى أولو بواءٍ،

---

(١) ظ : ابن سيده وجهوده في اللغة / د. عبدالكريم النعيمي : ١٧٠ - ١٧١.

(٢) ظ : اللغة والمجتمع/ د. علي وافي : ٤٥ - ٥٤.

وكثُرَ حتى قيل: هم في هذا الأمر بواءٌ أي سواءٌ) [١].

وأيضاً تعميم القول يكون بمنزلة كثرة الإستعمال فيطغى على الدلالة الأصلية، ومن ذلك قوله: (ومَلأهُ على الأمرِ كمنَعَهُ: أعانَهُ، ومالأهُ ملاءً وممالأةً: عاونَهُ وشايَعَهُ وتابَعَهُ. وتمالَؤوا عليه: تعاونوا واجتمعوا، أصلُهُ: المعاونة والإجتماع في الملاءِ ثم عَمَّ)[٢]، فاوضح أصل الدلالة ثم تطوّرها بفضل كثرة الإستعمال.

وقد يترتّب على كثرة الإستعمال تعدّد وجوه الدلالة، ففي كلمات الدعاء يقول: (قيل: الأصل في نحوِ من الكلمات عن العرب صورتها الدعاء بالسوء غير مرادٍ بها موضوعها كقاتلك الله، وتَرِبَتْ يداك، ونحو ذلك - الإشعار بأنّ فعل الرجل أو قوله من الندرة في موضع استعجاب ومدح واستعجال) [٣].

ومن كثرة الإستعمال ايضاً الغلبة فيه، فيقول: (والباءُ والباءَةُ: النكاح، وأصله: المنزلُ، وإمّا لكونه فيه غالباً، أو لأنّ الرجل يتبوّءُ من أهلهِ تبوُّءَهُ من منزله) [٤].

ومنه كذلك مايرمز به العرب لدلالة يُعَدُّ ذكرها فحشاً فكثر استعمالها فيه، نحو قوله: (وسُعالٌ قاصبٌ: شديد، وبه قُحْبَةٌ: أي سعال، القحْبَةُ: البغيّ أخذاً من القُحاب، لأنّها تسعلُ وتتنحنحُ إذا مرَّ بها الرجل ترمز له بذلك) [٥].

ج - توليد الدلالة:

سلك ابن معصوم طريقاً لتوليد الدلالة، استدراكاً منه على الفيروز آبادي من

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٣٤ (بوأ).

(٢) م. ن: ١/ ١٩٩ (ملأ).

(٣) م. ن: ١/ ٣٠٥ (ترب).

(٤) م. ن: ١/ ٣٥ (بوأ).

(٥) م. ن: ٢/ ٣٧٨ (قحب).

خلال القياس الصرفي، فوسَّع بذلك دلالة بعض المفردات اللغوية فقال في (شطأ) : (وأشطأ الزرعُ: خرجَ شطْأُهُ، فهو مشطِيءٌ)[1]، ولم يذكرها صاحب القاموس[2]. ولاصاحب العباب[3] أو أساس البلاغة[4].

وقد يذكر مادة كاملة غير موجودة في المعجمات، قائمة بنفسها، فالمادة (شمأ)، لم يذكرها أصحاب المعجمات إلاّ مع (شمعَ) على أنها لغة فيها، وذكرها ابن معصوم فقال: (الشَمَأ: الشَمَعُ، كسبب فيها، وهو موم العسل، أبْدِلت العين همزة، لغةٌ تميميّةٌ، قال الخليل: تميم تُبدل الهمزة من العين، والعين من الهمزة، يقولون في خبع: خبَأ، وفي نَزَأ: نَزَع)[5]، وهم يفعلون ذلك مثل هيأة وهيعة، وأنّ وعنّ.

أما في (شنأ) فقد أضاف دلالات وصيغاً لم يذكرها الفيروز آبادي وصحّحَ له، فقال: (وشُنِيءَ الرجلُ – على مالم يُسَمَّ فاعلُهُ ـ فهو مشنوءُ: مبغضٌ، يشنَؤُهُ الناسُ، وإن كان جميل المنظر، ورجلٌ مَشْنَأ، كمنهج: قبيح المنظرِ وإن أحَبَّهُ الناس، يستوي فيه الواحد ومافوقَهُ والذكرُ والأنثى، وكمفتاح: مَنْ يَبغَضُ الناس، أو مَنْ يبغَضُهُ الناسُ)[6]، وقوله (كمفتاح) أي (مِشناء)، فلم يقل به الفيروز آبادي لأنَّ (مفعالاً) عنده من صيغ الفاعل[7]، أما الصاغاني، فقال بذلك وقلّل من الدلالة[8].

---

(١) م.ن: ١/ ١١٢ (شطأ).

(٢) ظ: القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١/ ١٨ – ١٩ (شطأ).

(٣) ظ: العباب الزاخر (حرف الهمزة) / الصاغاني: ١٦ (شطأ).

(٤) ظ: اساس البلاغة/ الزمخشري: ٢٩ – ٣٠ (شطأ).

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١٣ (شمأ)، ظ: العين/ الفراهيدي: ١/ ٤٥٩ (خبع).

(٦) م.ن: ١/ ١٩ (شنأ).

(٧) ظ: القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١/ ١٩ (شنأ).

(٨) ظ: العباب الزاخر (حرف الهمزة) / الصاغاني: ١١٧ (شنأ).

بيد أنَّ ابن معصوم لم يذكر بعض الصيغ القياسية في المادة اللغوية، ففي (شقأ) قال صاحب المقاييس: (الشاقيءُ: النابُ الذي لم يَعْصَل)[1] وأهملها صاحب الطراز الأول[2].

المبحث الثالث: شخصيتهُ العلميّة في الطراز الأوّل، ومصادره، وتطوّر المنهج عنده والمؤاخذات عليه:

لأجل إستكمال أدوات المنهج في معجم الطراز الأوّل، لابُدَّ من إلقاء الضوء على تأثُّرِ ابن معصوم فيما كتب، ومقدار إنحيازه ووضوح شخصيته فيه، من خلال مراجعةٍ دقيقةٍ لمصادره في هذا المعجم الكبير، وأثرِ مَنْ يأخذ عنه، وتوجيههِ وموقفِهِ من آرائهم رفضاً أو قبولاً، فضلاً عمّا يراه الباحث والمراقب فيما كتب وقرّر، لذا قُسِّم المبحث على:

أولاً/ شخصية ابن معصوم في الطراز الأوّل:

تبدو شخصيته واضحة المعالم في أغلب صفحات الكتاب، وناصعة في إيراد ما يطلبه، وإنْ تزاحم غيره معه عند إيرادِ شاهدٍ لغويٍّ له، أو قولٍ لعالمٍ، ليسند به دلالةً، أو يُظْهِرَ معنىً، وتجلّت شخصيته بما يأتي:

١- تصحيح المفردات اللغويّة:

إنّ اصلّ وضع معجمه كان لتصحيح ماوقع فيه الفيروز آباديّ من وهمٍ أو لبسٍ أو خطأ، كما علمت من قبل[3]، فكان كبيرُ همّه تصحيح مجمل ما كان يراه من

---

(١) مقاييس اللغة / احمد بن فارس : ٥٨٠ (شقو) .

(٢) ظ : الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ١١٢ - ١١٣ (شقأ) .

(٣) ظ : الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ٧.

أوهام دلالية أو نحوية أو صرفية.

فمن تصحيحاته الدلاليّة قوله: (وقالوا: كتيبة صدآء - كحمراء - إذا علاها سوادٌ في حمرةٍ، لكثرة الدروع، وهي من الصُدْأةِ بمعنى اللون الذي هو السواد المُشربُ بحمرة، لا أنّ عليها صَدَأ الحديد، كما زعم الفيروز آباديّ) [1]، وهو غير موفق في ردّه لأنّ الصُدأة بمعنى اللون متأتية من صدأ الحديد.

ومن تصحيحاته الصرفية قوله: (والمِخشَأ، كمنبر: كساءُ غليظٌ يُؤتَزَرُ به، وقول الفيروز آباديّ، يُتَّزرُ به، غلطٌ، لقوله بنفسه: «ولا تَقُلْ إتَّزَرَ به») [2].

أما تصحيحاته النحوية، فمنها ماذكره من آراءِ العلماء في وجه منع تصريف أشياء، كالفراهيديّ وسيبويه والأخفش والكسائي، إذ ردَّ الجوهريُّ قولَ الكسائيّ في أشياء، فيقول: (هي جمعُ شيء، ووزنها أفعال، كبيت وأبيات وشيخ وأشياخ، ومُنِعت الصرفَ لشبهها بحمراء في كونها جُمِعَت على أشياوات كما جُمِعَتْ حمراء على حمراوات. قال الجوهريُّ: وهذا يَدْخُلُ عليه الا يُصرَفَ أبناءٌ واسماءٌ، وتعقَّبَهُ الفيروز آباديّ بأنّهُ لايلزَمُ لأنَّهُمْ لم يجمعوا أبناء وأسماء بالألف والتاء، وهذا عجيب منه، فإنّ الصنعةَ كاد أن لا يخلو منها كتابٌ من حكايةِ أبناواتٍ وأسماواتٍ) [3]، فصحّح ما وقع فيه الفيروز آباديّ من توهيم غيره.

٢- مشاركته لغيره في شرح المفردات وتفسيرها، أو جهوده الخالصة فيها، ففي قوله تعالى: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ ﴾ [4]، قال الزمخشريّ: (أي ضربنا عليهم حجاباً من

---

(١) م.ن: ١/ ٢٦ (صدأ)، ظ: ١/ ١٤٦ (غأغأ)، ظ: القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١/ ٢٠ (صدأ).

(٢) م. ن: ١/ ٥٨ (حشأ)، ظ: ١/ ٨٧ (رجأ)، ١/ ٩١ (رزأ)، ظ: القاموس المحيط/ الفيروز آباديّ: ١/ ١١٨ (شيأ).

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١٨ (شيأ).

(٤) سورة الكهف/ الآية ١١.

أن تسمع، يعنى أنمناهم إنامةً ثقيلة لا تنبهَهُم فيها الأصوات، كما ترى المستثقل في نومهِ يُصاح به فلا يسمع ولا يستنبه، فحذف المفعول الذي هو الحجاب، كما يُقال بنى على امرأتهِ، يُريدون: بنَى عليها القُبّة) [1] فنقل ابن معصوم هذا المعنى وبلفظٍ قريبٍ منه، وأضاف: (ويجوز أن يكون من باب التمثيل بأن شبَّهَ الإنامة الثقيلة المانعة عن وصول الأصوات إلى الآذان بضرب الحجاب عليها) [2]، فزاد في وضوح الدلالة بزيادة معنىً جديدٍ للآية المباركة.

أو تكون مشاركته من خلال تحديد الدلالة وتوضيحها، فالزمخشريّ غالباً ما يترك بعض المفردات دون أن يوضّح دلالتها [3] كما في المواد اللغوية (أفل، أقسط، ألت، بحح) [4]، فيما كان ابن معصوم يوضّحها، ففي (ألت) قال: (ألت الشيءُ ألتاً، كضَرب وسَمِعَ : نقصَ) [5]، وفي (بحح) قال: (بحَّ بحّاً وبححاً - كمنَعَ وتَعِبَ - وبُحاحاً وبُحبوبةً، بضمِّها: خشُنَ صوتُهُ وغَلُظ) [6].

أو قد يُطلق اللفظ أو يقيّده في الدلالة، حسب السياق الذي ترد فيه المفردة، ففي قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي ﴾ [7]، قال: (خطابٌ للأشراف من العلماء والحكماء، وحيث وردَ (الملأ) في القرآن المجيد فالمُراد بهم أشرافُ القوم) [8]، في حين أن (الملأ) الجماعة وأشراف القوم، ثم خُصِّص في القرآن بالأشراف فقط. فلاحظ ابن

---

(١) الكشاف / الزمخشري : ٢/ ٦٥٩.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم : ٢/ ٢٣٢ (ضرب).

(٣) ظ : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل السامرائي: ١٦١.

(٤) ظ : اساس البلاغة / الزمخشري ١٩، ٢٩.

(٥) الطراز الأول / ابن معصوم : ٣/ ١٧٢.

(٦) م . ن : ٤/ ٢٦٨.

(٧) سورة يوسف/ الآية ٤٣.

(٨) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ٢٠١ (ملا).

معصوم ذلك.

٣- ملاحظاته الصرفية والنحوية، إذ برزت شخصيته من خلال التعقيب على آراء غيره، كما مرّ ذلك في (شيأ) ، أو إكمال النقص على غيره، ففي الأثر (حَمَلَهُ على أصقَبِ القرنين إليه) [١]، قال ابن معصوم : (أقربهما إليه، وفيه دليلٌ على أنّ (أفعلَ) مما تجوز فيه - إذا أضيف - التسوية بين المذكر والمؤنث، وأنّ قول ثعلب في عنوان الفصيح: فاخترنا أفصَحهُنَّ، لا غميزةَ فيه) [٢]، فأكمل ماكان يجب إكماله بقول ثعلب (ت ٢٩٠هـ) .

أو أنّه يعمل على تصحيح ماورد عن غيره والردّ عليه، وذلك واضح في الردّ على الفيروز آباديّ، كما مرَّ في مادة (شيأ) وغيرها.

ثانيا/ مصادُره في الطراز:

يمكن أن نقسِّمَ مصادرَهُ التي اعتمدها في طرازه على قسمين رئيسيّن هما الكتب التي استقى منها أغلب مواده اللغوية والمتمثلة في المعاجم وكتب الأثر والمثل العربي، والقسم الآخر يتمثّل في الشخصيات العلمية، الذين استشهد بأقوالهم في دعم دلالة معيّنة أو رأي.

فالمصدر المتمثّل بالكتاب، لم يستولِ على ابن معصوم، أو ان يسلِّم هو له قياده، وإنّما حاول أن يفيد في الأخذ منه، وردّ ما رآه غلطاً بالتصحيح أو التعديل أو الإضافة، فنجده مثلاً يأخذ من أساس البلاغة للزمخشري أو العباب للصاغاني أو ديوان الأدب للفارابي (ت ٣٥٠ هـ) ، عباراتٍ وجملاً بعينها، وقد يضيف إلى بعضها ما وجد ذلك

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير : ٣/ ٤١.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم : ٢/ ٢٠٦ (صقب) ، ظ : كتاب الفصيح / ثعلب : ٢٦٠.

ضرورةً، لكنه في كثير منها لا يُشير إلى قائلها أو مصدرها إلاّ في بعضها، ولعل ذلك كان طلباً للإيجاز والإختصار، أمّا فيما يخصّ القاموس المحيط للفيروز آبادي، فالحال مختلفٌ، فهو يسير مع القاموس المحيط حيث وجد لبساً أو خطأ، يعالجه بما يراهُ مناسباً، ومعضِّداً كل ذلك بأقوال العلماء، أو يذكر رأياً لغوياً في مسألةٍ معيّنةٍ أو آراء، فإنّه يجمعها، ثم يبدأ بمحاكمة النص الذي بين يديه مرجّحاً رأياً أو مفنّداً آخر بدليل.

فمما أخذ بعينه دون أن يشير إلى قائله، ماقاله الزمخشري في (بلد) : (ومن المجاز: إن لم تفعل كذا فهي بلدةٌ بيني وبينكَ، يُريدُ القطيعة، أي أباعِدُكَ حتى تفصل بيننا بلدةٌ من البلاد) ، وفي المادة ذاتها قال أيضاً: (وتبلّدت الجبالُ: تقاصرت في رأي العين من ظلمة الليل) [1]، أما ابن معصوم فقال: (بلّدت الجبالُ) بالماضي دون تغيير في بقية النص[2]، غير أنّه جعلها من الحقيقة على خلافٍ من الزمخشري الذي وضعها في المجاز.

وربما كان ابن معصوم يأخذ الدلالات ذاتها من مصادرها إلاّ أنّهُ يصوغها بأسلوبه الخاص، فمن ذلك ما ذكره الصاغانيّ في (ضرأ) عن أبي عمرو إذ يقول: (ضرأ يَضْرَأ: إذا خَفِيَ، وانضَرَأت الإبلُ: مُوِّتتْ، وانضرَأ فحلُهمْ: مات، وكذا الشجر)[3] فيما صاغ ابن معصوم هذه الدلالات ذاتها بطريقته الخاصة، فقال: (ضَرَأ الشجرُ، كمنَعَ: يبِسَ، وضَرأ المالُ: مُوِّت، كانضَرَأ، وضَرَأ الشيءُ: خفي، فهو ضريءٌ)[4]، فعبّر عن الإبل بالمال مع إضافة اسم الفاعل (ضَرِيءَ) . وانظر الحالة

---

(١) اساس البلاغة/ الزمخشري: ٤٩ (بلد)، ظ: الطراز الاول/ ابن معصوم: ٥/ ٢٤٥ (بلد).

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٢٤٥ (بلد).

(٣) الباب الزاخر (حرف الهمزه) / الصاغاني: ١٢٥ (ضرأ).

(٤) الطرازالأول/ ابن معصوم: ١/ ١٣١ (ضرأ).

ذاتها في (ضنأ) [1].

أو أنَّهُ يأتي بمعنى آخر يضيفه للمعنى الذي ساقه غيره، ففي العباب جاء: (وامرأةٌ ضَهْيَأةٌ : لا لبن لها ولاثدي)[2]، في حين أضاف ابن معصوم دلالة اخرى، فقال: (والمرأةُ التي لا تحيضُ والتي لاثدي لها ولا لبن، كالضَهيَأةِ، والضهْياء، بالمد، قال سيبويه: هي ممدودة على فعلاء، وهمزتها زائدة)[3]، فقدّم الدلالة على اللفظ وأضاف ما وجده مناسباً، معضِّداً ما رآه بقول سيبويه، وربما حذف دلالة لم يرَ هو لها مسوِّغاً لذكرها، فلم يذكر المضاهأة بمعنى المشاكلة، ولا قراءة عاصم في قوله تعالى: ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [4] كما ذكرها الصاغاني في العباب[5] وأهل القراءات[6]، وربما حذفت لصعوبة نطقها.

أمّا ما يخصّ العلماء والفصحاء الشعراء الكبار، فهو يأخذ بأقوالهم ويستشهد بآرائهم، بيد أنّه إذا وجد في بعضها خلطاً أو لبساً، فلا يأخذ به بل يرده، وينقل عن الخليل بن احمد الفراهيدي[7]، وعن أبي زيد الأنصاري[8] وابن الاعرابي[9]، وابن قتيبة ويسميه القتبي[10]، والزجاج[11]،

(١) ظ : المصدرين السابقين والصفحتين ذاتها.

(٢) العباب الزاخر (حرف الهمزة) / الصاغاني : ١٢٧ (ضها).

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم : ١/ ١٣٤ (ضها).

(٤) سورة التوبة/ الآية ٣٥.

(٥) ظ : العباب الزاخر (حرف الهمزة) / الصاغاني : ١٢٧ (ضها).

(٦) ظ : الحجة في القراءات السبعة/ ابن خالويه: ٩٧، العنوان في القراءات السبعة/ ابن خلف المقري، الأنصاري : ١٠٢.

(٧) ظ : الطراز الاول/ ابن معصوم : ١/ ١١٣ (شيء).

(٨) ظ : م. ن : ١/ ٢١ (بأبأ).

(٩) ظ : م. ن: ٥/ ١٧ (قزح).

(١٠) ظ : م. ن : ١/ ٢٦٦ (برنا).

(١١) ظ : م. ن : ١/ ١٠١ (سبأ).

وابن جني[1]، والزمخشري[2] فضلاً عن الجوهريّ والفيروزآبادي وكذلك الشعراء كأبي نؤاس، وقد ردّ عليه جمعه لليُؤيو، فقال: (الجمع يآويُّ - بهمزتين - وجمعه أبو نؤاس على يآئي، فقال في طرديته:

بيُؤيُؤٍ يعجِبُ مَنْ يراهُ   ما في اليآئي يُؤيؤٌ شرْواهُ

ولاعبرةَ به)[3].

فخالف مَنْ سبقه، إذ جمعه الفراهيديّ والصاغانيّ وابن منظور على يآيىء[4]، وكان يثق كثيراً بالزمخشري ويترحّم عليه ويجلّهُ إجلالاً كبيراً، وكان يذكرهُ بكنيته (جار الله) في أغلب الأحيان، ويرى في آرائهِ مفتاحاً لكثير مما يقع فيه غيره مِنْ وَهْمٍ أو لبسٍ فيصحّح به، وكذلك يثق بابن السكّيت وينقل عن كتابه (إصلاح المنطق)، ومنهم أيضاً ابن دريد وغيرهم من علماء اللغة.

أما طريقته في الإستدلال على مواده، فتكون من خلال ما يأخذ من غيره، فهو يُدلي بما يراه هو أولاً، ثم يذكر آراء مخالفيه، وبعد ذلك يدحضه بقولٍ آخر، مستشهداً بشاهدٍ شعريّ أو أثريّ، كما في استدلالاته على محترف اللؤلؤ ومعالجه فيقول: (لَنّال كنجّار، ... وقال الفرّاء: والقياس لئّاء مثل لعّاء، قال علي بن حمزة - يعني البصري - خالف الفرّاءُ في هذا كلامَ العرب والقياسَ، لأنّ المسموع لئّال، والقياسُ: لُؤْلِئِيّ، لأنّه لا يُبنى منه الرباعي فعّال، ولئّال شاذ)[5]، وكذا الحال في (لمأ) وتعديتها، فذكر رأي

(١) ظ: م.ن: ١/ ٢٦٦ (يرنأ).
(٢) ظ: م. ن: ١/ ١٠٧ (سبأ).
(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٦٥ (يأيأ)، ظ: ديوان أبي نؤاس: ٢٣٦.
(٤) ظ: العين/ الفراهيدي: ٣/ ١٩٩٣ (يأيأ)، العباب الزاخر (حرف الهمزة)/ الصاغاني: ٢٠٦ (يأيأ)، لسان العرب/ ابن منظور: ١٥/ ٤٣٢ (يأيأ).
(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٨٢ (لألأ).

الفيروز آباديّ وخطّأهُ، ثم ذكر رأيَهُ ودعَمَهُ بقولي ابن السكيت في اصلاح المنطق، والتبريزي في التهذيب[1]. هذه الطريقة في الإفادة من المصدر وآراء العلماء لم تنحصر في معجم الطراز فقط من مصنفاته، وانما وجدتُ ذلك في (رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين)، فإنّه يعرض الآراء المختلفة في القضية الواحدة، ثم يختار ما يراه مناسباً أو يردّ غير المناسب غير آبهٍ بصاحبِ الرأي[2] ما كان مخطِئاً.

وربما يُحاول من خلال جمعه آراء العلماء أن يبيِّن سلوكهم في بيان الدلالة المتوخاة، فنجد واحداً منهم متسرِّعاً في الحكم على مسألةٍ معيّنة، وربّما تجد الآخر يهتم بجانبٍ دون جانب آخر فتَبدو فيه قوةٌ أو ضعفٌ، وترى ذلك مبثوثاً في كلِّ أجزاء كتابه الطراز وغيره.

ثالثاً/ تطوّر المنهج عنده:

لم يتوقّف ابن معصوم عند سابقيه في المنهج الذي اتبعوه في الكشف عن دلالة الألفاظ ومعانيها، وإنّما حاول أن يتجاوزه بإضافاتٍ منهجيةٍ، كان الغرض منها إضاءة الجوانب الأخرى لدلالة المفردات، فضلاً عن فصلها عن بعضها، فقسّم مادته على أبواب هي: اللغة العامة، والمجاز، والكتاب (القرآن الكريم) والأثر والمصطلح والمثل العربي، فقال: (وأمّا طريقة تحريره وأسلوب تقريره - أي الطراز الأول - فإنّي أبدأ الفصل من الباب باللغة العامة ثم الخاصة بالكتاب ثم أجيء على الأثرِ بالأثر، ثم بالمصطلح فالمثل)[3].

فهو بهذا التقسيم يعمل جاهداً على فصل الدلالات المتعلقة بالمفردة اللغوية

---

(١) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٩١ (لمأ).

(٢) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٧٣، ٣٢٧، ٣٣٠.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٠ (مقدمة المؤلف).

ليبيّن فيها إتساع الدلالة وتشعّبها من خلال إستعمالها في نصٍّ معيَّنٍ، ويُفعّل فيها كل المعاني المتوخاة منها ويثوِّرها داخل النص، وهو بذلك عمل على أن يلمّ بكل هذه الدلالات، أي أنّه حاول بطريقته هذه ان لا يفلت منه معنىً خافٍ. فاستنجد بالكتاب العزيز وبغريب اللغة ونوادرها في الأثر المروي عن فصحاء العرب، أو أن يطلبه في المثل العربي سواءً كان مثلاً قديماً أو مولَّداً ليكشف عن الدلالة المستحدثة في اللغة، أو يرجوه في المصطلح الذي يمثّل حالة التطوّر العلمي وقوة اللغة العربية في إستيعاب هذا التطوّر، ويبيّن إستطاعتها على منحهِ ما يُناسبه من ألفاظ، أو قد يجده في المجاز الذي يمثّل هو الآخر حالة تطوّريّة في الدلالة اللغوية للمفردة العربية.

ففي (روح) يشرع أول الأمر في بيان معانيها في اللغة العامة مبتدئاً بمعناها في أصل الوضع المتمثّل بالنفس الناطقة، ثم يرسم المفردة بحركاتها الأخرى، فيذكر معنى الرّوح - بالفتح - ويومٌ راحٌ والروحانيون، ثم يذكرها بلفظة (الرِّيح) ومعانيها وما يتفرّع عنها، ثم ما يشتق منها كاسم الآلة المِرْوَحة واسم المكان المَرْوحة وغيرها، حتى يستوعب كل الدلالات اللغوية لها، ثم لاينسى التطوّر الحاصل فيها من تخصيص الدلالة أو تقييدها، فمثلاً في الروائح من الأمطار، قال: (خلاف الغوادي: وهي أمطار العشي، الواحدة، رائح، وقول الفيروز آبادي: الواحدة رائحةٌ غلط إلاّ أن تُجعل صفةً للسحائب لا للأمطار)[1]. وكذلك في (سغب)، إذ يقول: (سَغِب - كتعِبَ وقتَل: جاع، أو لايكون إلاّ مع التعب)[2]، وكذلك القُربان[3]، والريح والرياح[4]، فهنا

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٣٣٠ (روح).

(٢) م.ن: ١/ ١٣٠ (سغب)، ظ: البيان والتبيين/ الجاحظ: ١/ ٢٠.

(٣) ظ: م. ن: ٢/ ٣٧٩ (قرب).

(٤) ظ: م. ن: ٤/ ٣٣٧ (روح)، ظ: دقائق الفروق اللغوية في البيان العربي/ د. محمدالدوري: ٢٧٢، ظ: التعبير القرآني/ د. فاضل السامرائي: ١٧.

وضّحَ تخصيص الدلالة بشيء معيّن دون الآخر، وإبتعاداً عن الخلط ببعض الـدلالات المشابهة في ألفاظ أخرى.

وهو أيضاً يعمل على تفعيل اللفظة ضمن السياقات النصيّة في الكتاب المجيد، فيحاول أن يـدرج دلالات لم يكـن أغلبهـا مُـدْرجاً في اللغـة العامـة، فـأدرج للـروح ومشتقاتها فيه عشر دلالاتٍ غير ما ذكر في الأثر، والتي بلغت تسعاً أيضاً، وهكذا بـين مقيّد للدلالة ومخصِّص لها أو موسِّع فيهـا، وهـذا مـن أهـم أعـمال المعجمـي، فهـو لا يكتفي بمعرفة أصل الدلالة وبيانها ورصف المعاني الموجودة في المعجمات وكتب اللغة الأخرى، وإنّما عليه أنْ يكشف عن المخزون الدلالي الذي يكتنف اللفظة في سياقها، إذ إنّ المعنى في أصل وضعه ذو وضعٍ مَرِن الدلالـة داخـل إطـار اللفـظ، فعنـدما يُفَعّلـهُ ستجد له دلالات أخرى متطوّرة من خلال الإستعمال، وقد أحسنَ السيد ابن معصوم في ذلك، فأوجد طرائق أخر لمعرفتها فأوضح سر بقاء العربية وديمومتها وعظمة بيانها وسطوتها على أعمال الفكـر والعقـل ، قـال تعـالى: ﴿إِنَّـا أَنزَلْنَـاهُ قُرْآنًـا عَرَبِيًّـا لَعَلَّكُـمْ تَعْقِلُونَ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُـمْ تَعْقِلُـونَ ﴾[2]، فجمـع القرآن واللغة العربية والعقل على مستوىً واحدٍ، لما بينهما من إرتباطٍ وثيقٍ، من خلال إعمال اللغة في القرآن الذَيْن أنتجا فكراً.

فهكذا نجد ابن معصوم قد وعى هذه المسألة فأفاد مـن القـرآن والأثـر والمثـل العربي في إنتاج الفكر، ثم صاغ من اللغة مصطلحات علميّة جامعـة لأفكـار متطـوّرة وبألفاظ قليلة، إذ أفصح من خلالها عن عظمة لغة العرب وسـطوتها عـلى كـل فنـون المعرفة.

---

(١) سورة يوسف / الآية ٢.

(٢) سورة الزخرف/ الآية ٣.

إذاً زاد ابن معصوم سماتٍ منهجية رائعة عملت على تطوير مسألة الكشف عن الدلالة اللغوية، فشعَّب مناهجها ورسم صورَها، وأكثر طرائقها فوسَّع مواردها.

رابعاً/ المؤاخذات :

لم يخلُ أيّ كتابٍ مهما بلغ الثناء عليه من مآخذ وهِنات، أو يسلم من النقد إلاّ كتاب الله تعالى، إذ قال سبحانه فيه ﴿ لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ ﴾ [1] .

والطراز الأول ماهو إلاّ كتاب نقد واستدراك على القاموس المحيط، غير أنّ النقد الموجّه للطراز الأول لا يغضّ من مكانته ومنزلته الكبيرة، فهناك مآخذ بسيطة ممكن ان يُغَضَّ النظر عنها، وأخرى لها أهميتها، نجملها بما يأتي:

١ - الإضطراب في ترتيب المعاني والشواهد في المادة اللغوية، ومثالها في (نقب) إذ يقول: (ونقَبَ البلاءُ: أصابَهُ، وهو من المجاز) [2] فذكر هذه الدلالة في باب المعاني الحقيقة لا في باب المجاز مع إشارته إلى كونها مجازاً.

وفي (جزأ) [3]، ذكر قوله سبحانه: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ ﴾ [4]، شاهداً من الكتاب العزيز عليها، والصحيح محلّها في (حزب) .

٢ - عدم إيراد شواهد من القرآن الكريم على المادة اللغوية - على عادته - مع وجود الشاهد عليها، كما في (جحد) [5] .

٣- ذِكْرهُ لبعض الدلالات في مادة معيّنة وحقّها ان تذكر في أخرى، وتحسبها

---

(١) سورة فصلت / الآية ٤٢.

(٢) الطراز الأوّل / ابن معصوم : ٣/١٠٩ (نقب) .

(٣) ظ : م . ن : ١/٤٧.

(٤) سورة الكهف / الآية ١٢.

(٥) ظ : الطراز الأول/ ابن معصوم ٥/٢٥٩ - ٢٦٠ (جحد)، ٢/ ١٣٠ (سغب) .

زائدة عنها، ففي (لجج) جاء في الأثر: (فوضعوا اللُّجَّ على قِفيّ) [1]، قال: (أي السيف شبهَهُ بلجّ الماء، وقيل هو سيف الاشتر وكان يسمّيه: اللجَّ واليمَّ) [2]، وكان يمكن أن يكتفي بهذا، لكنه أضاف: (وقفِيَّ أي قفايَ، وهي لغة طائية أو هذلية، إذا أضافوا المنقوص إلى ياء المتكلّم قلبوا الألف ياءً وادغموا إحداهما في الأخرى، فقالوا: وافق ذلك هَوَيَّ أي هواي، وهذه عَصَيَّ أي عصاي) [3] وهذه زيادة يمكن أن تُدرج في (قفي) مع إشارة بسيطة إلى دلالتها في (لجج).

٤ – إهمال بعض المواد اللغوية، فقد اهمل (زبأ)، وذكرها الصاغاني عن ابن الأعرابي وقال: (الزَّبَأةُ: الغَضْبَةُ) [4]، واهمل أيضاً (ستأ، وسَدَأ) وذكرهما الصاغاني في العباب الزاخر [5].

٥ – إغفال ذكر بعض أصحاب الأقوالِ شعراً أو نثراً منها ماجاء في (أرب) إذ يقول: (ومنهُ: قمرةٌ مُؤْرِبٍ، للمنية، قال: ورهنُ الفتى رهنٌ بقمرةِ مُؤْرِب) [6].

وهو للبيد بن ربيعة العامري [7].

٦ – وقد لا يُورد البيت كاملاً وإنّما يكتفي بالصدر أو بالعجز، منه قوله: (وقال

---

(١) النهاية في غريب الحديث والاثر/ ابن الأثير: / ٤/ ٢٣٤.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٢٠١ (لجج).

(٣) م. ن.

(٤) العباب الزاخر (حرف الهمزة) / الصاغاني: ١٠٦ (زبأ).

(٥) ظ: م. ن: ١١٠ (ستأ، سدأ).

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٧٨ (أرب).

(٧) روي (قضيتُ لُباناتٍ وسلّيتُ حاجةً ونفسُ الفتى رهنٌ بقمرة مؤرب). ديوانه: ٢٧، ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١/ ١١٢ (أرب)، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٥٥ (أرب)، مجمل اللغة/ ابن فارس: ٢٨ (أرب).

ذو الرمّة: وساقَ الثرّيا في مُلاءَتِهِ الفجر) [1] وكان ذلك لكفايته في الدلالة على المعنى وطلباً للإيجاز.

٧- الخطأ في نسبة بعض الأشعار والأقوال إلى قائلِها أو عدم وجودها في مصادرها، فقال في (زوأ) ، يقول : (قال لبيد:

.... ولا يدفعُ زوَّ المنيةِ الحيَلُ)[2]

وذُكِرَ أنّ البيت ليزيد بن معاوية [3] ، وربما حدث ذلك بسبب من التصحيف.

وفي (لخخ) ، قال: (وفي كتاب العين: اللخْلخانيُّ: منسوب إلى لخلخان) [4] غير أني لم أجدهُ في كتاب العين [5].

٨- النقل عن المتأخرين دون المتقدمين، كما في قوله (والأَدْبُ، كفَلْسٍ: العَجَبُ وبخطّ أبي زكريا الخطيب على هامش الصحاح: المعروف فيه الإدبُ بالكسر)[6]، غير أن ابن فارس (ت ٣٩٢هـ) ذكر في المقاييس: (ويُقال: إنّ الإدْبَ العجَبُ) [7] وفي المجمل (الإدب: الأمرُ العجيب)[8]، فالنقل عنه أَوْلى لتقدّمِهِ على أبي زكريا الخطيب[9] (ت٥٠٢هـ).

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم:١/ ٢٠٠ (ملا). وصدرالبيت :أقامت بها حتى ذوى العودُ. ظ:ديوانه:١/ ٥٦١.

(٢) م.ن : ١/ ٩٩ (زوأ) ، ولم أجد البيت في ديوان لبيد .

(٣) ظ : الاغاني / ابو الفرج الأصفهاني: ١٧/ ٢١٩.

(٤) الطراز الأول/ ابنُ معصوم : ٥/ ١٧٠ .

(٥) ظ : العين/ الفراهيدي : ٣/ ١٦٢٩ (لخ) .

(٦) الطرازالأول / ابن معصوم : ١/ ٢٧٥ (أدب) .

(٧) مقاييس اللغة/ ابن فارس : ٥٠ (أدب) .

(٨) مجمل اللغة/ ابن فارس : ٢٦ (أدب) .

(٩) هو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن البسطام الشيباني، أبو زكريا الخطيب التبريزي وُلد سنة (٤٢١هـ) ، كان أحد أئمة اللغة والنحو والأدب، أخذ عن أبي العلاء المعريّ وعبيد الله الرقي وولي التدريس بالنظامية وانتهت اليه الرئاسة، له عدة مصنفات ظ : بغية الوعاة/ السيوطي : ٢/ ٣٣٨ معجم الادباء/ ياقوت الحموي : ٢٠/ ٢٥ - ٢٦.

٩ - الخطأ في الصرف في قوله: (كسوطٍ وسياطٍ - وواوه منقلبةٌ عن ياءٍ)[١] والصحيح ياؤُهُ منقلبة عن واو.

١٠ - غموض بعض العبارات، ففي (قرح)، قوله: (والقُراحُ: نوعٌ من النباتات رازيانجي نجيٌّ الشكل عَطِرٌ)[٢]، وإن لفظة (رازيانجيٌّ) تحتاج إلى توضيح وبيان.

وفي (نصب) يقول: (وهذا نُصْبُ عَيْني بالضمِّ، وفتحهُ، لحنٌ أو صوابٌ)[٣]، فتجد في المعنى إبهاماً وغموضاً.

وكذلك في (رنأ)، يقول: (واليُرَنَّأ، كمحمدٍ، ويُفتح: الحنّاء، كاليُرنّاءِ، بالضم والمدِّ مشدّدة ويَرْنَأ لحيَتَهُ: خَضبَها به، والياءُ في أوّلِهِ زائدة مطلقاً، لإجماعهم على أنها لاتكون مع ثلاثة أصولٍ إلاّ زائدةً، سواءٌ كانت أوّلاً أو وسطاً أو أخيراً، وذكرُها في الجوهريُّ وتبعه الفيروز آباديّ، وهمٌ)[٤]، والذي يبدو أنه كان يعني ورود (اليُرَنّأ) في (رنأ) وهم للجوهريّ وتبعه الفيروز آبادي فيه.

١١ - جعلَ المجازَ حقيقةً. ففي قوله سبحانه: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ﴾[٥] قال ابن معصوم: (أي سكن، وسكت سكوتاً إذا صمت)[٦] دون أن يجعلها في باب المجاز والذي يبدو أنه جعلها استعارةً، والاستعارة ليست مجازاً عنده[٧]، وذهب إلى هذا الراغب الأصفهانيّ (ت ٥٠٤هـ)، إذ يقول: (ولما كان

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٣٢ (ضوأ)، وانظر الهامش في الصفحة ذاتها.

(٢) م. ن: ٥/ ١٢ (قرح).

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ١٠١ (صوب).

(٤) م. ن: ١/ ٩٥ - ٩٦ (رنأ)، ووردت (الجوهريُّ) بالرفع في اصل المادة، وهو خطأ.

(٥) سورة الأعراف/ الآية ١٥٤.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٢٤٢ (سكت).

(٧) ظ: أنوار الربيع في أنواع البديع/ ابن معصوم: ٦/ ١٠٤.

السكوتُ ضرباً من السكون استُعير له في قوله)[1] . فيما ذهب الزمخشري والطبرسي (ت٥٤٨هـ) إلى أن سكوت الغضب توسعٌ ومجاز[2].

لكن المعلوم أن اللفظ الواحد يمكن أن يكون استعارةً ويكون مجازاً مرسلاً بحسب السياق الحاكم في النص، ذلك أنّ الإستعارة عندما تكون علاقتها المشابهة تخرج من كونها مجازاً، لكن إذا أريد من اللفظ إطلاقه على المقيَّد، فيتضمّن معنىً آخر غير المشابهة بالتضمين، كإطلاق اليد في النعمة، وهي في الأصل موضوعة للجارحة المخصوصة، لكن من شأن النعمة أن تصدر منها وتصل إلى المقصود لها[3]، فتكون مجازاً مرسلاً، وكذا الحال في شأن (السكت) فإنّه تضمّن معنى سكون الغضب، وهو من شأنِهِ أن يصدر منه ويصل إلى المضمون، فانتفت الاستعارة وجاءت مجازاً مرسلاً. وكذلك في (حبّة سكاتٌ)[4]، هي مجاز وارسلها مع الحقيقة للسبب ذاته.

١٢- جعل من الحقيقة مجازاً، ففي (وجب) ، قال: (وأوجَبَ لَهُ شيئاً، كأنَّهُ ألزَمَ به نفسه)[5]، إذ ساقها في المجاز وهو تمثيل، والتمثيلُ عنده خارجٌ عن المجاز كما يرى هو ذلك[6]، فخرج عن مذهبِهِ فيهِ، فأخطأ في المنهج الذي اتبعه.

١٣- إهماله لبعض الدلالات في المادة اللغوية، وقد ذكرها غيره، ففي (شقأ) يذكر ابن فارس: (الشاقيء الناب الذي لم يَعْصَل)[7]، في حين لم يذكرها ابن معصوم،

---

(١) مفردات الفاظ القرآن/ الراغب الأصفهاني : ٤١٦ (سكت) .

(٢) ظ : اساس البلاغة / الزمخشري : ٣٠٢ (سكت) ، مجمع البيان في تفسير القرآن/ الطبرسي : م٣/ ٤٨٣ .

(٣) ظ : المطوّل/ التفتازاني : ٥٧٥ ظ : الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعيبي : ١٠٠ - ١٠٩ .

(٤) ظ : الطراز الأول / ابن معصوم : ٣/ ٢٤٣ (سكت) .

(٥) ظ : الطراز الأول / ابن معصوم: ٣/ ١٣٠ (وجب) .

(٦) ظ : أنوار الربيع في أنواع البديع/ ابن معصوم : ٦/ ١٠٨ .

(٧) مقاييس اللغة/ ابن زكريا : ٥١٠ (شقو) .

وكذلك في (زكأ) يذكر الصاغاني: (وزَكأ المرأة: جامعها)[1]، ولم يوردها ابن معصوم.

ولمزيد من الإيضاح لا بدّ من الكشف عن ارائه في بعض الظواهر اللغوية المنتشرة في أغلب كتبه دون أن يضعها تحت عنوان أو فقرة فيها، وهذا ما سيتضمّنه الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.



(١) العباب الزاخر (حرف الهمزة) / الصاغاني: ١٠٦ (زكأ).

الفصل الثاني
مباحثه اللغويّة

مدخل:

كانت مصنفات ابن معصوم المدني في اللغة في شؤون عصره، ولم يستطع الانفكاك من قيوده أو الانفلات منها، وبما أنّ عصره امتاز بكثرة الشروح والإستدراكات والتصحيحات على الكتب الأصول في اللغة كالمعجمات وكتب التصحيح اللغوي وغيرها، لذا كانت مصنفاته لا تتجاوز تلك الحدود، على الرغم من ريادة أفكاره وأصالة موضوعاته، وإنْ كُتِبَ فيها من قبل، إذ تميّزت كتاباته بالرصانة الفكرية وعدم الإنحراف بسبب من دواع عقائدية أو دينية، وإنما اتسمت بالموضوعية العلمية، فكان يستقري ويحلل ويناقش وينتقد، معتمداً في ذلك على التراث العربي، ومستنداً إلى ثقافة لغوية عالية.

واتجاهات التصنيف والتأليف في أيامه جعلته يسير ضمن مسارات علماء عصره مع تميّز يحسده عليه من عاصره فلم يستطع أن يؤلّف في موضوعات اللغة وعلومها كتاباً أو رسائل منفردةً، غير أنّه استثمر شروحاته واستدراكاته ونقوداته على سابقيه، في أنْ يوظّف كثيرا من موضوعات اللغة وفنونها فيها، استطرادا أو توسّعا قصد الإبانة والإيضاح في مادة لغوية أو في شرح أو نقد أو غير ذلك.

وحاولت أن أرصد هذا الجهد الكبير المبثوث في مصنفاته الواسعة بصبر وجهد

كبيرين، متتبّعاً فيها آراءه في المسائلِ المختَلَفِ فيها، من نحو تطوّر الدلالة اللغوية من تعميم الخاص، وتخصيص العام، وانتقال الدلالة للمفردة العربية من مجال دلاليّ إلى آخر، أو دراسة بعض الظواهر الدلالية كالترادف وغيرها مع التفصيل فيه دون غيره لما له من صلةٍ كبيرة في الدلالة القرآنية واختلاف العلماء فيه، مبيّناً رأيه فيه وشدة حرصه وحذره في رصدها ودراستها.

منها الإبدال اللغوي وأنواعه، والسُّبل التي اتبعها في رصده بين الحروف والأصوات أو المفردات، متّتبعاً إيّاه بموضوع الهمز في المستويين الصوتي والصرفي.

ثم دراسة المعرّب في اللغة والقرآن الكريم، وهو في كلّ هذا كان شديد الحذر في دراساته وإصدار آرائه وتحليلاته، لما لها من علاقة بالقرآن الكريم.

ولم نلتفت لبعض المباحث اللغوية الأخرى، وذلك لأن ابن معصوم لم يجعل لها حيزاً كبيراً من جهده، فطلبنا الاختصار قدر الإمكان والإشارة بالقليل.

المبحث الأول: تطوّر الدلالة:

تعدُّ اللغة الوسيلة الإنسانية المهمة في تواصل الإنسان مع أبناء جلدته، إذ يتم بها تبادل المعلومات والأفكار بين أبناء المجتمع الواحد، وقد حدّها ابن جني (ت٣٩٢هـ) بأنها: (أصواتٌ يعبّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم)[1].

إنّ هذا التعريف للغة عند ابن جني من التعريفات الدقيقة إلى حدّ بعيد، وهو تعريف دقيق يذكر كثيرا من الجوانب المميزة للغة، فأكد أولا الطبيعة الصوتية للغة، كما ذكر وظيفتها الاجتماعية في التعبير ونقل الأفكار، وذكر أيضا أنها تستخدم في

---

(١) الخصائص/ ابن جني: ١/ ٣٤

مجتمع، فلكل قوم لغتهم[1].

لما كانت اللغة ذات طبيعة اجتماعية، فهي تتفاعل مع المجتمع، فتنمو بنموه وتتطور بتطوره من حيث تراكيبها ومفرداتها وأساليبها، و (لكل كلمة في كلّ لغة تاريخ، فالكلمة تحيا وتستخدم وتتغير وتموت، والعربية تعرف كلمات ترجع إلى اللغة السامية الأم) [2]، ومعرفة العربية لكلمات من اللغة السامية الأم يعني أنها متطورة عنها، إذ لم تتوقف عند توقفها، بل سارت مع سُنة الحياة في التغيير والتفاعل مع الواقع الاجتماعي الذي يحتم على اللغة أن تحيا بحياته أو تموت بموته وذلك من خلال محافظة الألفاظ على دلالتها التي تضمّها أو المتطورة عنها أصلا (وقد أشار اللغويون القدامى إلى التطور الدلالي الذي لحق طائفة من الألفاظ ونصوا عليه صراحة، بيد أنهم عدّوا ما حدث بعد عصور الإحتجاج مولّداً أو لحناً، مع أن الظاهرة واحدة، كما أنّ هذا التطوّر لم يكن واضحا لديهم ولم يعللّوا له) [3]، ملتزمين بحدود زمانية ومكانية معيّنة، مع أنهم عقدوا له أبواباً وفصولاً، فكتب ابن دريد في جمهرته (باب الاستعارات) [4]، وجعله ابن فارس (ت٣٩٢هـ) في (باب القول في أصول أسماء قِيسَ عليها وأُلحِقَ بها غيرها) [5]، على حين خصّه السيوطي (ت٣٩٥هـ) بثلاثة فصول[6].

ومع كلّ هذا فقد وقف آخرون من التطور موقفاً معارضاً، ورفضوا كلّ تغيير

---

(١) ظ: علم اللغة العربية/ د. محمود فهمي حجازي: ٩

(٢) م.ن: ٣٠٩

(٣) الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعيبي: ١٦

(٤) ظ: الجمهرة/ ابن دريد: ٣/ ٤٣٢-٤٣٣

(٥) ظ: الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٩٥

(٦) ظ: المزهر/ السيوطي: ١/ ٤٢٦

في المعنى حدث من بعد ذلك، وشدّدوا النكير على الجديد في المعنى[1].

غير أن ابن معصوم كان قد تنبَّهَ على هذا التطور ورصده من خلال قراءته لتاريخ المفردة العربية، فعندما يتناول معناها يحاول أن يستقري كل الدلالات المتطورة فيها مؤشراً على أصل الدلالة، وما تطورت عنه من حيث تخصيص دلالتها أو تعميمها أو إنتقالها من خلال الاستعارة أو المجاز المرسل.

فهو مؤمن بتطور الدلالة، بل كان في بعض الأحيان يذكر ما تقوله العامة دون ردّه أو الإعتراض عليه، وهذا دليل على صحته والأخذ به، ومثاله الطرب: وهو شدة سرور أو حزن، والعامة تخصّه بالسرور[2]، وفي بعض الأحيان يردّه إن كان مخالفاً لقواعد اللغة ومعاييرها، من نحو قوله: (وطرْآنُ، كعثمان: جبل فيه حمام كثير، إليه ينسب الحمام الطّرْآني، وقال أبو حاتم: حمامٌ طرآني لا يُعرَف من أين جاء، والعامة تقول: طوراني، وهو خطأ)[3].

أما في مجال تخصيص الدلالة فيذكر أصل الدلالة المفردة أولا ثم يقول: وخصّ في كذا، أو هو خاص بكذا[4]، أو يؤكد أصله ذاكرا أن سبب تخصيصه كونه غالبا فيه[5]. وأما تعميم الدلالة فيذكر أصلها في المفردة ثم ما عمّت فيه أو كثر فاستعمل مطلقا[6]، أو توسعوا فيه حتى أطلق على كذا[7].

---

(١) ظ: الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعيبي: ١٧

(٢) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٢٤٥ ـ طرب

(٣) م.ن: ١/ ١٣٧ ـ طرأ

(٤) ظ: م.ن: ١/ ٣٥ ـ برأ، ١/ ٣٣٢ ـ ثيب.

(٥) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٧/ ١٥٨

(٦) ظ: الطراز الأول: ابن معصوم: ١/ ١٩٩ ـ ملأ، ١/ ٤١٨ ـ هلب

(٧) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣/ ٢٩٢

أخذ هذا المجال اللغوي عنده حيزاً واسعاً، فيها صنّف من كتب اللغة كالطراز الأول، أو في شرحه للصحيفة السجادية في رياض السالكين وغيرها، إذ نجد آراءه منتشرة ومتناثرة في أغلب ما أّلف وصنّف.

والدلالة تعني المعنى الذي يفرضه السياق على مجمل النص، وتكون متجاوزة في أغلب الأحيان للمعنى المعجمي ومتطورة عنه لتتفق مع مقتضى الحال، أو هي عند علماء اللغة المحدثين (عبارة عن العلاقة التي تربط الدال بالمدلول داخل العلامة اللسانية، ومن خواص هذه العلاقة أن يكون بين الدال والمدلول كمال الإتصال، وإن أحدهما يقتضي الآخر ويُؤذن به، فتصوُّرُ كلٍّ منها مرهون بصاحبه فلا يكون الدالُ دالاً حتى يكون له مدلول لا يتسنّىَ الكلام على المدلول حتى يكون له دال، إذ هو لا يوجد خارج العلاقة التي تربطه بالدال، فلا الدال سابق المدلول، ولا المدلول سابق الدال، وكلٌّ قد أوجده الوضع والإصطلاح في لحظة زمنية واحدة)[1].

هذه الثنائية التي تجمع الدال والمدلول على صعيد واحد ربّما تكون منظورة من جوانب متعددة تتعلّق بخصائص كلّ من هذين العنصرين، ولكل عنصر منهما محيطه الذي ينشأ فيه وتستديم الحياة له به، وهذه ـ عادةً ـ فيها متغيرات لا يمكن السيطرة عليها جميعا بحكم الظروف المحيطة بها، لذا فإن عملية التغيّر في الدلالة لابدَّ من أن تكون تابعة لمجمل هذه الخصائص وغيرها، فـ ون الدلالة متغيرة تبعا لتلك الظروف ومتطوّرة عنها وليس للفرد قوة قادرة على تحويل مسارها، وإنما هي نتاج اجتماعي عام وليس نتاجاً فردياً محضاً أبداً.

---

(١) علم الدلالة ـ دراسة وتطبيقا/ د. نور الهدى لوشين: ٢٧

إنّ خواص هذا التغير أو التطور الدلالي ما يأتي[1]:

١. إنه يسير ببطء وتدرّج إذ إن مدلول الكلمة لا يتم بشكل مفاجيء بل يستغرق وقتاً طويلاً.

٢. يحدث من تلقاء نفسه وبطريق آليّ لا دخل للإرادة الإنسانية فيه.

٣. إنّه جبري الظواهر لأنه يخضع لقوانين صارمة لا قدرة لأحدٍ على تعويضها، أو تغيرها.

٤. يعتمد إنتقال الدلالة على المجاورة والمشابهة.

٥. التطوّر الدلالي في غالب أحواله مقيد بالزمان والمكان.

٦. إنّه يحدث في بيئة، ويظهر أثره في جميع أفرادها.

عنيَ علماء العربية القدماء بدراسة الدلالة لأنّها تمثل محور كلّ الدراسات العلمية، وأهمها دراسة اللغة و القرآن الكريم، واتخذت دراساتهم عدة مسارات على أيدي علماء اللغة والأصول والفلاسفة وأهل المنطق والكلام، فمن محاولات دراسات الدلالة عند العرب ما تمثل في[2]:

١. محاولة ابن فارس (ت٣٩٥هـ) الرائدة في معجم (مقاييس اللغة) من خلال ربط المعاني الجزئية للمادة اللغوية بمعنى عام كليّ.

٢. محاولة الزمخشري في معجم (أساس البلاغة) للتفرقة بين المعاني المجازية والمعاني الحقيقية للمفردة اللغوية.

٣. محاولة ابن جني في تقليبات المادة الممكنة، بمعنى واحد.

٤. اهتمامات الأصوليين وعلماء الكلام والفلاسفة المسلمين بالدلالة،

---

(١) ظ: علم اللغة/ د. علي وفي: ٣١٤-٣١٧، علم اللغة/ السعران: ٢٨.

(٢) ظ: علم الدلالة/ د. أحمد مختار عمر: ٢٠-٢١

فاهتمامات الأصوليين تمثلت في دراسة موضوعات دلالة اللفظ والمنطوق والمفهوم وغيرها، أما الفلاسفة فنجد لهم إشارات في كتبهم واضحة، أما إهتمامات البلاغيين فتمثلت في دراسة الحقيقة والمجاز وأساليب الأمر والنهي والإستفهام، وكذلك في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني.

إلاّ أن ابن جني توسع في دراسة الدلالة فعقد أبوابا أربعة في معنى الدلالة والعلاقة بين الدال والمدلول[1]. هي: باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، وباب الاشتقاق الأكبر، وباب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وباب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وقد حاول فيها أن يدرس الصلة الحقيقية والخفية بين اللفظ والمعنى، وأسباب تطور المعنى وتغيّره من دون أن يفصح عن ذلك، وإنما تركه للباحث النبيه أن يستنتج ذلك.

أما مظاهر التطور الداخلي فتتجلّى في تخصيص الدلالة أو تعميمها أو تغيير مجال استعمال الكلمة[2]، وأضاف السعران مظاهر أخرى تمثلت في التغيير الانحطاطي أو الخافض والتغيير المتسامي والتحوّل نحو المعاني المضادة[3].

بيد أن هذه الظاهرة يمكن أنْ تكون ضمن تغيير مجال استعمال الكلمة، فتخصيص الدلالة يعني تحويلها من معنى كلّي إلى معنى جزئي، أو تضييق مجالها، وعرّفها بعضهم أنها تحديد معاني الكلمات وتقليبها[4]، ومن أمثلتها، تخصيص كلمة

---

(١) ظ: الخصائص/ ابن جني: ٢/ ١١٣-١٣٩، ١٤٥-١٦٨.

(٢) ظ: علم اللغة/ السعران: ٢٨٠-٢٨٥، التطور اللغوي/ د. رمضان عبد التواب: ١٨٩، علم الدلالة/ أحمد مختار عمر: ٢٤٧، دور الكلمة في اللغة/ أولمان: ١٦١-١٦٣، تأصيل الجذور السامية/ د. حسام قدوري عبد: ١٣٠-١٤٠.

(٣) ظ: علم اللغة/ السعران: ٢٨٠-٢٨٥.

(٤) ظ: علم الدلالة/ د. احمد مختار عمر: ٢٤٥، التطور اللغوي/ د. رمضان عبد التواب: ١٩٤، علم الدلالة ـ دراسة وتطبيقا/ د. نور الهدى لوشين: ٥٧.

(الحريم) للدلالة على النساء، بعد أن كانت تطلق على كلّ محرّم، وكذلك إطلاق كلمة (العيش) على الخبز.

أما تعميم الدلالة فهو حالة معاكسة لتخصيصها، أي خروج اللفظ من المعنى الخاص إلى معنى عام[1]، مثالها إطلاق لفظة (الإستحمام) للإغتسال بالماء مطلقا حارا كان أو باردا، وهي في الأصل للإغتسال بالماء الحميم أي الحار، وإطلاق كلمة (القافلة) لجماعة الركب مطلقاً راحلةً كانت أو قادمةً، وهي في الأصل للرفقة الراجعة.

أما حالة انتقال الدلالة فهو غير التخصيص أو التعميم، ويكون عندما يتعادل المعنيان، أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص، وهذا الانتقال يتضمّن طرائق شتى، مثل الاستعارة، وإطلاق البعض على الكلّ، والمجاز المرسل بشكل عام[2].

مظاهر التطور الدلالي عند ابن معصوم:

عني ابن معصوم بقضية التطور الدلالي، وكان سعيه في ذلك إمتداداً لسعي سابقيه، إذ إنهم عقدوا فصولا وأبوابا في ذلك، فابن السكيت (ت٢٤٢هـ) قد خصص في إصلاح المنطق ثلاثة أبواب تحت عنوانات (ومما تضعه العامة في غير موضعه)[3]، وخصص ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في أدب الكاتب (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه)[4]، و(باب الأسماء المتقاربة في اللفظ والمعنى) ، و (باب نوادر

(١) ظ: علم الدلالة/ د. احمد مختار عمر: ٢٤٥.
(٢) ظ: علم الدلالة/ د. أحمد مختار عمر: ٢٤٧، دور الكلمة في اللغة/ أولمان: ١٦٣
(٣) ظ: إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ٢٠٤
(٤) ظ: أدب الكاتب/ ابن قتيبة: ١٧

من الكلام المشتبه) [1] وغيرها، وخصص أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) في كتابه (لحن العامة) للتطور الدلالي أكثر ما تحدث به من نحو (بماوضعه العامة في غير موضعه)[2]، والذي يبدو أنّ ذكره للعامة في الوضع الأول يدلّل على الأثر الإجتماعي والثقافي في التطور الدلالي، وغير هؤلاء من اللغويين العرب القدماء والمحدثين[3].

أما ابن معصوم فقد حدّد بعض مظاهر التطور الدلالي من دون أن يفردها بفصل أو باب معين، وإنما بثّها في كتبه ومصنفاته، ومن هذه المظاهر:

أولا: تخصيص العام أو التضييق في المعنى:

وهو اختصار الدلالة على بعض أجزائها، فيصبح مدلول الكلمة مقصورا على أشياء، أقل عدداً مما كانت عليه الكلمة في الأصل[4]، وإن التخصيص أيسر من إدراك الدلالة العامة، وذلك لإبتعاد الناس في حياتهم العملية عن العموميات، وإيثارهم الدلالة الخاصة، وقد يعمدون إلى بعض الدلالات العامة ويستعملونها إستعمالا خاصاً[5].

كان ابن معصوم يشير في أغلب الألفاظ التي يتناولها بالشرح أو النقد إلى كونها مخصوصة في معنى معيّن، مع بيان أصل المعنى، قصد الإيضاح والإبانة، ومثال ذلك (الحج)، فيقول: (وأصل الحجّ: القصد، وخُصّ في عُرِف الشرع بقصد بيت الله الحرام

---

(١) ظ: م.ن / ابن قتيبة: ١٠١-١٠٢

(٢) ظ: لحن العامة/ الزبيدي: ٢٠٦

(٣) ظ: دلالة الألفاظ/ د. إبراهيم أنيس: ١٥٢-١٦٧، علم اللغة/ السعران: ٣٠٥-٣١١، دور الكلمة في اللغة/ أولمان: ١٦٢-١٦٣، فقه اللغة وخصائص العربية/ د. كاصد الزيدي: ٢١٨ وما بعدها، الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعيبي: ٢١-٢٧

(٤) ظ: الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعيبي: ٢١-٢٢

(٥) ظ: مظاهر التصويب اللغوي في كتب لحن العامة/ أحلام فاضل عبود: ٢٦١ مع مصادرها (رسالة دكتوراه).

وإقامة المناسك)[1].

وأشار إلى هذه الدلالة ابن فارس من قبل، فيقول: (الحجُّ لم يكـن عنـدهم ـ أي العرب ـ فيه غير القصد وسبر الجراح، من ذلك قولهم:

واشهـد مـن عـوفٍ حلـولا كثيرة ... يحجّـون سِـبَّ الـزبرقان المزعفـرا

ثم زادت الشريعة ما زادته من شرائط الحجّ وشعائره)[2]، ونقـل ابـن منظـور (ت۷۱۱هـ) هذا المعنى عن ابن السكيت فقال: (الحجّ: القـصد... هـذا الأصـل، ثـم تُعورِفَ استعماله في القصد إلى مكة للنُسـك والحج)[3]، ومنها كذلك (الطرب) ، قـال ابن معصوم: (خفّةٌ من شدّة سرور أو حزن، والعامة تخصُّه بالسرور)[4]، والتخصيص ليس بخطأ عنده خلافا لابن قتيبة، إذ يقول: (الطربُ: يذهب الناس إلى أنّـه في الفـرح دون الجزع، وليس كذلك، إنّما الطربُ خفةٌ تـصيب الرجـل لـشدة الـسرور أو لـشدة الجزع)[5]، والى هذه ذهب أبو بكر الانباري (ت٣١٥هـ) ، فقال: (وقولهم: قد طَـرِبَ الرجلُ، قال ابو بكر: معناه قد خفّ لشدّة فرح لحقه أو حزن، والعامة تظن أن الطَّربَ لايكون إلا مع الفرح، وهو خطأ منهم)[6]، والى ذلك ذهب ابن منظور[7].

غير أنّ ابن معصوم قد خصه بالفرح دون غيره تمشياً مع ما ذهبت إليـه العامـة تساهلاً منه. ومنها (الثيّب) فهي عند ابن معصوم: (المرأة دُخـل بهـا، والرجُـل دخـل

(١) رياض السـالكين/ ابن معصوم: ٧/ ١٥٨
(٢) الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٨١
(٣) لسان العرب/ ابن منظور: ٣/ ٥٢ ـ حجج
(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٢٤٥ ـ طرب
(٥) أدب الكاتب/ ابن قتيبة: ١٧
(٦) الزاهر/ أبو بكر الأنباري: ١/ ٢٦٤
(٧) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٨/ ١٣٦ ـ طرب

بامرأته، أو هي المرأة فارقت زوجها، والرجل فارق زوجه، وهي خاصة بالمرأة، ولا تقال في الرجل إلا تغليباً، والأول أشهر) [1]، ذلك أن العرب كانت تُغلّب الذكر على الأنثى، فتقول في الأب والأم أبوين، وفي الشمس والقمر القمرين[2]، قال ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) : (ويقولون لضد البكر من النساء خاصة ثيّب، والثيّب يقع على الأنثى وعلى الذكر، يقال: رجل ثيّب وامرأة ثيّب) [3]، فخصص الثيّب بالنساء وإن وقع عليهما عموما.

ومنه ما قيل في تخصيص (أومأ) وتعميمها، إذ غلّط الفيروزآبادي في عبارته: (الإيباء الإشارة بالأصابع من أمامك ليُقبل، والإيماء من خلفك ليتأخر)[4]، مستشهدا ببيت الفرزدق[5]:

ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا وإن نحن أوبأنا إلى الناس وقفّوا

فقال ابن معصوم: (أي إن اشرنا إلى الخلف، والرواية المشهورة« وإن نحن أومأنا» فيكون الإيماء الإشارة مطلقا، والإيباء يختصُّ بها إذا كانت إلى الخلف) [6]، مخالفا الفيروزآبادي ولكن كيف يكون الإيباء الإشارة ليقبل في حين أنّ الفرزدق يقول (وقفوا) ؟، معنى هذا أنّ ابن معصوم قد أخطأ في الإستشهاد وذلكلأنهم يقولون الإيباء الإشارة لأجل الإقبال فكيف صارت إلى الخلف .

---

(١) الطراز الاول/ ابن معصوم: ١/ ٣٣٢ ـ ثيب

(٢) ظ: الخصائص/ ابن جني: ٢/ ٢٠٩، الأشباه والنظائر/ السيوطي: ١/ ١٣٩، التغليب في القرآن الكريم/ عبد الوهاب حسن: ٦١ (رسالة دكتوراه) .

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان/ ابن هشام اللخمي: ١٤٩ ـ مسألة ٢٥

(٤) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٣٠ ـ وبأ

(٥) ديوانه: ٢/ ٣٢، في الديوان (... وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفّوا) .

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٢٤ ـ وبأ

وإلى عموم الإيماء ذهب ابن الجبان (ت٤١٦هـ) فقال: (وأومأت إلى الرجل: إذا أشرت إليه) [1]، في حين ذهب ابن هشام إلى أن الإيماء الإشارة إلى الإمام، والإيباء الإشارة إلى الخلف[2]، فخصّص كل منهما، لكن تخصيص ابن معصوم في (أوبأ) وتعميم (أومأ) لكون الأولى لغة في الثانية، قال: (ووبأ إليه، وأوبأ: لغة في ومأ، وأومأ إذا أشار إليه) [3] وإن في اللغات تخصيصا وتعميما ـ كما هو معلوم ـ في غير ذلك، وقد حصل هذا بسبب تقارب الباء والميم في المخرج الصوتي.

ومنه ايضا (خلأ)، إذ يقول ابن معصوم: ناقلا عن أبي زيد الانصاري: (قال أبوزيد: خلأ البعير: إذا برك، فلم يكد ينهض، وكذلك الناقة، وقال غيره هو خاص بالنوق، فلايُقال للجمل: خلأ بل ألحّ)[4]، وجاء في حديث الحديبية: (أنه بركت به ﷺ راحلته، فقالوا: خلأت القصواء، فقال: ما خلأت القصواء، وما ذاك لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل، الخِلاء للنوق كالإلحاح للجمال)[5].

وكان ابن قتيبة يقول: (ألحّ الجملُ، وخلأت الناقة، وحَرَنَ الفرس، والخلاءُ في الناقة مثل الحران في الفرس) [6]، وإلى ذلك ذهب الصاغاني في العباب[7]، ولم يختلف ابن معصوم عنهم فيها، أي أنه يرجّح ويختار فقط.

---

(١) شرح الفصيح في اللغة/ ابن الجبان: ١٦٠.

(٢) ظ: شرح الفصيح/ ابن هشام اللخمي: ٩٨.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٢٤ – وبأ.

(٤) م.ن: ١/ ٧١ ـ خلأ.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير: ٢/ ٥٨.

(٦) أدب الكاتب/ ابن قتيبة: ١٠٣.

(٧) ظ: العباب الزاخر (حرف الهمزة) / الصاغاني: ٧٨ ـ خلأ.

ومنه كذلك قوله: (الحمار لا يقال له: فرأ إلا إذا كان وحشيا)[1]، وكذلك (القُربان، بالضم، ما يُتقرّب به إلى الله تعالى، وغلب على النسيكة ـ وهي الذبيحة)[2].

ثانيا: تعميم الدلالة أو توسيع المعنى:

وهو أن يتوسّع في معنى الكلمة ودلالتها فتنتقل من معناها الخاص الذي كانت تدلّ عليه إلى معنى أشمل وأعمّ من ذلك، وتعميم الدلالة أقلّ شيوعا في اللغات من تخصيصها، وأقلّ أثرا في تطور الدلالة وتغيّرها[3]، لأن تشعب المعنى قد يؤدي في كثير من الناس إلى اللبس وعدم ضبط الدلالة، واحتمال وقوع الخطأ.

ورصد ابن معصوم الكثير من حالات التوسّع الدلالي في المفردات العربية مبيّنًا فيها المضامين الجديدة والمستحدثة نتيجة لما حصل من تطوّر في الاستعمال اللغوي، فمن ذلك ما قاله في (ملأ) : (ومالأه ملاءً ومُملأةً : عاونه وشايعه وتابعه، وتمالؤا عليه: اجتمعوا، أصله المعاونة والاجتماع في الملاء، ثم عمّ[4]) ، لأنه خُرّج على المجاز لا على الحقيقة، وهو ما ذهب إليه الزمخشري، فقال: (ومن المجاز: مالأه: عاونه، ممالأة، وأصلها المعاونة في الملأتمّ عمّت)[5]، وأكد هذا الأصل أيضاً الفراهيدي في العين[6]، وابن منظور في اللسان[7]، والفيروزآبادي في القاموس المحيط[8].

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ١٤٦ غاغا، ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٨١٥ ـ فرأ، أساس البلاغة/ الزمخشري: ١٦٧ ـ فرأ.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٣٧٩ ـ قرب.

(٣) ظ: الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعيبي: ٢٣.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٩٩ ـ ملأ.

(٥) أساس البلاغة/ الزمخشري: ١/ ٦٠١ ـ ملأ.

(٦) ظ: كتاب العين/ الفراهيدي: ٣/ ١٧٢٤ ـ ملأ.

(٧) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١٣/ ١٦٦ ـ ملأ.

(٨) ظ: القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٩ ـ ملأ.

ومنه (رود) ، قال ابن معصوم: (راد رَوَداً ـ كقال ـ ورَوَداناً بفتحتين : جاء وذهب، وهذا رائدُ القوم: رسولُهم الذي يرتاد لهم مساقط الغيث، الجمع روّاد ورادّة، ثم استعمل الرّود والارتياب في طلب الشيء مطلقا)[1]، فعمّم المصدرين، وأنّ الرود فعل الارتياد فيقال: بعثنا رائداً يرود لنا الكلأ، أي يطلب وينظر ويختار أفضله[2]، فإن معظم الدلالة تدل على مجيء وذهاب وانطلاق من جهة واحدة، لذا قيل: الرّياد: اختلاف الإبل في الرعي مقبلة مدبرة، ورادت المرأة ترود إذا اختلفت إلى بيوت جاراتها، والرّادة من الرياح السهلة لأنها تَرُدّ، لا تَهُبُّ بشدة[3]، وهذا كله توسّع في الدلالة عن الأصل الذي وضعت له. لذا قال ابن معصوم بتعميم الدلالة من الرود.

ومنه (الصفر) ، قال ابن معصوم: (الصِفْرُ بالكسر فالسكون: الخالي، يقال: بيتٌ صِفْرٌ، أي خالٍ من المتاع، وهو صفرُ اليدين، ليس فيهما شيء، قيل هو مأخوذ من الصفير، وهو الصوت الخالي من الحروف، وقيل من صَفِر الإناء يصفر من باب تعب، إذ خلا حتى سمع منه صفير لخلوِّه، ثم صار متعارفاً لكل من الآنية وغيرها) [4]، وهذا ما ذهب إليه الكسائي وقال: (والصِّفر بكسر الصاد، الخالي من كلّ شيء، قال الشاعر:

.... وإن بتُّ صِفْر الكفّ والبطن طاويا

وقال حاتم طي:

ترى إن ما قدّمتُ لم يكُ ضَرَّ بي وإنّ يدي مما بخلتُ به صِفْر)[5]

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٢٨٥ ـ رود

(٢) ظ: كتاب العين/ الفراهيدي: ١/ ٧٢٦ ـ رود، لسان العرب/ ابن منظور: ٥/ ٢٦٥-٢٦٦ ـ رود

(٣) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٤٠٩ ـ رود

(٤) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٧/ ٢٢

(٥) ما تلحن به العامة/ الكسائي: ١٣٠-١٣١ ـ مسألة ١٧، ظ: ديوان حاتم الطائي : ٥٠ .

فجعل من الكفُّ إناءَ خالياً من كل شيء، موسعاً في الدلالة، وذهب ابن الجبان إلى هذا التعميم فقال: (والصِّفْر ـ بالكسر ـ الخالي)[1]، من غير أن يحدّد دلالة الخلو أو يخصصها، ومن المعاني الأخرى كذلك، ما ذكره الزمخشري، إذ يقول: (ومن المجاز... صَفِرت وطابه، وصَفِر إناؤه إذا هلك)[2].

وفي (راكب) إذ كانت تطلق على راكب البعير خاصة، ثم توسعت، كما يقول ابن معصوم: (وتقول: مرّ بنا راكب، إذا كان على بعير خاصة، فإذا كان على حافر فرس أو حمار قلت: فارسٌ وحمّارٌ)[3]، وربما أخذ ذلك عن ابن قتيبة، إذ يقول: (ولا يقال راكب إلا لراكب البعير، ويقال فارس وحمّار وبغّال)[4]، أي لراكب الفرس والحمار، والبغل حصراً، وقد قيل أيضا (ركب رأسه، أي تعسّف)[5]، وهذا توسع، حتى أطلقت على الجميع عند العامة[6].

ومنه أيضا ما قاله ابن معصوم: (حملته على الدابة إذا أركبته عليها، ثم استعمل في المعاني، فقيل حملته على الفعل أغريته به، وحملته على الفضل أي عاملته، كأنه لم يكن قادراً على ذلك من نفسه فأقدرتُهُ عليه كما يفعل بالمحمول على الدابة)[7]، فربما كان هذا عنده من المجاز فتوسع، وقد ذكر الزمخشري: (ومن المجاز...وأنا أحمله على أمرٍ فلا يتحمّل عليه... وحملتُ فلانا على صاحبه إذا أرَّشتُهُ عليه وحمل على نفسه السير

(١) شرح فصيح اللغة: ابن الجبان: ٢٤٩.
(٢) أساس البلاغة/ الزمخشري: ٣٥٦ ـ صفر.
(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٧٩ ـ ركب.
(٤) أدب الكاتب/ ابن قتيبة: ١٠٣.
(٥) شفاء الغليل/ الخفاجي: ١٦٢.
(٦) مظاهر التصويب اللغوي في كتب لحن العامة/ أحلام فاضل عبود: ٤٦٦ ـ رسالة دكتوراه.
(٧) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣/ ٣٣.

وفي غيره، وحملتُ الحقد عليه إذا أضمرته)[1]، ومنه قوله أيضا: (التناول : في الأصل بمعنى الأخذ باليد، يقال: ناولته الشيء فتناوله، أي أخذه، ثم توسَّع فيه، فاستعمل بمعنى التعاطي وهو الإقدام على الشيء وفعله)[2]، ومثالها ما حكاه غيره كالزمخشري في باب المجاز فقال: (نولُك أن تفعل كذا بمعنى حقّك...وتقول: ما أنالوا مثل نواله، ولا نسج أحدٌ على منواله، وتناولت بنا الركاب مكان كذا)[3]، ومن الإتساع كذلك أن يقال: (نلتُ له بشيء أي جُدتُ)[4]، وهذه المعاني كلها في التعاطي والإقدام على الشيء الذي رآه ابن معصوم آنفا.

ومنه كذلك قول ابن معصوم: (ودون بالضم: نقيض فوق، واتسع فيه، فاستعمل في كل تجاوز أمرٍ إلى أمر كقوله ـ أي الإمام علي بن الحسين عليه السلام ـ يا نفسي مالَكِ دون إلهِ من واقِ)[5]، أي دونه في المنزلة والرتبة[6]، وهذا المعنى لـ (دون) واحدٌ من تسعة معاني ذكرها صاحب اللسان، منها بمعنى قبل وأمام ووراء وتحت وفوق والساقط من الناس وغيرها[7].

وممّا رصده ابن معصوم : (دأب في العمل، كمنع ـ دأباً، ويحرك دؤوباً: جدّ وكدح، واجتهد واستمر... والدأب كفلس ويحرّك: العادة والشأن، وكل ما عليه الإنسان من عمل وحالة وأمر، وأصلح من دأب إذا كدح، إطلاقا لاسم الخاص على

---

(١) أساس البلاغة/ الزمخشري: ١٤٣ ـ حمل
(٢) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٦/ ٣٨٦
(٣) أساس البلاغة/ الزمخشري: ٦٥٨ ـ نول
(٤) لسان العرب/ ابن منظور: ١٤/ ٣٣٥ ـ نول
(٥) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢/ ٤٣٠
(٦) لسان العرب/ ابن منظور: ٤/ ٤٥١ ـ دون
(٧) ظ: م.ن: ٤/ ٤٥١ ـ دون

العام)[1].

وكذلك (أحلبْتُه: أعنته على الحلب، ثم كثر فاستُعمل مطلقاً، وقيل: أحلبْتُهُ على كذا، أي أعنته ونصرته، فأنا مُحْلِبٌ له: أي ناصر)[2]، ومنه أيضا (الغد)، وهو: (اليوم الذي يأتي بعد يومك على إثره، ثم توسَّعوا فيه حتى أُطْلِقَ على البعيد المترقَّب)[3].

وقد يكون الحذف دليلاً على تعميم الدلالة لأن المشهور عنه أنه من المجاز[4]، والمجاز توسُّعٌ في الدلالة، لأنه استعمال اللفظ في غير ما وُضِعَ له في أصل اللغة[5]، ففي دعاء الإمام علي بن الحسين عليهما السلام: (اللهمّ يا كافي الفرد الضعيف)[6]، يقول ابن معصوم: (كفى تكون بمعنى أجزأ أو أغنى، وبمعنى وقى، فالأولى متعدية لواحد، كقوله: قليل منك يكفيني، والثانية متعدية لاثنين، كقوله تعالى: ﴿ كَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾[7]، فإذا جعلت قوله عليه السلام: «يا كافي الفرد الضعيف» من الأول، فالمعنى يا مجزئه ومغنيه عن كل صاحب ومؤيد وإن جعلته من الثانية، فمعناه «يا واقي الفرد الضعيف كل مهم»، فحُذِفَ المفعول للتعميم مع الاختصار؛ بقرينة أن المقامَ مقامُ مبالغة)[8]، أي أنه يبغي من ذلك أمن اللبس واختصار الدلالة وتحديدها في مجال

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٥ ـ دأب، ظ: كتاب العين/ الفراهيدي: ١/ ٥٤٧ ـ دأب، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٣٥٤ ـ دأب، لسان العرب/ ابن منظور: ٤/ ٢٧١ ـ دأب.

(٢) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٤١٨ ـ حلب، ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٢٦٠ ـ حلب، لسان العرب/ ابن منظور: ٣/ ٢٧٨-٢٧٩ ـ حلب.

(٣) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣/ ٢٩٢، ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١٠/ ٢٦ ـ غدا

(٤) ظ: البرهان في علوم القرآن/ الزركشي: ٣/ ٦٨، أنوار الربيع/ ابن معصوم: ٦/ ١٠٨

(٥) ظ: أنوار الربيع/ ابن معصوم: ٦/ ١٠٨

(٦) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣/ ١٤٧

(٧) سورة الأحزاب، الآية ٢٥

(٨) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣/ ١٤٧

ضيق طلباً للاتساع، وهذا كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يتيما فآوى﴾[1]، إذ التقدير (فآواك) ، أو (آوى بك) وغيرها، فحذف المفعول قصد اتساع الدلالة وتعميمها وطلبا لإيجاز الكلام[2]، وعدم الاكتفاء بدلالة معيّنة، لأن المحتوى الدلالي في السياق يتطلّب كل المعاني فحذف المفعول لأجل ذلك كلّه، دفعاً للنقص الدلالي المحتمل في النص. وقصدا لرعاية الفاصلة أيضا.

ثالثا: انتقال الدلالة:

هو تغيير دلالة اللفظة وانتقالها من مجال إلى آخر، من نحو انتقال الدلالة المجرّدة إلى مجال الدلالة الحسية، أو بالعكس، وهو ما يسمى بالاستعارة[3]، أو تكون بسبب من علاقة أو صلة بين مجالي الدلالة، وهذا التغيير يسمى بالمجاز[4].

أما أسبابه فتكمن في توضيح الدلالة وبيانها، أو تكون بسبب من تطوّر العلوم ورقيّها وتمييز المادي منها من المجرد[5].

إذاً سيكون هذا التطور في الدلالة على قسمين أساسيين هما:

١ـ الاستعارة: وحقيقتها مجاز علاقته المشابهة، ويقال في تعريفها: (اللفظ المستعمل فيما شُبِّه بمعناه الأصلي، كاسد في قولنا: رأيتُ أسدا يرمي، فأسد استعارة لأنه لفظ استعمل في شجاع شُبِّه بالأسد الذي هو الحيوان المفترس)[6].

---

(١) سورة الضحى، الآية ٦.

(٢) ظ: معاني القرآن/ الفراء: ٣/ ٢٧٤.

(٣) ظ: أنوار الربيع/ ابن معصوم: ١/ ٢٤٣-٢٤٦.

(٤) ظ: م.ن: ٦/ ١٠٤.

(٥) ظ: دلالة الألفاظ/ د. إبراهيم أنيس: ١٦٠-١٦٣.

(٦) أنوار الربيع/ ابن معصوم: ١/ ٢٤٣.

وتنقسم الإستعارة باعتبار المستعار والمستعار منه، والوجه الجامع لها على خمسة أقسام معروفة[1]، والحكمة منها إظهار الخفي وإيضاح الظاهر الذي ليس بجليّ، أو حصول المبالغة[2]، وأوضحها ستيفن أولمان بقوله: (إننا حين نتحدّث عن عين الأبرة نكون قد استعملنا اللفظ الدال على عين الإنسان استعمالاً مجازياً، أما الذي سوّغ لنا ذلك فهو شّدة التشابه بين هذا العضو والثقب الذي ينفذ الخيط من خلاله)[3].

والاستعارة من سُنَنِ العرب، كما يقول ابن فارس[4]، ومن أمثلتها (كظم الغيظ)، فإذا (أمسك على ما في نفسه منه، ولم يُظْهره لا بقولٍ ولا بفعلٍ، وأصله من كظم القربة، إذا ملأها وشدَّ فاها، كأنه كظم غيظه على إمتلاء وردّه في جوفه وكفّه عن الإمضاء)[5]، وجاء الإنتقال من الدلالة الحسية في كظم القربة إذا امتلأت إلى كظم الغيظ ذي الدلالة المجردة، وكذلك يقال: فلانٌ لينُ العريكة، إذا كان سلساً مطاوعاً منقاداً قليل الخلاف، وأصل العريكة السنام في البعير[6]، ومنها ترك الانتقام، أي المعاقبة، وأصل الترك استعماله في الأعيان، ثم استعير للإسقاط في المعاني فقيل: ترك حقه إذا أسقطه[7].

وكذلك (خاض في الأمر خوضاً، أي دخل فيه، وأصله من خاض الرجلُ في الماء، خوضاً، وكثُر فيه ثم استعير في الأمور)[8]، ومنها ايضا (الدنس) وهو الوسخ،

---

(١) ظ: م.ن: ١/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) ظ: م.ن: ١/ ٢٤٣.

(٣) دور الكلمة في اللغة/ أولمان: ١٦٥.

(٤) ظ: الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٢٠٤، المزهر/ السيوطي: ١/ ٣٣١.

(٥) رياض السالكين: ابن معصوم: ٣/ ٣٤٠.

(٦) ظ: م.ن: ٣/ ٣٤٧، أساس البلاغة/ الزمخشري: ٤١٧ ـ عرك.

(٧) ظ: م. ن: ٣/ ٧٦.

(٨) ظ: رياض السالكين: ابن معصوم: ٥/ ٤٥٩.

من دنس الثوبُ يدنس دنساً، إذا وسخ فهو دنس، ثـم اسـتُعير للإثـم لتلـوّث الـنفس ودَرَنِها به[1]، وكذلك (الرهن) ، أصله الحبس، ثم استُعير لما يوضع ثقةً للدين، لـذلك كان معناه شرعاً: حبس الشيء بحق يمكن أخذه منه كالدَيْن)[2].

٢ـ المجاز المرسل: لمّا كانت الاستعارة المشابهة، كان المجاز المرسل هو أنْ تنتقـل الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين[3] حقيقةً، أي لاتكون أي علاقة أو صلة بـين المدلول القديم، والمدلول الذي انتقلت إليه اللفظة فيما بعد، وأنّ المجاز المرسـل واحـدٌ من سُبل التطور الدلالي المعترف بها، وله أثر كبير في مجرى هذا التطور[4].

ومن الأمثلة التي ساقها ابن معصوم وعـدّها توسّـعاً في دلالـة المفـردة العربيـة لفظة (السواء)، فيقال: هما على سوْاء في هذا الأمر، وعلى سويّة، أي على تعادل وتماثل من غير تفاوت، ثم أُطلِق على العدل واستُعمِل استعماله[5]، وذلك لعلاقـة المجـاورة بين الدلالتين ومن غير تشابه بينهما، ومنه كـذلك (الأرحـام) جمـع (رحـم)، وهـي في الأصل منبت الولد ووعاؤه في البطن ثم سمّيت القرابـة مـن جهـة الـولادة رحمـا[6]، وذلك لعلاقة الحالّية، وكذلك (الإمام) جـاءت بمعنـى المـأموم مـن أمّـهُ وأمّ بـهِ، أي (صلـّى به إماماً مشتقة من الإمـام أنـه بهـذا المعنـى لفـظ إسـلاميّ لأن العـربَ قبـل الإسلام لم تكن تعرف الصلاة ولا الإمامة فيها، وليـس المـأموم عنـدهم، إلا المقـصود

(١) ظ: م.ن: ٥ / ٤٥٦.
(٢) ظ: م.ن: ٥/ ٢٥٨.
(٣) ظ: الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعيبي: ٢٥، دور الكلمة في اللغة/ أولمان: ١٦٩-١٧٠.
(٤) ظ: الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعيبي: ٢٥.
(٥) ظ: رياض الـسالكين: ابن معصوم: ٦/ ١١١، مقاييـس اللغة/ ابن فارس: ٤٧٤- ـ سوى، مجمل اللغة/ ابن فارس: ٣٢٢ـ سوي.
(٦) ظ: م.ن: ٣/ ٣٢٣.

من أَمَّهُ إذا قصده، أو المشجوج في أمِّ رأسه أمّاً إذا أصاب أُمّ رأسه)[1]. وهذه العلاقة مكانية.

ومن مجمل ما تقدم نجد أنّ ابن معصوم المدني كان يتابع تطور دلالة المفردة كي لا تصبح فجوة بين الدلالة القديمة وما استحدث أو استجدّ من دلالات أخرى، ليؤكد العلاقة الوثيقة بين الدلالات عبر الأزمان الطويلة للغة، وليُظهر الحقيقة جليّة ويهدم الحواجز بين القديم والجديد، لأنّه كان يرى أنَّ البقاء على القديم إنما هو تحجيم لقدرة العربية على التطور، فذهب إلى عدم التزمّت تجاه المولّد والجديد من الدلالات، بل عدّه توسّعا، فأخذ ببعض ما قاله العوام، دون نقدها أو تخطئتها، إيماناً بالنظرة التاريخية وبالتطور الذي استدعته عوامل التطور المختلفة ذاتها، ونجد هذا المنهج واضحاً عنده حال عرضه لدلالات المفردة اللغوية في اللغة العامة والكتاب العزيز والمجاز والمثل والمصطلح.

المبحث الثاني: ظواهر دلاليّة متفرقة:

آثَرْتُ في هذا المبحث أن أدرس بعضاً من مباحثه التي تفرقت ولم يؤكدها كثيرا وإنما تركها متناثرة في أثناء حديثه عن مادة لغوية أو شرح آية قرآنية أو أثر من شعر أو نثر، فوجدت فيها ما يفصح عن بعض آرائه وتوجيهاته لبعض المسائل التي لم يفرد لها حديثاً خاصاً أو بحثاً معيناً أو دراسةً منفصلةً، وإنما حاول أن يبثّ ما كان يَعُنُّ له في خاطره مجتهدا في بعضها مؤكداً رأياً سبقه أو ناقضاً آخر، وهو بكل ذلك مستعين بما أطّلع عليه من مصنفات العلماء الأوائل فضلا عن إجتهاده وآرائه الخاصة به، فمن

---

(1) م.ن.

هذه الظواهر الترادف، والمشترك اللفظي، والفروق الدلالية، وسوف أفصل القول في الترادف لأهميته عنده.

الترادف:

في اللغة من الفعل ردف، قال الزمخشري: (هو رديفه ورِدفه، وقد رَدَفَه وأَردَفَه... ركب خلفه، ... جاءوا رُداف؛ مترادفين، ركب بعضهم خلف بعض، وترادفوا تتابعوا) [1]. وجاء في اللسان: (الردف ما تبع الشيء، وكل شيء تبع شيء فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف، والجمع رُدافى)[2]، وهذا ما ذهب إليه ابن معصوم، فقال: (الإرداف في اللغة: مصدر أردفه: إذا حمله خلفه على ظهر الدابة، فهو رديف ورِدف)[3].

وعرّفه الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) بأنه: (عبارة عن الإتحاد في المفهوم، وقيل هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد، باعتبار واحد) [4]أي تعدد الألفاظ المعبّرة عن المعنى الواحد بأشكال متعددة وصور مختلفة، قصد الإبلاغ والإتساع في الدلالة، غير أن ابن معصوم ذهب إلى أنّ الترادف في الاصطلاح (هو والكناية شيء واحد عند علماء البيان، وفرّق بينهما أئمة البديع كقدامة والحاتمي والرماني وغيرهم، قالوا: هو أن يريد المتكلم معنى فلا يعبّر عنه بلفظه الموضوع له، بل بلفظ هو رِدْفه وتابعه كقوله تعالى: ﴿ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾[5]، والأصل: وهلك من قضى الله هلاكه، ونجى من قضى الله نجاته، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف لما فيه من

---

(١) أساس البلاغة/ الزمخشري: ٢٢٨ ـ ردف.

(٢) لسان العرب/ ابن منظور: ٥/ ١٨٩ ـ ردف.

(٣) أنوار الربيع/ ابن معصوم: ٦/ ٥٠، ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٥/ ٤٧١.

(٤) التعريفات/ الشريف الجرجاني: ٤٤.

(٥) سورة هود/ الآية ٤٤.

الإيجاز والتنبيه، ...وكذا قوله: ﴿ اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾[1]، حقيقة ذلك «جلست» فعدل عن اللفظ الخاص بالمعنى إلى مرادفه لما فيه من الإستواء من الإشعار بجلوس متمكن لا زيغ فيه، ولا ميل، وهذا لا يحصل من لفظ الجلوس)[2].

وقوله هذا يأخذ بنا إلى طريقين اثنين: أولهما: أن الترادف هو الكناية، والكناية كما حدّها السكاكي (ت٦٢٦هـ) بقوله: (لفظ أُريدَ به لازم معناه مع جواز إرادته معاً، فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي للفظ مع إرادة لازمَـهُ)[3]. أي أن المراد من الكناية المعنى الحقيقي للفظ الذي وضع له في أصل الوضع، مضافا إليه تحسينا لفظيا عن طريق عدم الافصاح عنه أو التصريح، وذلك لقصد يطلبه المتكلم، وحددّها ابن معصوم بأمور هي: (ترك اللفظ إلى ما هو أجمل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[4]فكنّى بالنعجة عن المرأة كعادة العرب في ذلك لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل)[5]، أو (أن يكون التصريح مما يستهجن ذكره كما كنى الله سبحانه عن الجماع بالملامسة والمباشرة والإفضاء والسر والدخول والغشيان... وكنى عن البول ونحوه بالغائط في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾[6]، وأصله المطمئن من الأرض...)[7].

فهنا إشارة واضحة إلى مسألة التطور الدلالي في هذه الألفاظ المستعملة في

---

(١) سورة هود/ الآية٤٤.

(٢) أنوار الربيع: ابن معصوم: ٦/ ٥٠.

(٣) المطول/ التفتازاني: ٩١.

(٤) سورة ص / الآية ٢٣.

(٥) أنوار الربيع/ ابن معصوم: ٥/ ٣١١-٣١٢.

(٦) سورة النساء/ الآية ٤٣.

(٧) أنوار الربيع/ ابن معصوم: ٥/ ٣١٢.

الكناية عن معنى آخر غير معناه في أصل الوضع، أي أنّ ابـن معـصوم كـان ينظـر إلى المفردة اللغوية عَبْرَ تطورها، وما طـرأ عليهـا مـن تغيـيرات خاصـة عنـد اسـتعمالها في القرآن الكريم، فهو يعلم تمام العلم أن هذه الألفاظ التي عبّرت عن معنى غير معناهـا في أصل الوضـع قد تطورت من خلال تخـصيص الدلالـة العامـة، أو تعمـيم الدلالـة الخاصة[1].

إذاً كان تطور الدلالة في المفردات من حيث التخصيص أو التعميم هـو الـذي زحزح اللفظة عن أصل دلالتها إلى دلالة تختلف عن سـابقتها والـذي يتـضمنه ذلـك اللفظ، قد يكون لقصد المدح أو الذم أو ترك اللفظ إلى ما هو أجمل أو يكون التـصريح مما يـستهجن ذكـره أو قـصد المبالغـة أو الاختـصار[2]، وهـذه كلهـا معـانٍ مـضافة ومستلزمات لأصل معنى اللفظ الذي تُرِكَ ولم يـستطع أن يوفرهـا في الـنص القـرآني الكريم، فضلا عن ذلك أن (الحقيقة والكناية) تشتركان في كونهما حقيقتـين وتفترقـان في التصريح، وبهذا يشعرنا أن الكناية تخالف المجـاز مـن جهـة إرادة المعنـى مـع إرادة لازمه[3]، وهذا توسع آخر في الدلالة جاء عن طريق الحقيقة كما يراه.

ثانيهما: أن الترادف يقع بسبب من استعارة لفظ واستعماله في غير ما وضع له في أصل اللغة[4]، أي انتقال المعنى من لفظ إلى آخر قصد الإبانـة ووضـوح الدلالـة مـع عدم إرادة التشبيه (وكل اسـتعارة فـلا بـدّ فيهـا مـن أشـياء : مـستعار ومـستعار لـه، ومستعار منه، فاللفظ المستعار قد نقل عن أصلٍ إلى فرعٍ للبيان، وكـل اسـتعارة بليغـة

(١) الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعيبي: ٨٨-٩٠.

(٢) ظ: أنوار الربيع / ابن معصوم: ٥/ ٣١١-٣١٤.

(٣) ظ: م.ن : ٥/ ٣٠٩، المطول/ التفتازاني: ٦٣٠.

(٤) النكت في إعجاز القرآن: / الرماني: ٧٩.

فهي جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما يكسب بيان أحدهما بالآخر)[1] فالإستواء والجلوس اللذان أوردهما ابن معصوم على قوله تعالى ﴿واستوَتْ على الجودي﴾ بينهما جامع يجمعهما، وحقيقة يتصفان بها، فالجلوس لا يكون إلا عن إضطجاع[2]، فيما لا يكون الإستواء إلا من علو وإرتفاع ثم الإستقرار[3]، فالمصدران اشتركا في الهيئة لكنهما اختلفا في أمور أوضحها ابن معصوم في كون الإستواء يُشعر بجلوس متمكنٍ لا زيغ فيه ولا ميل، وهذا التمكن غير حاصل في دلالة الجلوس[4]، وهو غير مناسب للفلك التي تجري في الماء، لذا استُعير لفظ الإستواء محله، قَصْد حصول التناسب بين الحدث ودلالة اللفظة المستعملة في تصويره والإستدلال عليه. وإن كان في أصل الإستعمال غير ذلك، لأن دلالة الأصل الواجب استعمالها تكون قاصرة عن إرادة المطلوب في تصوير الحدث الهائل وتبيانه، ثم أن مجيء الفعل (قضي) مبنياً للمفعول فيه دلالة على الجلالة والكبرياء وعظم الفعل الحاصل في الإستواء والإستقرار للفلك والذي لا يمكن أن يتناسب مع الجلوس المعلوم في اللغة، وما كان ذلك لو لا أن اللفظ المستعار قد اكتسب في النص بما يشبه الدلالة الحقيقية في الإستعمال الجديد مجازاً[5].

اذاً كان اللفظ المرادف أوسع دلالة وأعمق معنى وأشمل في تصوير الحدث من اللفظ الأول، وهذا ما ينفي تمام الإتفاق بين اللفظين اللذين ذكرهما ابن معصوم، وهو مراده من ذلك، فبحث عن الفروق الدلالية بينهما.

---

(١) ظ : م.ن: ٧٩.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٧٩، بيان إعجاز القرآن/ الخطابي: ٢٨.

(٣) ظ: أساس البلاغة/ الزمخشري: ٣١٥ ـ سوي.

(٤) ظ: أنوار الربيع/ ابن معصوم: ٦/ ٥٠، رياض السالكين/ ابن معصوم : ١/ ١٥٠.

(٥) ظ: الترادف/ د. حاكم مالك لعيبي: ١٠٦-١٠٧.

وقد أوضح ابن معصوم هذا الإتجاه في مواضع أخرى، ففي قوله تعالى: ﴿جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾(1)، قد فرّق بين النور والضياء، قال (الضوء عند الحكماء، ما يكون للشيء من ذاته، كما للشمس، والنور: ما يكون له من غيره، كما للقمر)(2)، وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾(3)، فرّق بينهما، فالخطيئة عنده هي الصغيرة من الذنوب والإثم الكبير، أو أن فعل الخطيئة يكون عمداً أو خطأً، فيما يكون الإثم فعلاً عمداً(4)، وفرّق أيضا بين إطفاء النور وإزالة النور في قوله سبحانه: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾(5)، إذ يقول: (إطلاق الإطفاء على إزالة النور من حيث كان إطفاء النار يستلزم إزالة نورها ثم أطلق على مطلق إزالة النور، وإن كان لغير النار توسعا)(6).

في ضوء ما تقدم نستشعر أن الترادف عند ابن معصوم لا يعني إبدال لفظ محل لفظ فقط، أو أنّ يعوّض اللفظ المبّدل دلالة اللفظ المبدل عنه من حيث الإستعارة أو المجاز الذي أصبح حقيقة بسبب كثرة الإستعمال بل يعني أوسع من ذلك هذا السلوك في رصد الدلالة قادَهُ إلى البحث كثيرا عن الفروق الدلالية للألفاظ التي جاءت في الأثر أو في غيره، وقد جاء منها: (الحمد رأس الشكر، ما شكر عبدٌ لم يحمُده)(7)، فنلاحظه قد فرّق بين الحمد والشكر، إذ عدّ العلاقة بينهما علاقة خصوص وعموم(8)،

---

(1) سورة يونس/ الآية ٥.
(2) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٣٣ ـ ضوأ.
(3) سورة النساء/ الآية ١١٢.
(4) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: : ٧٠ـ خطأ.
(5) سورة التوبة / الآية ٣٢.
(6) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٣٨ ـ طفأ.
(7) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير: ١/ ٤٣٧، ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٣٣١ ـ حمد
(8) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٣٣١ ـ حمد، الفروق اللغوية/ أبو هلال العسكري: ٣٥.

وكذلك في النعت والصفة، فالنعت وصف الشيء بما فيه من حُسن، والصفة وصف للحُسن والقُبح[1]، وكذلك العلم والمعرفة[2]، والإلهام والوحي[3]، والحزن والهم[4]، والشح والبخل[5].

أما قوله في الاشتراك اللفظي فلا يختلف عن جهود علماء اللغة القائلين بوقوعه، وأورد أمثلة كثيرة فيه فالكالئ يعني المتأخر، والنسيئة والعربون[6]، والنسء الشراب المخالط للعقل أو الحليب الذي تأخر تناوله، أو اللبن الرقيق الكثير الماء[7]، وغيرها كثير.

المبحث الثالث: الإبدال:

يعدّ الإبدال من الموضوعات المهمة التي تدرس ظاهرةً متحركةً في المفردات اللغوية، لأن موضوعها يقترب من دراسة اللهجات العربية، ومن دراسة الأصوات اللغوية في أحيان أخرى[8]، وهناك من تنّبه على كونها ظاهرة صوتية، منهم ابن جني وابن سيده، إذ كانا يريان أن الإبدال لا يقع إلا بين صوتين متقاربين في المخرج[9]، فيما ذهب أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) من قبل إلى إمكان وقوع الإبدال بين صوتين

---

(١) ظ: م.ن: ٣/ ٣١٧ ـ نعت.

(٢) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٣٠٤.

(٣) ظ: م.ن: ١/ ٣١٨.

(٤) ظ: م.ن: ١/ ١٥١.

(٥) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٣٨ ـ شحح.

(٦) ظ: م.ن: ١/ ١٧٨-١٧٩ ـ نسأ.

(٧) ظ: م.ن: ١/ ٢١٢ ـ نسأ.

(٨) ظ: المهذب في التصريف/ د. طه شلاش وآخرون: ٣١٢.

(٩) ظ: الخصائص/ ابن جني: ٢/ ٨٤-٩٠، المخصص/ ابن سيده: ١٣/ ٢٦٧-٢٦٨.

متباعدي المخرج[1]، ونقل السيوطي عن أبي حيان: (قال أبو حيان في شرح التسهيل: قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن ابن الضائع: قلّما تجد حرفا إلا وقد جاء فيه البدل، ولو نادرًا)[2]، لأن الإبدال من سنن العرب، قال ابن فارس: (ومن سُنَن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مدحه، ومدهه، وفرسٌ رِفلٌ ورفنٌ، وهو كثير مشهور ألّف فيه العلماء)[3]، ومن هؤلاء الذين قصدهم، ابن السكيت في كتابه (القلب و الإبدال)، والزجاجي (ت٣٣٧هـ) في كتابه (الإبدال والمعاقبة والنظائر)، وأبو الطيب اللغوي في كتابه (الإبدال)، فضلا عن بعض الأبواب المنتشرة في كتب اللغة منها (باب المبدل من الحروف) في الغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، وخصص ابن جني للإبدال بابا أسماه (باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه)، والآخر (باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)[4]، أما الذين جاءوا بعده فمنهم ابن سيده خصص في مخصصه (باب البدل)[5]، وعقد له السيوطي في المزهر النوع الثاني والثلاثين[6].

عرّف ابن سيده الإبدال، فقال: (حدّ البدل ـ وضع الشيء مكان غيره)[7]، فيما عدّه أبو الطيب اللغوي أنه من اللغات، فقال: (ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة تتقارب اللفظتان في

---

(١) ظ: الإبدال، أبو الطيب اللغوي: ١ / ٢٦١.

(٢) المزهر/ السيوطي: ١/ ٤٦١.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٢٠٣ .

(٤) ظ: الخصائص/ ابن جني: ٢/ ٨٤، ١٤٧.

(٥) ظ: المخصص/ ابن سيده: ١٣/ ٢٦٧.

(٦) ظ: المزهر/ السيوطي: ١/ ٤٦٠.

(٧) المخصص/ ابن سيده: ١٣/ ٢٦٧.

لغتين لمعنى واحدٍ حتى لا يختلفا إلاّ في حرفٍ واحدٍ، قال والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزةَ وطوراً غير مهموزة ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميما، والهمزة المصدّرة عينا كقولهم في نحو إنّ، عنّ، لا تشترك العرب في شيءٍ من ذلك إنما يقول هذا قوم وذلك آخرون)[1]، وهذا ما كان عليه ابن معصوم المدني[2].

وقد اختلف في كون أحد الحرفين المبدلين أصلاً للآخر، غير أن ابن جني لم يمانع أن يكونا أصلين، قال: (فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعا أصلين كل واحد منهما قائم برأسه... لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دلّ دالٌّ أودعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه يحمل بموجب الدلالة، وصُيِّرَ إلى مقتضى الصنعة، ومن ذلك شكر طبرْزَل، وطبرْزن، هما متساويان في الإستعمال، فلست بأن تجعل أحدهما أصلاً لصاحبه أوْلى بحمله على ضده، ومن ذلك قولهم: هتلتِ السماء، وهتنت: هما أصلان ألا تراهما متساويين في التصريف)[3] ولكنّ الأصعب أصل للأسهل على العموم، قياسًا على طبائع الأشياء.

بيد أن الدكتور إبراهيم أنيس لا يتردد في كون أحدهما أصلا للآخر، فقال: (فإذا أورد لأحد النطقين نص قديم إعتبرنا، الأصل، وبحثنا عن سرّ تطوره مثل جدث = جدف، فلا نعرف نصاً للنطق (جدف)، ولكنّا نعرف قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هُمْ مِنَ الأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴾[4]، ولا نتردد لذلك في أن نقول أن «جدث» هي

---

(١) الإبدال/ أبو الطيب اللغوي: ١/ ٦٩ (مقدمة المحقق).

(٢) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٩٨-٩٩، مع اختلاف يسير.

(٣) الخصائص/ ابن جني: ٢/ ٨٤.

(٤) سورة يس، الآية ٥١.

الأصل، وإنها تطورت في بيئة حضرية تنزع إلى قلة الوضوح السمعي في بعض الدلالات)[1].

فجعل أحدهما أصلا للآخر بسبب من التطور الصوتي طلبا للوضوح السمعي.

وهذا ما أشار إليه الدكتور أحمد الهريدي بقوله: (التخالف بالإبدال لا يكون في الصوت الأول من الكلمة مطلقاً وإذا ما وجدنا بعض الكلمات التي اتفقت في أصواتها، عدا الصوت الأول، واحتفظت بمعنى مشترك، فإننا لابدّ أن نعترض أن التغيّر حدث في إحدى الصيغ المشتقة، أعني أن صوتا كان موجوداً في حالة من الحالات سابقاً في صورة مورفيم صرفي، وإنّه بسبب هذا المورفيم الصرفي حدث التخالف حيث اجتمع صوتان مثلان، ثم بعد ذلك تم الاشتقاق من الكلمة الجديدة على توهيم الأصالة في أصواتها ثم اطّراد القياس)[2]، أي أن هناك جذراً هو الأصل وتفرّع عنه فرع جديد نتيجة للتطور الصوتي في المفردة، قال الدكتور رمضان عبد التواب في ذلك: (وهذه فكرة جيدة جداً تفسّر لنا ما سبق أن قلناه، من إتفاق كلمتين في أصواتها، ما عدا الصوت الأول منها، إذ نجده في واحد منها مثلا «ميما» وفي الأخرى: «نونا» على فرض أن الكلمة التي في أوّلها، أصولها ميم، جاءت على وزن اسم المفعول من الثلاثي أو الرباعي، أو اسم الفاعل من الرباعي متوالي ميمان، وحينئذ تحدث المخالفة، بإبدال الميم الثانية نونا)[3].

وهذا تعليل يفسر ظاهرة الإبدال بشقيها الصرفي واللهجي، إذ إن توالي الأمثال في اللفظة الواحدة يؤدي إلى حدوث ثقل في النطق، فتعمل اللغة على إنشاء فاصل بين

(١) من أسرار اللغة/ د. إبراهيم أنيس: ٦٥-٦٦.

(٢) ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نحو المعجم العربي/ د. أحمد هريدي: ٤٣.

(٣) التطور اللغوي/ د. رمضان عبد التواب: ٦٨.

الصوتين المتماثلين يخفف من ثقل اجتماعهما[1]، فضلا عن إدغامهما معاً بعد إبدال أحدهما من الآخر، كما في صيغة (افتعل)[2]، والمتتبع للغة العرب يرى -في الغالب- أن الحرف المشدد يقلب أحد حرفيه لاماً او نوناًاو ميماً أو الى أحد حروف العلة .

ولم يخرج ابن معصوم المدني عن هذين الاتجاهين في الإبدال، وحاول أن يرصد الكثير مما يعتري المفردة اللغوية سواء ما اصطلحت عليه القبائل العربية مجتمعةً أو ما اقترنت به لغة بحسب بيئتها اللغوية.

الإبدال الصوتي:

إن أصل الإبدال الصوتي إنما يكون في قلب الحروف وإبدالها من حروف أُخَر، فيما تدانت مخرجا، كالدال والطاء والتاء، أو الباء والميم، أو ما تجاورت فيه كالفاء والثاء، والغين والعين، أو ما تقاربت كالفاء والتاء والشين مثلا وغيرها من حروف الإبدال العربية.

فمن الأصوات المتدانية المخرج الحاء والعين، قال ابن معصوم : (المطبَّح كمحمّد، كأن الحاء فيه بدل من العين، لقولهم: ناقة مطبّعة، إذا كانت سمينة أو مثقلة)[3]، فمخرج كلا الصوتين من الحلق، ويتصفان بكونهما رخوين منفتحين، إلا أن العين فيها مجهور والحاء مهموس[4]، لذا سوّغ الإبدال بينهما.

ومنها التاء والطاء، نحو: (غَلِتَ غَلْتاً، كغَلِطَ غلْطاً، زنة ومعنى، أو هو بالتاء في الحساب خاصة، وبالطاء في الكلام، وكلّ شيء)[5]، فحدث الإبدال بينهما

---

(١) ظ: التطور اللغوي/ د. رمضان عبد التواب: ٦٨، الخصائص/ ابن جني: ٢/ ٨٤-٩٠.

(٢) ظ: المهذب في علم التصريف/ د. طه شلاش وآخرون: ٣١٥.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٤٢١ - طبح.

(٤) ظ: المدخل إلى أصوات العربية/ د. غانم قدروي الحمد: ١٩٢.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٢٨٦ - غلتَ.

لاشتراكهما بمخرج واحد (لثوي أمامي)[1]، ويكثر منها إبدال تاء افتعل طاءً، قال ابن جني: (ومن ذلك أن تقع تاء افتعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، فتقلب لها تاؤه طاءً، وذلك نحو اصطبر واضطرب واطّرد واضطلم، فهذا تقريب من غير ادغام)[2]، وتعدّ كتب لحن العامة هذا خطأ لابدّ من تجنبه[3].

ومن الحروف المتدانية المخرج أيضا ابدال الباء من الميم، قال ابن معصوم: (المقاتِب كمكارم: العطايا، وكأن الباء بدلٌ من الميم من قولهم: قتم له من ماله إذا أعطاه فأكثر)[4]، فالباء والميم صوتان شفويان، مجهوران إلا أنّ الباء انفجاري منفتح، والميم متوسط أنفي[5]، فكانا بذلك شديدي التقارب فَسُوِّغَ بينهما الإبدال.

ومنها أيضا إبدال السين صاداً إذا جاء بعدها طاء، قال ابن معصوم: (المَصطّح: لغة في المسطّح بالسين وكل سين وقعت بعدها طاء جاز قلبها صاداً)[6]، فالسين ـ كما هو معروف ـ صوت أسناني لثوي، ويتصف بكونه رخواً مهموساً ومنفتحاً، وقد وقعت بعده طاء، وهو لثوي أمامي ويتصف بأنه شديد مهموس ومطبق[7]، فإن الإبدال سيكون بينهما واقعا بسبب من التقارب الشديد بينهما، غير أن إبدال السين صاداً سيكون أسهل من إبدالها طاء، وذلك أن الصاد حالة وسطى في

---

(١) ظ: المدخل إلى أصوات العربية/ د.غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

(٢) الخصائص/ ابن جني: ٢/ ١٤٣.

(٣) مظاهر التصويب اللغوي في كتب العامة/ أحلام فاضل عبود: ٢١١ ـ رسالة دكتوراه.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٢٧٧ ـ قتب.

(٥) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢، الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٣-٤٤.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٤٠٣ ـ صطح.

(٧) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢، الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: ٤١.

الصفات بين السين والطاء، غير أنه أقرب ما يكون إلى الصاد من حيث المخرج، إذ إنهما من مخرج واحد، فضلاً عن أن الصاد والسين صوتان رخوان، فيما كان الطاء صوتا شديدا[1]، وإن الأقران إلى أمثالها أميل. وكذلك الحال في سقلب وصقلب[2].

ومنها كذلك إبدال الصاد من السين إذا جاء بعدها قاف، قال ابن معصوم: (الصَفَحَ، كَسَبَبَ، لغة في السفح، وهو الصلع، والصاد مبدلة من السين، وكل سين وقعت بعدها قاف جاز قلبها صاداً قياساً مطرداً)[3]، فالقاف صوت لهوي شديد مهموس منفتح[4]، وكأن الانفتاح بين السين والقاف عمل ثقلاً فيهما، فأبدلت السين صاداً لكونه يمتاز بصفات السين ذاتها إلا أنّه مُطْبَق، والمتكلم يميل إلى إطباق الصادر من إنفتاح القاف، ولا يذهب إلى إنفتاح السين، بسبب توالي المثلين ولسهولة النطق به.

أما ما كان من الحروف ذات الأصوات المتجاورة إبدال الثاء من السين، كما في قول ابن معصوم: (الخُنْفُثة: كسنبلة: دويبة، أو هي لغة في الخُنْفسة، عاقبت الثاء الفاء، كالجثمان والجسمان، أو هي لثغة)[5]، فمخرج الثاء اسناني والسين لثوي، وكلا الصوتين مهموس منفتح[6]، فبسبب من هذا التجاور في المخرج والتقارب في الصفات سُوِّغَ الإبدال بينهما.

أما ما كان من الحروف ذات الأصوات المتقاربة المخرج، فمنها إبدال الهمزة

---

(١) ظ: الأصوات اللغوية/ د.إبراهيم أنيس: ٥٧.

(٢) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ١٣٢ ـ سقلب.

(٣) م.ن: ٤/ ٤٠٨ ـ صقح.

(٤) المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٣٨٢ ـ خنفث.

(٦) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

واواً، ففي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾[1]، قال ابن معصوم: (وقرئ «أُقِّتَتْ» بإبدال الواو همزة كما في وجوه وأجوه، وبالتخفيف والتشديد فيهما، وفي الشاذ: «وُوْقِتَت» فُوْعِلَتْ من المُوَاقتة)[2]، فأُقِّتَتْ من وقَتَ يُوَقِّتُ مِوقاتاً، وصيغتها للمبني للمفعول (وُقِّت) والهمزة ذات مخرج حنجري، والواو شفوي[3]، وهما متباعدان، وأن الواو حرف مدّ مسبوقة بحركة من جنسها، فأصبحت ثقيلة لتوالي الأمثال فيها، فانحدرت إلى أقصى الحلق لدفع الثقل فوقعت على الهمزة، فأبدلت منها.

أما وجوه وأجوه، فإن (الواو فيها مضمومة، وهو ضم لازم غير عارض يختلف عن ضمة الإعراب التي تلحق الواو في مثل «هذا دلوٌ»، وهي أيضا غير مشددة كالواو والثانية في مثل «التصوُّر» وقد وجد الصرفيون أن الواو التي تتصف بالصفتين السابقتين يجوز قلبها همزة، لذا قالوا: يجوز قلب الواو همزة إذا كانت مضمومة ضماً لازماً وغير مشدد)[4]. إذ إنّ الضمّ العارض ضمٌّ طارئٌ على الحرف يمكن إسكانه عند الوقف أو اختلاسه عند الوصل، فيضعف الثقل الحاصل من توالبهما.

أما القراءة «وُوْقِتَت» فهي شاذة حقّاً، وبها أُبْدِل حرف المضارعة واوا واصلها (أوقتت)، أما سبب شذوذها فيعود إلى توالي ثلاثة متحركات فيها، ضمة وواوين مدّيتين، وهذا مما يؤدي إلى صعوبة النطق بسبب من شدّة التقارب.

ومنها أيضا ما جاء في أجاج ووجاج، قال ابن معصوم: (الإجاج: مثلثة:

---

(١) سورة المرسلات/ الآية ١١.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٣٢٤ ـ وقت، ظ: الحجة في القراءات السبع/ ابن خالويه: ٢٣٦، العنوان في القراءات السبع/ ابن خلف المقري: ٢٠٢.

(٣) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

(٤) المهذب في علم التصريف/ د. طه شلاش وآخرون: ٣٢٥، ظ: سر صناعة الإعراب/ ابن جني: ١٠٦/١.

الوجـاج وهـو الـسـترُ، والهمـزة بـدل مـن الـواو؛ كالإكـاف والوكـاف والإشـاح والوِشاح)[1]، فالهمزة ـ كما علمنا ـ صوت شديد مهموس منفتح ومخرجه الحنجـرة، وأمّا الواو فهو صوت متوسط مجهور ليّن[2]، وليس مخرجه (الشفتين فقط، كما ظنّ القدماء بل هو في الحقيقة من أقصى اللسان حين يقترب من أقصى الحنك غير أن الشفتين حين النطق بها تستديران أو بعبارة أدّق تكمل استدارتها)[3]، فأبدل أحدهما مكان الآخر بسبب من تقارب المخرجين فضلا عن أنّ أصوات اللين ومنها الواو تمتاز بأنها ذات وضوح سمعي، والهمزة تقترب من هذا كثيرا، فَسُوِّغَ بينهما الإبدال. ومنها أيضا الأسادة والوسادة[4].

ومن الأصوات المتقاربة المخارج أيضا التي تعرّض لها الثاء من القاف أو من الفاء، قال: (ثوب ثُرْقُبِيّ، ويقال: قرقُبِيٌّ بإبدال المثلثة قافاً، وفرقبي بإبدالها فاء) [5]، فمخرج الثاء أسناني، أما الفاء فمخرجها أسناني ـ شفوي، فيما كان مخرج القاف لهوي، وقد جاز الإبدال بين الثاء والقاف بسبب من اتصافهما بأنهما صوتان احتكاكيان مهموسان منفتحان، والقاف يختلف عنهما بكونه إنفجارياً، لهذا سُوِّغَ الإبدال بين الثاء والفاء، والثاء والقاف.

ومنها ما رصده أيضا إبدال الشين من السين، أو إبدال السين صادا في (سقلب) ، نحو: (سقلبهُ سقلبةً صرعه، والعامة تقول بالشين المعجمة، وسقلب، كثعلب، وتبدّل السين صادا)[6].

---

(١) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٥٦ ـ أجج.

(٢) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

(٣) الأصوات اللغوية/ د. ابراهيم أنس: ٤١.

(٤) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٢١٠ ـ وسد.

(٥) م.ن: ١/ ٣١٩ ـ ثرقب.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ١٣٢ ـ سقلب.

فمخرج الشين من الغار، فيما كان مخرج السين اسناني لثوي، إلاّ أنّ كلا الصوتين رخو مهموس منفتح[1]، فجاز بينهما الإبدال، وأما قول العامة (بالشين المعجمة) فهو تطور صوتي، والسين العربية تقابلها الشين في العبرية[2].

أما صوت الصاد فهو كالسين صفة ومخرجاً غير أن الصاد مهموس مطبق، والسين مهموس منفتح، والميل نحو الإطباق أسهل من الإنفتاح وأيسر ويميل الناطق إلى الصاد دون السين فيها.

ومنها كذلك إبدال الخاء والسين المضعّف من التاء، قال ابن معصوم: (الفَخْتُ، كالفلس: ضوء القمر أوّل ما يبدو أو مطلقاً، والفخّ أُبدِل أحد المضعّفين تاء، كما قالوا في طسّ: طست) [3]، فالخاء صوت مخرجه من أدنى الحلق إلى الفم، وهو رخو مهموس، فيما كان التاء ذا مخرج لثويّ أماميّ وانفجاريّ مهموس، فهما متباعدان، لكن الجامع بينهما، أنَّ كلا الصوتين منفتح[4]، فَسُوِّغَ الإبدال بينهما.

أما السين في (طسّ) فمخرجه أسناني لثويّ، وهو صوت احتكاكي مهموس مفتوح اشترك مع التاء في كونهما مهموسين منفتحين، فوقع الإبدال بينهما.

الإبدال اللهجي:

هو الأوسع عند ابن معصوم المدني من الإبدال الصوتي، وقد عرفنا من قبل أنه تبنى رأي أبي الطيب اللغوي في معنى الإبدال وحدّه، بأنه لغات مختلفة لمعانٍ متفقة تتفاوت اللفظتان في لغتين لمعنى واحد كي لا يختلفا إلاّ في حرف واحد مستدلاً بما

---

(١) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

(٢) ظ: تأصيل الجذور السامية/ د. حسام قدوري محمد: ٨٢.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٢٨٠ ـ فخت.

(٤) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

عليه في القبيلة العربية الواحدة، فهي تتكلم طوراًبكلمة مهموزة وطوراً آخر غير مهموز[1]، وتعليل ذلك أن قريش لا تهمز، وتميم تهمز، وكانت قريش تسكن جبال الحجاز، وتميم في نجد، فالقبائل الواقعة في سفح الجبال يحتمل أنهم يهمزون مرة ويسهلون أخرى لتأثرهم بقريش وتميم فوسع ابن معصوم هذا الإبدال وغلّبه على الإبدال الصرفي.

لم يذكر ابن معصوم في الأغلب الأعم اللغة التي وردت فيها اللفظة ذات الحرف المبدل أو المبدل منه إلاّ القليل ولا يذكر سبب الإبدال فيها إلا نادراً، وسأحاول أن أفسر ما كان بين الحرفين المبدلين من اتفاق أو تقارب في المخرج أو الصفة إذا كان هذا المخرج أو الصفة سببا للإبدال.

ثم إنّ ابن معصوم لم يقدّم لنا تفسيراً لوقوع الإبدال في اللغات، إلاّ أن هذه اللفظة جاءت لغة في غيرها، (ولا نتصور أن تكون العرب قد وضعت لفظتين لمعنىً واحد وخالفت بينهما في حرفٍ واحدٍ، وأعطت هذه لقبيلة وتلك لأخرى، فحين يقول عربيّ هو الصقر، ويقول الآخر هو السقر، لابُدَّ من أن يكون الأصل أحدهما والآخر بدل عند قوم لسبب ما، وكذلك القول في جدث القبر وجدف القبر، وأنْ يكتب وعَنْ يكتب وغير ذلك) [2]، لأن الواضع حكيم، والعربية لا تضيق باللفظ تجاه المعنى، ونجد فيها من الجذور غير المستعملة ما هو أكثر من المستعمل بكثير، فإذاً لابُدَّ أن يكون أحد اللفظتين أصلاً للآخر، إلتزاماً بحسن الظن بالرواة والنقلة وبدقة السماع والنقل[3]، وقد وضّح ابن معصوم منهجه في ذلك بقوله:(لم تكن تؤخذ ـ أي العربية ـ

---

(١) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٨٩-٩٩.

(٢) الدراسات الصوتية اللهجية عند ابن جني/ د. حسام النعيمي: ٩٥.

(٣) ظ: م.ن: ٩٥.

إلا بالسماع والتلقين، أو الرواية الوافية ببلج الحق وثـلَج اليقين وعلى هذا أجرى السلف من العلماء في سالف الدهر، فجنوا من رياضها يانع الثمر ونافح الزهر، وما كانوا ليتكلوا على ما في صحيفة ومتن مجلة، ما لم يُشافهوا به الجهابذة من المشايخ الجلّة ثم طُمِسَت آثار تلك الأقلام وعمّت سبل الهدى فاشية الظلام... فلم يبقَ إلا الرجوع إلى ما أودعه العلماء في بطون الدفاتر والنهوض منها بعزم غير فاتر وإذ قد تعذّر الاستفهام عند الاستبهام والحصول على الصواب، بالسؤال والجواب)[1].

فها هو يوضح منهجه في الرجوع إلى ما في بطون الكتب التي وضعها العلماء الأعلام دون تحديد أو تفسير للإبدال اللهجي.

وذهب المعاصرون، ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس إلى كون ما يحدث في الكلمات من إبدال أو من تباين اللهجات هو نتيجة التطور الصوتي فقال: (لا نشك لحظة في أنها جميعا نتيجة التطور الصوتي أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يتجاوز حرفاً نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين في الأصل والأخرى فرع لها، أو تطور عنها، غير أنّه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل عنه)[2]، كما في جدث وجدف، فعنده أن (جدث) هي الأصل واستشهد بقوله سبحانه: ﴿ فَإِذَا هُمْ مِنَ الأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴾[3]، و(أنها تطورت في بيئة حضرية تنزع إلى قلة الوضوح السمعي في بعض الأصوات)[4]، طلبا للسهولة في

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٦ ـ مقدمة المؤلف.

(٢) من أسرار اللغة/ د. إبراهيم أنيس: ٦٢.

(٣) سورة يس/ الآية ٥١.

(٤) من أسرار اللغة/ د. إبراهيم أنيس: ٦٦.

النطق وتقليل الجهد.

وأما ما رصده ابن معصوم من إبدال حروف الكلمة الواحدة فرتّبته كما يأتي:

١ـ الإبدال بين الحروف المتدانية المخرج: أو هي الحروف التي يكون مخرجها واحداً، من نحو ما يأتي:

أ ـ التاء والدال، ومخرجها لثوي أمامي[١]، وكلاهما شديد ومنفتح غير أنَّ الدال مجهور والتاء مهموس وفيها (وتت) مبدلة من (وتد) ، قال ابن معصوم: (الوتُّ كفلس: لغة بعض تميم في الوتد، بسكون الدال ويبدّلون الدال تاءً ويدغمون، وأكثرهم يبدلون التاء دالاً ويدغم فيقول: ودُّ) [٢]، ومنها أيضا (المبعوت (لغة في (المبعوث) [٣]، وهذا الإختصار نزوع نحو الخفة وهو صفة لهجة القبائل البذوية.

ب ـ التاء والطاء، ومخرجها لثوي أمامي، وكلاهما شديد مهموس، غير أن الطاء مطبق والتاء منفتح[٤]، من نحو (غلتَ) مبدلة سن (غلظ) ، قال: (غلتَ غلتاً، كلغظ غلطاً، زنةً ومعنىً أو هو بالتاء في الحساب خاصة، وبالطاء في الكلام وكل شيء) [٥].

ت ـ الباء والميم وكلاهما شفويّ، ويفترقان في الصيغة، فالباء شديد مجهور منفتح، والميم متوسط مجهور أنفي[٦]، ومنها (لَحَبَهُ، كنَفَعَه وقَتَلَه: لغة في لحمه بالميم، أي لطمه) [٧].

---

(١) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٦، ٥٦

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٣٢٢ـ وتت

(٣) ظ: م.ن: ٣/ ١٨٣ - بعت

(٤) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٥٦-٧٦

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٢٦٨ ـ غلت

(٦) ظ: الأصوات اللغوية/ د. ابراهيم أنيس: ٤٣-٤٤

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٦٧ ـ لحب

ومنها أيضا القحب لغة في القحم[1]، والكحب والكحم[2]، ودرمج ودربج[3]، ودمح ودبح[4].

ث ـ الزاي والسين، ومخرجها أسناني شفوي، وكلاهما رخو منفتح، غير أن الزاي مجهور والسين مهموس[5]، ومنها أَسْدٌ مبدلة من أزْد، قال ابن معصوم: (والأسْد، كفلس لغة في الأزد، جرثومة من جرائيم قحطان، قال ابن سلام وابن السكيت، يقال لهم: الأزد بالزاي، والأسْد بالسين، وهي أفصح، وذكر ابن أبي خيثمة عن وهب بن جرير: أنّه كلما ذكر الأزْد إلا قال: الأسْدُ بالسين، وكان فصيحا)[6]، ومنها أيضا الكزب مبدلة من الكسب[7].

ج ـ السين والصاد: مخرجها أسناني لثوي، وكلاهما رخو منفتح، غير أنّ الصاد مطبق والسين منفتح[8]، ومنها صبخ وسبخ،، قال ابن معصوم: (الصبخة لغة في السبخة، وهي الأرض المِلْحة)[9].

ح ـ اللام والراء: مخرجها لثوي خلفي، وكلاهما متوسط مجهور غير أن اللام جانبي والراء مكرر[10]، ومنها القلطبان والقرطبان، قال: (القُلْطبان: لغة في

---

(١) ظ: الطراز الأول / ابن معصوم: ٢/ ٣٧٨ ـ قحب

(٢) ظ: م.ن: ٣/ ٢٠ ـ كحب

(٣) ظ: م.ن: ٤/ ٨٧ ـ درمج

(٤) ظ: م.ن: ٤/ ٤٠٣ ـ دمح

(٥) ظ: الأصوات اللغوية/ د. ابراهيم أنيس: ٦٧

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٢١١ ـ أسد

(٧) ظ: م.ن: ٣/ ٣٥ ـ كزب

(٨) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٦٧-٦٨

(٩) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ١٤٣ ـ صبخ

(١٠) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٥٨-٦٠

القُرْطبان ـ كزعفران فيهما ـ وهو الديوّث) [١].

٢ـ الإبدال بين الحروف المتجاورة في المخرج:

وهي الحروف التي يكون مخرج كل منهما مجاوراً للآخر، فيسهل الإبدال بينهما، فممّا رصده ابن معصوم:

أ ـ القاف والكاف: فالقاف لهوي، والكاف طبقي، وكلاهما شديد مهموس منفتح[٢]، ومنها نقت ونكت، قال: (نقتُّ العظم نقتاً، كقتل: لغة في نكتُّهُ، إذا استخرجت منه مخه) [٣]، ومنه أيضا كرشبَ من قَرْشَب[٤].

ب ـ الزاي والذال: مخرج الذال أسناني، والزاي لثوي، وكلاهما رخو مجهور منفتح[٥]، من نحو هزرب وهذرب، قال: (الهَزْرَبَةُ: لغة في الهَذْرَبة، بالذال المعجمة)[٦].

ت ـ الصاد والضاد: مخرج الصاد أسناني لثوي:، والضاد لثوي أمامي، غير أن الصّاد مهموس مطبق والضاد شديد مجهور مطبق[٧]، من نحو قَرْصبَ وقَرْضَبَ، قال: (قَرْصَبَهُ، بالصاد المهملة: لغة في قَرْضَبَهُ، بالمعجمة، أي قطعه) [٨].

ث ـ الحاء والهاء: مخرج الحاء حلقي، والهاء حنجريّ، وكلاهما رخو مهموس

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٤١٦ ـ قلطب

(٢) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٧٣-٧٥، المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٣١٩ـ نقت

(٤) ظ: ا: ٣/ ٣٣ ـ كرشب

(٥) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٥، ٦٧-٦٨

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ١٥٥ ـ هذرب

(٧) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٦-٤٧، ٦٨

(٨) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٣٨٩ ـ قرصب

منفتح[1]، من نحو شوحَ وشوهَ، قال: (شوَّح عليه تشويحاً، أنكر وعاب، لغة في شَـوَّه، والحاء بدل من الهاء) [2].

ج ـ الخاء والحاء: مخرج الخاء أدنى حلقي، والحاء حلقي، وكلاهما رخو مهموس منفتح[3]، من نحو: لخخ، ولحح، قال: (لخلختُ عنه لخلخاً، لغة في لحححتُ بالحاء أي التصقْتُ) [4].

ح ـ الفاء والثاء: مخرج الفاء أسناني شفوي، والثاء أسناني، وكلاهما رخو مهموس منفتح[5]، من نحو جوث وجوف، قال: (الجوث، بفتحتين، لغة في الجوف، بالفاء، والثاء بدل منها) [6].

٣ـ الإبدال بين الحروف المتقاربة المخرج:

وهي الحروف التي تكون مخارجها ليست من مخرج واحد أو من مخرجين متجاورين، بل من مخرجين متقاربين من بعضهما، فمما رصده ابن معصوم:

أ ـ الباء والصاد: مخرج الباء شفوي، والصاد أسناني، غير أن الباء شديد مجهور منفتح، والصاد رخو مهموس مطبق[7]، من نحو لصت ولصّ، فإن: (اللَّصْتُ، مثلثة لغةٌ في اللصّ، وهي لغة طيّ، وأبدلوا أحد المضعّفين تاءً استثقالاً لاجتماع المثلين، الجمع لصوت) [8].

---

(١) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٧٧.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٣٨٧ـ شوح.

(٣) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٧٦ -٧٧.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ١٧٠ ـ لخخ.

(٥) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٤-٤٥.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٣٦١ـ جوث.

(٧) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٣، و٦٨.

(٨) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٢٩٧ ـ لصت.

ب ـ الثاء والتاء: مخرج الثاء أسناني لثوي أمامي وكلاهما مهموس منفتح غير أن التاء شديد، والثاء رخو[1]، من نحو: التوث، والتوت، قال: (التوث لغة في التوت ـ بالمثناة ـ وهو الفرصاد) [2]، وكذلك شبت وشبث[3]، والألفت والألفث[4].

ت ـ الدال والذال: مخرج الذال أسناني، والدال لثوي أمامي، وكلاهما مجهور منفتح، غير أن الذال رخو والدال شديد[5]، من نحو: دحج، وذحج، قال: (دحجه دحجاً، كمنع: لغة في ذَحَجَهُ ـ بالذال المعجمة ـ أي جرّه وسحبه) [6].

٤ـ الإبدال بين الحروف المتباعدة في المخرج:

هذه الحروف لا يجمعها إلا جامع من صفة بينها، فمما رصده ابن معصوم منها:

أ ـ الشين والسين: مخرج الشين غاري، والسين أسناني لثوي، ويجمعهما من الصفات لكونهما رخوين مهموسين منفتحين[7]، مثل نشب ونسب، قال: (وأنشبت الريحُ، لغة في أنسبَتْ بالمهملة، وانتشبَ الرجلَ الحطبَ: جمعَه) [8]. وربما يرجع السبب في إبدال الشين من السين إلى أمر اجتماعي، فالسين عربيّة، والشين عبرانية يهودية وبسبب مجاورة اليهود للعرب حصل هذا الإبدال.

ب ـ الفاء والقاف: مخرج القاف لهوي، فيما يكون الفاء أسنانياً شفوياً، وكلاهما

---

(١) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٥، و٥٦.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٣٥٢ ـ توث.

(٣) ظ: م.ن: ٣/ ٢٤٨ ـ شبث.

(٤) ظ: م.ن: ٣/ ٤٣٥ ـ لفث.

(٥) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٥-٤٦.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٧٩ ـ دحج.

(٧) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٦٧ -٦٨، ظ : علم الأصوات اللغوية / د. مناف الموسوي : ٦٧، ٧٧.

(٨) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٩٨ ـ نشب.

مهموس منفتح، غير أن القاف شديد والفاء رخو[1]، مثل قرنب، وفرنب، قال: (القَرْنَبُ، كعقرب، لغة في الفرنب، بالفاء المكسورة، أو أحدهما تصحيف) [2]، ويُعتَرض على ابن معصوم في كون أحدهما تصحيفا، وذلك قد يعود إلى سبب اجتماعي أيضا، فالقبيلة القوية تميل إلى الحروف القوية والحركات الثقيلة كالضمة مثلا، فيما تميل القبيلة الضعيفة أو المتحضرة إلى الخفّة. فالقبيلة القوية تميل إلى الضم، والضعيفة تميل إلى الكسر، ومنهم اليهود، فيما تميل القبائل المسيحيّة التي اعتنقت الإسلام إلى الفتح والألف حتى يومنا هذا.

المبحث الرابع: الهمز:

يعدّ الهمز من الظواهر اللغوية التي أخذت حيزاً مهما في الدرس اللغوي والبحث العلمي شارك فيه علماء اللغة والقراءات القرآنية.

وقد ألّف فيه كثير من العلماء، منهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) ، وقطرب (ت٢٠٦هـ) ، والأصمعي (ت٢١٦هـ) ، وهذه من الكتب المفقودة[3]، فيما خصّص بعضهم أبواباً في كتبهم منهم سيبويه(ت١٨٠هـ) في كتابه[4]، وابن سيده (ت٤٥٨هـ) في مخصصه[5]، والسيوطي (ت٩١١هـ) في المزهر[6]، ومن المعاصرين مَنْ تناوله بالدرس والبحث كالدكتور إبراهيم أنيس[7]، ورمضان عبد

---

(١) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٤، ٧٥ .

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٢٩١ ـ قرنب.

(٣) ظ: كشف الظنون/ حاجي خليفة: ٢/ ١٤٧٢ .

(٤) ظ: الكتاب/ سيبويه: ٣/ ٥٤١.

(٥) ظ: المخصص/ ابن سيده: ١٤/ ٢.

(٦) ظ: المزهر/ السيوطي: ٢/ ٨٤، و٢٥٢.

(٧) ظ: في اللهجات العربية/ د. إبراهيم أنيس: ٦٧ .

التواب[1]، وعز الدين التنوخي[2].

وحدّ ابن دريد (ت٣٢٠هـ) الهمز بقوله: (الهمزة: النبرة، ومنه همز الكلام)[3]، وجاء في الطراز الأول أن رجلا قال للنبي ﷺ : (يا نبيءَ الله، بالهمز، فقال: «إنا معشر قريش لا ننبر»[4]، أي لا نهمز، والنبرُ: الهمز، وهو ليس من لغة قريش)[5]، أي أن من لغة قريش ترك النبر والجنوح إلى السهولة في النطق. (وتكاد تجمع الروايات على أنَّ التزام الهمزة وتحقيقها من خصائص قبيلة تميم في حين أن القرشيين يتخلّصون منها بحذفها أو تسهيلها أو قلبها إلى حرف مد)[6].

ووضع العلماء للهمزة أحكاما كما روتها كتب اللغة والقراءات في حالة إفرادها أو حين تجتمع همزتان، وكذلك في حالة تحقيقها أو تسهيلها أو تكون بين بين.

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي في وصفها: (وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رُفِّه عنها لانت)[7]. ويرى ابن الطحان (ت٥٦٠هـ) أن مخرجها من أقصى الحلق وآخره، مما يلي الصدر، تخرج مع الألف والهاء[8]، لهذا عدّوا الهمزة من الحروف المتدانية للألف والهاء[9]، ذلك أن الألف تُعدّ من ألين حروف المد

---

(١) ظ: التطور اللغوي/ د. رمضان عبد التواب: ١٢٦.

(٢) ظ: الإبدال/ ابو الطيب اللغوي: ١/ ٢٢-٢٦ (مقدمة المحقق).

(٣) جمهرة اللغة/ ابن دريد: ٢/ ٨٣٠ ـ نبر.

(٤) ظ: النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير: ٥/ ٣، ٧.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٠٧ ـ نبأ.

(٦) في اللهجات العربية/ د. إبراهيم أنيس: ٦٧.

(٧) العين/ الفراهيدي: ١/ ٤٧ ـ مقدمة المؤلف.

(٨) ظ: مخارج الحروف وصفاتها/ ابن الطحان: ٨٠، ظ: شرح الشافية لابن الحاجب/ الرضي الاسترابادي: ٣/ ٢٥-٢٦.

(٩) ظ: الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني/ د. حسام النعيمي: ٩٨.

وأوسعها مخرجاً، فإذا اتسع مخرج الحرف لا ينقطع الصوت عند امتداده واستطالته بل يبقى ممتّداً حتى ينتهي إلى مخرج الهمزة فهناك ينقطع بالضرورة[1]، لذا كان الألف أدنى الحروف مخرجا من الهمزة وكذلك الهاء للسبب ذاته.

أمّا عند المحدثين فإنّ (مخرج الهمزة المحققة هو من المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمز تنطبق فتحة المزمار انطباقا تاماً فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيُسمع صوت انفجاري هو ما تُعبّر عنه بالهمزة، فالهمزة إذن صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا يُسمَع لها ذبذبة الوترين الصوتيين ولا يُسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلاّ حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة)[2].

هذا الوصف الدقيق للهمزة يوضح عوامل التغير والإبدال فيها، فهي لم تُدرج ضمن مستويات الحلق ومدرجات اللسان، وإنما تكون في الصدر نبرة تخرج باجتهاد[3]، وهذه الشدة لا يَجنح نحوها قريش والحجازيون لما في طباعهم من رقة، بينما تميل نحوها قبائل البدو كتميم مثلا[4]، لذا فقد اختلف العرب حسب طبيعتهم وبيئتهم في نطق الهمزة، فنجد أن من الألفاظ ما همزته العرب وليس اصله الهمز، وأخرى ما تركت العربُ همْزَهُ وأصله الهمز، ومنها ما همزهُ بعض العرب وتركه الآخرون، وهكذا، وما كان ذلك إلاّ بسبب من مخرج الهمزة وصفاتها التي انفردت فيها من دون حروف العربية الأخرى، فضلا عن التطور الصوتي واللهجي الحاصل

---

(١) سر صناعة الاعراب/ اب جني: ١/ ٢٠.

(٢) الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٧٨، علم اللغة/ السعران: ١٥٧.

(٣) مدرسة الكوفة/ د. مهدي المخزومي: ١٨٠.

(٤) ظ: اللهجات العربية/ د. إبراهيم أنيس: ٦٧.

فيها، مما أضاف إليها حالات ربما ذهب بعضهم إلى نطقها غلطاً، أو خلاف الأصل.

رصد ابن معصوم المدني بعضا من هذه المسائل وسأحاول عرض شيء منها:

١ـ ما جاء أصله الهمز وقُلب واواً أو ياءً، قوله: (ناء ينوء نَوْءً: نهض وارتفع... وناء بالحِمل نهض بجهد)[١]، وعن ابن السكيت جاء منه مخففاً، فقال: (ويقال: نَـوْتُ الحمل، إذا نهضتُ به مثقلاً)[٢]، ومنه أيضا (الصؤاب) عن ثعلب (واحد الصئبان مهموز)[٣]، وقول ابن معصوم: (والصُؤابة، كذؤابة: بيضة القمل، والجمع: صُؤاب وصئبان... والصُّؤْبةُ كغرفة: لغة في الصَوَبة ـ كصوفة ـ وهي الصبرة من الطعام)[٤].. ومنه كذلك قوله: (وَوَجَأَ عنقه: رضها، ووجَأ في عنقه: دفع)[٥]، والعامة تقلب الهمزة ياء، (تقول وَجَيْتُ)[٦].

٢ـ ترك الهمزة تخفيفاً، على لغة قريش، كما ذكر ذلك ابن معصوم المدني من قبل، وان النبي ﷺ قد نهى عن النبر في اسمه إذ: (روي أن إعرابيا قال له: « يا نبيء الله» بالهمزة، فقال لا تنبر باسمي، فأنا نبيّ الله بغير همزة، قيل: قصد الإعرابي معنى الخارج من مكة إلى المدينة من نبأ من أرض إلى أرض إذا خرج، فأنكر عليه، وقيل: لأنَّ النبي بغير همز أبلغ من النبيء لإشعار الأول بمعنى النباوة، وهي الارتفاع، فهو متضمّن مدحاً بوصفين بخلاف المهموز)[٧]، إذ إنّ من طبيعة قريش ترك الهمزة لجنوحهم إلى

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٢٠ نوأ.
(٢) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٣.
(٣) الفصيح / ثعلب: ٣١٧.
(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ١٩٠ ـ صأب.
(٥) م.ن: ١/ ٢٥٦ ـ وجأ.
(٦) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ٢١٥.
(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٠٧ ـ نبأ، ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٣٥٢ـ٣٥٣.

السهولة في نطق المهموز[1].

ومنها كذلك (رويّة) قال ابن معصوم: (روّأ في الأمر ترويئة: نظر فيه وفكّر وتدبّر، والاسم: الرَّويّة بياء مشدّدة جرت على ألسنتهم بغير همز تخفيفا، قلبوا الهمزة ياء وادغموها في الياء وربّما همزوها على الأصل وهي خلاف البديهية) [2] ويقصد بـ (جرت على ألسنتهم) قريشاً، إلاّ أنهم خالفوا العرب في همز مالا يهمزه العرب، مثل النبي والخابية والبرية والذريّة، قال ابن السكيت: (قال أبو عبيدة : قال يونس: وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب، فيهمزون النبي ﷺ، والبريّة والذريّة، من ذرأ اللهُ الخلق: أي خلقهم.والخابية غير مهموز من خبأتُ الشيء) [3]، ومنها أيضا قول ابن معصوم: (عَبَأت الطيب، وعَبَأْتُ المتاع في الوعاء، هذا كله بالهمزة، وقيل عبَّيْتُ الجيش بلا همز، وهذا قول الاخفش)[4].

ومما يراه ابن المعصوم من ابدال الهمزة واواً، قوله : (ودَفِيءَ الرجل دَفاً ... ودَفَأْتُ الجريح وأَدْفَأْتُـهُ: لغة في دَفَوْتُهُ وأَدْفيتُهُ... والدَّفَأُ كسبب لغة في الدَّفا مقصور)[5]، وجاء في الاقتضاب: (دفيٌّ مهموز ممدود على وزن وطيء، يجوز له تخفيف الهمزة، فإذا خففتها فالوجه أن يقلبها ياءً ويدغمها في ياء فعيل التي قبلها، فيقول: «دفيٌّ» مشددة، كما قال في: وَضِيءٌ، وضِيّ)[6].

٣ـ ما هُمِزَ وهو ليس بمهموز أو منقلب عنه، ومنه ما قاله ابن معصوم:

---

(١) ظ: في اللهجات العربية / د.إبراهيم أنيس : ٦٧.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٩٧ ـروأ.

(٣) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١٢١، ظ: المزهر/ السيوطي: ٢/ ٢٥٢.

(٤) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم/ ١/ ١٤٤ -١٤٥ ـ عبأ، أدب الكاتب/ ابن قتيبة: ١٦٧.

(٣) م.ن : ١/ ٧٧ ـ دفأ .

(٦) الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب/ البطليوسي: ١/ ١٧٥.

(وحلَّأْتُ السويق: جعلتُهُ حُلْواً، همزوا ما ليس بمهموز)[1]، إذ إن أصل (حلا) من المعتل الآخر (حَلوَ) وهو عين ما قاله ابن السكيت: (وقالوا: حلَّأتُ السويق، وإنما هو من الحلاوة)[2]، ومنه كذلك في (رفأ) قال ابن معصوم: (ومن المجاز: رَفأْتُ الرجلَ: سكنْتُهُ من رُعْبِهِ ورفَوْت به)[3].. وقد فصل ابن السكيت فيه وقال: (وقولهم بالرِّفاء والبنين، أي بالإلتآم والاجتماع، وأصله الهمزة، وإن شئت كان معناه بالسكون والطمأنينة، ويكون أصله غير الهمز، يقال رَفَوْتُ الرجل: إذا أسكنتُهُ)[4]، ففصل بين المهموز وغيره، ولم يذكره ابن معصوم لأنه قد يعدّه من المعتل فموقعه في باب (رفو)[5]، فيما عدّه ابن قتيبة لغة، قال: (وقد رفأتُ الثوب، أرْفَؤُهُ، ورفوتُ لغة) [6]، ومما رصده ابن معصوم كذلك: (الأثئية كالأثفية زنة ومعنى، وهي الجماعة الكثيفة... والهمزة فيها منقلبة عن واو) [7].

ومما هُمِزَ وليس بمهموز، ما جاء في شرح رياض السالكين: (يتخطأُ إليه بأيام عمره ويرهقه بأعوام دهره) [8]، فجاءت (يتخطأ) بالهمز على أكثر نسخ الصحيفة السجادية، كما نقل ذلك ابن معصوم[9]، وقد ذكر ذلك الجوهري، فقال: (تخطّيتُهُ: إذا تجاوزته، يقال تخطّيتُ رقاب الناس وتخطّيتُ إلى كذا، ولا يقال تخطّأْتُ بالهمز)[10].

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٦٧ـ حلا.

(٢) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١٢٠.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٩٣ ـ رفأ.

(٤) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٧.

(٥) لم يتم ابن معصوم الطراز الأول ومات وهو عند المادة قمص من باب الصاد.

(٦) أدب الكاتب / ابن قتيبة : ١٦٩.

(٧) الطراز الأول / ابن معصوم : ١/ ١٧ ـ أثأ.

(٨) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٢٨٨.

(٩) ظ: م.ن.

(١٠) الصحاح/ الجوهري: ٦/ ٢٣٢٨ ـ خطا.

غير أن العرب قد تهمز ما ليس بمهموز، كما في استلأم وحلأ ورثأ ولبأ وهذا من اللهجات عندهم، قال ابن السكيت: (قالوا: استلأمتُ الحجر، وإنّما هو من السِّلام، وحلأتُ السويق، وإنما هو من الحلاوة، وقالوا لبّأتُ بالحج وأصله لبيّتُ، وقالت امرأة رثـأتُ زوجي بإثبات الهمز) [1]، وقد أثبتها الزمخشري، إذ يقول: (ناقتك هذه المتخطئات الجيف، أي تمضي لقوتها) [2]، ووافقه ابن معصوم في ذلك لأنه ثقة عنده[3].

ومنه أيضا (شنؤة) قال ابن معصوم: (ورجل شنوءة، كتنوفة: يتقزّز ويتباعد من كلِّ شيء... وقد تُقلب الهمزة واواً فتدغم في الواو، فيُقال: شُنُوَّة بالتشديد والنسبة إلى المهموزة : شَنَئِيٌّ كحنفيّ، وإلى المشدَّد شَنَوِيٌّ كعلويّ، ويُقال شنُوئِيٌّ وشَنُوِّيّ كعروضي بالهمز في الأولى وبالتشديد في الثانية، وهو مذهب المبرد[4]، في أن النسب إلى فعوله على لفظه صحّت اللام منه أو اعتلّت) [5]، وإن ترك الهمز فيها من قول العامة، ولم يخطيء ذلك ابن السكيت، إذ يقول: (وقد يُقال: أزد شنُوَّة بتشديد الواو غير مهموز) [6].

٤ـ ما يُهمز فيكون له معنى فإذا لم يُهمز كان له معنى آخر، ومنه المليّ، قال ابن معصوم: (والمليّ كعليّ من الزمان لا حدَّ لها، يقال: مليّ من الزمان، ومليّ من النهار،

---

(١) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١٢٠-١٢١، ظ: الصحاح/ الجوهري٢٣٥٢ ـ رثى، رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٢٨٨-٢٨٩

(٢) أساس البلاغة/ الزمخشري: ١٦٧ ـ خطأ

(٣) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٢٨٨

(٤) ظ: المقتضب/ المبرد: ٣/ ١١٧، ١٢٣

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١٤ ـ شنأ

(٦) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٢

وملِيّ من الدهر، أي طائفة منه، وهو من الملاوة مثلثة، وهي البرهة من الزمان، وأمّا المليء بالهمزة بمعنى الغنيّ المتمول من الملاءةِ بمعنى الغنى والثروة) [١]، وقد جاء في قوله سبحانه: ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[٢]، أي دهرا طويلا[٣]، وفي الإصلاح، قال ابن السكيت: (وقد تمليتُ العيش تَمَلِّياً، إذا عشت مليّاً أي طويلا) [٤].

٥ـ ومنها ما جاء في لغات الهمز، قول ابن معصوم: (اللَّبُؤَةُ كمُثلَة: أنثى الأسد... وفي ثمان لغات أخرى: لَبِأَةٌ كثمرة، ولباءَة كسحابة، ولَبْأَةٌ كحطمة، وَلِبْوَةٌ، ـ بالواو ـ كهَضْبة وسِدرة وسَمْرة، ولباة كقطاة، ولَبَةٌ كدَعَة) [٥]، واللَّبُؤَةُ أفصحها، قال ابن السكيت: (وتقول: هي اللَّبُؤَة، فهذه اللغة الفصيحة، ولَبْوةٌ لغة) [٦]، وهو أقل فصاحة لأنها لغة من الأفصح.

ومما رصدَهُ ابن معصوم في قوله: (أومَأْتُ إليه إيماءً: أشار إليه بيده، أو حاجبه أو غير ذلك، وفي لغة وَمَأَ إليه يَمَأُ ومْأً... ووامَأَهُ مُوامَأةً: حاكاه وباراه مقلوب، وأمَهُ، أو لغة فيه) [٧]، وهي مما تركت العامة همزَهُ، وهو خطأ، قال ابن السكيت: (وتقول: أوْمَأْت إليه، ولاتقل أوْميت)[٨]، وجاء عن ثعلب:(وأومَأْتُ إلى الرجل)[٩]،

---

(١) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٩٥، ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٩٩ ـ ملا، الكشاف/ الزمخشري: ٣/ ٢٢.
(٢) سورة مريم/ الآية ٤٦.
(٣) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٩٦، ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٠٢ ـ ملا.
(٤) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٦.
(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٨٥ ـ لبأ.
(٦) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٢.
(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٤٤ ـ ومأ.
(٨) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٤.
(٩) الفصيح/ ثعلب: ٢٧٩.

وغيره عنده أقلّ فصاحة فلم يذكرها في فصيحِهِ، فيما لم يُخَطِّئْ ابن معصوم ذلك، سيرا على مذهب التسهيل. وما أورده ابن معصوم، ما جاء في الهمز من اللغات، قوله: (وأجزأ عنه، بمعنى جزا، أي قضى، لغة تميمية، وبها قرئ: ﴿ لاَ تَجْزِئُ نَفْسٌ﴾[1]) [2]، غير أن الزمخشري ذهب إلى أبعد من ذلك، عندما حصر دلالة أجزأ بشيء من الأشياء، فقال: (ومن قرأ: ﴿لاَ تَجْزِيء﴾... من أجزأ عنه إذا أغنى، فلا يكون في قراءته إلا بمعنى شيئا من الأجزاء) [3]. ومنها «الحبَنْطأ» ويُترك الهمز فيها بمعنى القصير البطين[4]، والمفردة «إخسأ» جاءت كذلك بغير همز (إخسَ) [5]، و (خنأتُ) الجذع لغة في (خَنَيْتُهُ) أي قطعته[6]، و (أردأ) بمعنى زاد، لغة في (أردى) [7]، و(سخأ النار) فرّج جمرها تحت القدر لتحمي، لغة في المعتل[8]، أي ترك الهمزة لتكون (سخا)، وكذلك (الشمأ: الشَمَع، كسبب فيها ـ وهو موم العسل، أبدلت العين همزة لغة تميمية، قال الخليل: تميم تبدل الهمزة من العين، والعين من الهمزة، يقولون في خبع: خبأ، وفي نزأ: نزع)[9]، وكذلك ضاهأتُ مضاهَأت: شابهته لغة في ضاهيته[10]، ومنه أيضا، نكأ العدو: قتله وأثخن، لغة في نكي بالياء[11].

---

(١) سورة البقرة، الآية/ ٤٨ و١٢٤.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٤٦ ـ جزأ.

(٣) الكشاف/ الزمخشري: ١/ ١٦٤.

(٤) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٥٦ ـ حبطأ.

(٥) ظ: م.ن: ١/ ٦٨-٦٩ ـ خسأ.

(٦) ظ: م.ن: ١/ ٧٢ ـ خنأ.

(٧) ظ: م.ن: ١/ ٩٠ ـ ردأ.

(٨) ظ: م.ن: ١/ ١٠٢ ـ سخأ.

(٩) م.ن: ١/ ١١٣ ـ شمأ، ظ: العين/ الفراهيدي: ١/ ٤٥٩ ـ خبع.

(١٠) ظ: م.ن: ١/ ١٠٩ ـ ظهأ.

(١١) ظ: م.ن: ١/ ٢١٩ ـ نكأ.

المبحث الخامس: المعرَب:

لم تخلُ لغةٌ من دخيل عليها، أو لفظ مهاجر إليها، تختصه وتضمّه إلى خزينها اللغوي. والعربية واحدة من هذه اللغات التي تستقبل المهاجر والغريب، غير أنها لم تفتح ذراعيها بسهولة ويسر، وإنما تخضعه لمعايرها وسننها.

كان العربُ مجاورين لأقوام يتكلمون الفارسية والرومية والسريانية والآرامية والعبرية وغيرها من اللغات الأخرى، وهذا مما سهل عملية انتقال الألفاظ وهجرتها بينها، فضلاً عن كون العرب من ذوي التجارة، قال تعالى: ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾[1]، وهذا سبب مهم في اختلاطهم بغيرهم من الأقوام في بلاد الشام واليمن، فتأخذ اللغات من بعضها ألفاظا ومفردات وتبادل في حروفها وأصواتها كي تستقيم في نطقها، وتنتهج نهجها وتتكيف مع مدارج أصواتها حتى تكون جزءً من لغتها، والعربُ تسمّي هذا معرّباً أو مولَّداً أو دخيلاً، وهو أقلّ فصاحة من غيره.

وكلّما كانت قبائل العرب قريبةً من الغرباء، توسع الأخذ بين اللغتين، وكلّما تباعدت من بعضها تحجّمت هجرة الألفاظ لذا نجد أن في شعر بعض الشعراء العرب من الجاهليين الذين كان لهم إتصال بالفرس، أمثال عدي بن زيد العبادي ولقيط بن يعمر الإيادي نجد ألفاظاً فارسية منتشرة في أشعارهم وقصائدهم[2]، فضلا عن ذلك فقد ذكرت المصادر أن من العرب من كان يُعنَى بقراءة الكتب الدينية النصرانية واليهودية من نحو وَرَقة بن نوفل وغيره، وكذلك الكتّاب الذين كتبوا الوحي والرسائل ويترجمون من اللغات الفارسية والقبطية والحبشية بين الرسول محمد ﷺ

---

(١) سورة قريش، الآيتان ١-٢

(٢) ظ: ديوان عدي بن زيد العبادي

وملوك الفرس والنبط والحبشة، فتَعْلَقُ كلمةٌ من هنا ولفظة من هناك في لغة العرب فتلوكها الألسن وتستسيغها الأذواق بعد أن تجري على وفق سليقتها فتحذف منها أو تزيد حتى تستقيم على الألسن.

بيد أنّ الأخذ لم يكن عشوائياً، بل كان يجري بحسب قوانين اللغة وأصولها، وإن قبول العربية للألفاظ الأجنبية يُعَدُّ ضرباً من ضروب الإتساع (ولكن هذا لا يعني أن أبواب اللغة مفتوحة على مصراعيها لقبول كل لفظ يأتي به التقدم الحضاري والتقني، أمّا ما تمس الحاجة إليه عند الضرورة القصوى من ألفاظ اللغات الأخرى فأمر مسوغ ولا يسوغ سواه) (1). وإن الإفراط في ذلك دليل ضعف اللغة، وانهيارها أمام اللغات الأخرى.

المعرّب في اللغة كما يقول ابن منظور وهو: (أن تتفوّه به العرب على منهاجها، نقول: عرّبته العرب، وأعربته أيضا وأعربَ الأغتم وعَرُب لسانُه بالضم عروبةً، أي صار عربياً وتعرّب واستعرب أفصح) (2)، وإن قوله: (أن تتفوه به العرب على منهاجها) ، أي أن (يشيع استعمالها لدى العرب القدماء، وتأخذ النسيج العربي فيقتصّ من إطرافها، وتُبدّل بعض حروفها وتغيّر مواضع النبر منها حتى تصبح على صورة شبيهة بالكلمات العربية) (3).

إنَّ هذا التغير والتبديل في حروف اللفظة لازمٌ في أكثر الكلمات، لأن اللسان غير العربي لا يسير على وفق سليقة العرب، فالعرب تبدل (الحروف التي ليست من

---

(1) الاقتراض اللغوي/ د. حاكم الزيادي ـ مجلة المورد العدد (٤) لسنة ٢٠٠٠م ـ ١٤٢١هـ: ٥٩، ظ: الظواهر اللغوية في كتب إعجاز القرآن حتى نهاية القرن الخامس الهجري / عادل عباس هويدي : ١٦٣ (رسالة ماجستير) .

(2) لسان العرب/ ابن منظور: ٩/ ١١٥ ـ عرب.

(3) من أسرار اللغة/ د. إبراهيم أنيس: ١٠٣، ظ: الألفاظ الفارسية المعرّبة/ أدي شير: ٤.

حروفهم إلى أقربها مخرجا، وربما أبعدوا والإبدال في مثل هذه الحروف، لازم لئلاّ يدخل في كلامهم ما ليس منه فيبدلون حرفاً بآخر ويغيرون حركته، ويسكنونه ويحرّكونه، وينقصون أو يزيدون، فما كان بين الكاف والجيم يجعلونه جيما، أو كافا أو قافا)[1].

بيد أن المعرّب لا يخرج عن كونه لفظاً ومعنىً منقولاً من اللغة المستعار منها إلى اللغة المستعار لها، يقول السيوطي عنه: (هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة في لغتها... ويطلق على المعرّب دخيلاً) [2]، غير أنَّ ابن معصوم كان أكثر وضوحا من غيره في حدّه، بعدما عرّاه مما لحقه من زوائد الحروف، قال: (الاسم المعرّب، ما سلم من مشابهة الحروف المقتضية لبنائه. المعرَّب كمعظّم، ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها، وتكلّمت به على منهاجها) [3].

إن التعريف هذا يوافق ما عليه من تعريب الألفاظ في عموم اللغة، لكنه لا يتفق مع ما عليه في القرآن الكريم، وقد ذهب هذا المذهب من قبل القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت٤١٥هـ) إذ علّل وجوده في القرآن العظيم بأنه كان نتيجة تواضع جديد، فيقول: (أنَّ الكلمة قد يجوز أن تتفق في اللغتين فليس كونها فارسية بمانع من كونها عربية، فإذا كان لو تكلم الواحد من العرب، ولا تُعْرَف حكمتُه، أو حكاها عنهم وجب إثباتها عربية، فإذا ذكرها تعالى في كتابه، وشهد بأن جميع الكتاب بلسان العرب، فبأن تثبت عربية أَوْلَى، علماً أن اللفظة لا يمتنع أن تكون فارسية)[4].

---

(١) شفاء الغليل/ الخفاجي: ٣٦

(٢) المزهر/ السيوطي: ١/ ٢٦٨-٢٦٩

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٢٩٧ ـ عرب

(٤) المغني (إعجاز القرآن) / عبد الجبار المعتزلي: ١٦/ ٤٠٥

وهذا تنظير من القاضي عبد الجبار، ولذلك احتج على من قال أنَّ في القرآن ألفاظاً أعجمية؛ لأن النبي ﷺ: (كان يتلو عليهم قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[1]، فلو كان فيه فارسية لاحتجوا عليه بذكره، وفي عدولهم عن ذلك دلالة على فساد هذا الطعن، فلا يصحّ أن يدعى أن قوله: «سجيل» و«استبرق» إلى غير ذلك من باب الفارسية)[2].

وهذا منهج وسط بين منهجين متخالفين أحدهما يقول بعدم وجود أعجمي في القرآن الكريم[3]، وهذا قول أهل العربية وهم الأكثرون، ومنهم الإمام الشافعي، وابن جرير وأبو عبيدة وابن فارس، وشدد الشافعي (ت٢٠٤هـ) النكير على القائل به[4]، وكان أبو عبيدة (ت٢١٠هـ) ، يقول: (نزل القرآن بلسان عربيّ مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن «طه» بالنبطية فقد أكبر، وإن لم يعلم ما هو، فهو افتتاح كلام، وهو اسم للسورة وشعار لها)[5].

ولو جاء في القرآن ألفاظ أعجمية لاحتجّ العرب على النبي ﷺ وهم كانوا عرب الألسن، قال أبو عبيدة: (قالوا: إنما أُنزل القرآن بلسان عربيّ مبين ومصداق ذلك في آية وفي آية أخرى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[6]، فلم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي ﷺ أو يسألون عن معانيه لأنهم عُرُبُ الألسن فاستغنوا بعلمهم عن المسألة عن معانيه) [7].

---

(١) سورة الشعراء: الآية١٩٥.

(٢) المغني (إعجاز القرآن) / عبد الجبار المعتزلي: ١٦/ ٤٠٥.

(٣) ظ: الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٦١، المزهر/ السيوطي: ١/ ٢٦٨.

(٤) الإتقان في علوم القرآن/ السيوطي: ١/ ٢٧١، الرسالة/ الإمام الشافعي: ٧٧-٨٤.

(٥) مجاز القرآن/ أبو عبيدة: ١/ ٢٧.

(٦) سورة إبراهيم/ الآية ٤.

(٧) مجاز القرآن/ أبو عبيدة: ١/ ٨.

المذهب الآخر هو القائل بوجود المعرّب في القرآن الكريم، قال أبو عبيد (ت٢٢٤هـ) : (وروي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم، في أحرف كثيرة: أنه من غير لسان العرب مثل: «سجيل» والمشكاة واليم، والطور وأباريق واستبرق وغير ذلك، فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة، لكنهم ذهبوا إلى مذهب وذهب هنا إلى غيره، وكلاهما مصيب إن شاء الله تعالى)[١].

فمن المتأخرين السيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه (المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب)، وشهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ) في كتابه (شفاء الغليل بما في كلام العرب من الدخيل).

علّل الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) هذا الاختلاف بقوله: (وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لَفِظَت به العرب على ألسنتها، فعرّبته، فصار عربياً بتعريبها إياه، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل)[٢]، وذلك اعتماداً منهم على السلف الصالح فيما قرروه، فلا ضير في ذلك، إلا أنهم ـ مع جلّ تقديرنا لهم ـ لم يُحيطوا بكل لغة العرب، قال الإمام الشافعي: (ولعل من قال: إن في القرآن غير لسان العرب، وقُبِل ذلك منه، إلى أن القرآن خاص يجهل بعضه العرب، ولسانُ العرب أوسعُ الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً ولا يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ)[٣]. وأضاف ابن معصوم : (أو وصيّ نبيّ، ولعلّ الموجود منها دون ما ذهب بذهاب أهله والله أعلم)[٤]. وفي هذا انحياز منه بقلة المعرّب في اللغة

---

(١) المعرّب/ الجواليقي: ٥.

(٢) م.ن.

(٣) الرسالة/ الإمام الشافعي: ٥٠.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١.

فضلا عن القرآن الكريم.

فهذا تقرير بعدم معرفة العرب بكل لسان العرب، بسبب من سعة العربية وكثرة ألفاظها ودلالتها، وينقل ابن فارس عن أبي عبيدة عمّن حدّث عنهم: (قال: كنا لا ندري ما الأرائك حتى لقينا رجلاً من أهل اليمن فأخبرنا أنَّ الأريكة عندهم الحجلة فيها سرير) [1]، وقال السيوطي في حديثه عن عربية ألفاظ القرآن: (وقال الآخرون: كل هذه الألفاظ عربية صرفة، لكن لغة العرب متسعة جداً، وقد خفي على ابن عباس معنى «فاطر» و«فاتح») [2].

أما التواضع الجديد للألفاظ التي دخلت القرآن الكريم - كما ذهب إليه القاضي المعتزلي - يُشكل عليه بأن هذه الألفاظ أقل بلاغة من الألفاظ العربية، فالتواضع الجديد بعد الوضع الأوّل يؤشّر مهمزا في فصاحة الألفاظ وبلاغتها، فضلاً عن استعانتها بالألفاظ الأعجمية التي هي أقل درجة في الفصاحة من العربي الفصيح.

بيد أنَّ الذين ذهبوا مذهب المُجيزين لوقوع المعرّب في القرآن الكريم، أو الذين قالوا بالوضع، خَفِيَتْ عليهم أشياء، ربما كان بسبب من عدم وجود أبحاث ودراسات تؤصل لتاريخ اللغات، وهم معذورون لذلك، ومن هذا الأشياء ما يأتي:

١- سعة اللغة العربية وعدم القدرة على استيعاب كل أصولها، وقديماً حسمها الإمام الشافعي، وابن معصوم المدني من بعده، بسبب من ثرائها وغناها ووفرة ألفاظها، وجُلّها غير مستعمل، وهذا يدلل على قلة حاجتها إلى ألفاظ غيرها من اللغات، فضلا عن القرآن الكريم.

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٥٨

(٢) الإتقان في علوم القرآن/ السيوطي: ١/ ٢٧١

ولو قارنا ثراء العربية مع أخواتها الساميات (الجزريات) لوجدنا فارقاً يفوق التصوّر في أصولها اللغوية، وبنائها وتراكيبها، يقول بنيامين حداد[1]: (هناك إحصائية تقول إنّ عدد الأصول اللغوية التي تقوم عليها اللغة السريانية تبلغ (١٨٠٦) أصلا لغويا، في حين أنّ عدد الأصول اللغوية في العربية تبلغ (٨٢٢٠) أصلاً لغوياً أي بفارق (٥٤١٤) أصلاً لغوياً، كان المفروض أن يحويها المعجم السرياني أيضاً أسوة بمعجم اللغة العربية)[2]، فهذا الفارق يمثل أكثر من ضعفَيْ أصول اللغة السريانية، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على غنى العربية وافتقار غيرها لها، وقوله: (وكان المفروض أن يحويها المعجم السرياني أيضا أسوة بمعجم اللغة العربية)، يعني بلا أدنى شك أن أصول اللغتين واحدة، فهي تشترك بها جميعا، وكلّ لغة تستعمل هذه الأصول بما يلائمها ومستعمليها، ولهذا فإنّه لا غرابة في أن نجد لفظةً عربيةً تقابلها لفظةٌ سريانيةٌ، أو من أي لغة من اللغات السامية (الجزرية) الأخرى، وعليه لا يمكن القول إنه لا يمكن أن نعدّ تشابه الألفاظ بينها، أو المناقلة بينهما تعريبا، وإنما هي ألفاظ من أصل واحد لاكتها الألسنة حسب طبيعتها وظروفها، فاختلفت عن بعضها البعض في الصفات.

وكذلك نجد ألفاظاً مشتقةً عن السريانية لا أصل لها فيها، منها: (ألفاظ مشتقة تعدّ بالعشرات تروى في المعجم السرياني يتيمةً لا وجود لأصولها الاولى، في حين نلقى تلك الأصول في المعجم العربي وغيره من معاجم اللغات الشقيقة الأخرى بكامل اشتقاقها)[3]، وهذا يبيّن حيوية العربية وبقاءها واستمرارها بكامل قدرتها على

(١) هو عضو هيئة اللغة السريانية في المجمع العلمي العراقي.

(٢) الوشائج بين السريانية والعربية ـ موضوع: (الجذور المماتة في المعجم السرياني) / بنيامين حداد: ٧، و٨.

(٣) م.ن: ١٢.

مواجهة التحديات، يقول أقليمس يوسف داود: (أشهر اللغات السامية هي العربية باعتراف المحققين هي أقدم اللغات السامية وأغناهنّ، ومعرفتها لازمة لكل من يريد أن يتقن حسناً معرفة سائر اللغات السامية ولاسيما السريانية) [1].

ولم يقتصر تفوّق العربية على السريانية فقط، بل تعداها إلى بقية اللغات السامية (الجزرية)، فهي أغنى من الأكدية[2].

٢ـ الأصل المشترك للغات السامية، ويكاد يجمع أكثر علماء الآثار واللغات ممن عني بدراسة حضارة وادي الرافدين على وجود أواصر مشتركة بين اللغات التي عاشت في العراق[3]، إذ لا تكاد تخلو لغة أو لهجة من هذه اللهجات واللغات إلا وبها من أختها بعض الألفاظ وذلك بسبب من الأصل الواحد، الذي وُلِدَت منه، وإن أي شبه بين ألفاظها لا يعني أن هذه اللغة اقترضت من تلك، بل إنّ هذا يوحي إلى وحدة الأصل اللغوي لها، ولذا فإن اقتراض الألفاظ أو إقترابها من بعضها لا يعني أنها أعجمية وعرّبت إلى لغتنا، وبذلك يمكن القول إن ما نُسِبَ من ألفاظ سريانية أو عبرية أو آرامية إلى القرآن الكريم، ما هي إلاّ ألفاظ عربية اشتركت في الأصل اللغوي مع أخواتها الساميات، وهذا ما ينفي عُجْمة هذه الألفاظ في القرآن الكريم.

إن ابن معصوم المدني يحاول في بعض الأحيان أن ينفي ما تعارف من عجمة بعضها في القرآن الكريم ناسباً إياها للعربية الفصيحة، منها (الفردوس)، فقد نقل عن الضحاك قوله: (هي الجنة الملتّفة الأشجار، وهو اختيار المبرد، وقال الفردوس فيما سمعت من كلام العرب: الشجر الملتف والأغلب عليه العنب وجمعه

---

(١) م.ن ـ موضوع (السريانية والعربية في كتابات اقليمس يوسف داود) / يو آرش هيدو: ٤٠.

(٢) فقه اللغات العاربة المقارن/ خالد إسماعيل: ١٩.

(٣) ظ: الأصل المشترك للغات العراقية القديمة ـ موضوع (تعريب اللغة الأكدية) / د.عامر سليمان: ١٣.

الفراديس)[١]، في حين ذهب غيره إلى فارسيتها[٢]، ومنها ايضا (المسيح) ، قال ابن معصوم : (والمسيح: لقب عيسى بن مريم عليه السلام واصله مشيحا بالشين المعجمة ـ وهو لفظ عبراني[٣]، معناه المبارك، كقوله: ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ ﴾[٤]، والظاهر أنه عربي جعل له لقب شريف كالخليل لإبراهيم عليه السلام واشتقاقه من المسح) [٥]، وكذلك جهنم ـ أعاذنا الله منها، وهي اسم لنار الآخرة، قال ابن معصوم : (قيل: اسم عربي سميت نار الآخرة بها لبعد قعرها من قولهم: ركيّة جهنام، وجهنم إذا كانت بعيدة القعر لم تصرف للتعريف والتأنيث، وقيل اشتقاقها من الجهومة، وهو الغلظ، يقال: جَهِمُ الوجه، أي غليظه، فسميت بجهنم لغلظ أمرها من العذاب، وقيل عجمية، وعدم صرفها للعجمة والتعريف، وقيل هي تعريب كهنام بالعبرانية)[٦].

ومنها أيضا جالوت[٧]، والقيامة[٨]، والشهر[٩]، وغيرها.

فابن معصوم هنا يذكر الآراء في المسألة الواحدة من دون أن يرجّح أحدها إلا القليل، والذي يبدو من ذلك أنه كان يحذر حذراً كبيراً في إبداء رأيه بمعرّب القرآن الكريم، وإن كان يميل في بعض الأحيان إلى القول بعربية بعض الألفاظ التي تعارف

---

(١) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٦/ ٨٥.

(٢) ظ: القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم/ د. خالد إسماعيل: ٤٠٠.

(٣) ظ: م.ن: ٤٩٠-٤٩١.

(٤) سورة مريم / الآية ٣١.

(٥) : الطراز الأول/ ابن معصوم ٥/ ٥١ ـ مسح.

(٦) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢/ ٤٠، ظ: القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم/ د. خالد إسماعيل: ١٠٤.

(٧) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٢٠٦ ـ جلت.

(٨) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٤٠٠.

(٩) ظ: م.ن: ٥/ ٥٢٤.

عليها عند علماء العربية، إلاّ أنه لم ينكر أعجمية بعضها الآخر، من نحو جبرائيل[1]، وميكائيل[2]، واسرافيل[3]، غير أنه قليل جداً نسبةً إلى ما قاله غيره من المتأخرين، كالسيوطي في (المهذب)، وشهاب الدين الخفاجي في (شفاء الغليل)، فضلا عن قوله بوجود المعرّب في عامة اللغة ـ وهو أمر مُسَلَّم به ـ والسبب في ذلك كما أوضح هو من قبل بأن العربية (لا يحيط بها من الناس إلا نبيّ أو وصيّ، ولعل الموجود منها دون ما ذهب بذهاب أهله)[4]، لذا كان يذكر ما قيل في عبرانية لفظ أو سريانيته، دون تأكيد أو قطع منه، ذلك عندما يعبّر عنها بلفظة (قيل) كي يكون في مأمن من الوقوع في الخطأ أو السهو، بسبب من الإتساع في اللغة، وقوله أن (الموجود منها دون ما ذهب بذهاب أهله) يؤكد عدم إطمئنانه من كون بعض الألفاظ في القرآن الكريم أعجمية معرّبة، وهذا منطق علمي رصين.



(١) ظ: م.ن: ١/ ١٥٤

(٢) ظ: م.ن: ٢/ ٢٧

(٣) ظ: م.ن: ٢/ ٢١

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١

الفصل الثالث
نقده اللغوي

مدخل:

تنبه علماء العربية على أهمية اللغة لدى الكاتب أو الأديب، فهي أداته في ميدان الكتابة الأدبية والعلمية وفي شتى صنوف المعرفة، فأوْلوها كلَّ جهدهم واهتمامهم، ورصدوا ما وقع من أخطاء في كتب العامة والخاصة سواء كانت أخطاء نحوية أم صرفية أم دلالية، أم ما يتعلق بالجودة والرداءة في الأسلوب أو في طريقة عرض المعنى ونظام الكلام وغير ذلك.

ظهرت بوادر النقد الأولى مع تأليف الشعر وصناعة القصيدة العربية وتنقيحها، من خلال استعمال الذائقة اللغوية لدى شاعر اتجاه شاعر آخر، وسوق عكاظ المنبر الذي يتبارى فيه الشعراء، وكان النابغة الذبياني يقف بينهم حاكماً وقاضياً في صلاحية قصيدة أو فسادها أو نبو بيت فيها أو حسنه وجماله.

لكن ذلك قد تطوّر بفعل تطوّر ثقافة الكاتب والأديب والناقد، إذ تفنّنوا في صياغة النص الأدبي من خلال إقامة علاقات متميزة بين المفردات المكونة له، واختلفت العلاقات هذه بين المفردات باختلاف البنى الثقافية لهم، فاختط كلٌ منهم سبيلاً يسلكه، ربما كان وعراً بفعل ما تضمن من ألفاظ قاسية عاشت في حياة جافية، أو يكون سهلاً يسيراً لكونه حضرياً أو مدنياً.

أدرك نقّادنا هذه الحقيقة المتعلقة بالبيئة اللغوية للناقد أو الأديب وحمّلوها ما تستحق أن تتحمل، ليعبر كل منهما ما يراه فيكون مرآة للحالة التي هو فيها، فابتعدوا في أحكامهم عن سذاجة الذوق والفطرة، وأوْلوا اللغة أهمية كبيرة من حيث النحو والصرف والدلالة وعلاقتها بنظم الكلام، لا من حيث الخطأ والصواب فقط، بل من حيث سلامة الأسلوب ورقّة الألفاظ وعذوبتها وما يتعلق ببلاغة الكلام وفصاحة اللفظ.

وقد تنبه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٢ هـ) على ذلك وأشار إلى أن الصواب اللغوي وحده لا يكفي لكي يكون التعبير جميلاً، فرب تركيب صائب في نظر النحاة إلا أنه قبيح في نظر الفنان والناقد أو الأديب لأن النحوي لا يتفقّد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة أو الإعراب الظاهر، وهذا لا يجدي معه الكلام عند غيرهم[1] لكن البلاغي ينظر إلى النص من خلال مرآة اللفظة وحسن موقعها وسلامتها من الغرابة وتنافر الحروف وأداء المعنى وإن أخطأ في النحو والصرف، وربما علل ذلك بسبب من ضرورة تحتّم عليه في الوزن أو القافية، وقد أسرف بعض منهم في ذلك كابن الأثير (ت ٦٣٦ هـ) إذ ذهب أنّ المطلوب في لغة الأدب هو الحسن لا الصواب، وإنّ المرجع بشأنها هو الذوق لا قواعد النحاة وقياساتهم فزعم (إنّ الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة ولكنه يقدح في الجاهل به نفسه، لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه، وهم الناطقون باللغة، فوجب اتباعهم والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره، وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول، أو ما جرى مجراهما، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن، المتصِفَيْن بصفة الفصاحة والبلاغة، ولهذا لم يكن اللحن

---

(١) ظ: دلائل الإعجاز/ الجرجاني: ٢٢٥، النقد اللغوي عند العرب/ د. رحيم الغراوي: ١٦٩.

قادحاً في حسن الكلام) (١). وهذا إسراف وتعسف في إهمال قواعد اللغة ومعاييرها، قال الدكتور نعمة العزاوي: (ولا يصحّ أن يستسيغ بأن الذوق المستنير أمراً تنكره اللغة، وتأباه قواعد الاستعمال ولا أحد يقول بأنّ كل ما يجيزه النحاة واللغويون من ضروب التعبير هو جميل وسائغ) (٢). أي لابُدّ من وجود فسحة للناقد اللغوي في تقليب كل الوجوه في الإستعمال اللغوي ضمن حدود المعايير العامة أي يجوز الأخذ بالضرورات مثلاً، وإستعمال ما هو أقل فصاحة دون الأفصح، وتأوّل النقاد ما في الشعر من صيغ وتراكيب تخالف الشائع والمألوف في اللغة إذا اقتضت الضرورة، وقد ذهب إلى ذلك كبار علماء العربية على رأسهم الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) وعقد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في الخصائص باباً تحت عنوان (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً)(٣). ردّ فيه على المسرفين وأجاز للمحدثين ما أجاز للقدماء من الضرورات وعدم منعهم منها بحجة أنّ القدماء يقولون الشعر ارتجالاً والمحدثين يمحّصوا الشعر تمحيصاً فلا تجوز عليهم الضرورة خلافاً للقدماء.

غير أن علماء العربية لم يقفوا عند حدود نقد لغة الشعر فقط، بل عمدوا إلى نقد ما وقع في كلام العامة والخاصة من أخطاء فبيّنوا مواضع الخطأ والصواب فيها، وصُنِّفت في ذلك كتب كثيرة اهتمت بالجانب اللغوي في التصحيح، فشملت تصحيحاتهم معاجم الألفاظ، فكان صحاح الجوهري مثار اهتمام علماء اللغة والمعجمات التي جاءت بعده فأوسعوه نقداً وتصحيحاً واستدراكاً، وكان في طليعتهم الفيروزآبادي في معجمه القاموس المحيط.

---

(١) المثل السائر/ ابن الأثير: ١/ ٣١، ظ: النقد اللغوي عند العرب/ د. نعمة العزاوي: ١٦٧.

(٢) النقد اللغوي عند العرب/ د. نعمة العزاوي: ١٦٩.

(٣) ظ: الخصائص / ابن جني: ١/ ٣٢٤.

الفيروزآبادي هو الآخر لم يسلم من النقد والاستدراك أيضاً، فقامت حوله عاصفة من انتقادات، وتتبّع من جاء بعده قاموسه لفظة بلفظة، كما هو فعل حذو القذّة بالقذة، فلم يتركوا شاردة ولا واردة له، إنتصاراً للجوهري وإفحاماً له، وكان منهم السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني، إذ ألفّ كتابه (الطراز الأول) ناقداً فيه ومستدركاً على الفيروزآبادي، وكانت تصحيحاته عليه وعلى الجوهري من علماء اللغة تنمّ عن قدرة لغوية عالية، وطاقة علمية كبيرة.

فضلاً عن ذلك كان ابن معصوم ممّن اهتم بالبلاغة وفنونها، فألف أنوار الربيع في أنواع البديع، شرحاً لبديعيته في مدح الرسول الأعظم محمد ﷺ، وناقداً لأصحاب البديعيات الذين سبقوه في هذا الفن كابن حجة الحموي[1] وصفي الدين الحلي[2] وغيرهما، من حيث اللغة والأسلوب واضطراب الكلام والإبهام.

لذا عقدت في هذا الفصل مبحثين، الأول تصحيحاته، متمثّلة بالتصحيح اللغوي، وما اضطرب في رأيه من أداء الأديب أو الشاعر في أسلوبه وطريقة نظمه، والثاني استدراكاته على الفيروز آبادي واثره فيمن جاء بعده.

---

(١) هو الشيخ تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي المعروف بابن حجة، ولد بحماة سنة ٧٦٧هـ وكان ناظماً ناثراً، ونثره أجود من شعره، وكان معجباً بنفسه، وهجاه كثيرٌ من معاصريه. من آثاره: - ثهوة الإنشاء، وخزانة الأدب شرح فيها بديعيته في مدح الرسول ﷺ، وديوان شعره. توفي سنة ٨٣٧هـ وقيل ٨٣٨هـ. ظ: الضوء اللامع / السخاوي: ١١/ ٥٣، البدر الطالع / الشوكاني: ١/ ١٦٤.

(٢) هو أبو المحاسن صفي الدين عبد العزيز بن محاسن بن سرايا الحلي الطائي السنبسي، ولد سنة ٦٧٧هـ وكان شاعر عصره ومتظلعاً في علوم المعاني والبديع والعربية، سافر إلى مصر سنة ٧٣٦هـ واجتمع بالقاضي علاء الدين بن الأثير وبأبي حيان وغيرهما، له ديوان شعر كبير وآخر صغير. توفي سنة ٧٥٠هـ وقيل ٧٥٢هـ. ظ: البدر الطالع / الشوكاني: ١/ ٣٥٨، الدرر الكامنة / العسقلاني: ٢/ ٤٧٩.

المبحث الأول: تصحيحاته:

لم يأل علماء العربية جهداً في الدفاع عن لغة القرآن، وإنما عملوا جهدهم في تنقية اللغة ممّا شابها بسبب من اختلاط العرب بغيرهم من الأقوام الأخرى، سواء من حيث التصويب اللغوي المتمثل بتصحيح الأخطاء النحوية والصرفية والدلالية، أو من حيث الجمال والقبح أو الجودة والرداءة التي تتعلق بالكلم العربي.

إن اجتماع هاتين الخصيصتين (التصويب اللغوي، والكشف عن مواطن الجمال والقبح) مهم لتكامل عمل الناقد اللغوي، إذ إنهما عملا معاً، لإنتاجه فلا يمكن اقتصاره على تصحيح الأخطاء وتصويبها[1]. وإن كان هذا الجانب يمثل الجزء الأكبر منه، وصُنِّفت فيه كتب كثيرة من بدايات القرن الثاني الهجري وإلى يومنا هذا، فكانت الكتب الأصول في ذلك متمثلة في كتب (لحن العامة)، والذي كان أكثر مصنفيها يمتازون بالتشدد وعدم التسامح في الإبتعاد عن قواعد اللغة ومعاييرها، وما كان ذلك إلاّ حرصاً منهم على سلامة اللغة.

في حين سلك آخرون منهجاً متساهلاً في التصويب اللغوي لأن (اللغة مادة وسلوك اجتماعي يبدأ في صورة وينتهي إلى شيء آخر)[2]، أي أنّ سُنّة التطور لابد أن تلحق اللغة، لأنها كائن حي يحيى بحياة الأمة ويموت بموتها، فسُنّة التطور عاملة فيها، لذا كان من اللازم متابعة التطور والأخذ به وعدم الجمود والتحجر، وإن ذهب جمهور علماء العربية إلى كون لغة العرب لغة بدوية، وهو حق لا مراء فيه، لكن يجب

---

(١) ظ: النقد اللغوي بين التحرر والجمود/ د. نعمة رحيم العزاوي: ٢١-٢٢، أبو حيان التوحيدي لغوياً/ د. نعمة رحيم العزاوي: ٩٥-٩٦.

(٢) العربية بين أمسها وحاضرها/ د: إبراهيم السامرائي: ١٣٤.

استقراء المادة اللغوية القديمة استقراءاً وافياً وحديثاً، فسنجد في ذلك كشفاً إضافياً آخر يمكن أن يضاف إلى تلك اللغة البدوية القديمة وهو - بلا شك- مبني على علم قائم على الصدق والاستقراء[1]. لكن مع الأخذ بنظر الاعتبار أن لا يكون ذلك فُوضى (لأنّ أمر اللغة لا يقوم على المحافظة التي تفضي إلى الجمود وتؤدّي إلى التحجر، ولا يقوم على التجديد المطلق الذي يسمح بكل جديد، ويفتح الباب لكل عوامل التطور والتغيير، وإنما يقوم على ضرب من المحافظة المعقولة) [2]، أي السير على الجادة الوسطى بين التشدد والتساهل وعدم السماح لفُوضى اللغة والإباحية القاتلة لخصائص اللغو والمشوهة لها[3].

بيد أن لكل فريق من هؤلاء النقاد حججه في إلتزام المنهج الذي أراده، وكل منهما كان ينطلق من حبّه للغة واحترامه لها، قال الدكتور العزاوي: (فالمحافظون يرون في موقفهم أنه طبيعي تحتمه عليهم الرغبة في الاحتفاظ بنقاء اللغة وصفائها ومنع تسرب عوامل الفناء والفساد إليها، والمجددون يرون في موقفهم أيضاً، أنه موقف طبيعي يمليه عليهم حب اللغة والرغبة في أن تخضع لحياتهم وتنمو بنموّهم وتسير مع زمنهم وزمن من يأتي بعدهم، بل أنهم -أي المجددين- يعدون موقفهم من اللغة هو المعبّر عن حبها واحترامها، وهو الدليل على الرغبة في أن تظل موصولة الأسباب بالحياة)[4].

هذان الاتجاهان لم يتوقّفا عند القرون الأولى من حياة الأمة، بل استمر ذلك،

---

(١) ظ: العربية بين أمسها وحاضرها/ د. إبراهيم السامرائي: ١٢٥.

(٢) النقد اللغوي بين التحرر والجمود / د.نعمة رحيم العزاوي: ٢٦- ٢٧.

(٤) ظ: خصائص العربية/ محمد مبارك: ٢٧.

(٤) النقد اللغوي بين التحرر والجمود/ د. نعمة رحيم العزاوي: ٢٥-٢٦.

ففي بدايات نهوض الأمة العربية ومحاولات التصنيف في كتب لحن العامة والخاصة نشأ جيل من الرواد التزموا قواعد اللغة ومعاييرها منهم الأصمعي (ت ٢١٥هـ) وابن السكيت (ت٢٤٥هـ) ، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) وأبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) والحريري (ت ٥١٤هـ) ، فكانوا لا يرتضون إلا الأفصح ونبذ الرديء والنادر في اللغة.

فيما نهض الفريق الآخر يدعو إلى التساهل وترك التزمت والقبول بالفصيح والنادر في اللغة إذا استعملته العامة، وذلك تمشياً مع حالة الأمة، إذ أصبح من الصعب السيطرة على أخطاء العوام، فاتجهوا إلى كتب أهل الثقافة والعلم ومصنفاتهم فقبلوا بما هو أدنى من الأفصح، بل بدا النقاد وكأنهم لا يعنيهم الأفصح قدر ما يعنيهم الفصيح ولا يطلبون من الأديب أكثر مما يرتفع عن العامي [1]، فبرز منهم مكي الصقلي (ت ٥٠١ هـ) وابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) وابن هشام اللخمي الأندلسي (ت٥٧٧هـ) ، وابن بري (ت٥٨٢هـ)، والشهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ).

وسار على هذا المنهج من التساهل الكثير من علماء البلاغة أيضاً، جنباً إلى جنب مع علماء التصويب اللغوي، منهم ابن الأثير (ت ٦٣٦هـ) ، وهو القائل (فإن قول القائل بأنّ العرب كانت تستعمل من الألفاظ كذا وكذا، وهذا دليل على أنه حسنٌ – قولٌ فاسد- لا يصدر إلا عن جاهل. فإن استحسان الألفاظ واستقباحها لا يُؤخذ بالتقليد من العرب لأنه شيء ليس للتقليد فيه مجال، وإنما هو شيء له خصائص وهيئات وعلامات إذا وُجدت عُلِمَ حسنه من قبحه)[2]، فابن الأثير قد أعطى هنا

---

(١) النقد اللغوي عند العرب/ د. نعمة رحيم العزاوي: ٧٧، ظ: مجلة المورد -مجلد ٦ - العدد ١ السنة ١٩٧٧م- موضوع: مناهج التصويب اللغوي/ د. نعمه رحيم العزاوي: ١٣.

(٢) المثل السائر/ ابن الأثير: ١/ ١٥٤.

فسحة في القول لأن يفلت الناقد من قيود الماضي، بل لابد من اتباع أو مراعاة سُنّة التطور في العربية، فأخذ بالوحشي والغريب من الألفاظ، غير أنّه كان يؤكد أنّ أحسن الألفاظ ما كان مألوفاً[1]، وإلى ذلك ذهب ابن عربشاه (ت٩٤٣هـ) في الأطول[2] وابن المغربي (ت ١١٢٨هـ)، الذي حاول أن يقيد الكثير من الحالات ليدل بها على الفصاحة وعدم مخالفة كلام العرب (لأن شرط فصاحة الكلمات حينئذ إنما هو في المفيد)[3] وذهب إلى أبعد من ذلك عندما أوّل بعضاً من الأشعار ورفع عنها الغرابة ليضعها على طريق الاستعمال الصحيح بعد أن أخرجها غيره عن الفصاحة[4] كقول العجاج:

ومقلة وحاجباً مزججا[5]

فضلاً عن ذلك ذهب بعض علماء اللغة إلى التوسع في الشاهد اللغوي لدعم مسألة لغوية، فوسّعوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف والاستشهاد بأقوال أهل البيت عليهم السلام، فمن المتأخرين عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، وذلك طلباً للسهولة والتيسير على أهل اللغة، قال البغدادي: (والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وآل البيت، كما شرح الشارح المحقق)[6]، رضي الدين الاستربادي (ت٦٨٨هـ) في شرحه على الكافية غير أنه لم يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله، وعلّة ذلك مخافة أن

---

(١) ظ.م.ن: ١/ ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) ظ: الأطول/ ابن عربشاه: ١/ ١٩٧.

(٣) مواهب الفتاح/ المغربي: ١/ ١١٢.

(٤) ظ: م.ن: ١/ ١١٣-١١٩.

(٥) ديوانه: ٣٦١.

(٦) خزانة الأدب/ البغدادي: ١/ ٩-١٠

يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو مولّداً، أو لمن لا يوثق بكلامه[1]، وهو حقيق بكل ذلك.

ولعل الصعوبة في الحكم على صحة الألفاظ وسلامتها من الخطأ، خاضعة لمظاهر التزمّت والإلتزام بالقديم من قبل النقاد، والتي هي[2]:

١ ـ التمسك بالأفصح.

٢ ـ رفض القياس.

٣ ـ رفض التطور الدلالي.

٤ ـ رفض المولّد من المفردات والتراكيب.

٥ ـ رفض المعرّب والدخيل.

بيد أن ابن معصوم المدني ذهب في التصحيح باتجاهين رئيسين هما:

الأول: التصحيح اللغوي، وفيه سار على ما سار عليه الأقدمون من رصد الانحرافات عن معايير اللغة والنحو.

الثاني: عندما عالج الأساليب لدى الكتّاب والشعراء وصوَّب لأكثرهم من حيث الجودة والرداءة، إذ كان يتأمل النص ويدققه ويتفحّص شواهده غير متردد في إبداء ملاحظاته عنها، فضلاً عن عدم اكتفائه في الاعتماد على آراء سابقيه من النقاد العرب مؤيداً أو معارضاً لهم، بل راح في بعض الأحيان يصوّب آراء نقدية سبقته[3]، فناقش مسألة استغلاق المعاني واستبهاها، فضلاً عن السرقات الأدبية وعدم التجديد في المعاني عند الشعراء واجترارهم لمعاني من سبقهم، واطلقتُ عليه الاضطراب في

---

(١) ظ: م.ن: ١/ ١٥.

(٢) ظ: النقد اللغوي بين التحرر والجمود/ د. نعمة رحيم العزاوي: ٣١-٨١.

(٣) ظ: ابن معصوم المدني أديباً وناقداً/ د. كريم علكم: ٢٨٥.

الأداء اللغوي أو اضطراب الكلم كما ذهب إلى ذلك الأستاذ إبراهيم الوائلي في اضطراب الكلم عند الزهاوي[1].

أولاً/ التصحيح اللغوي (رصد الانحرافات عن معايير اللغة والنحو):

اللغة ظاهرة اجتماعية، والمجتمع هو الذي يرعى اللغة، ويأخذ بالمحافظة عليها، وكان على الفرد أن يلتزم نظامها في التراكيب والأساليب، وأن أي خروج عن هذا النظام يُعدّ خرقاً لنواميسها يجب إصلاحه، وابن معصوم كان حذراً في استعمال اللغة وأساليبها، وهو حَذِرٌ أيضاً في رصد هذه الخروقات وإرجاع ما خرج منها إلى جادة الصواب، وقد رصد في كتابيه الطراز الأول ورياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين الكثير منها، منبّهاً على أخطاء نحوية وصرفية ودلالية أو ألفاظ عاميّة، وقد قسمت هذه الخروقات على مواضع منها:

١ ـ الأخطاء النحوية والصرفية:

إنّ من أبرز الأخطاء التي تتبّعها ابن معصوم على الفيروزآبادي في معجمه القاموس المحيط مسألة تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وقد عللها الدكتور هاشم طه شلاش على عجلة في التأليف وعدم الدقة في النقل، وبأنهالكنة أعجمية تسير مع الفيروزآبادي في مواطن كثيرة من القاموس[2]. أو ربما كان تعدد مجلدات القاموس المحيط التي وضعها في بادئ الأمر قد أوقعه في هذا اللبس والخطأ، ثم ما جاء منه مختصراً، قد يفقده الدقة في النقل، ولذا وقع في مثل هذه الأخطاء التي سايرت

(١) ظ: اضطراب الكلم عند الزهاوي/ إبراهيم الوائلي: ٣-٥ (مقدمة المؤلف).
(٢) ظ: الزبيدي في كتابه تاج العروس/ د. هاشم طه شلاش: ٤٩٩.

القاموس المحيط في أكثر موارده، وقد رصدها ابن معصوم دون أن ينبّه على أنّ ذلك خطأ وصوابه كذا كما فعل الزبيدي في تاج العروس، بل أدرج ما يراه صحيحاً دون التنبيه عليه، فمن ذلك قول صاحب القاموس: (ولحية ليّثة ككيّسة، اختلط شمطُهُ ببياضِهِ)[1] .فصحح له ابن معصوم وقال: (ولحية ليّثة، كطيبة: شمطاء)[2]. ومنه أيضاً قول صاحب القاموس: (وانتكب كنانته، أو قوسَهُ، ألقاه على منكبه) [3]، فجعل من الضمير في (ألقاه) مذكراً، وهو عائد إلى الكنانة، وهي مؤنثة، فصحح له ابن معصوم بقوله: (ونكب الرجل كنانتَهُ نكباً، كقتل: نكتها ونثر ما فيها)[4]، مؤنثاً الضمير العائد إليها.

ومنه كذلك ما قاله الفيروز آبادي: (والحَرِح ككَتِف، ايضاً المولع بها)[5]، بالتأنيث عندما أعاد الضمير المؤنث عليه وهو مذكر، فقال ابن معصوم مصحّحاً: (الحَرِح كعهن، فرْجُ المرأة، حذف لامَهُ استثقالاً لتماثل أصلين في كلمة مع كونهما فاءً ولاماً حلقيين)[6]، فجعلها مذكراً.

ومنه أيضاً قول الفيروزآبادي: (والصيحانيّ من تمر المدينة نُسِبَ إلى صيحان لكبش كان يُربط إليها)[7]، فجعل الضمير في (إليها) مؤنثاً عائداً على مذكر، وهو الكبش، فصحح ابن معصوم ذلك بقوله: (والصيحانيّ، كريحانيّ : ضربٌ من تمر

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ١٧٤ -لوث.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٤٣٧ -لوث، ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٥/ ٣٤٨ -لوث.

(٣) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ١٣٤ -نكب.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ١١٥، نكب، ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٤/ ٣١٠ -نكب.

(٥) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢١٩ - حرح .

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٢٩٩ -حرح، ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٦/ ٣٥٧ - حرح .

(٧) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٣٦ - صيح .

المدينة أسود صلب المُضْغة، وأصل النسب فيه أن نخلة شُدّ بها كبش اسـمه صَيَحان، أو صَيّاح فسميت صيحانية) [1]، فالنسبة إلى الكبش وهو مذكر، لا كما ذكـر صـاحب القاموس. ومنه أيضاً قوله: (وبلدٌ سنخٌ، ككتِف، مُحمَّةٌ) [2]، والصحيح مُحَمٌّ لأن البلـد مذكر، كما يذهب إلى ذلك ابن معصوم، بقوله: (وبلدٌ سِنخٌ ككتِـفٌ كثـير الحمـى)[3]، ولو كان البلد انثى لقال (كثيرة الحمى)، ولم يـأتِ بـالقرآن إلا مـذكراً، وأجـازه المـبرد للمذكر والمؤنث[4].

ومنه كذلك (القدر)، فهي عند الفيروزآبادي تذكر وتؤنّث، فقال: (والقِدر - بالكسر معروف، انثى أو يؤنث)[5]، وقال ايضاً: (والقدر طرح فيـه الملـح... والقـدر كثر ملحها)[6]، فيما كان عند ابن معصوم مؤنثاً، قال: (ومَلَـحَ القـدرُ مَلْحـاً، كمنـعَ وضربَ: ألقى فيها ملحاً بقدر... وأملحهـا وملحهـا تمليحـاً، أفسـدها بإكثـار الملـح فيها)[7]، وهي عند العرب مؤنثة كما يذهب ابن منظور إلى ذلك[8]، وإن اسماء القدور كلها مؤنثة إلا المرجل[9]، وقد يُعذر الفيروزآبـادي في عـدها مؤنثـة أو مـذكراً، لكنـه لايُعذر بإضافة التاء لها[10] في قوله: (ونشل الطباخ القدرة من القدرةِ)[11].

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٤١٥ -٤١٦، صيح، ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٦/ ٥٦١-صيح.
(٢) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي : ١/ ٢٦٢-سنخ
(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ١٣٤ -سنخ، ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٧/ ٢٧٤ -سنخ.
(٤) ظ: المذكر والمؤنث / المبرد : ١٠٧ .
(٥) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢/ ١١٤ -قدر.
(٦) القاموس المحيط / الفيروزآبادي : ١/ ٢٥٠ -ملح.
(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٥٤ - ملح.
(٨) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١١/ ٦٠ - قدر.
(٩) ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٧/ ١٤٢ -ملح.
(١٠) ظ: الزبيدي في كتابه تاج العروس / د. هاشم طه شلاش : ٥٠٠ -٥٠١ .
(١١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ١٥٤ - فخت.

ومن أغلاط الفيروزآبادي النحوية، والتي رصدها ابن معصوم قوله: (بابات الكتاب سطوره، لا واحد لها)[1]، فيما ذهب ابن معصوم إلى وجود مفرد لها، لكنه غير مستعمل إذ يقول: (وبابات الكتاب: سطوره لايستعمل مفردُها وقول الفيروزآبادي: لا مفرد لها، وهم)[2].

ومنها أيضاً ما يتعلق بالمنع والصرف في بعض الألفاظ، قال ابن معصوم: (دعد كفْلَس: لقبُ أم حُيَيْن، واسم أمرأة يصرف ويُمنع، والمنع أكثر وأجود، وغلط من قال: أن الصرف أفصح)[3]، وفي ذلك غمز وإشارة إلى قول الفيروزآبادي: (دعد لقب أم حُيَيْن، واسم امرأة، ويمنع)[4].

وقد خطّأ ابن معصوم الفيروزآبادي عندما جعل (الذود) جمعاً للمؤنث فقط، عندما قال: (الذود....مؤنث ولا يكون إلا من الإناث، وهو واحد وجمع أو جمعٌ لا واحدة له، أو واحد جمع أذواد)[5]، فيما جوّز ابن معصوم استعماله للذكور مع القلة، إذ يقول: (أكثر ما يُستعمل في الإناث، فأفهم جواز استعماله في الذكور على قلّة، الجمع: أذواد، ومن منع جمعه فقد أخطأ)[6]، وإلى هذا ذهب ابن فارس وابن منظور إذ جعلوا الذّود جماعة الإبل أو النَّعم دون تحديد الجنس[7].

ووهّم ابن معصوم بعضاً من طلبة العجم في فهم القواعد النحوية، وقصّرهم

(١) م.ن: ١/ ٣٨ – بوب.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ١/ ٢٩٧– بوب.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٣٥٠–دعد.

(٤) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٩٢ – دعد.

(٥) م.ن: ١/ ٢٩٣– ذود، ظ: البارع/ أبو علي القالي: ٧١٥– ذود.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٥٥٣ –ذود.

(٧) ظ: مقاييس اللغة / ابن فارس: ٣٧٠/ ذود، لسان العرب / ابن منظور: ٥/ ٧٠ –٧١ – ذود.

في ذلك لأنهم لايدركونها. ففي الأداة (بل) ، قال: (و «بل» حرف إضراب مطلقاً، فإنْ تلاها مفرد كانت عاطفة، وأن تلاها جملة، كانت حرف ابتداء لا عاطفة عند الجمهور، خلافاً لابن مالك وغيره) ، ثم قال: (وتوهَّم بعض القاصرين من طلبة العجم أنّ العاطفة لجملة لا تكون إلا للأفعال، وإن الإبطال مخصوص بالعاطفة لمفرد وهو من قصور معرفته وقلّة إطلاعه) [1] ، لكن ابن مالك كان على صواب، ذلك لأن العطف جاء من كون إعراب ما قبلها يشبه إعراب ما بعدها، أي على نسقه وشكله الإعرابي، ويبقى معنى الإضراب عن الأول ونقلت الحكم إلى الثاني [2] .

ومنها، أيضاً، تخطئته لكثير من العلماء عندما جعلوا (حين) ، وهي ظرف زمان بمعنى (حيث) [3] وقد نقل ذلك ابن منظور عن الأصمعي [4] .

وسجل كذلك أخطاءً صرفية تتعلق بالأبنية والجمع والإفراد وغيرهما، منها ما قاله صاحب القاموس: (والمَطْرَبُ والمَطْرَبة بفتحها: الطريقُ الضيقُ، وككتِف، فرس النبي ﷺ) [5]، وقد أوحى ذلك إلى ابن معصوم أن (طَرِبَ) من باب (كتب) ، فعدّه خطأ، فقال: (وقد طَرِبَ طَرَباً، كتَعِبَ ـ فهو طَرِبٌ ككَتِف، وما أفهمه من كلام الفيروزآبادي من أنه على مثال كتب غلط صريح فاحذره) [6]. لكن المعروف أنّ الحرف المشدد يُسَهّل بتحويل أحد الحرفين إلى حرف علة أو نون أو ميم أوراء أو لام، ويبدو أن المطرب أصله المطّب بتشديد الطاء فلما قُلِب أحد حرفي التشديد إلى راء بقي

---

(١) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٧/ ١٢.

(٢) ظ: كتاب سيبويه : ٢/ ٤٣٥، المقتصد في شرح الإيضاح / الجرجاني: ٢/ ٩٤٦ – ٩٤٧، شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٣٦ .

(٣) ظ : رياض السالكين / ابن معصوم : ١/ ١٤١-١٤٢، المصباح المنير/ الفيومي: ١/ ١٦٠ .

(٤) ظ: لسان العرب / ابن منظور: ٣/ ٤١٢ – حيث .

(٥) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٩٧-طرب.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٢٤٥ –طرب.

على وزنه، والظاهر أن الفيروزآبادي هو الأصح.

ومنه أيضاً قول صاحب القاموس: («جَوْت جَوْتُ» مثلثة الأمر مبنّية دعاء للإبل إلى الماء) [1]، وقد خطـّأه ابن معصوم بفتح أول (جَوْت) وقال: (جُوت، كحُوت، مبني الآخر على الفتح، ويُكسر على التقاء الساكنين، وحُكِي ضمه، أيضاً: دعاء للإبل إلى الشرب، وفتح أوله غلط أو لغة) [2] وهذا خلاف لابن فارس وابن منظور[3].

ومنه كذلك: (فرسٌ فِلتان بالكسر ويحرَّك)[4]، وهذا غلط عنده، قال: (والصواب بالفتح كشَخَذان في شَحْذان)[5].

ومن الأخطاء الصرفية التي رصدها المدني ما يتعلّق بالمصادر على صاحب القاموس عندما يقول: (كَلأَهُ كمنعه كلأً وكِلاءَةً وكِلاءً بكسرهما حرَسَهُ وبالسوط ضربه، والدين تأخر... وعمره انتهى)[6]، فتعقبه ابن معصوم، إذ عدَّ (كلأ) من باب خضعَ، فتكون كلأ يكلأ كلوءً زنة خضع يخضع خضوعاً، وليس مصدرها كَلْأ وكلاءَةً وكلاءً، كما زعم صاحب القاموس فقال ابن معصوم: (وكلأ الدين كـُلوءً كخضع خضوعاً، تأخر فهو كالِيء، وكلأ عمره، طال، وانتهى، وعبارة القاموس توهيم أن مصدر هذا كمصدر ما قبله، وهو خطأ)[7] لكن المصدرين وردا على الصحة عند

---

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ١٤٥ -جوت.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٢٠٧ – جوت .

(٣) ظ: مقاييس / ابن فارس : ٢١٢/ جوت، لسان العرب / ابن منظور : ٢/ ٤٠٩ / جوت .

(٤) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ١٤٥ – فلت.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٢٧٤– فلت، ظ: مقاييس اللغة / ابن فارس : ٧٩٧ – فلت، لسان العرب / ابن منظور : ١٠/ ٣١١– فلت .

(٦) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٦ – كلأ.

(٧) الطراز الأول / ابن معصوم : ١/ ١٧١ – كلأ .

أصحاب المعجمات [1].

وهناك، اخطاء أخرى رصدها، ابن معصوم على غيره، ربما كان بعضها بسبب من تشدد أولئك وتسامحاً منه [2].

٢ ـ الأخطاء الدلالية:

تتبع ابن معصوم أخطاء القاموس المحيط ورأى فيها رأيه من أنها أخطاء يجب ملاحظتها وتصحيحها معتمداً في ذلك على ما يراه العلماء من أهل العربية، فمثلاً قول الفيروزآبادي: (والشحشحة الحذر وصوت الصُّرَد وتردّد البعير في الهدير والطيران السريع) [3]. غير أنّ ابن معصوم غلّطه ببعض الدلالات، فقال: (وقول الفيروزآبادي، تردد البعير في الهدير، غلط، لأنه تفسير بالضد، ألا ترى إلى قول الراجز:

فردد الهدر وما أن شحشحا وشحشح من كذا وحذر) [4]

لكن ابن فارس لم يوافقه في ذلك، فقال: (وشحشح البعير في هديره، وذلك إذا لم يكن هديره خالصاً) [5] كأن الشحشحة درجة من درجات الهدير أو نوع منه والفيروزآبادي لم يخطئ لأنه ذكر العام إذ بيّن ما بين اللفظين من عموم وخصوص.

ومن تخطئة صاحب القاموس في الدلالةأيضاً: (السيحُ الذهاب في الأرض للعبادة) [6]، وعدّ ابن معصوم تخصيص دلالة السيح بالعبادة غلط مستشهداً بكلام

---

(١) ظ: العين / الفراهيدي : ٣/ ١٥٨٨ – كلأ، أساس البلاغة / الزمخشري : ٥٤٨ - كلأ، لسان العرب/ ابن منظور : ١٢/ ١٣٢ - ١٣٤ – كلأ.

(٢) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٤٦٤، ٢/ ١٠٣ - ١٠٤، ١١٢-١١٣، ١٦٦-١٦٧، ٥/ ٤٦-٤٧، ١٦٧، ٤٢٠.

(٣) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٣١ –شحح.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٣٧٩ –شح.

(٥) مجمل اللغة/ ابن فارس: ٣٤٢ –شح.

(٦) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٣٠ –ساح.

الله سبحانه، فقال: (ساح الرجل يسيح سيحاً وسياحة وسيوحاً وسيحاناً، فارق الأمصار وذهب في الأرض، وقول الفيروزآبادي للعبادة غلط، لقوله تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ﴾[1])[2]. وذكر ابن فارس كثيراً من المعاني دليلاً على عدم تخصيصها بالعبادة فقط[3]، فهي عامة لكن السير للعبادة من خصوصيات القرآن، إذ خصصها بهذا الشأن. ومنها أيضاً حين يقول صاحب القاموس: (الرعد: صوت السحاب أو اسم ملك يسوقه)[4]. وتتبعه ابن معصوماً مقدِّماً قول صاحب القاموس ومشيراً إلى حقيقة الرعد، فقال: (وحقيقته صوت ريح عاصفة في سحاب كثيف، أو إصطكاك أجرام السحاب)[5]، ذلك أن السحاب قطرات ماء تحملها الريح، فتصطدم الرياح مع بعضها محدثة صوتاً، هو الرعد، والفيروزآبادي لم يخطئ لأنه تكلم بحسب معارف عصره ولكن تطور علوم الفيزياء قد جعلت صوت الرعد معللاً معروفاً.

وفرق ابن معصوم بين الجنس واللفظ في المفردات اللغوية مصوباً للفيروزآبادي قوله: (ويقال ليس للواحد تثنية ولا للأثنين واحد من جنسه)[6]، فقال ابن معصوم: (وصوابه من لفظه)[7]، أي من لفظ الأثنين، لأن الجنس يدل على نوع، وأوضح ابن فارس ذلك بقوله: (الجنس: ضرب من الشيء، قال ابن دريد، كان الأصمعي يدفع قول العامة: هذا مجانس لذا، ويقول: ليس بعربي)[8]، وإن ما ذهب إليه ابن معصوم

---

(١) سورة التوبة/ الآية ٢.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٣٧٥ –سيح.

(٣) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٤٧٨ –سيح.

(٤) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٧٤ - أحد.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٣٧١ –رعد.

(٦) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٧٤ –أحد.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/ ٢٠٧ –أحد.

(٨) مجمل اللغة/ ابن فارس: ١١٣ - جنس.

هو الصواب وإن العدد لفظ لا جنس.

ومن أخطاء صاحب القاموس، قوله: (والحوشب: الأرنب والعجل والثعلب الذكر والضامر والمنتفخ الجنبين ضد) [١]، فيما كان يرى ابن معصوم أن الثعلب الذكر هو القَعْنب لا الحوشب، فقال: (القعنب، كعقرب: الثعلب الذكر) [٢]، وذهب الزبيدي في التاج إلى هذا، وعده خلطاً [٣].

ومنها أيضاً قول الفيروزآبادي في (لوث): (لحية ليّثة ككيِّسة إختلط شمطُهُ ببياضه) [٤]، فضلاً عن خطئه في تذكير الضمير العائد على المؤنث (اللحية) فهناك خطأ في دلالة (شمط)، إذ جعله من السواد، وهو غلط، والصحيح أنه من اختلاط الشيب بسواد الشباب، أو اختلاط نور الصباح ببقية ظلمة الليل [٥]، وصحح له ابن معصوم بقوله: (ولحية لَيِّثة، كطيبة: شمطاء) [٦] موحياً بتلك الدلالات من اختلاط البياض بالسواد، لا كما يراه الفيروزآبادي.

٣ ـ تمييزه بين الفصيح والأفصح في المفردات اللغوية:

حاول ابن معصوم المدني في متابعته للقاموس المحيط أن يرصد الكثير من الألفاظ ويفصل بين الفصيح منها والأفصح، فممّا قاله المصنف: (ورَحَبَة المكان وتَسكَّن: ساحته ومتسعه) [٧]، دون أن يشير إلى أيهما أفصح، فيما كان ابن معصوم قد

---

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٥٥ – حشب.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٤٠٧ – قعنب.

(٣) ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٢/ ٢٨١ – حشب.

(٤) القموس المحيط / الفيروزآبادي : ١/ ١٧٤ – لوث .

(٥) ظ: مقاييس اللغة/ ابن.فارس: ٥١٤ – شمط، شرح القاموس المحيط/ ابن الطيب الفاسي: ١١٤ – شمط.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٠/ ٤٣٧ - ليث.

(٧) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٧٢ –رحب.

نبه إلى ذلك، فقال: (والرَّحَبة كقَصَبة وهَضْبة، والأول الأفصح: ساحة الدار ومتسعها)[1]، أي أن رحْبة بسكون العين أقل فصاحة عنده والسكون تسهيل لها فقط.

ومنها أيضاً الأَسْدُ، وهي أفصح لفظاً من الأزد عنده، معضّداً ما ذهب إليه بأقوال العلماء ممن سبقه، فقال: (والأَسْد كفلس: لغة في الأزْد، جرثومة من جراثيم قحطان، قال بن سلام وابن السكيت: يقال لهم الأزْد بالزاي، والأَسْد بالسين، وهي أفصح، وذكر بن أبي خيثمة عن وهب بن جرير، أنّه قلما ذكر الأزد، إلا قال: الأسْد بالسين، وكان فصيحاً)[2]، وهذا ما عليه الفيروزآبادي[3]، وإن إبدال الزاي سيناً وارد في لغات العرب[4]، كما في الصاد أيضاً نحو « الصراط، والسراط، الزراط» وذلك لتقارب هذه الحروف في المخرج.

ومن الأفصح ما استشهد عليه بالقرآن الكريم، وإن ورد غيره في كلام، إلاّ أنّ ما جاء به القرآن العظيم أفصح من غيره، قال ابن معصوم: (والأَمَنة بالتحريك: الأمن، وفي رواية بالتسكين، فالأولى هي المشهورة أو هي الموافقة للتنزيل، قال تعالى: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ أَمَنَةً نُعَاسًا ﴾[6])[7]، فرجّح ما جاء بالتحريك على التسكين لأنه ورد في الكتاب العزيز، وقوله أفصح الأقوال.

ويقلّب ابن معصوم كل الوجوه في المسألة الواحدة ليصل إلى ما هو أفصح،

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٥٩ –رحب.

(٢) م.ن: ٥/ ٢١١ –أسد.

(٣) ظ: القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٧٤ – أسد.

(٤) ظ: المخصص/ ابن سيدة: ١٣/ ٢٦٨.

(٥) سورة الأنفال/ الآية: ١١.

(٦) سورة آل عمران/ الآية ١٥٤.

(٧) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣/ ٣٢٥.

ففي أَوْقَفَ ووَقَفَ، قال: (قال الزجاج في شرح أدب الكاتب: ليس في كلام العرب أَوْقَفَ إلا في موضعين، فقال: تكلّم الرجل فأَوْقَفَ، إذا انقطع عن القول عيّاً عن الحجة، وأَوْقَفَت المرأة، إذا جعلت لها سواراً من الوقف وهو الذيل انتهى، قال صاحب القاموس، وقف يقف وقوفاً: دام قائماً ووقَفْتَه أنا وقْفاً: فعلت به ما وقف كوقفته وأَوْقَفَته. انتهى[1]، فاثبت اوقفته بمعنى وقفته. وقيل هي لغة تميم، وعلى كل حال، فوقفت أفصح من اوقفت على ثبوتها، وبها ورد التنزيل، قال تعالى: «وقفوهم أنهم مسؤولون»[2])[3]، معارضاً ما يراه الفيروزآبادي من تساويهما في الفصاحة، ويبدو أنها لهجة قريش وبها نزل القرآن.

وكذلك النيّف، قال ابن معصوم: (والنَّيِّفُ بفتح النون وتشديد المثناه من تحت مكسورة على وزن سيِّد، وقد يخفَّف، والثقيل أفصح)[4]، وذكر ابن منظور أن تخفيف نيف عند فصحاء العرب لحن[5]، لكن التخفيف ليس بلحن، وإنما تطور أو هو لهجة القبائل البدوية، نظراً للظروف البيئية والإجتماعية المحيطة بها.

وقد يكون ما اتفقت فيه لغتان من عربيّة وفارسية وغيرها، فأن ما جاء عن غير العرب وإن كان مشهوراً فهو أقل فصاحة، قال ابن معصوم: (والدّولاب، بالفتح، ويضم، والفتح أفصح، وبضم أشهر: هو الذي يُسقى به كالناعورة... وهو فارسيّ معرب أو عربيّ اتفقت فيه اللغتان)[6]، في حين يرى الفيروزآبادي انه معرب[7]

---

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٣/ ٢٠٥ - وقف.

(٢) سورة الصافات/ الاية ٢٤.

(٣) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٧/ ٤٠١.

(٤) م.ن: ١/ ١٩٧.

(٥) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١٤/ ٣٣١ -نوف.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٨ -دلب.

(٧) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٦٦ -دلب.

والفتح أفصح لأن الضم أعجميّ وعند التعريب فتحته العرب .

وقد يكون من ألفاظ هي أقل فصاحة من لغاتٍ مرغوبٌ فيها، ونقل ابن معصوم عن صاحب الجمهرة قوله: (ورَضبتِ الشاةُ، كربَضَت زنة ومعنىً، فأن في الجمهرة: وهي لغة مرغوب عنها، والفصيح ربَضَت)[1] وهي من المقلوب في كلام القبائل مثل عميق، ومعيق في قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى﴿ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾[2].

٤ – الأخطاء في لغة العوام:

رصد ابن معصوم المدني كثيراً من الإضطراب في لغة العوام، فمنها ما عدَّه لحناً، ومنها ما سكت عنها، وكأنه يوحي إلى صحة اللفظ وسلامته منه، طلباً للسهولة والتخفيف.

فمن ذلك قوله: (الذُّباب، كغُراب، من الحشرات الطائرة معروفة، واحدته بهاء....ولا تقل ذُبانة – كإجاّنة ورُمانة – والعامة تقوله، وهو خطأ)[3]، فجعل قول العامة فيها بصيغتين ذّبانة كإجانة، وذُبابة كرُمانة، وهذا عنده خطأ، وإلى ذلك ذهب من قبل أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) في لحن العوام[4]، ومعنى هذا أنه يأخذ شيئاً من أراء سابقيه وينسبها لنفسه كغيره من العلماء.

وقد يكون الخطأ بسبب من حذف الهمزة، قال: (وهنَّأته بالولد: قلت له:

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٦٥ –ربضت .

٢)) سورة الحج / الأية ٢٧، ظ: الكشاف / الزمخشري : ٣/ ١٥٣ .

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢/ ٢٤ –ذبب.

(٤) ظ: لحن العوام/ الزبيدي: ٣١.

ليهنِئك بهمزة ساكنة وحذفها عامي)[1] أي ليهنئك، وبعض العرب يهمز، وبعضهم لا يهمز، فالتسهيل قد جاء على ذلك وعليه فهي لهجة وليس بلحن.

أو يكون بسبب من إبدال الحركة بحركة أخرى، كقوله: (البِطّيخ بالكسر، والعامة تفتحه، وهو غلط، لفقد فَعِّيل بالفتح: فاكهةٌ معروفة)[2]، وفي العين ومقاييس اللغة وأساس البلاغة ولسان العرب بالكسر[3].

وقد تسلك العامة سبل التخفيف، وهو عنده خطأ، جاء في (طرأ): (وطرأ الشيء حصل بغتة فهو طارئ، وهم طُرّاء، كقارئ وقراء، ورجل طُرْآني، وحمام طُرْآنيٌّ كعثمانيّ، لا يُدرى من أين جاءَ... والعامة تقول: طورانيّ، وهو خطأ)[4]، ويبدو أن الواو جاءت عند العامة من إشباع ضمة الطاء.

أو تسلك العامة كذلك سبيل التشديد، كما في المرزبة المخففة، فيقول: (الإرزبُّ كإرْدَبّ: القصير الضخم والكبير، والغليظ الشديد والكَعْثَب. وبهاءٍ: شِبْه عُصَيّة من حديد أو الميتَدَة كالمرزبة مخففة، وتشديدها مع الميم عاميٌّ أو قليل)[5].

ومن أخطاء العامة أيضاً، ما وصفها بكونها لُغَيّة، إيحاءً منه بكونها لغة مذمومة أو عاميّة، من نحو قوله: (والجِرابُ كالكتاب، ولا يُفتح أو هي لُغَيّة: وعاء من إهاب شاة)[6] لكن الفتح يناسب الجيم صوتياً وهو أخف وعليه فهو لغة لا لغيّة.

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٥٤ –هنأ.

(٢) م.ن: ٥/ ١٠٧ – بطخ.

(٣) ظ: العين / الفراهيدي: ١/ ١٧٠ – بطخ، مقاييس اللغة / ابن فارس: ١٢٢ – بطخ، أساس البلاغة / الزمخشري: ٤٢ –بطخ، لسان العرب / ابن منظور: ١/ ٤٢٩ –بطخ.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٣٦ –طرأ.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٦٣ –رزب.

(٦) م.ن: ١/ ٢٤٩ – جرب.

وفي مواضع أخرى يُرجع بعض الألفاظ العامية إلى أصلها العربي الصحيح ومنبّهاً على ذلك استناداً إلى من يثق بهم كالزمخشري مثلاً، ومتّبعاً منهجاً سهلاً في التعامل مع اللفظ العربي، فيقول الفيروزآبادي: (والشحّاثُ للشحاذ من لحن العوام)[1]. مرفوض عند ابن معصوم. فيقول: (الشحاث والشحاذ، وهو السائل المُلِحُّ في سؤال الناس، ذكره الزمخشري في الأساس[2]، وهو الثقة الثبت فلا عبرة بقول الفيروزآبادي: أنه من لحن العوام)[3] لأن السائل «يشحذ الهمم» كما تُشحذ السكين لجعلها حادة.

ومنها أيضاً ما تُسمّي العامة الأشياء باسم محلها، وهذا عنده من الصحيح وإن قالت به العامة، كالناصية عند العرب، منبت الشعر لا الشعر، قال: (وهو الصحيح، يدل على ذلك أنهم سمّوا كل موضع من الرأس باسم يخصّه، فقالوا لمقدّم الرأس: ناصية، وللبياضين الذين يكتنفها: نزعتان ولمؤخر الرأس: قفا، وما بين النزعتين والقفا: جانبان، ولما أحاط به ذلك: وسط الرأس، لكنهم استعملوا الناصية في شعر مقدّم الرأس استعمالاً فاشياً تسمية له باسم محلّه فقالوا: جزّ ناصيته وأخذ ناصيته)[4] وهومن تسمية الحال باسم المحل ومنه قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾[5]، أي بضرب جبهته لأنه مركز القيادة إهانةً له وإيلاماً وإظهاراً واضحاً لأثر الضرب، إذ ترى المقدمة وقد يخفى غيرها.

---

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ١٦٨ –شحث.

(٢) ظ: أساس البلاغة/ الزمخشري: ٣٢٢ –شحث.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٣٩٩ –شحث.

(٤) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣/ ٤٦٠.

(٥) سورة العلق/ الآية ١٥ .

وقد تجده يعتذر في صرف مالا ينصرف، كما في (دنيا) إذ وردت منونة ولم يعدها من لحن العامة، بل علّل ذلك بكونها شاذة[1] علماً أن كثيراً من القبائل لا تلتزم بالمنع، وعلى هذا فليست شاذة كما يقول النحاة .

فسلك مسلك المتساهلين في التصحيح اللغوي وأرجع بعض ما تقوله العامة إلى العربي الفصيح ولم يتشدد فيه، لكون اللفظ المستعمل قد فشي على ألسنة الناس، فضلاً عن إيمانه بحيوية اللغة وتطورها.

موقفه من مآخذ الفيروزآبادي على الجوهري:

الطراز الأول لابن معصوم المدني من كتب النقد والإستدراك على القاموس المحيط للفيروزآبادي، والقاموس لم يضعه مصنفه إلا لنقد ما جاء في الصحاح للجوهري، لذا فأن دراسة مآخذ الفيروزآبادي على الجوهري من ابن معصوم المدني تحتل موقعاً كبيراً في الطراز الأول، ذلك قصد الإنتصاف له مما وهّمه فيه صاحب القاموس وشّنع عليه، قال ابن معصوم: (زاعماً -أي الفيروزآبادي- أنه لم يقصد بذلك مراءً ولا تنديداً به - أي الجوهري- وإزراءً، بل استيضاحاً للصواب واسترباحاً للثواب وحذراً من أن ينمي إليه التصحيف، أو يُعزى إليه الغلط والتحريف، كيف خالف قولَهُ فعلُهُ، وزلت بقدمه نعله؟ فوقع من الأغلاط والأوهام فيما تحار فيه ثواقب الإفهام) ، ثم يقول: (على أنّ ما تتبع كلام الجوهري وتعقّب ونقّر عنه بزعمه ونقب اكثره مسبوقٌ إليه ومدخول فيه عليه)[2].

فهو هنا يقف بين الفيروزآبادي والجوهري موقف القاضي العدل، لا يحابي

(١) ظ: رياض السالكين / ابن معصوم : ٣/ ٥٢٠.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٧ (مقدمة المؤلف) .

أحداً على أحد، أو يقف موقفاً يسيء إلى هذا أو ذاك بقدر ما يوضّح الحقيقة فيصوّب ما وقع فيه الفيروزآبادي من الأخطاء ويسدّد الجوهري إن كان على صواب، وقد يغلطهما معاً، إن وجد إلى ذلك سبيلا.

فتتبع ابن معصوم أقوال الفيروزآبادي فيما وهّم بها الجوهري، واستخلص منها عدة مسائل عدّها أوهاماً ركب فيها الفيروزآبادي خلاف الصواب مبرئاً الجوهري مما نسب إليه.

يمكن تصنيف هذه المسائل كما يأتي:

١ ـ المسائل الصرفية:

أكثر ما يتعلق فيها من الأخطاء ما وقع بسبب من وجود الهمز أو سقوطه، وهذه من المسائل التي اختلف العلماء فيها كثيراً، فمن ذلك ما ذكره صاحب القاموس في توهيمه الجوهري، إذ يقول: (أرجأ الأمر أخّره، وتَرْك الهمز لغة في الكل﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ ﴾ مؤخرون حتى يُنزل الله فيهم ما يريد ومنه سميت المرجئة، وإذا لم تهمز فرجل مرجيٌّ بالتشديد، وإذا همزت فرجلٌ مرجيءٌ كمرجع لا مرجٍ كمعطٍ ووهم الجوهري، وَهُمْ المرجئة بالهمز والمرجية بالياء مخففة لا مشددة، ووهم الجوهري)[1]. وتعقبه ابن معصوم مصوّباً ما يراه خطأً وشدد قول الجوهري، وقال: (وهو الواهم لا الجوهري، وذلك من جهات:

أحدها: قوله – أي الفيروزآبادي – «إذا لم تهمز فرجل مرجيّ بالتشديد» وهو غلط صريح، والصواب: مرجٍ – كمعطٍ – إلا أن يريد النسبة، وهو خلاف الظاهر من عبارته.

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ١٦ –ارجأ.

الثانية: قوله –أي الفيروزآبادي– إذا أَهْمَزْت فرجل مرجيءٌ كمرجـع، لا مُرْجٍ كمعطٍ، بل قال: إذا لم تهمز قلت: رجل مرجٍ مثال معطٍ وهو صحيح بل متعيّن.

الثالثة: قوله: «وَهُمْ المرجئة بالهمز، والمرجية بالياء المخففـة لا المـشددة، ووَهَـم الجوهري» فإنه توهم أن الجوهري أراد بقوله: «وهم المرجيّة بالتشديد» اسم الفاعـل، وإنها أراد النسبة مع عدم الهمز، وهو صحيح)[١]. ثم يعلل سبب غلـط الفيروزآبـادي وعدم توهّم الجوهري، بقوله: (وكيف يتوهم أنه اراد به اسم الفاعـل مـع قولـه –أي الجوهري– «إذا لم تهمز، قلت: رجل مرجٍ مثال معطٍ»؟ لكن هذا الرجل أغري بتتبّـع العثرات مع سوء فهمه والله المستعان)[٢]. فكان شديداً في هجومـه فـربما بـسبب مـن حرصه على العربية واطمئنانه مع صحة ما ورد في صحاح الجوهري[٣]، الذي اختـار ما صح عنده من أقوال العرب، واختيار ما ثبت من عروبة الألفاظ ورفضه للمصنوع والشاذ والأعجمي وألفاظ العامة.

ومنها أيضاً ما جاء في (أشـأ) إذ يقول الفيروزآبادي: (الأَشاء كسَحاب، صغار النحل، قـال ابـن القطّـاع : همزتـه أصـلية عـن سـيبويه فهنـا موضـعه لا كـما تـوهّم الجوهري)[٤]، غير أن ابن معصوم اعترض عـلى مـا ذهـب إليـه صـاحب القـاموس، مستنداً إلى ما ذهب إليه جمهور علماء اللغة في حـال همـزة (الإشـاء) إذ يقـول: (وعنـد الجمهور منقلبة عن واو أو ياء لقلة باب أشأ ولتصغيره على أَشَيٍّ، لذا لم يـذكروه إلا في المعتل، وتوهيم الفيروزآبادي للجـوهري في ذكـره هنـاك تعنـت)[٥]. غـير أن مـسألة

---

(١) الطراز الأول ابن معصوم: ١/ ٨٧ –٨٨ رجأ.

(٢) م.ن: ١/ ٨٨ – أرجأ.

(٣) ظ: الطراز الأول / ابن معصوم : ١/ ٨ (مقدمة المؤلف) .

(٤) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٧ –أشا، ظ: كتاب سيبويه : ٤/ ٣٨٠ – ٣٨١ .

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٨ –اشا.

إعتلال الكلمة أو صحتها محل خلاف بين العلماء، وكذلك إذا كانت هذه اللفظة معتلة أهي واوية أم يائية؟

ومنها كذلك ما ذكره الفيروزآبادي:(طُلّاء الدم بالضم والشد والمد: قشرته)[1] وتعقبه ابن معصوم معترضاً عليه بقوله: (وموضع ذكره المعتل كما فعله الجوهري، أو يقال أنه: «فعّال» لا «فُعْلاءٌ») [2]، فأن عدّها على زنه (فعّال) فهي صحيحة والهمزة فيها أصلية، فيكون موضعها في (طلأ) وإن عدها على زنة (فُعْلاء) تكون همزتها زائدة فيكون موضع ذكرها في المعتل، وهذا ما ذهب إليه ابن معصوم المدني، مسايراً الجوهري في عدّها من المعتل لا في (طلأ) المهموز.

ومما اعترض فيه ابن معصوم على صاحب القاموس أيضاً في الصحيح والمعتل والمهموز، ما قاله الفيروزآبادي: (ووراء مثلثة – الآخر مبنية والوراء مهموز لا معتل ووهم الجوهري)[3]، والوهم عنده أن الجوهري عدّها من المعتل، ولهذا اعترض عليه ابن معصوم ذلك أنه ذهب إلى أنّ الهمزة فيها مبدلة من ياء فقال: (قال ابن جني: همزتها أصلية، لتصغيرها على وريئة بالهمز وقال الجمهور: هي بدل من ياء، لقولهم: تواريت بالياء، فتوهيم الفيروزآبادي للجوهري في القول باعتلالها لا وجه له)[4]. لذلك عدها صحيحة على مذهب الجوهري ولو كانت معتلة لكانت من تركيب (ورى) غير أن في تصغيرها يبيّن ثبات الهمزة، وهو وجهٌ مقبول، فضلاً عن ذلك

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢١ –طلأ.
(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٩ – طلأ.
(٣) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي : ١/ ٣٢ – ورأ.
(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٢٩ – ورأ، ظ: الخصائص / ابن جني : ٣/ ٢٨١ -٢٨٢.

يمكن ملاحظة مسائل صرفية أخرى يمكن متابعتها في الطراز الأول، وهي كثيرة[1].

٢ ـ التصحيف:

لا يعقب ابن معصوم المدني كثيراً على ما جاء مصحّفاً، أو ما نقله الفيروزآبادي عن الجوهري مصحّفاً، ذلك أن التصحيف قد يقع بسبب الناسخ، أو عدم الوضوح في رسم الحروف، لذا أهمل الكثير منها، غير أنّه رصد بعضها وتابعها، لما كان عنده من وضوح الرؤيا تجاه ما ذكره مصحّفاً، فمن ذلك قول الفيروزبادي: (وهُرِيءَ المال والقوم كعُنِيَ فهم مهروؤن إذا قتلهم البرد أو الحر، وبخط الجوهري هَرِيءَ كسَمِعَ وهو تصحيف)[2]، وتتبع ابن معصوم ذلك، فقال: (وهَرِيءَ القومُ والنِعَمُ، على ما لم يسم فاعله، اشتد عليه البرد فالقوم مهروؤن والنعَم مهروءة، ولا تقل: هَرِئوا ولا هَرِئَت بالبناء للفاعل، وما ذكره الفيروزآبادي من قوله: «وبخط الجوهري هريٌ كسميع، وهو تصحيف» يريد أنه وجد بخطه مضبوطاً بفتح الفاء وكسر العين على وزن سَمِعَ، لا أنّه وُجِدَ بلفظ قوله «كسَمِعَ» كما توهّمه كثيرون فتعقّبوه بأنَّ نسخَ الصحاح ليس فيها لفظة «كسَمِعَ»)[3]، فصحّح ما ذهب إليه غيره من أن هريء كسَمِعَ، وإنما يعني أن هَرِيءَ مفتوحة الفاء ومكسورة العين، أما أن تكون كسَمِعَ يعني لها تصريف سميع، وهذا ليس مبتغاه، فصحّح هذا الوهم رداً على الفيروزآبادي وإسناداً للجوهري، وإلى ذلك ذهب الزبيدي من بعده[4].

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٩ - ألأ، ١/ ٩١ رزأ، ١/ ١١٨ شيأ، ١/ ١٦٠-١٦١ -قدأ، ١/ ١٦١ - هنأ، ٣/ ٤١٩ -غرث.

(٢) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٣٤ -هرأ.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٥٠ -هرأ.

(٤) ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ١/ ٥٠٨ -هرأ، الزبيدي في كتابه تاج العروس/ د. هاشم طه شلاش: ٥١٠.

ومنه أيضاً قول صاحب القاموس: (وأشاح الفرس بذَنَبِه، صوابه بالسين المهملة، وصحّف الجوهري وإنما أخذ من كتاب الليث)[1]. غير أن ابن معصوم انكر تهمة التصحيف هذه بعد أن ثبت عن أئمة اللغة ورغب هو عن مخالفتهم، فقال: (وأشاح الفرس ذنبه، أرخاها، قيل: صوابه بالسين المهملة، وغلط الجوهري فذكره بالشين ولم ينفرد الجوهري بذلك، بل وافقه عليه جماعة من الأئمة، منهم الليث في كتابه وابن فارس في المجمل، ونشوان في شمس العلوم، وأنا أرغب عن أن ينسب إلى جميعهم التصحيف)[2]. وذلك ثقة منه فيهم، لا طعناً بمن خالفهم.

غير أن ابن معصوم المدني لم يقف عند تخطئة الفيروزآبادي وتصويب ما وقع فيه من الغلط، بل رصد أيضاً ما وقع فيه الجوهري من الغلط كذلك[3].

ثانياً: الإضطراب في الأداء اللغوي (اضطراب الكلم):

في هذا الاتجاه الذي سلكه ابن معصوم المدني في تصحيحاته يتعلّق أغلبه بالأسلوب الفني الذي يجب أنْ يلتزم به الكاتب أو الأديب، فنظر في لغتهم من حيث موافقتها أو مخالفتها لمعايير اللغة، ضمن الأسلوب العام، وقد يُرى (أنّ هذا الجانب من الناقد اللغوي ليس بذي قيمة أو خطر إذا قيس بعمله في تفسير لغة النص وتحليلها ووضع اليد على منابع الجمال فيها)[4]. غير أن مهمة الناقد اللغوي، التكفل ببيان مواضع الجودة والرداءة في استعمال اللغة لا من حيث تصحيح معنىً دلالي في لفظة

---

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٣٢ -شيح.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٣٨٨ -شيح.

(٣) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٧ -أشا، ١/ ٤١ - ثنا، ١/ ٥٦ -حبطا، ١/ ٩٤ -رتا، ١/ ١٤٧ -غرقا.

(٤) النقد اللغوي عند العرب/ د. نعمة رحيم العزاوي: ٢٢.

معينة أو إصلاح خللٍ إعرابي فيها، إذ إنّ هذه المهمة يمكن الرجوع فيها إلى المعجمات اللغوية وكتب النحو والصرف لمعرفة الصح من الخطأ الواقع فيها بل مهمته تكمن كذلك في الأسلوب الفني المتبع في توضيح مسألة أو شرح آية قرآنية أو بيت شعر كما يجب أن يكون عليه المعنى المطلوب أو قريب منه بأسلوب جميل خالٍ من الركاكة والضعف والوعورة والسماجة.

رصد ابن معصوم في هذا الاتجاه الكثير مما وقع فيه الكتّاب والأدباء، وقد ضم كتاباه أنوار الربيع في أنواع البديع وسلافة العصر، حيزاً كبيراً من هذه النقدات والتصحيحات على الأساليب، فبدا في كل ذلك ناقداً من الطراز العالي محكماً فيها ثقافته البلاغية، ومسخّراً إياها في كل ما كان يراه او يقرأه من دواوين الشعراء ونثر الكتّاب.

وقد تباين أسلوبه في هذين الكتابين تبعاً لطبيعة عمله ومنهجه وموضوعه في كل منهما، قال الدكتور كريم علكم: (كان ابن معصوم موضوعياً في أنوار الربيع، وذوقياً في السلافة لسيطرة الطبع الإنشائي بفعل أسلوبها المفجوع الذي سلكه كاتبها، وقد تفنّن ناثراً مبدعاً، أجهد نفسه واختار ألفاظه للدلالة على معانيها)(١)، فضلاً عن ذلك تسعفه لغةٌ عالية وذوقٌ رفيع جاء من كثرة المراس في قراءة كتب اللغة والشعر وسعة الحافظة والذكاء المفرط والموهبة الكبيرة، حتى بدا كاتباً لا يدانيه أحدٌ من أبناء عصره وجيله.

اتبع ابن معصوم أسلوباً فنياً ناجحاً في عمله النقدي هذا تمثل في الأخذ بركنيّ اللغة، اللفظة والمعنى، فلم يأخذ بأحدهما دون الآخر، لأنه يعدّ ذلك إخلالاً في العمل

---

(١) ابن معصوم المدني أديباً وناقداً/ د. كريم علكم: ٣٤٢.

وقصوراً في تبيان الدلالة ووضوح الصورة التي يجب أن تكون في النص فضلاً عن إهتمامه في رصد الألفاظ ورصفها على نسق معين، وتنسيقها وفق نظام لا يحيد عنه الكاتب بما يجلي مضامين النص، مبتعداً في ذلك عن الإغراب في استعمال الألفاظ، أو الخلل في تركيب الجملة من حيث التقديم والتأخير، أو حذف بعض أركانها، أو الإضطراب في بناء العبارة حتى تستبهم المعاني وتستغلق على اللبيب الحاذق، وألزم نفسه بمعايير فنية ومنطقية، فضلاً عن معايير اللغة والذوق والجمال التي كان يتمتع بها والتي جعلت منه ذا حس مرهفٍ في رصد الأخطاء في الأساليب.

أولى ابن معصوم في نقده اهتماماً بالغاً في انسجام الكلام، وقد جعله من معاييره في إجادة الأديب من عدمها، وكان يرى في الانسجام: (أن يكون الكلام عذب الألفاظ سهل التركيب، حسن السبك، خالياً من التكلّف والعقادة، يكاد يسيل من رقته، وينحدر انحدار الماء في انسجامه، لا يتكلّف فيه بشيء من أنواع البديع إلا ما جاء عفواً من غير قصد، وإذا قوي الإنسجام في النثر جاءت فقراته موزونه من غير قصد)[1].

فعدم التكلف وتعقيد الكلام يعني أن تأتي العبارة سلسلة في تركيبها، متناغمة في أصواتها وحروفها، لا تصك الأسماع من ضجيجها، وإنما تأتي عفو الخاطر سهلة المآخذ طيّعة.

اهتم ابن معصوم بالانسجام حتى خصَّصَ له باباً واسعاً في أنوار الربيع في أنواع البديع[2]، وقد أطرى فيه كثيراً من الشعراء، ووصف شعرهم بأنّه أرقُّ من النسيم، فمن ذلك ما قاله في مهيار بن مرزويه الديلمي: (وهذا حين اتلو عليك من

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع/ ابن معصوم: ٤/ ٥.
(٢) ظ: م.ن: ٤/ ٥-١٩٤.

انسجامات مهيار بن مرزويه الديلمي ما هو أرقّ من النسيم، وأشرف على المحيّا الوسيم، وما أصدق قول أبي الحسن الباخرزي في حقّه: هو شاعر له في مناسك الفضل مشاعر، وكاتب تُجلى تحت كل كلمة من كلماته كاعب، وما في قصيدة من قصائده بيت يتحكّم عليه (لو وليت) فهي مصبوبة في قوالب القلوب، وبمثلها يعتذر الزمان المذنب عن الذنوب، فمن ذلك قوله من قصيدة:

يا نسيم الريح من كاظمة ... شد ما هجت البكا والبرحا

مَنْ عذيري يوم شرقي الحمى ... مِنْ هوى جَدَّ بقلب مزحا

الصَّبا إن كان لا بدَّ الصَّبا ... إنها كانت لقلبي أروحا

يا ندامايَ بسلع لكم ... ذلك المغبق والمصطحبا

اذكرونا مثل ذكرانا لكم ... رُبَّ ذكرى قربت من نزحا

وارحموا صبّاً إذا مرّ بكم ... شرب الدمع وعاف القدحا[1]

فجاءت منسجمة في عباراتها، طيّعة في كلماتها، لا نبو فيها، ولا عقادة، وقد وقف على مثل هذه الأبيات لشعراء آخرين، فوصف الشيخ فتح الله بن النحاس نزيل المدينة المنورة بقوله: (ناظم قلائد العقيان، وفاضح نغمات القيان، الشاعر الساحر، والباهر بما هو ألذّ من الغمض من مقلة الساهر، فهو صانع أبريز القريض وابن عرف بابن النحاس)[2].

ومستشهداً بقوله يمدح بعض أكابر عصره[3]:

---

(1) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٤ / ١١١ – ١١٣، ظ: ديوان مهيار الديلمي: ١/ ٢٠٢ – ٢٠٣.

(2) السلافة/ ابن معصوم: ٢٧٦.

(3) م.ن: ٢٨٢.

إلى مَ انتظاري للوصال ولا وصل | وحتى ما لا تدنو إليّ ولا أسلو
وبين ظلوعي زفرة لو تبوّأت | فؤادَكَ ما ايقنت أنّ الهوى سهلُ
جميلاً بصب زاره النأي صبوة | ورفقاً بقلبٍ مسَّهُ بعدك الخبّل
إذا طرقت منك العيون بنظرة | فأيسرُ شيءٍ عند عاشقك القتل

على أنّ هذا الجميل الرائق والسهل الممتنع مما اختاره ابن معصوم من شعراء عصره ينتظم في حُسْنِ اختياره وصفاء حسِّهِ واتساق نظامه لأنّ مقياس انتظام الكلام عنده أن يكون مُشرق العبارة، قال في كتاب يصفه: (ازرت جواهره المنثورة بالعقد الثمين في صيد الحسنا، وقضت دراريّ الأفلاك بأن زواهر ألفاظه المشرقة أبهى وأسنى)[1]، أو أن يكون سلساً في قياده، وعذب الألفاظ، فمن قصيدة للبحتري يمدح بها المتوكل، ويذكر خروجه لصلاة عيد الفطر[2].

بالبرِّ صُمتَ وأنت أفضل صائم | وبسنّةِ الله الرصينة تفطِر
فانعم بيوم الفطر عيداً أنه | يومٌ أغرُّ من الزمان مشهَّرُ
أظهرت عز الملك فيه بجحفلٍ | لجبٍ يُحاط الدين فيه وينفرُ

قال ابن معصوم: (سبحان الله ما أشرف هذا الكلام وأبهج هذا النظام، وهذا هو السحر الحلال على الحقيقة، والسهل الممتنع، فللّه دره ما أسلس قياده وأعذب الفاظه وأحسن سبكه وألطف مقاصده)[3].

وفي مقابل هذا الحسن والجمال في صياغة العبارة وإشراقها، ووضوح الدلالة

(١) السلافة/ ابن معصوم: ١٧٣.
(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع/ ابن معصوم: ٤/ ١٧٤، ظ: ديوان البحتري: ١/ ٥٩٣-٥٩٤.
(٣) أنوار الربيع في أنواع البديع/ ابن معصوم: ٣/ ١٧٥.

والمعنى، تجده في مواضع أخرى يُنبّه على الوحشي من الكلام، والمبهم من العبارات وعلى الغث أو ما تمجّه الأسماع أو ما ارتكبه الشعراء من عيوب، فمن ذلك ما جاء به الصلاح الصفدي في كتابة الجناس الملفق، وكان مولعاً به، فقال ابن معصوم فيه:

(فنظم فيه شيئاً كثيراً، وجاء بالغثّ أكثر من السمين فمن ذلك قوله:

ولما نأيتم لم أزل مترّقباً قدومكم في غدوةٍ ومساء

وأين إذا كان الفراق معاندي مطالع ناءٍ من مطال عناء[1]

إذن كان ابن معصوم غير متسرّع في إصدار الأحكام على النص الأدبي، إلاّ بعد روّية ودراسة لأصول النصّ وتقليب كلِّ الوجوه من حيث لغته ودلالة ألفاظه وتركيب عباراته وجُمَلِه، ثم يصدر حكمه بشكل موضوعي، وقد تدخل ذائقته الأدبية، على أنَّ النص الأدبي وليد حالة اجتماعية تعبِّر عن مكنونات المؤلف في ساعة إبداع، ربما لا تتكرر.عليه فإنّ ابن معصوم كان ينظر إلى كلِّ ذلك محلِّلاً وناقداً ومصحِّحاً، تسنده لغته العالية وأداؤه في التدليل على المعنى والإحاطة بكل مضامين النص.

المبحث الثاني: استدراكاته:

اتسم عصر ابن معصوم المدني ومن قبله، بمنهج واضح في التأليف اللغوي يعتمد على الشرح والتحشية أو الإستدراك لما فات علماء العربية في معجماتهم من بعض المواد اللغوية، وكان من طليعة هؤلاء المستدركين والناقدين معاً مجد الدين الفيروزآبادي مصنِّف القاموس المحيط، إذ شنَّ حملةً واسعةً على الجوهري وتتبَّعه في صحاحه لفظة بلفظة، فلم يترك صغيرةً ولا كبيرةً إلا نقدها أو تحدّث عنها أو

---

(١) م.ن: ١/ ١٧٢.

استدرك عليها، وربما كان استدراكه مادة لغوية كاملة أو معنىً من المعاني فيها.

ولما كان صحاح الجوهريّ يُعدُّ من أبرز معاجم اللغة في الصحة والضبط وفصاحة الألفاظ وابتعادها عن المولّد الأعجمي، إذ إنّ الجوهري قد ألزم نفسه بها، لكن ذلك لم يُبعده عن سهام النقد والاستدراك، لأن لغة العرب لا يحيط بها إلا نبي أو وصي نبي [1]، بسبب من اتساعها وشموليتها فندرَ الإحاطة بها، فقصَّر من قام بجمعها وإحصاء ألفاظها، وربما خفي معنى بسبب من قلة استعماله في لفظ معين، أو خفي على جامع اللغة بسبب من كونه استعمل في غير ما وضع له في الأصل، فانتقل اللفظ من معنى إلى آخر، فبرز أحدهما وخفي الآخر، وإنّ المعاني الواقعة في لفظ معيّن قد تجاوز المعنى الأصلي.

قال تمام حسان: (وجعلوا ما عدا المعنى الأصلي أحد معنيين، معنى تنقصُهُ الشهرة والشيوع في الاستعمال، ولكنه مما ينسب إلى اللفظ.....ومعنى آخر جاء عن طريق النقل من المعنى الأصلي إلى دلالة أخرى لا يبرّرها العرف العام، ولكن تقوم قرينة معيّنة على إرادتها هي دون المعنى الأصل) [2].

الذي أجده في استدراكات أغلب أصحاب المعجمات لا يتجاوز هذين الضربين من المعاني، فربما يَغفَل مصنّف المعجم عن بعض المعاني غير المشهورة أو يعدّها معاني منقولة الدلالة عن دلالة اخرى غيرها، لذا نجد في مجازات ابن معصوم المدني التي يحفل بها معجم الطراز الأول كثيراً من هذه المعاني المنقولة عن أصل الوضع، فضلاً عن المعاني غير المشهورة وذلك في باب اللغة العامة.

---

(١) ظ: الرسالة/ الإمام الشافعي: ٤٢، الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١ (مقدمة المؤلف).

(٢) مقالات في اللغة والأدب/ د. تمام حسان: ٢/ ٩٣.

غير أن أوفر صور النقل عنده تكون في المعاني المجازية، إذ تجاوز في مجازاته الزمخشري في الأساس، وذلك بسبب من ثقافته الأصولية التي تعنى بمسألة المجاز أيّما عناية[1]. وقد وسّع علماء الإمامية من الأصوليين طرائق المجاز حتى أربت على خمس وعشرين طريقة[2]، مما منحه فسحةً في مستدركاته على الفيروزآبادي في القاموس المحيط.

إن الذي دفع ابن معصوم المدني في استدراكاته هو تتبع صاحب القاموس للجوهري وتوهيمه إيّاه، قال الفيروزآبادي: (ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهريّ وهو جدير بذلك غير أنّهُ فاته نصف اللغة أو أكثر إمّا بإهمال المادة أو بترك المعاني الغريبة النادّة)[3].

غير إن أكثر استدراكات الفيروزآبادي على الجوهري ليست على شرط الجوهري، إذ كان من شرطه في مادته اللغوية، عروبة الألفاظ وصحتها ورفض المصنوع والأعجمي والشاذ وألفاظ العامة، وكان قسم من مستدرك الفيروزآبادي من هذا النوع[4]، وهذا مما دعا ابن معصوم إلى نقده والاستدراك عليه، وقال: (على أنّ ما تتبع به كلام الجوهري وتعقّب، ونقّر عنه بزعمه ونقّب، أكثره مسبوق إليه، ومدخولٌ فيه عليه)[5]. وذهب إلى هذا غير واحدٍ ممن اهتم بعلوم اللغة وشؤونها من المتأخرين، فيقول محقق (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح) لابن بري، في مقدمته: (والمتأمل في أكثر ما أخذه الفيروزآبادي على الجوهري يجد أنه قد استمده من

---

(١) راجع ص ٦١ و٦٢ من الفصل الأول / باب اللغة.

(٢) ظ: مرقاة الأصول/ الشيخ بشير النجفي: ٢٥-٢٨.

(٣) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٣ (مقدمة المؤلف).

(٤) الزبيدي في كتابه تاج العروس/ د. هاشم طه شلاش: ٥٠٦.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٧ (مقدمة المؤلف).

التكملة والذيل والصلة للصاغاني، ودون أن ينبه إليه، وبقي خافياً على كثير من الناس حتى أبان عنه الزبيدي في أثناء شرحه على القاموس المسمى «تاج العروس» وبدا ذلك واضحاً عند مقابلة التكملة بالقاموس)[1].

بيد أن صاحب تاج العروس هو الآخر قد أخذ كثيراً من مستدركاته على الفيروزآبادي واستمدها من الطراز الأول لابن معصوم دون أن ينبه عليها، مع أنه كثيراً ما نبّه على غيرها، ونسبها إلى أصحابها، هذا واضح في كتابه، وستجد ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى.

أما مستدركات ابن معصوم المدني على صاحب القاموس، فمنها ما كانت مواداً لغوية كاملةً، ومنها ما استدرك بعض المعاني والدلالات للفظة الواحدة.

فمن مستدركاته عليه كمواد لغوية كاملة ما جاء في (برب) قال: (البربى، كسكرى، كلمة قبطية اسم لبيت الحكمة، الجمع: برابي، كصحاري، وهي أبنية عجيبة ببلاد مصر، فيها تماثيل وصورٌ مختلفة موجودةٌ إلى الآن)[2]. وعقّب السيد علي الشهرستاني في مقدمته على الطراز الأول بقوله: (ولم تذكَر هذه المادة ولا هذا المعنى في المعاجم المتداولة، وهي مذكورة في رسم «برابي» من معجم البلدان، نعم ذكر هذه المادة ومعناها الزبيدي في التكملة والذيل والصلة، لكنه متأخر عن السيد ابن معصوم)[3]. وفي هذا وهم لأن الصاغاني (ت ٦٥٠هـ) ذكرها في التكملة والذيل والصلة[4]، وهو متقدم عليهما أي ابن معصوم والزبيدي ولهذا فليس لأبن معصوم

---

(١) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح/ ابن بري: ١/ ٨ (مقدمة المحقق).
(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٩٥ -برب.
(٣) المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة/ علي الشهرستاني: ١٦٤.
(٤) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١/ ١٤٧.

فضل في استدراكها سوى أنه ضمها في معجمه استكمالاً لعمله.

ومن مستدركاته من المواد الكاملة التي لم يذكرها الفيروزآبادي ما جاء في خشلب، إذ يقول: (المَخْشَلب بفتح الميم والشين المعجمة، بينهما الخاء الساكنة، وفتح اللام، خرزٌ كاللؤلؤ تتخذ منه قلائد للجواري، إليه يُنسب محمد بن الأصبغ المَخْشَلبيّ المحدِّث، ذكره ابن السمعاني في الأنساب)[1]. وعقب الشهرستاني عليها بقوله: (ولم يذكروا هذه المادة في معاجم اللغة، وقد صرح السيد المصنِّف بمأخذه فيها، وحكم بزيادة الميم، فذكر مادة «خشلب» التي لم يذكرها غيره)[2].

لكن الذي يبدو لي إن «خشلب» ما هي إلا «خشل» فيها باء زائدة، وذلك لتقارب المعاني فيهما، يقول ابن منظور: (ومما حكاه ابن بري عن علي بن حمزة قال: والخشل الأسورة والخلاخيل بالإسكان لا غير، وهو ما كان منهما أجوف غير مصمت، وكل أجوف غيرُ مصمت فهو خشل بالإسكان، قال: وأما رؤوس الأسورة والخلاخيل فلا تكون إلا مصمته وليست خشلاً)[3]. وإن ما ذكره ابن معصوم كون (الخشلب) خرز اللؤلؤ وهو والخرز مجوّفان، وكل مجوف غير مصمت فهو خشل ـ كما ذكر ـ وإنما وقع هذا بسبب عن تطور صوتي في (خشل) حدث في عصره فذكرها على أنها مادة لغوية كاملة، ثم أن الفيروزآبادي ذكر «الخشبلّ» مزيدة في خشل، وهذا يؤيد ما ذهبتُ إليه كون خشلب متطورة عن خشل. وعليه لا يمكن عد (خشلب) مما لم يذكرها غير ابن معصوم المدني، لكن له فضل رصد التطور الحاصل في هذه اللفظة.

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٤٥ -خشلب.

(٢) المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة/ علي الشهرستاني: ١٦٥.

(٣) لسان العرب/ ابن منظور: ٤/ ١٠٣ – خشل، ظ: العين/ الفراهيدي: ١/ ٤٩١ – خشل، القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٣/ ٣٦٨ -خشل.

ومنها كذلك مادة (شمأ)، إذ يقول ابن معصوم: (الشَّمأُ: الشَّمعُ ـ كسبب فيهما ـ وهو موم العسل، أبدلت العينُ همزةً لغة تميمية، قال الخليل: تميم تبدّل الهمزة من العين، والعين من الهمزة، يقولون في ضبعَ: ضبأ وفي نزأ: نزع)[1]. ولم يذكرها الفيروزآبادي مادة لغوية لوحدها، بل ذكر معناها في (شمع) فقال: (الشَّمَعُ محركة وتسكين الميم مولد، هذا الذي يستصبح به أو موم العسل)[2]. وذكر ابن فارس في المجمل والمقاييس مادة (شمع) وعد تسكين العين فيها مولدا[3]، وكذلك ابن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ) في شرح القاموس المحيط، غير أنه خطأه من وجهين، فقال: (إن صاحب القاموس غلط من وجهين: زعمه إن السكون غلط، وأن الموم عربي)[4]. لكن ابن معصوم قد سبقه في ذلك عندما ذكر الفتح فقط، فهو يذكر كل ما يتعلق بالمادة اللغوية اعتماداً منه على السماع أو التلقين أو الرواية الصحيحة عن السلف الصالح[5].

ومنه أيضاً (مكأ) قال ابن معصوم: (المَكأُ كسبب: مدخل السبع والذئب، لغة في المكى ـ كعسى ـ عن الشيباني في نوادره)[6]. فضلاً عن ذلك توجد مواد أخرى أوردها ابن معصوم المدني في طرازه استدراكاً منه على الفيروزآبادي، منها العربية الفصيحة والنادرة في لغات العرب، ومنها المعرَّب عن اللغات الأخرى، وهي كثيرة[7].

أما مستدركاته التي تمثل بعضاً من معاني المادة اللغوية، فهي الأخرى كثيرة،

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١٣ – شمأ.

(٢) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٣/ ٤٦ –شمع.

(٣) ظ: مجمل اللغة/ ابن فارس: ٣٥٢ –شمع، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٥١٥ – شمع.

(٤) شرح القاموس المحيط/ ابن الطيب الفاسي: ١٨٥ -١٨٧ – شمع.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٦ (مقدمة المؤلف).

(٦) م.ن: ١/ ١٩٨ – مكأ.

(٧) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم : ١/ ٢٨٤، ٣٩١، ٤٤٥، ٤٥٧، ٤/ ١٤، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٩، ٣٨، ٣٩، ٤٠.

وتكاد لا تخلو مادة من مستدرك سواء كانت حقيقية أم مجازاً، وتوزعت في هذا المجال على قسمين رئيسين هما:

١ ـ مستدركات اعتمد فيها ابن معصوم على القياس الصرفي مستفيداً من ثقافته الصرفية العالية، فأورد صيغاً كثيرة لمواد لغوية لم يذكرها صاحب القاموس، وربما بعض علماء العربية الآخرين، فهو يقلّب كل وجوه الدلالة للمفردة العربية مشتقاً منها صيغاً، وموجِّهاً دلالتها بحسب السياق الذي ترد فيه.

فمن استدركاته القياسية ما جاء في (فحص) ، فقال: (ومن المجاز فحص عنه: استقصى في البحث عنه فهو فاحص وفاحص مبالغة) ثم يقول: (وبينهما فِحاصٌ بالكسرة أي عداوة)[1] . فأورد فِحاص من زنة فِعال مرة بمعنى العداوة وهذا وارد في المعاجم اللغوية، ومرة أخرى بصيغة المبالغة عن اسم الفاعل فاحِص وتعني كثير الفحص والاستقصاء عن الشيء على أنه معنىً مجازيّ ولم يذكره ابن فارس لا في المجمل ولا في المقاييس[2] وكذلك ابن منظور في اللسان[3].

وفي (فقص) قال ابن معصوم المدني: (وفقّصت البيضةُ عن الفرخ تفقيصاً: انشق عنه، ومن المجاز فقص بيضت الفتنة إذا أثارها وفَقَوص كرسول: اسم موضع)[4] .فمصدر فقص التفقيص على زنة علّم تعليماً، استدركه على الفيروزآبادي في فقص[5]، ولم يذكره ابن فارس ولا الزمخشري ولا صاحب اللسان[6] .

---

(١) م.ن : فحص (المخطوط) .

(٢) ظ: مجمل اللغة/ ابن فارس: ٥١٦ –فحص، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٨٨٠ –فحص.

(٣) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١٠/ ١٩٤ – فحص.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: فقص (مخطوط) .

(٥) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٣/ ٣١١ – فقص.

(٦) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٧٩٥ –فقص، مجمل اللغة –ابن فارس: ٥٠٨ –فقص، أساس البلاغة/ الزمخشري: ٤٧٩ –فقص، لسان العرب/ ابن منظور: ١٠/ ٣٠٣ – فقص.

وفي (قصص) قال ابن معصوم: (ومن المجاز فلان مقصوص الجناح: إذا كان عاجزاً عما يرومه)[1]، فاسم المفعول من قصص مقصوص استعارها مجازاً للعجز، واستدراكاً منه على القاموس المحيط[2]، وأهملها ابن فارس في المجمل والمقاييس[3]، غير أن بعض أعلام اللغة قد ذكرها، منهم الزمخشري وابن منظور[4].

وفي (قعص)، قال ابن معصوم: (قعصه قعصاً كمنع واقعصه اقعاصاً... والاسم القِعصة، بالكسر والقِعص كفلس، الموت الوحي... والأقعص والمقعص والقعاص والقعّاص كعبّاس: الأسد)[5]، ولم يذكر الفيروزآبدي الصيغتين (القِعصة بالكسر والأقعص) في القاموس المحيط[6]، وكذلك ابن فارس[7]، غير أن ابن منظور ذكر (القِعصة) عن الإعرابي في اللسان وأهمل الأخرى[8]. ومما استدركه ابن معصوم على الفيروز آبادي أيضاً: (بعيرٌ مجزيء: قويّ سمين لأنـه يُجزِأ الراكبَ والحاملَ، وهي إبل مجازئٌ)[9]. وهذا ما ذكره الزمخشري في الأساس[10]، ولم يذكرها ابن فارس[11] ولا الصاغاني في التكملة[12]. فيما ذكرها صاحب اللسان بقوله: (ويقال: هذه إبلٌ

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: قصص (المخطوط).

(٢) ظ: القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢/ ٣١٣ – قصص.

(٣) ظ: مجمل اللغة/ ابن فارس: ٥٢٩ –قص، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٨٢٦ –قص.

(٤) ظ: اساس البلاغة للزمخشري: ٥١٠ –قصص، لسان العرب/ ابن منظور: ١١/ ١٩٠، قصص.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: قعص (المخطوط).

(٦) ظ: القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢/ ٢١٤ –قعص.

(٧) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٨٦١ قعص، مجمل اللغة/ ابن فارس: ٦٥٦-٦٥٧ –قعص، أساس البلاغة/ الزمخشري: ٥١٧ –قعص.

(٨) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١١/ ٢٤٥ –قعص.

(٩) الطراز الأول: ابن معصوم: ١/ ٤٥ –جزأ.

(١٠) ظ: أساس البلاغة/ الزمخشري: ٩١ – جزأ.

(١١) ظ: مجمل اللغة/ ابن فارس: ١٠٤ جزأ، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ١٩٨ –جزأ.

(١٢) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١/ ١١ –جزأ.

مجازٍ يا هذا، أي تكفي، الجمل الواحد مجز)[1].

ومنها أيضاً المرافأة في قوله: (ورافـأَه رِفاءً ومرافأةً: وافقه ولا مه ولاطفـه)[2]. وجاء في المقاييس والمجمل (المرافأة: الإتفاق)[3]، وهـي عنـد الزمخشري مـصدر مـن «رافيت» قال: (ورافيتـهُ ورافـأتهُ: وافقته مرافاة ورفاءً)[4]، فيما أهمل ابن منظور هـذا المصدر[5]، فكان ابن معصوم قد توسّع في الدلالة والاشتقاق لهذه المادة.

واستدرك ابن معصوم كذلك «السـالئة» إذ يقـول: (السـالئة المـرأة، الـصناع تـسلأ الـسمن، وهُنَّ نـساءٌ سوالئُ)[6]، والسـالئة اسم فاعل مؤنث من سلأ، أهملها كثير من علماء المعاجم كابن فارس، في المجمل والمقاييس[7]، فيما أسقط ابـن بـري (سـلأ) مـن تنبيهاتـه والصاغاني في تكملته ولم يوضحها ابن منظور وإنما استشهد ببيـت للفـرزدق وردت فيـه، قال: (الاسم: السِّلاء، بالكسر ممدود، وهو السمن، والجمع: أَسْلِئَة، قال الفرزدق:

كـانوا كـسالئةٍ حمقـاء إذْ حقنـتْ ... سِـلاءَها في أديـم غـير مربـوب[8])[9]

فيما أوردهاالزمخشري بـصيغة الجمـع وقـال: (وتـسلأ سـوالئ، وأكـذبُ مـن سالئةٍ)[10]. وفي مقابل ذلك نجد ابن معصوم قد اهمل صـيغاً صرفيـة في مـواد لغويـة عـلى غـير عادتـه، ففـي «شـقأ»، قـال ابـن معـصوم: (شـقأ نـابُ البعـير –كمنـع،

---

(١) لسان العرب/ ابن منظور: ٢٤/ ٢٨٠ –جزي.
(٢) الطراز الأول: ابن معصوم: ١/ ٩٣ –رفأ.
(٣) مجمل اللغة/ ابن فارس: ٢٥٩ –رفو، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٣٩٣ –رفوأ.
(٤) أساس البلاغة/ الزمخشري: ٢٤٤ –رفو.
(٥) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٥/ ٢٦٣ –رفأ.
(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٠٣ –سلأ.
(٧) ظ: مجمل اللغة/ ابن فارس: ٣١٧ –سلأ، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٤٦٦ –سلوى
(٨) ديوانه: ١/ ٢٤.
(٩) لسان العرب/ ابن منظور: ٦/ ٣١٧ –سلأ.
(١٠) أساس البلاغة/ الزمخشري: ٣٠٤ –سلأ.

شـَقَـأَوشقوءً: طلع، وشقَأَ شعرُ رأسه، بالمـشط، فـَرقـضهُ، وشـقأَ الرجـلَ بالعـصا: أصاب مَشْقأهُ أي مِفـْرَقـهُ، والمشقأَةُ كمحبرة، المِدراة يُـدرىَ بهـا الـشَّعر، والمـشطُ كالمِشقأُ، والمِشقاءُ كمنبر ومحراب) [1]. فيما أهمل صيغة اسـم الفاعـل مـن شـقأ وهـو (الشـاقئ) قال ابن فارس: (الشـاقئ: الناب الـذي لم يَعـصَل) [2]. ولم أعثـر عـلى هـذه الصيغة في نوادر أبي زيد، ولا في الأساس ولا في العباب الزاخر ولا في لسان العـرب، وهي من مصادره الرئيـسة فيما كان قليل الاعتماد على مصنفات ابن فارس.

فضلاً عن هذه المواد المستدركة بالطرق الاشتقاقية الصرفية، فهناك مواد أخرى أشار إليها السيد علي الشهرستاني في مواضعها من كتابه (المنهج الاسـتدراكي النقـدي في اللغة) [3]. وسأشير إليها على الإيجاز إبتعاداً عن الإطالة والتكرار، منها ساطئ مـن سطأ[4]، والمصدر صيناً من صاء[5] والأسم مفشيء من فـشأ، والفعـل تفيـأ مـن فـاء واستفاء[6]، والقرّاء على صيغة فعّال من قرأ وهو كثير القراءة[7]، واسـم الفاعـل مـن قمأت الماشية وأقمأتُ فهي قامِئة ومُقمئة[8] ومصدر كلَّأ المـضعف تكليئـة والـذي في كلَّأ تكليئاً[9]، والمصدر القياسي توبئة من وبَّأ[10] وغيرها كثير[11].

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١٢ -١١٣ -شقأ.

(٢) مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٥١٠ – شقو.

(٣) ظ: المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة/ علي الشهرستاني: ١٦٧ -١٧٣.

(٤) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٠٣ -سطأ.

(٥) ظ: م.ن: ١/ ١٢٨ – صيأ.

(٦) ظ: م.ن: ١/ ٥٦ فيأ.

(٧) ظ: م.ن: ١/ ١٦٢ – قرء.

(٨) ظ: م.ن: ١/ ١٦٧ -قمأ.

(٩) ظ: م.ن: ١/ ١٧٨ -كلأ.

(١٠) ظ: م.ن: ١/ ٢٢٤ -وبأ.

(١١) ظ: م.ن: ١/ ١٩٤ -سرأ، ١/ ٢١١ -نسأ، ١/ ٢٢٧ -ردأ، ١/ ٢٢٨ – وذأ، ١/ ٢٣٣ -وضأ، ١/ ٣٤٩ -جرب.

٢ ـ أما مستدركات ابن معصوم من غير القياس الصرفي في المواد اللغوية على الفيروزآبادي فهي كثيرة توزعت في كتابه (الطراز الأول) فمنها ما ذكره غيره من أصحاب المعاجم الأخرى وكتب اللغة، ومنها ما لم يتنبه له أصحاب كتب التنبيه والاستدراك ممّن سبقه كابن بري والصاغاني وغيرهم.

فمن مستدركاته على الفيروزآبادي والتي ذكرها من سبقه، قوله: (زنأ الأمر: قارب)[١]، وأهمل ابن بري هذا المعنى في حاشيته على الصحاح[٢]. وكذلك الصاغاني في التكملة[٣]، غير أن ابن منظور وقع على هذه الدلالة، فقال: (وزنأ إلى الشيء يزنأ: دنا منه)[٤]، والمقاربة والدنو في الدلالة متقاربان.

وقد يؤميءُ ابن معصوم إلى معنى بلفظ غير اللفظ الذي وُضِعَ له في الأصل، لكنه قريب منه ومؤدٍّ عنه، فقوله: (ضرأ الشجر كمنع: يبس، وضرأ المال: مُوِّتَ، كانضرأ، وضرأ الشيءُ: خفيَ فهو ضرِيء)[٥]، ونقل الصاغاني عن أبي عمرو قوله: (ضرأ يضرأ إذا خفي ـ ح ـ[٦] وانضرأت الإبلُ: مُوِّتت، والنخل والشجر يبست)[٧] .فنلاحظ أن ابن معصوم عبَّر عن الإبل التي ذكرها الصاغاني بالمال لأنها كانت كل شيء في حياة العرب في البادية.

وفي مادة طفشأ قال:(الطَفَنْشأ، كغَضَنْفَر، الضعيف من الرجال، والجبان

---

(١) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٧ –زنأ.

(٢) ظ: التنبيه والإيضاح/ ابن بري: ١/ ١٨ زنأ.

(٣) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١/ ٢٥ –٢٦ –زنأ.

(٤) لسان العرب/ ابن منظور: ٦/ ٨٨ –زنأ.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٣ –ضرأ.

(٦) ـ ح ـ تعني عند الصاغاني ما ينقله عن حاشيته في التكملة والذيل والصلة.

(٧) التكملة الذيل والصلة/ الصاغاني: ١/ ٣٢ –ضرأ.

والكليل النظر)[1]، فاختلف مع الفيروزآبادي واستدرك عليه (الجبان)، ولم يذكره الصاغاني والجوهري كما هو في التكملة[2].

وأما ما انفرد فيه ابن معصوم المدني، ولم يشاركه ممّن اعتمد عليهم الفيروزآبادي من المستدركات –حسب إطلاعي– وما وقع بيدي من مصادر اللغة والمعاجم، ما جاء في شأشأ إذ يقول: (وشأشأَ الجملَ، زجره....والشأشاء كدحداح: لغة في الشيشاء: وهو الشيص)[3]. ذلك إن الهمزة منقلبة عن ياء، ولم يذكر هذا غيره ممن سبقه من أصحاب الاستدراك والتنبيه. ومنها أيضاً ما ورد مستدرَكاً على الفيروزآبادي من جمع الشبأة، قال ابن معصوم: (الشَّبْأَة كهَضْبةٍ، فراشة القفل، الجمع شباءات وشِباء)[4]. فيما اكتفى الفيروزآبادي بالمعنى فقط دون الجمع[5]، ونقل الصاغاني المعنى ذاته عن ابن الأعرابي في حاشيته[6]. ولم تذكر هذه المادة في اللسان.

وجاء في مادة (شطأ) قوله: (وشطأ اللحم ونحوه تشطِئةً، شرحه طولاً)[7]، ولم يذكر هذا المعنى ـ حسب إطلاعي ـ أحد في مصادر القاموس المحيط.

وفي (صمأ) ذكر الفيروزآبادي: (صَمأ عليهم كمنع: طَلَع، وما صَمَاكَ عليَّ ما حملَكَ وصَمَأْتُهُ فانصمأ)[8]. ناقلاً ذلك عن الصاغاني[9] وابن منظور[10]، غير أن

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٣٩ –طفنشأ.

(٢) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١/ ٣٤ –طفشأ.

(٣) الطراز الأول/ ان معصوم: ١/ ١١١ –شأشأ.

(٤) م.ن: ١/ ١١١ –شبأ.

(٥) ظ: القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ١٨ –شبأ.

(٦) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١/ ٢٨ –شبأ.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١٢ –شطأ.

(٨) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٠ –صمأ.

(٩) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١/ ٣١ –صمأ.

(١٠) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٧/ ٤٠٠ –صمأ.

ابن معصوم المدني قد استدرك على هؤلاء جميعاً قوله: (وصَمَأْتُ مِنْ عُلُوٍّ، حَدَرْتُهُ فأنصمأ، والمصموءَة المكرمة: المكان المرتفع المطلّ الذي قد أشرف على ما تحته) [1].

وانفرد ابن معصوم في (طأطأ)، إذ يقول: (وطأطأ السِّترَ: حطَّهُ) [2]، ولم يستدرك الصاغاني هذه الدلالة [3] وأهملها ابن منظور [4]، ولم يدرجها ابن بري في التنبيه والإيضاح.

ومن مستدركاته أيضاً قوله: (طَبِيءَ طَسأً - كَتَعِبَ تعباً - وطَسَأَ طَسْأً، كمنع منعاً، بَشِمَ أو كثر عليه الرسم فكرهه....وأطسَأَهُ الطعام: أبشَمَهُ) [5]، وأهمل هذه الدلالة غيره من العلماء.

وقد أورد ابن معصوم دلالات ومعاني أخرى من المستدركات على الفيروزآبادي، لم يذكرها غيره على الأغلب، تجدها في أبواب مواد اللغة في الطراز الأول [6].

نظرة في مستدركات الزبيدي على الفيروزآبادي:

لما كان القاموس المحيط من المعجمات التي تعرَّضت للنقد والإستدراك من قبل علماء اللغة حتى صُنِّف عليه ما يربو على الخمسين كتاباً ودراسةً علمية ناضجة [7]

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٢٧ -صمأ.

(٢) م.ن: ١/ ١٣٥ -طأطأ.

(٣) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١/ ٣٣ -طأطأ.

(٤) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٨/ ١١٣ -طأطأ.

(٥) الطراز الأول / ابن معصوم: ١/ ١٣٧ -طسأ.

(٦) ظ: م.ن: ١/ ٣٤ -طشأ، ١/ ١٥١ -نزأ، ١/١٣٨ -طفأ، ١/ ١٤٠ -طهلأ، ١/ ١٤٦ -عنطأ، ١/ ١٥٢ -خشأ.

(٧) ظ: مقدمة الصحاح/ أحمد عبد الغفور عطار: ١٧٣ -١٧٩، شرح القاموس المحيط / الفاسي: ٣٠ - ٣٤ (مقدمة المحقق).

.فكان لهؤلاء النقاد والمستدركين أن يؤثّر بعضهم في الآخر بحكم المراجعة والبحث عن المواد اللغوية بين هذه الكتب، فيأخذ بعضهم عن بعض معنىً أو دلالة، أو لفظة، متعمّدين في ذلك أو غير متعمّدين، أو ربما يكون من باب وقوع الحافر على الحافر دون قصد مسبق.فمن هذه الكتب المستدركة الناقدة، كتاب «الطراز الأول» لابن معصوم المدني، الذي ترك أثراً في غيره من المعجمات الناقدة والمستدركة الأخرى، مما أُلِّفَ من بعده، كشرح القاموس المحيط المسمى بـ (إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس) لمؤلفه محمد بن الطيب الفاسي الشرفي (ت ١١٧٠هـ) ، وتاج العروس لمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ).

بيد أن تأثير الطراز الأول في شرح القاموس المحيط للفاسي كان ضئيلاً جداً، ويكاد لا يذكر، والسبب في ذلك أنَّ المؤلِفَيْن كانا متعاصرين، إذ عاشا في زمان واحد، فضلاً عن بعد المسافة بينهما، فأبن معصوم إبّان تأليفه الطراز الأول كان مقيماً في شيراز بإيران، فيما كان الفاسي في بلاد المغرب العربي، ثم رحل إلى المشرق[1]. فضلاً عن ذلك، أنه لم يكتب سطراً من كتابه إلا وهو في شطر من الأرض متنقلاً في بلاد الله الواسعة[2]، وابن معصوم قد توفي ولم يتّم طرازه إذ انتهى عند مادة (قمص)، فضلاً عن قلة تلامذته وطلابه آنذاك. فربما كان لكل هذه الأسباب أثرها في إخفاء الكتاب ولو في عصره أو من بعد وفاته، لذا لم يظهر له تأثير في شرح القاموس المحيط لأبي الطيب الفاسي وهو استاذ الزبيدي، وقد تأثر التلميذ باستاذه كثيراً، واخذ عنه وأشار إلى موضع الأخذ سواء أكان منه أو من غيره، وأغفل ذكر بعض من أخذ عنهم بعض مستدركاته على الفيروزآبادي، وقد اعتمد على بعض المصادر التي سبقته كحاشية ابن

(١) ظ: شرح القاموس المحيط/ الفاسي: ٣٨ -٣٩ (مقدمة المحقق) .

(٢) ظ: شرح القاموس المحيط/ الفاسي: ٣٩.

بري على صحاح الجوهري، والتكملة والذيل والصلة للصاغاني وغيرهما من المصنفات في مجالَيّ النقد والاستدراك، وذكر قائمة كبيرة منها في مقدمته بتاج العروس تربو على الخمسمائة كتاب[1]، وأشار إلى كتاب (طراز اللغة) للسيد ابن معصوم على أنه من كتب الاستدراك على الفيروزآبادي ولم يعقب[2].

وقد وجدت أن السيد ابن معصوم في طرازه قد سبق الزبيدي في استدراكاته على الفيروزآبادي، بل أنّ معظم مستدركاته كان ابن معصوم قد ذكرها في طرازه، لكن الزبيدي لم يذكره على عادته في توثيق النصوص، وخاصة في مستدركاته على الفيروزآبادي، وهذا ربما وقع سهواً أو من غير قصد، لأن من روعة تاج العروس (القدر الوافر من التوثيق والتدقيق والتحقيق الذي ألزم الزبيدي نفسه من أول الكتاب حتى آخره، والذي يتمثّل بنسبة القول إلى قائله، واللفظ إلى مظانّهِ، مع بيان ما جاء من الخلاف إلى قائله، واللفظ إلى مظانه)[3].

أو ربما كان يعُد نفسه في عصر غير بعيد عن عصر ابن معصوم المدني ويمكن أن تكون المعلومات مازالت بأيدي أبناء ذلك العصر القريب لبعضهما، وإذا كان يفصل بينهما خمسة وثمانون عاماً وهو زمن ليس بالطويل إذا ما قيس ببقية علماء اللغة السابقين الذين فصلت بينهم وبين الزبيدي القرون.

يمكن ملاحظة أمراً مهماً في مستدركات ابن معصوم على الفيروزآبادي هو أنه لم يذكر معنىً معيناً أو دلالة أو مادة لغوية على أنّها مستدركة منه، بل كان يوردها استطراداً في أبواب اللغة أو المجاز للمادة اللغوية. فيما نجد أن الزبيدي في تاج العروس

---

(١) ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ١/ ٣ (مقدمة المؤلف).

(٢) ظ: م.ن: ١/ ٣ (مقدمة المؤلف)

(٣) الإنتصاف للفيروزآبادي من مستدركات الزبيدي/ د. خليل بنيان: ١٤.

يشير إلى المستدرك أو ما أهمله الفيروزآبادي، ويتعقبه فيه. ولمعرفة مستدركات ابن معصوم ينبغي أن نقابل المادة اللغوية في القاموس المحيط والطراز الأول، فنرصد الكثير منها والتي أهملها أو غفل عنها الفيروزآبادي.

وفي مقارنة ذلك المستدرك مع تاج العروس، وجدت مطابقة في مواد الاستدراك وتشابهاً واضحاً، وربما يكون ابن معصوم والزبيدي قد اشتركا مع غيرهما من أصحاب المعجمات وكتب اللغة، خاصةً صحاح الجوهري وحاشية ابن بري، والتكملة والذيل والصلة للصاغاني، ولسان العرب لابن منظور الأفريقي وغيرهم.

وقد ينفرد ببعض المواد المستدركة عن هؤلاء، غير أنّ الزبيدي لم يذكره أو يُشِرْ إليه، وربما تكون مستدركة بعبارة ابن معصوم ذاتها في الدلالة الواحدة.

فممّا اشترك فيه ابن معصوم من مستدركاته على الفيروزآبادي وشاركه فيها غيره من علماء العربية السابقين له، ونبّه إليه الزبيدي دون ذكر ابن معصوم المدني ما جاء في «بأبأ»، قال الزبيدي: (ومما يُستدرك عليه بأبأ الرجل: أسرع، نقله الصاغاني عن الأحمر)[1]. فيما سبقه إلى ذلك ابن معصوم، دون الإشارة إليه، فهو يقول: (بأبأ الرجل، وتبأبأ: أسرع)[2].

ومما استدركه الزبيدي قوله: (ومما يُستدرك عليه بَاْذأْتُ الرجلَ إذا خاصمته، وباذأه فبذأه وابذأْتُ: جئت بالبذاء)[3]، في حين ذكر ابن معصوم: (وباذأه بذاء، ومباذأة، فاحشَهُ)[4]، على أن هذين المعنيين المفاحشة والمخالفة، ذكرهما الصاغاني

(١) تاج العروس/ الزبيدي: ١/ ٤٣ -بأبأ.
(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٠ -بأبأ.
(٣) تاج العروس/ الزبيدي: ١/ ٤٤ -بذأ.
(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٦ -بذأ.

وابن منظور قبلهما[1].

ومما اشتركا فيه ما ذكره باللفظ والمعنى مع اختلاف يسير، قول الزبيدي: (ومما يستدرك عليه جِنَةُ البطن: أسفل السرة إلى العانة)[2].

وقال ابن معصوم: (والجِينةُ من البطن: أسفل السرة إلى العانة)[3]، وهذا ما ذكره ابن منظور في اللسان[4] عينه، في حين لم يذكرها ابن فارس والزمخشري.

ومنها أيضاً ما جاء في (العِقص)، إذ يقول الزبيدي: (والعَقِص، ككَتِف، رمل منعقد وفي بعض نسخ الصحاح متعقّد لا طريق فيه)[5]، على أن ابن معصوم كان اكثر وضوحاً منه، إذ يقول: (العقص ككتف من الرمل الموعر المنعقد لا طريق فيه، الواحدة بهاء)[6]، وهذه الزيادة في المعنى سبقه إليها ابن فارس في المقاييس وابن منظور في اللسان[7].

وهناك الكثير من هذه المعاني والدلالات التي اشتركا فيها مع غيرهما دون أن يشير الزبيدي إلى جهد ابن معصوم المدني في توثيقها على عادته في ذكر من ينقل عنهم مواده ممن سبقه إليها[8].

أما ما انفرد به ابن معصوم في ذكره لبعض المواد والدلالات، والتي أهملها

---

(١) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١/ ٧ -بذأ، لسان العرب/ ابن مظور: ١/ ٣٥٠ -بذأ.

(٢) تاج العروس/ الزبيدي: ١/ ٥٤ -جاء.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٥٣ -جيأ.

(٤) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٢/ ٤٣٣ - جيأ.

(٥) تاج العروس/ الزبيدي: ١٨/ ٤٠ عقص.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: عقص (مخطوط).

(٧) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٦٥٨ -عقص، لسان العرب/ ابن منظور: ٩/ ٣٢٠ -عقص.

(٨) راجع الطراز الأول وتاج العروس ولاحظ المواد الآتية: أب، بدأ، بطأ، برأ، جشأ، دنأ، دربأ، ذرأ، كفأ، لجأ، نبأ، هدأ....

بعض من الذين اعتمد عليهم الزبيدي في تحشية مواده، ما جاء في (أشأ)، إذ يقول ابن معصوم: (والإشاءَةُ كسَحابة: موضع ببطن الرُّمة)[1]، غير أن الزبيدي أوردها نقلاً عن ياقوت الحموي بالظّنّة لا على وجه التحقيق، كابن معصوم، فقال: (ومما يُستدرك عليه الأشاءة: موضع، قال ياقوت: أظُنُّه باليمامة أو ببطن الرّمة)[2].

ومما استدركه ابن معصوم أيضاً وأعقبه الزبيدي فيها، قوله: (ومن المجاز، بَكُؤَت العين: قلَّ ماؤها...وبَكُؤتُ عينُه، قلَّ دمعُها، وبكُؤَتْ يَدُهُ، قلَّ عطاؤها...وابكأ فلان إبكاءً: صار ذا بُكْءٍ وقلّة خير)[3]، وهذه المعاني أغفلها ابن فارس والصاغاني وابن منظور في معجماتهم[4]، فيما استدركها الزبيدي دون الإشارة إليه، فقال: (ومما يُستدرك عليه، بكؤت عيني وعيون بكاء، قلَّ دمعُها، وأيدٍ بكاء قلَّ عطاؤها، وأبكأ زيدٌ صار ذا بكاء وقلّة خير)[5].

وقد يشير الزبيدي إلى دلالة دقيقة يتضمّنها المعنى العام لمادة معينة، لكن ابن معصوم يكون أكثر وضوحاً منه في إيرادها، قال الزبيدي: (ومما يُستدرك عليه المكْءُ بالفتح: جحر الثعلب والأرنب أو مجثمهما، يُهمز ولا يُهمز)[6].ولم يذكر هذا المعنى الذين أخذ عنهم الزبيدي وأشار إلى مواضع أخذه عنهم، غير أن ابن معصوم عندما أوردها كان أكثر دقة ووضوحاً في الدلالة منه، إذ يقول: (المكْء: كسبب: مدخل

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٩ – أشأ.

(٢) تاج العروس / الزبيدي: ١/ ٤١ – أشأ.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٣٣ –بكأ.

(٤) ظ: مقاييس اللغة / ابن فارس: ١٣١ – بكأ، التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١/ ٨ -بكأ، لسان العرب/ ابن منظور: ١/ ٤٦٨ -٤٦٩ – بكأ.

(٥) تاج العروس/ الزبيدي: ١/ ٤٦ – بكأ.

(٦) م.ن: ١/ ١١٩ – مكأ.

السبع والذئب، لغة في المكى - كعسىَ - عن الشيباني في نوادره) (١).

واستدرك ابن معصوم اسماء أهملها مَنْ سبقه، منها «أيوّب»، قال ابن معصوم (وأيّوب اسم أعجمي، قال وهب: كان أيّوب عليه السلام من الروم مِنْ وِلدِ عيص ابن إسحاق، وأمُّهُ من وِلدِ لوط، اصطفاه الله وجعله نبياً، وأبو أيّوب كنية الجمل لصبره، على السير والأحمال تشبيهاً بصبر أيّوب عليه السلام)(٢)، فيما عد الزبيدي هذه اللفظة من مستدركات شيخه أبي الطيب الفاسي، دون الإشارة إلى ابن معصوم وهو أسبق منه، يقول الزبيدي: (واستدرك شيخنا على المصنف «أيّوب» قيل: هو فيعول من الأوب كقيّوم، وقيل هو فعول كسفود)(٣). وهناك موارد أخرى غير ذلك مما استدركها الزبيدي على الفيروزآبادي موجودة في الطراز الأول لابن معصوم المدني مثل جزأ ونبأ وغيرها.

وخلاصة القول، أنّ الزبيدي في أغلب مستدركاته والأغاليط التي رصدها في تاج العروس على القاموس المحيط، كان في أكثرها عيالاً على غيره، وقد أشار إلى بعض مصادرها كحاشية ابن بري، والتكملة والذيل والصلة للصاغاني، أو ما ذكرها استاذه ابن الطيب الفاسي، إلاّ أنّه أهمل أو أغفل أن يشير إلى البقية من المستدركات والأغاليط التي ذكرها ابن معصوم وهو سابقٌ عليه، وربما يعود ذلك إلى أنّ ابن معصوم كان يعرف شاعراً وبلاغياً ونحوياً لا لغوياً، وأنّه ألّف الطراز الأول في آخر أيامه بشيراز، ولم يتمه، وليس له تلامذة معروفون ينشرون علمه وكتبه.



---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٩٨ -مكأ.

(٢) م.ن: ١/ ٢٨٩ -أوب.

(٣) تاج العروس/ الزبيدي: ١/ ١٥١ -أوب.

الباب الثاني

الجهود النحويّة عند ابن معصوم المدني

مدخل

الخطأ الإعرابي واتجاهات التصنيف النحوي قُبيل عصره وعنده

تطرقْتُ في بداية الباب الأول إلى اللحن بشقّهِ اللغوي، وأما هنا فسوف أتعرض إلى الشق الثاني منه المتمثّل بالخطأ الإعرابي، إذ كانت البداية في رصده ومتابعته من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، فقد رُوِيَ عن أبي الأسود الدؤلي، أنّه دخل عليه مرّة وقال : (فرأيته مطرقاً متفكّراً، فقلتُ : فيم تفكّر يا أمير المؤمنين؟ قال : إنّي سمعتُ ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن اصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت : إن فعلت هذا أحييتّنا وبقيتْ فينا هذه اللغة، ثمّ أتيته بعد ثلاثٍ فألقَى إليّ صحيفة فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم : الكلام كله اسم وفعلٌ وحرف، فالاسم : ما أنبأ عن المسمّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

ثم قال: تتبَّعْهُ وزِد فيه ما وقع لك. واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمرٌ، وشيء ليس بظاهر ومضمر، إنّما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ومضمر.

قال أبو الأسود: فجمعتُ منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب فذكرتُ منه إنّ، وأنّ، وليت، ولعلّ، وكأنَّ، ولم أذكر لكنَّ، فقال لي: لمَ تركتها؟

فقلتُ : لم أحسبها منها. فقال : بل هي منها، فزد فيها)[1].

وكان الهدف الأساس من ذلك لئلا يدخل اللحن لغة القرآن الكريم، إذ لوحظ تسرُّبه إلى بعض المقرئين، فقد(روي عن علي عليه السلام مع الأعرابي الذي أقرأهُ المقرئ: (انَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولِهِ[2])، حتى قال الأعربي: برئتُ من رسولِ الله، فأنكر ذلك عليّ عليه السلام ، ورسم لأبي الأسود مِن عملِ النحو مارسه مالا يجهل موضعه)[3].

فاخذ أبو الأسود الدؤلي هذا العلم عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وادّخره لنفسه حتى شاع عنه، فاختلف الناسُ إليه يتعلمون منه، فأخذ عنه جماعة، (قال أبو حاتم : فتعلم منه أبنه عطاء بن أبي الأسود، ثم يحيى بن معمر العدواني، حليف بني ليث، وكان فصيحاً عالماً بالغريب، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة بن معد الحروي، وهو الذي يُقال له: عنبسة الفيل)[4].

فكان عمله هذا يمثل البداية الحقيقة لعلم النحو العربي من خلال وضع الأسس المأخوذة عن الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام وتعليمها لتلامذته ومريديه من محبّي لغة العرب، وقد اجمع أكثر النحاة على هذا[5].

بهذا يكون اللحن قد سلك اتجاهين اثنين هما: ما وقع بسبب من اللكنة أو

---

(١) أمالي الزجاجي : ٢٣٨ ـ ٢٣٩، ظ: الأشباه والنظائر / السيوطي : ١/ ١٣ – ١٤، حاشية نعمة الله الجزائري على شرح الجامي/ نعمة الله الجزائري: ١٣(طبعة حجرية)، تأريخ النحو العربي/ د. محمد مختار : ٤٣ ـ ٤٥.

(٢) بكسر لام رسوله، والآية ﴿ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ سورة التوبة / الآية ٣.

(٣) الخصائص / ابن جني : ٢/ ١٠.

(٤) مراتب النحويين/ أبو الطيب اللغوي : ٢٤، ظ : تأريخ النحو العربي / د.محمد المختار : ٤٥- ٥٤.

(٥) ظ : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل السامرائي : ٢٧، ظ : تأريخ النحو العربي/ د. محمد المختار : ٤٥-٥٤.

اللثغة، أو ما كان خروجاً عن المألوف من سليقة العرب، ويسميه بعض النحاة خطأً إعرابياً[1].

هذا اللحن المسمّى بـ(الخطأ الإعرابي) قد ألقى بظلاله على الإعراب في اللغة، وكونها سليقة أم لا، وخاصة في المصنفات اللغوية المعاصرة، فمن خلاله شنّ بعض المعاصرين هجوماً على قصة الإعراب، منهم الدكتور إبراهيم أنيس، إذ يقول في هذه القصة : (ما أروعها من قصة، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل الثاني على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، أمتنع حتى على الكتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقّ اقتحامه إلاّ على قوم سُمّوا فيما بعد بالنحاة)[2]، في حين رفض هذا الإتجاه من علماء العربية المعاصرين وعدّوه غلوّاً، فقد يكون للنحاة العرب عمل شخصيّ في تنسيق ما استنتجوه من أصول النحو وقواعده من كلام فصحاء العرب[3]، إذ كان علماء العربية الأوائل يُغيرون على قبائل العرب الموغلة في قلب الصحراء لياخذوا اللغة عن نسائهم وأطفالهم وحتى مجانينهم، واستمر ذلك حتى القرن الرابع الهجري، وعلى ذلك وضعوا قواعدهم لكلام العرب.

هذا الإتجاه في إلغاء وجود الإعراب في كلام العرب قاد المستشرق ك. فيلز K.VOLLERS، إلى أن بنَى فكرته بأنّ القرآن الذي نزل على النبي محمد ﷺ نزل بلغة

---

(١) ظ : من أسرار اللغة / د. إبراهيم انيس : ١٧٣.

(٢) م . ن : ١٦٩.

(٣) ظ : دراسات في فقه اللغة / د. صبحي الصالح : ١٢٦.

مكة غير المعرّبة، وانه يدين بأسلوبه الذي وصل إلينا إلى تنقيح خاضع للقواعد التي اعتمدت في العربية على الأخص من حيث الإعراب، وقد ردّ هذه الفكرة المستشرق الألماني نولدكه ورفضها[1].

إنّ العربية كأخواتها الساميات قد احتفظت بسمات التصرّف الإعرابي، وهي من أقدم السمات في اللغات السامية، من قبل الإسلام، قال يوهان فك : (فأشعار عرب البادية ـ من قبل العهد الإسلامي ومن بعده ـ تُرينا علامات الإعراب مطّرده كاملة السلطان ـ حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي في يالأقل ـ يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم، تدلّ على أن التصرف الإعرابي كان بالغاً أشدّه لذلك العهد. بل لانزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب)[2].

نتيجة لما تقدّم صنّف علماء العربية في النحو كُتباً أصولاً تحمل ماجمعوا فيها من أبواب النحو العربي، غير أنّه لم يكن أغلبها يعتمد منهجاً واضحاً في ترتيب الموضوعات، ولو ألقينا نظرة على ما في كتب النحو المؤلفة من زمن سيبويه حتى القرن السادس لوجدنا ضياع المنهج في ترتيب الموضوعات[3] لأغلبها، ومنها:

١ - كتاب سيبويه، وهو أقدم كتاب نحوي، والنظر في ثبت الكتاب يثبت انه ليس هناك في ذهن صاحبه خطّة واضحة يسير عليها، فضلاً عن أنّ في إسلوبه كثيراً من الغموض.

٢ - مقدمة في النحو لخلف الأحمر (ت ١٨٠هـ)، وهي رسالة صغيرة، لم تكن

---

(١) ظ : العربية / يوهان فك : ٤ (الهامش).

(٢) ظ : العربية / يوهان فك : ٣.

(٣) ظ : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري / د. فاضل السامرائي : ٣٢.

قائمة على ترتيب معيّن فضلاً عن اضطراب في مصطلحاته.

٣- المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، نجد فيه عدم التنسيق والترتيب واضحاً، وهو لايخضع إلى فكرة معيّنة في ترتيب موضوعاته.

٤- الجُمل للزجاجي(ت٣٣٧هـ) فنراه مضطرب الترتيب أيضاً في موضوعاته، فضلاً عن عدم الاستقرار في بعض مصطلحاته.

٥- التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، وهو معاصر للزجاجي، نرى فيه الخلط وعدم الخضوع لفكرة معيّنة في ترتيب واضح فيه.

٦- الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وفيه نجده مصدّراً في تبويبه على أساس بيّن، وهو أساس العامل.

٧- اللمع لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وهو تلميذ أبي علي الفارسي، فقد كان أكثر تنظيماً وترتيباً من سابقه.

٨- ملحة الإعراب لأبي القاسم الحريري (ت ٥١٦هـ)، ففي منظومته هذه (وجدناه ينسّق الأبواب تنسيقاً آخر فهو بعد أن يتكلّم عن باب الكلام فالنكرة والمعرفة والاعراب نراه يعرض لحروف الجر وللإضافة وكم الخبرية ثم يعرض للمبتدأ والخبر)[1] ولبقية موضاعاته، يستمر على ترتيب وتنسيق في مواضيعه وأبوابه.

استمر هذا المنهج حتى منتصف القرن السابع الهجري واحتلال المغول بغداد سنة ٦٥٦هـ إذ كان الإتجاه مختلفاً بعد هذا الحدث الكبير في حياة العرب والمسلمين، إذ فُقد أكثر تراثهم وحضارتهم وكتبهم فضلاً عن شيوع الأميّة وهجمة الأقوام الأعجمية، فخيف على لغة العرب من الضياع، فاتجه علماؤها إلى أن تؤلّف متوناً في

(١)الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل السامرائي: ٣٩.

النحو على شكل منظومات وأراجيز ومختصرات تُشحنُ فيها كل قواعد النحو العربي.

هذه كانت مثار إهتمام دارسي النحو فشروحوها وعلّقوا عليها، ومنهم مَنْ علّق على تلك الشروح وحشّاها أو شرح شواهدها، وهكذا استمر الحال حتى عصر ابن معصوم المدني، وعليه يمكن تقسيم هذه الانشطة في التأليف النحوي قبيل عصره وعنده إلى مايأتي:

١ - شرح المتون النحوية، ومن هذه المتون، مقدمة ابن بري (ت ٥٨٢هـ)، وارجوزة ابن معط (ت٦٢٨هـ)، والكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، والخلاصة لابن مالك (ت ٦٧٢) وهي الألفية، وإرشاد الهادي في النحو للتفتازاني (ت ٧٩٢هـ) والفوائد الصمدية للشيخ البهائي (ت ١٠٣١هـ).

٢ - الحواشي على شروح المتون النحوية، مثل حاشية عصام الدين الاسفرائيني (ت ٩٤٣هـ) على حاشية لشهاب الدين احمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ)[١].

٣ - شرح الشواهد النحوية، من نحو شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي (ت ٩١١هـ)[٢].

وشرح شواهد ألفية ابن مالك لمحمد بن علي الحرفوشي (ت ١٠٥٩هـ)[٣].

٤ - شرح الأصول النحوية، من نحو تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب لبدر الدين الدماميني (ت٨٢٨هـ)[٤]، وكشف النقاب عن مخدرات ملحة الاعراب

---

(١) ظ : كشف الظنون / حاجي خليفة : ٢/ ١٣٧٢.

(٢) ظ : م. ن. ٢/ ١٧٥٣.

(٣) ظ : تأريخ الأدب العربي / برد كلمان : ٥/ ٢٨٨.

(٤) ظ : كشف الظنون / حاجي خليفة : ٢/ ١٧٥٢.

للفاكهي (ت٩٠٧هـ)[١].

وسأقتصر الحديث على شرح المتون النحوية لما للسيد ابن معصوم المدني من جهد مشارك في هذا المجال، ولعل هذا النوع من التصنيف النحوي كان من خصائص تلك المرحلة الزمنية بعد احتلال المغول بغداد (سنة ٦٥٦هـ) التي كثر فيها وضع المتون النحوية المتمثلة بالمختصرات والمنظومات والأراجيز والذي يبدو أن وضعها كان لخدمة الناشئة، بيد أنها كان يشوبها الغموض بسبب من اختصارها الذي لايساعد على الفهم، وهذا مما دفع بعض العلماء إلى شرحها وتذليل مصاعبها وتوضيح ماخفي فيها طوال القرون الأربعة التي سبقت عصر ابن معصوم وحتى عصره، فشرحت ألفية ابن معط[٢]، وكافية ابن الحاجب[٣] عدة شروح.

أما مايخص ابن معصوم المدني فقد شرح إرشاد الهادي في النحو للتفتازاني وسمّى شرحه (موضح الرشاد في شرح الإرشاد) وذكره في الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية[٤]. وسبقه في شرح الإرشاد كذلك محمد بن علي بن محمد الشريف الجرجاني، وسمّى شرحه (الرشاد في شرح الإرشاد)[٥]

أما الفوائد الصمدية للشيخ البهائي، فقد شرحها السيد ابن معصوم المدني وسمّى هذا الشرح (الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية)، وشرحه غيره منهم[٦]:

---

(١) طبع بمطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٥١هـ.

(٢) ظ : كشف الظنون / حاجي خليفة : ١/ ١٥٥.

(٣) ظ : م . ن : ٢/ ١٣٧٠ – ١٣٧٦، تأريخ الأدب العربي / برو كلمان : ٥/ ٣٠٨.

(٤) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٣٢،

(٥) توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة المجمع العلمي العراقي بالتسلسل (ت ف / ١٩٦)، واخرى في مكتبة الإمام الحكيم العامة بالنجف الأشرف تحت رقم (٩٢٤).

(٦) ظ : الغدير/ الأميني : ١١/ ٢٧٠.

١ - المولى أحمد بن محمد علي البهبهاني.

٢ - الشيخ محمد بن علي الحرفوشي العاملي (ت ١٠٥٩هـ).

٣- السيد بهاء الدين محمد بن محمد باقر المختاري (ت ١١٤٠هـ) وسمى شرحه (الفرائد البهية في شرح الفوائد البهية).

٤- الشيخ محمد مؤمن بن محمد قاسم الجزائري الشيرازي وسمّاه (الفوائد البهية) وغيرها من الشروح، غير أن شرح ابن معصوم كان أجمعها وأوسعها، وأفصح فيه عن مقدرته النحوية وآرائه ومعارضاته لآراء مَنْ سبقه، فضلاً عن سعة إطلاعه وكثرة مصادره، وهذا مما دعاني إلى أن أفرد له فصلاً خاصاً به من هذه الدراسة.



الفصل الأول

الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية

(دراسة وتقويم)

نظرة عامة في مؤلفات ابن معصوم النحوية:

عُرِف ابن معصوم المدنيّ نحوياً كما عُرِفَ لغوياً وبلاغياً، ولعل كونه نحوياً بسبب من تعدّد موارد ثقافته وعلومه التي ارتضعها طفلاً ويافعاً وشاباً في مجلس والده وفي حلقات الدرس التي تنوّعت بين اللغة والنحو والبلاغة والأصول والفقه وعلم الكلام والفلك والحساب وغيرها من علوم عصره.

صنّف ابن معصوم في النحو العربي على ما تذكر كتب التراجم ثلاثة كتب هي:

١ - الزهرة في النحو، وهو من كتبه المفقودة، وذكره الخوانساري[١] وأشار إليه بالعنوان ذاته الشيخ أغابزرك الطهراني[٢] ولم يُشر إليه عباس العزاوي ضمن مصنّفاته اللغوية، في حين أكد إسماعيل باشا عنوانه ومادته[٣] وذكره من المعاصرين[٤] أيضاً الشيخ عباس القمي والاميني والسيد محسن الأمين والسيد حسن الصدر.

---

(١) ظ : روضات الجنات/ الخوانساري : ٤/ ٣٨١.

(٢) ظ : الذريعة / الطهراني : ١٢/ ٧٢.

(٣) ظ : هدية العارفين / إسماعيل باشا : ١/ ٧٦٣.

(٤) ظ : فوائد الرضوية / عباس القمي : ١/ ٤٥٢، الغدير / الأميني : ١١/ ٣٤٨، أعيان الشيعة / الأمين : ٨/ ١٥٣، تكملة أمل الأمل/ حسن الصدر : ٣/ ٤٩٦.

٢- موضّح الرشاد في شرح الإرشاد، وهو شرح لكتاب (إرشاد الهادي في النحو) لسعد الدين التفتازاني صاحب (المطوّل) والذي ألفه لولده المكرّم في خوارزم (سنة٧٧٨هـ)، وعليه شروح كثيرة ذكرها حاجي خليفة[١]، منها شرح ابن معصوم المدني والذي سمّاه (موضّح الرشاد في شرح الإرشاد)، وأشار اليه السيد حسن الصدر بأنّه شرح الرشاد في النحو وسمّاه (توضيح موضح الرشاد)[٢] في حين أسماه السيد محسن الأمين بـ(موضّح الرشاد في شرح الإرشاد في النحو)[٣] وكذلك الأميني في الغدير[٤] وإسماعيل باشا البغدادي[٥]. وذكر الشيخ أغابزرك أن (أوّل الموضّح بعد الخطبة والديباجة (غرة النحو، علم بقوانين ألفاظ العرب من حيث الإعراب والبناء وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ في المقال، وموضوعه الكلمة والكلام، فالكلمة لفظ موضوع مفرد وهو اسم وفعل وحرف، والكلام لفظ مقيّد بالإسناد ولا يتأتّى إلاّ في اسمين أو فعل واسم، إيضاح الاسم : كلمة معناها مستقل غير مقترنة بإحدى الأزمنة الثلاثة، ويختص الاسم بالجر والتنوين والإضافة) ونسخة موضح الرشاد في النجف سقط من أوّله شرح الديباجة إلى غرة، وهو شرح مزج بخط النسخ تعليق الجيد وكتب المتن جملة جملة بالحمرة وينتهي الموجود منه إلى أواخر باب الجمل)[٦].

وأشار السيد ابن معصوم إلى هذا الكتاب في حدائقه الندية، في موضوعة ملحقات المثنّى، عندما وهّم جواز إضافة الثلاثة وبأشكلها إلى كل ضمير، فقال:

---

(١) ظ : كشف الظنون / حاجي خليفة : ١/ ٦٧.

(٢) ظ : تكملة أمل الآمل / حسن الصدر : ٣/ ٤٩٦.

(٣) ظ : أعيان الشيعة / الأمين : ٨/ ١٥٣.

(٤) ظ : الغدير / الأميني : ١١/ ٣٤٨.

(٥) ظ : هدية العارفين / إسماعيل باشا : ٥/ ٧٦٣.

(٦) الذريعة / الطهراني : ٢٣/ ٢٦٧،

(وليس كذلك فإنّها لا تُضاف إلى ضمير مثنّى، فلا يُقال جاء الرجلان اثناهما، والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما قياساً على جاءني ثلاثتهم لأن ضمير التثنية نصّ في الأثنين، فإضافة الأثنين إليه قياساً على جاءني ثلاثتهم لأن ضمير التثنية نصّ في الأثنين، فإضافة الأثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه وقد أجبتُ عن ذلك في شرح الإرشاد)[1].

٣- الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، يُعدُّ هذا الكتاب من كتب النحو المهمة التي أُلِّفت في عصره الذي امتاز بكثرة الحواشي والشروح على المصنفات والأراجيز والمختصرات، وغيرها.

أَلّفَ الشيخ البهائي (ت١٠٣١هـ) مختصراً لأخيه الصغير (عبد الصمد) ليعلّمه بها علم النحو وموضوعاته سمّاه (الفوائد الصمدية) وقسّمه على خمسة أقسام وأطلق على كلِّ قسم منه حديقة، وضمّن كلَّ واحدةٍ منها مجموعة موضوعات حتى استوفى أكثر موضوعات النحو.

كان السيد علي صدرالدين بن معصوم المدني متأثِّراً بالشيخ البهائي أيَّما تأثر، ومعجباً به وبمصنفاته، فعمل على شرح المختصر النحوي شرحاً وافياً متبِّعاً بعمله الترتيب ذاته الذي سار عليه مصنِّفُهُ من قبل.

وأضاف الشارح فيه مقدمة تناول أهمية علم النحو، وقدّم ترجمةً وافيةً عن أحوال الشيخ البهائي منذ ولادته في جبل عاملة وحتى وفاته في أصفهان ودفنه في جوار مشهد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام في طوس، ذاكراً مؤلفاته وأساتذته وحظوته عند الشاه عباس الصفوي[2].

---

(١) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٣٢.

(٢) ظ : م . ن : ٢ ـ ٣.

أما حدائقه الندية، فقد ابتدأها بالحديقة الأولى[1] والتي تناول فيها علم النحو وموضوعاته معرِّفاً بها ودالاً عليها، وعرَّف الكلمة والكلام وما يتعلّق بها ومعرِّجاً على معنى الأسم وبعض خواصه وأقسام التنوين، والمعرفة والنكرة وأقسام العلم، والمعرَّف باللام واسم الإشارة والموصول، وواصلاً الحديث بالمضاف والمعرَّف بالنداء، وتقسيمات الفعل وبنائِه وإعرابه، وكذلك معاني الإعراب وعلاماته.

أما الحديقة الثانية[2]، فهي من أوسع الحدائق وأكبرها، فقد ضمّت مواضيع عديدةً ابتدأ بها يتعلّق بالأسماء وأنواع الإعراب، فابتدأ بتعريف الفاعل وأحكامه، ونائب الفاعل، ثم تعريف المبتدأ والخبر، ومارّاً على الأفعال الناقصة والحروف المشبهّة بالفعل والمشبهات بليس، ولا النافية للجنس وأفعال المقاربة ومجموعة المنصوبات، وحروف الجر، ومميّزات أسماء العدد، والمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات، والتوابع، والمعطوفات، ثم عكف على تعريف المصدر، واسم الفاعل وبقية المشبهات به، ثم أسباب منع الصرف.

أما الحديقة الثالثة[3]، فكانت أغلب موضوعاتها تتعلّق بالأفعال، وأدوات النصب والجزم، فضلاً عن شرحه لأفعال المدح والذم، وأفعال التعجّب، والقلوب، وتنازع العاملين على معمول واحد.

فيما تناول في الحديقة الرابعة[4] أحوال الجمل التي لها محل من الإعراب، من نحو الجمل الواقعة حالاً أو مفعولاً به أو مضافاً اليها، وكذلك درس فيها الجمل

---

(١) ظ: م. ن: ٩ ـ ٣٩.

(٢) ظ: الحدائق الندية / ابن معصوم: ٤٠ ـ ١٩٢.

(٣) ظ: م. ن: ١٩٣ ـ ٢٢١.

(٤) ظ: م. ن: ٢٢٢ ـ ٢٣٨.

الواقعة جواباً لشرط جازم أو التابعة لمفرد، حتى استوفاها، وبعد ذلك عرّج على الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، كالجمل الإعتراضية وسمّاها (الجمل المعترضة)، وكذلك الجمل المفسرة والواقعة صلة للموصول، أو جواباً للقسم أو الشرط، أو عندما تكون تابعة لما لامحل له من الإعراب، أو الجار والمجرور والظرف، وفي هذه الحديقة استوفى اكثر أنواع الجمل.

أما الحديقة الخامسة[1]، وهي الأخيرة من حدائقه الندية، فكانت أغلب موضوعاتها في المفردات وهي معاني الهمزة وأنْ بالفتح والتخفيف والكسر، وكذلك في معاني إذ وإذا وأم وبل وحاشا وحتى والفاء وقد، وتحقيق معاني قط وكم وكيف ولو، ولولا.

وبهذا يكون السيد المدني قد استوفى أغلب موضوعات النحو وعلومه شارحاً بذلك متن الشيخ البهائي ـ رحمه الله تعالى ـ معتمداً على الكثير من آراء علماء اللغة والنحو من قبيل الزجاج وابن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وابن هشام الأنصاري والرضي الاسترابادي والأعلم، وغيرهم، فضلاً عن علماء البلاغة والبيان من نحو التفتازاني في شرح التلخيص، وعصام الدين في شرحه على التلخيص، مستشهداً بأقوالهم على أغلب موضوعاته التي ذكرها الشيخ البهائي، فضلاً عن آرائه الشخصية، فهو تارة يوافقه فيما ذهب إليه، وأخرى معارضٌ له، من خلال عرض الآراء النحوية في المسائل المُخْتَلفِ فيها، ومستعيناً بشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي وأقوال العرب شعراً ونثراً، متّخذاً لذلك سبيلاً، أنَّ القاعدة النحوية لاتفرض على النص فرضاً قاسياً، بل كان يروّضها لتتفق مع النص العربي،

---

(١) ظ: م. ن: ٢٣٩ ـ ٢٧٦.

يعدُّ القاعدة مشتقة من النص لا العكس.

فرغ السيد ابن معصوم من تأليف هذا الكتاب ضحوة يوم الأثنين سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين وتسعمائة[1]، وهو مطبوع طبعة حجرية سنة (١٢٩٧هـ)، وهي المعتمدة في هذه الدراسة.

هناك كتاب آخر نُسب خطأً للسيد ابن معصوم، ظنّاً من بعض العلماء أنّه من شروحاته على الصمدية اسمه (الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية)، فيما نسبه بعضهم الآخر إلى السيد بهاء الدين محمد بن محمد باقر المختاري (ت ١١٤٠هـ)، ووجدت عدّة نسخ من هذا المخطوط، ففي مكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف توجد نسخة بعنوان (الفوائد البهية في شرح الفوائد الصمدية) منسوبة للسيد علي خان المدني برقم (١٨٩) واخرى بعنوان (الفوائد البهية في شرح الفوائد الصمدية) لمؤلفها السيد بهاءالدين محمد بن محمد باقر المختاري برقم (٢٩٠)، فالتبس على بعض النحاة في نسبتها وفي اسمها، وذلك بسبب من معاصرة المؤلِّفَيْن لبعضهما إذ عاشا في زمانٍ واحدٍ، فضلاً عن تقارب عنوان المخطوطتين وموضوعهما.

قام الباحث السيد محمد نوري الموسوي بالتحقيق في هذا الموضوع، فجمع ثلاثة عشر مخطوطاً من العراق وإيران، واستطاع أن يتحقق من نسبة الكتاب للسيد المختاري لا للسيد المدني، وأنّه كان شرحاً على الصمدية للشيخ البهائي، وتحقق أنّه لم يكن كتاب (الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية) كما توهم من قبل، معتمداً في ذلك على ماقاله المختاري في الفرائد: (فسألني بعض الأصحاب من أنجاب الطلاّب ـ شرح الله صدره وسهّل أمره ـ أن اشرحه شرحاً ثانياً ولو كسلاً ومتوانياً، شرحاً

---

(١) ظ: الحدائق الندية / ابن معصوم: ٢٧٦.

مختصراً يُداني متن الكتاب في الوجازة وعدم الإطناب، مقتصراً على مخ الإعراب، إلاّ ما شذّ لطرد الباب فاسعفت مؤوله، وحققتُ مأموله، وتركت أكثر القواعد والتعديلات في القواعد والوصفيات، وذكرتُ فيه سمتي سمته، وبيّنتُ بذلك صفته، فسميتُهُ بالفرائد البهية في شرح الصمدية)[1]، وإنّ عبارته في ذيل النص تشير إلى أنّ (الفرائد البهية) مشتقة من اسمه بهاء الدين، وختمها به، إذ قال: (تم بالخير بحمد الله وتوفيقه لتحريره وتنميقه على يد الفقير إلى رحمة ربّه الخبير البصير بكل ظاهر وضمير... بهاء الدين محمد بن محمد باقر المختاري)[2] فضلاًعن ذلك انّ الطهراني نسب الكتاب إليه، ونقل نص خاتمة الكتاب السابقة الذكر[3].

هكذا أماط الباحث الموسوي اللثام عن هذا الوهم وأرجع الكتاب إلى مصنّفه[4]، وبرّأ السيد ابن معصوم المدني منه، وفصله عن الحدائق الندية، وفضلاً عن هذا الكتاب هناك شروح أخرى ذكرها صاحب الغدير[5].

قرّض كتاب الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية لابن معصوم المدني عدة تقاريض من أهل التراجم، فقال فيه السيد حسن الصدر: (الحدائق الندية في شرح الصمدية للشيخ البهائي، طويل الذيل حسن الفرائد، قال في رياض العلماء، وهو شرح لم يُعمل مثله في علم النحو، وقد نقل فيه أقوال جميع النحاة عن كتب كثيرة عزيزة)[6] وذكره صاحب أعيان الشيعة[7] وأثنى عليه ناقلاً ماقاله فيه صاحب رياض

---

(١) الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية / المختاري (النص المحقق): ٣ (رسالة الماجستير)

(٢) ظ: الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية/ المختاري (النص المحقق).

(٣) ظ: الذريعة / الطهراني: ١٦/ ١٣٤، ٣٢٨.

(٤) ظ: الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية/ المختاري (مقدمة المحقق): ٢٣ـ ٢٨ رسالة ماجستير.

(٥) ظ: الغدير / الأميني: ١١/ ٢٧٠.

(٦) تكملة أمل الآمل / حسن الصدر: ٣/ ٤٩٥ـ ٤٩٦.

(٧) ظ: اعيان الشيعة / الأمين: ٨/ ١٥٢ـ ١٥٣.

العلماء، وعدّه الشيخ عباس القمي من مؤلفاته وسمّاه بالصمدية[1]، أما صاحب نزهة الخواطر[2] فسمّاه بـ(الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية)، وغيرهم من المعاصرين[3].

سبب تأليف الكتاب:

كان عصر ابن معصوم المدني قد اتسم بكثرة شروح الكتب الأصول والتحشية وفك الألغاز، والأراجيز، وتوضيح ما اختصر وإيجاز الإطالة لذا سلك مسلك علماء زمانه، فعمد إلى شرح مختصر الشيخ البهائي المسمّى بـ(الفوائد الصمدية).

وهو كان من قبل قد تأثّر به كثيراً والتزم كتبه ومنهجه (وقد حاول السيد المدني أن يقلّد الشيخ البهائي في كتبه، فألّف كتابه المخلاة على منوال كتاب المخلاة للشيخ البهائي، وكتابه التذكرة في الفوائد النادرة، على ضوء كشكول الشيخ البهائي، إضافةً إلى شروحه الثلاثة على الفوائد الصمدية)[4].

ولم يقتصر على ذلك بل عمل على شرح الصحيفة السجادية على ضوء شرح الشيخ البهائي لبعض أدعيتها التي سمّاها بـ(حدائق الصالحين)، فجعل ابن معصوم اسم شرحه لها مرادفاً لما أسماه الشيخ البهائي، إذ إنّه في بداية الأمر أسماه بـ(رياض الصالحين) ثم عدل المؤلف بعد ذلك إلى عنوان (رياض السالكين)[5] تأثّراً به وتيمّناً.

لهذا فليس من الغريب أنّ يعمد ابن معصوم إلى اختيار الفوائد الصمدية

---

(١) ظ: الكنى والألقاب / عباس القمي: ٢/ ٤٠٣.

(٢) ظ: نزهة الخواطر / عبدالحي الحسني: ٦/ ٧٦٤.

(٣) ظ: الغدير / الأميني: ١١/ ٣٤٨، معجم المؤلفين / كحالة: ٧/ ٢٨.

(٤) رياض السالكين / ابن معصوم (مقدمة المحقق): ١/ ٢٠.

(٥) ظ: الغدير / الأميني: ٦/ ٢٨٨، ظ: رياض السالكين / ابن معصوم: ١/ ٢١.

ليشرحها وليوضح ما اختصر منها وبيان ما غمض فيها، رغبة منه واعتزازاً بمؤلفها إجلالاً وإعظاماً، فضلاً عن غنى هذه الفوائد واشتمالها على أغلب أبواب النحو، قال ابن معصوم: (وإنّ من أحسن ما صنّف فيه المختصر المسمّى بالفوائد الصمدية... شيخنا ومولانا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله ثراه وجعل بحبوحة الفردوس مثواه، فإنّه كتاب منفرد في بابه، قد انطوى من هذا العلم على لبّ لبابه، اشتمل على جُمله ومفرداته وقواعده وضوابطه ومثله ما دخل إليه أحد من باب الإشتغال رائداً، إلاّ كان عليه بفرائد الفوائد عائداً لكنه ربّما احتاج في بعض المباحث إلى توضيح العبارة وتصريح ما أوصى إليه ببديع الإشارة، ولم يقع له مع ذلك شرح يبذل مصونه ويبرز من جنايا مكنونه، فاستخرتُ الله تعالى وشرحته شرحاً يكشف رموزه ويظهر من مطاويه كنوزه ويرفع حجابه ويعقل شوارد صعابه مع فوائد الحقتها وفرائد في سلك الإفادة نظمتها، فجاء بحمد الله سبحانه وافياً بالمراد، منهلاً صافياً للروّاد والورّاد منطوياً على درر الفوائد محتوياً على غرر الفرائد، وسميته بالحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية)[1].

كانت الفوائد الصمدية للشيخ البهائي مختصرةً جامعةً لأغلب أبواب النحو قد يصعب فهم محتواها ومضمونها، فكان الشرح في فكِّ ما أدغم فيها وبيان ما غمض منها قصد الإفادة وتعميمها مازجاً عبارته بعبا. ته وقرن صريح كلامه بخفي إشارته، فاعتدلت تلك الفرائد المختصرة كتاباً جامعاً لأغلب أبواب النحو.

إذاً كان هناك سببان لهذا الشرح، أوّلهما: متعلّق بالمختصر ذاته في أنه كان جامعاً لأغلب علوم النحو العربي، والآخر إيمانه بقدرة الشيخ البهائي وعلوّ كعبه فيه.

---

(١) الحدائق الندية / ابن معصوم (مقدمة المؤلف): ٢.

وابن معصوم المدني ينحدر من أسرة هاشمية شيعية إماميّة، وجلّ رجالاتها من العلماء والشعراء والفلاسفة، وانه عاش أغلب حياته في بلاد العجم، وكان كثيراً ما يشتاق إلى العرب وأخبارهم ليرفع عن نفسه كآبة الغربة في بلاد الهند وقساوتها، وقد اشتهر قبيل ولادته، الشيخ البهائي، وكان علماً في العلم والمعرفة والفتيا في الفقه والأصول، وكانت كتبه غذاءه الذي يعيش عليه أغلب أيام حياته لأنّه كان الأقرب إلى نفسه من حيث الفكر والعقيدة والمذهب، فضلاً عن التخصّص، فتعلّق به غاية التعلّق حتى عدّه شيخه الذي تعلّم عليه من كتبه ومؤلفاته فتابعه والتصق به من خلال ما ألّف وأنتج، فتأثّر بآرائه وأفكاره، فهو لا ينفك منه ولا يبتعد عنه، فكان مرجعه إذا اختلفت الآراء، والموجّه إذا اشتبهت السبل، قال فيه: (كان ذا فضل زاهر وأدب باهر، ملك للعلوم قيادها واعمل فيها رواسم و جياد أخب في المعاني ووضع، ورفع ما شاء ووضع، فأصبح هو المختلف إليه والمتفق عليه، حجته قاطعة، وبهجته ساطعة، به يهتدي السارون، ومنه يمتري الممتارون، لم يكن في زمانه من يُجاريه ولا يُباريه، بل لا يُقاربه ولا يُدانيه، إليه ترجع الأقوال إذا تصعبت وعليه تجتمع الآراء إذا تشعَّبت، فللّه هو مِن إمام، ألبستُ كتابي بذكره تاجاً، وأوضحتُ له من سبيل اليمن منهاجاً)[1]، فاحتذى حذوه في شرح فوائده الصمدية، ويرجع إليه إذا اختلطت الأقوال والتبست الأفهام، فتابعه مترحّماً عليه تارة ومعظّماً له أخرى، وهو بين هذه وهذه لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلاّ بيّنها وشرح غوامضها ورفع اللبس عنها مستشهداً بكلام الأعلام ومسدّداً لما يقوله بآيات الله الباهرات أو الحديث النبوي الشريف أو أقوال العرب شعراً ونثراً.

---

(١) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٣.

طريقة تأليفه :

الفوائد الصمدية للشيخ البهائي هي في الأصل مختصر عمله مصنّفه لتعليم أخيه عبد الصمد النحو وموضوعاته، فصاغه بشكل مختصر كي يسهل حفظه ومعرفته دون الولوج في التفاصيل التي قد يضيع فيها جهده في تعليم الصغار، فقدّمها سائغة سلسة له.

أما الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، فقد صنّفها ابن معصوم المدني شرحاً للفوائد الصمدية ـ كما علمت ـ وسار على الطريقة ذاتها التي جاءت عليها الفوائد، فابن معصوم كان مقيّداً بمنهج وُضِعَ له من قبل في المختصر المذكور.

طريقة ابن معصوم في الشرح أن يُورد نصّ الفوائد الصمدية في المتن ثم يشرح كل عبارة أو لفظة فيه مازجاً عبارة الشيخ البهائي بعبارته، ثم يمضي شارحاً ومفسّراً لها، وموردا عليها آراء العلماء من أساطين النحو أو غيرهم من أئمة البلاغة واللغة، ومحلّلاً أقوالهم في كلِّ مسألةٍ يطرقها الشيخ البهائي ومرجّحاً رأياً على رأي، أو ساكتاً عنها جميعاً، أو يكون معترضاً عليها في بعض الأحيان.

فهكذا نجده قد التزم بما التزم به الشيخ البهائي، فقسّم شرحه هذا وفق المختصر فجعله في خمس حدائق ـ كما ذكرتُ من قبل ـ وقدّم لها نبذة من حياة المؤلّف من ولادته في جبل عاملة عام ٩٥٣هـ، وحتى وفاته في أصفهان ودفنه في داره بطوس (سنة ١٠٣١هـ) مجاوراً لضريح الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، وشرح البسملة، وهي ابتداء الكلام ثم الصلاة والسلام على سيد الأنام وآله البررة الكرام ولاسيما ابن عمّه عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ثم ذكر شيئاً من نسبه عليه السلام وسيرته وبعض الحوادث المتعلّقة به ومؤازرته لابن عمّه محمد صلى الله عليه وآله ثم ذكر ريادته في وضع اللبنات الأولى في

علم النحو وموضوعاته مستنداً في ذلك إلى أمالي الزجاجي، ونقل نصّ ما أملاه في ذلك[١]، وذهب غيره إلى ريادته عليه السلام فيه[٢]، فكتب في صحيفة أبي الأسود الدُؤلي : (بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل)[٣]، ولم يزد علماء النحو المتقدمون على هذا التقسيم شيئاً غيره، فتبع ذلك سيبويه في كتابه، وساق لكل قسم منها أمثلة (فالاسم رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت للماضي ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع، والحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة[٤]، وعلى هذا جمهور النحاة، غير أن منهم من زاد قسماً رابعاً وهو أبو جعفر النحوي[٥] وسمّاه الخالفة ويعني به اسم الفعل قال ابن معصوم : (ولم يقل بذلك احد غيره ولم يلتفت إليه أحد)[٦] ومن المحدثين كذلك مَنْ أضاف قسماً خامساً واسماه (القرين)[٧] وهو اسم الفاعل، ومنهم من جعل أقسام الكلام سبعة وهي الاسم، والصفة، والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة[٨].

---

(١) ظ : أمالي الزجاجي / الزجاجي : ٢٣٨.

(٢) ظ : نشأة النحو / محمد طنطاوي : ٢٣، تأريخ النحو العربي / د. محمد مختار : ٤٣ ـ ٤٥، نشأة النحو العربي في مسيرته الكوفية / كريم الأسدي : ٩ ـ ١٨، إنباه الرواة على أنباه النحاة / القفطي : ١/ ٤.

(٣) أمالي الزجاجي / الزجاجي : ٢٣٨، ظ : الأشباه والنظائر / السيوطي : ١/ ١٣ ـ ١٤، الحدائق الندية / ابن معصوم : ٧ إنباه الرواة على أنباه النحاة / القفطي : ١/ ٤ .

(٤) كتاب سيبويه : ١/ ١٢ .

(٥) هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير الغرناطي المتوفى سنة ٧٠٨هـ ظ : بغية الوعاة / السيوطي: ١/ ٣١١.

(٦) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١١.

(٧) ظ : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / د. فاضل الساقي : ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٨) ظ : اللغة العربية معناها ومبناها / د. تمام حسان : ٨٦ ـ ١٣٢.

أما الأصوليون وكما ذكر المرحوم الدكتور صالح الظالمي : (لم يخرجوا عن دائرة التقسيم القديم للكلمة، الأسم، الفعل، الحرف، وإنْ اختلفت عندهم عن الدلالة التي يراها النحويون في كل قسم)(١).

إنّ ابن معصوم بهذا التقسيم الثلاثي قد وضع شرحاً، فقدّم الأسماء المعربة ومتعلقاتها من النواسخ والحروف، ثم الأسماء المبنية، وأردفها بالأفعال وما يتعلّق بها من الأدوات الناصبة والجازمة ثم المفردات، وأكّد هذه القسمة الثلاثية للكلام وانحصاره فيها ومدلاً عليها بقوله : (إذ الأصل فيه – أي الكلام – أن يكون حاصراً، والدلالة على هذا الانحصار ثلاثة، أحدها الأثر، وهو ماروي عن أمير المؤمنين عليه السلام ، والثاني: الأستقراء التام من أئمة العربية، فإنّهم تتبّعوا كلمات العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلاثة، ولو كان نوع آخر لعثروا عليه، الثالث الدليل العقلي)(٢)، وهو ما وجده من أصل الكلمة، فقال: (إنّ الكلمة موضوعة... فتكون دالة لامحة لأن الوضع من أسباب الدلالة، فنقول أما تدلّ على معنى غير مستقل بالمفهومية أوْ لا الأول الحرف، والثاني أما أن يدل على اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا، الأول الفعل والثاني الاسم، ومنها الكلمة إمّا أن يصح إسنادها إلى غيرها أوْ لا فإن لم يصح فهي الحرف، وإنْ صح فإمّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا فإن اقترنت فهي الفعل وإلاّ فهي الاسم)(٣)، ولم يدخل قسماً آخر فيه، وأهمل ما ذهب إليه أبو جعفر النحوي من إفراز الخالفة قسماً رابعاً، بل عدّها من الأسماء ولم يقل بفعليتها، ذلك لأنّ الفعل مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، غير أنّ اسم الفعل في أصل وضعه لم يقترن بزمانٍ معيّن، فضلاً

---

(١) تطور الجملة العربية بين النحويين والأصوليين / د. صالح الظالمي : ٢٤.

(٢) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١١.

(٣)الحدائق الندية / ابن معصوم : ١١

عن كونه دالاً على مستقل هو الحدث[1]، لذا كانت الخالفة في أصل وضعها اسماً ـ كما يرى ـ.

وكذلك لم يدرج اسمي الفاعل والمفعول قسماً كما ذهب إليه المحدثون، قال: (لأنّهما وإنْ كانا لايعملان إلاّ مع اشتراط الحال والإستقبال، إلاّ أنّ ذلك الزمان مدلولهما العارض لامدلولهما بحسب الوضع الأول)[2]، فالزمان فيهما عارض لا أصل، فاخرجهما من الفعلية إلى الأسمية[3]، ودفع التوهّم، وهو بذلك يقترب من الأصوليين في عدّ اسم الفاعل ذاتاً غير أنّه يتّصف بالحدث دون الاقتران بالزمان، لأن الزمان والمكان من مستلزمات الحدث لا أصل فيه، أي لا بُدَّ من زمانٍ ومكانٍ لوقوع الحدث، فذهبوا إلى أنّ اسم الفاعل ذاتٌ اتّصفت بالحدث فقط[4]، وإنّ الإقتران بالزمان فيه غير لازم البتة.

وكذلك أخرج بقية المشتقات من كونها أقساماً إضافية كالصفة المشبهة واسم التفضيل، واسمي الزمان والمكان، اسم الآلة، وغيرها يعدّها ذوات، فهي أمّا أن تكون ذوات متصّفة بالحدث أو حيز زماني أو مكاني لوقوع الحدث أو غير ذلك، مما يُبعدها عن الحدث المحض[5]؛ وهو في كلِّ ذلك ينطلق من مفاهيم أصوليّة اكثر منها نحويّة[6]، اعتماداً منه على موارده الثقافية في الأصول.

بيد أنّي أجد في تقسيمه منهجاً قد غلبت عليه فكرة العامل النحوي، والتي

---

(١) ظ: م. ن: ١٣.

(٢) م. ن: ١٣.

(٣) راجع الصفحة ٢٤٤ . في أثر علم الأصول على ابن معصوم المدني في العلاقة بين اسم الفاعل والمصدر.

(٤) ظ: البحث النحوي عند الأصوليين / د. مصطفى جمال الدين: ١٣٨ – ١٣٩.

(٥) ظ: الحدائق الندية / ابن معصوم: ١٧.

(٦) ظ: البحث النحوي عند الأصوليين/ د. مصطفى جمال الدين: ١١٧ – ١٤٠.

سيطرت على كلّ ابواب كتابه وموضوعاته تمشّياً مع ماذهب إليه شيخه البهائي في فوائده الصمدية، لكن من حسناته أنّه لم يفرد للعامل باباً كما فعل غيره[1]، وانّما ضمّنه أغلب موضوعاته مبيّناً نوعه وعمله.

إنّ أثر العامل النحوي في منهجه بدا واضحاً في تقسيمات الكلام على الاسم والفعل والحرف، وهي الأصول الرئيسة التي أقرّت من قبلُ، ومابعدها ماهي إلاّ عوارض لها، وانما ابتدأ بالاسم لأنّه ذات قائم بنفسه، وهو أقواها وأمكنها في العمل وكذلك يُخبر به ويُخبر عنه، ثم ثنّى بالفعل لأنّه يُخبر به ولايُخبر عنه ويحتاج إلى حيز زمانيّ مكانيّ لحدوثه، ثم ثلّث بالحرف لأنّه لا يُخبر به ولايُخبر عنه، ولايظهر معناه إلاّ في غيره، فهذه كلها من تأثيرات العامل كما رأيت.

ثم أنّ ابن معصوم وتمشّياً مع وضع استاذه الشيخ البهائي في فوائده، قدّم في حديقة الأسماء وما يتعلّق بها (الحديقة الثانية) المعْرَب من الأسماء على المبنيات منها، ذلك لأنّ الإعراب أصل في الأسماء، فقدّم ماكان مُعْرَباً على ما شذّ منها من المبنيات من نحو أسماء الإشارة والموصولات والتوابع.

وفي الأسماء المعربة عمل على تقديم المرفوعات على المنصوبات، فقدّم الفاعل ونائبه، ثم المبتدأ والخبر، وغيرها على المنصوبات، كالمفعول به ثم المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والمنصوب بنزع الخافض والملحقات بها كالحال وغيره.

ثم أخّر ماوقع مجروراً بعد المرفوعات والمنصوبات، وبعدها عرّج على تعريف المصدر واسم الفاعل وبقية المشبهات به كاسم المفعول والصفة المشبّهة واسم التفضيل وغيرها، وإنّما جعلها في آخر الأسماء وبعد المبنيات، لما قدّمنا من قبل، كونها تشترك مع

(١) منهم ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، إذ افرد للعامل باباً في المقدمة المحتسبة ٢/ ٣٤٤-٤٠٦.

الأسماء في أنّها ذوات، غير أنّها متّصفة بالحدث، أي ان دلالتها على الذات تكون ناقصة ما لم تتّصف بالحدث فأخّرها إلى ذيل الاسماء لضعفها.

وعوْداً إلى الأسماء المعربة، نجده قد حكّم العامل النحوي أيضاً في تقديم المرفوعات أو تأخيرها عن بعضها، فجعل من الفاعل، الأصل فيها، ثم أردفه بنائب الفاعل ثم المبتدأ والخبر، واسم كان وخبر إنّ وغيرها، فقال في المرفوعات : (ما يرد مرفوعاً لا غير أربعة، الأوّل الفاعل، وبدايةً لكونه الأصل في استحقاق الرفع عند الأكثر، وقيل الأصل هو المبتدأ، قال ابن يعيش : ذهب سيبويه وابن السراج إلى أنّ المبتدأ هو الأصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه، وذلك لانّ المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظية، وتعرّي الاسم في التقدير قبل أن يقترن به غيره، قال : والذي عليه حذّاق اصحابنا أنّ الفاعل هو الأصل)[1]، وقلّل من كون المبتدأ أصلاً للمرفوعات بقوله : (وقيل)، وإنّما قدّم الفاعل ـ وهو مذهب الشيخ البهائي ـ على المبتدأ، مخالفاً لسيبويه وابن السراج في ذلك[2].

وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنّ الفاعل أصلُ المرفوعات، والمبتدأ فرع فيه، فقال : (واعلم أنّ الرفع للفاعل، في الأصل، وكونه في الإبتداء فرع على ذلك، لأنّ أصول الكلام على ثلاثة معانٍ ، الفاعلية والمفعولية والأضافة فالرفع للفاعل والنصب للمفعولين والجر للمضاف إليه، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل)[3]، غير أنّ كُلاًّ من الفاعل والمبتدأ موصوفان، فالفاعل متّصف بالفعل، والمبتدأ موصوف بالخبر،

---

(١) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٤١.

(٢) ظ : شرح كتاب سيبويه/ ابن يعيش :، اللمع في العربية/ ابن جني : ٧٩، ٨٨، شرح قطر الندى / ابن هشام : ١١٦ ١٨٠، البهجة المرضية / السيوطي : ٧٩.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح/ الجرجاني : ١/ ٢٠، ظ : شرح شذور الذهب / ابن هشام : ١٨٩، المغني في علم النحو/ الجاربردي: ٢٣.

وأنّها مرفوعان، وعامل الرفع في الفاعل هو الفعل الداخل عليه وفي المبتدأ الإبتداء عند البصريين، أو أنها أي المبتدأ والخبر يترافعان عند الكوفيين[1]، وكلاهما في دائرة الإسناد، إذ إنّ كلّ واحدٍ منهما مسندٌ إليه.

الذي يتبيّن من ذلك أنّ كليهما أصل، وهو مذهب الرضي لأنّهما عمدة الكلام والباقي محمولٌ عليهما[2]، وهو أيضاً مذهب بعض المعاصرين، فعدّ الدكتور مهدي المخزومي أنّ المرفوعات في العربية نوعان : مرفوع أصالة، ومرفوع تبعاً، أما المرفوعات أصالة فموضوعان هما : الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الإسمية، وعنده أن المبتدأ لايتميّز عن الفاعل بمكانه في التركيب لكونه يقع أوّلاً والفاعل ثانياً، وإنّما يتميّز بأنّه يتصف بالمسند إتّصافاً ثابتاً، ولا يتحقق هذا إلاّ إذا كان المسند اسماً، أو وصفاً دالاً على الدوام، وأمّا الفاعل إنّما يتّصف بالمسند إتّصافاً متجدّداً ولا يتحقق إلاّ بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدّد[3]، وهو الراجح، ذلك لانّ المتكلم هو الذي يحدّد الأصل في المرفوعات أو في غيرها، ثم أن مسألة جدوى تقدير المحذوف من خلال معرفة الأصل الذي أشار إليها ابن معصوم معتمداً على بدر الدين الدماميني في شرح التسهيل، حين يقول: (بل تظهر جدوى الخلاف في أولوية المقدّر عند الإحتمال، كما إذا وجدنا محلاً دار الأمر فيه بين ان يكون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وأن يكون المحذوف خبراً والباقي مبتدأ، كما إذا قيل من قام، فقيل في جوابه زيد، فإنّه يحتمل كون زيد فاعلاً، والتقدير قام زيد ويحتمل كون زيد مبتدأ والتقدير زيد قام، فإن قلنا الفاعل أصل ترجّح الأول في جوابه، وإنْ قلنا المبتدأ

---

(١) ظ : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة/ عبد اللطيف الزبيدي : ٣٠ - ٣١.

(٢) ظ : شرح الرضي على الكافية / الرضي الإستربادي : ١/ ١٨٣.

(٣) ظ : النحو العربي - نقد وتوجيه/ د. مهدي المخزومي : ٧٨ - ٧٩.

أصل يرجّح الثاني)[١]، ففي كلا الاحتمالين يعود الأمر إلى المتكلّم فهو الذي يحدّد الأصل، وهو العامل فيهما، ومما يقوي كونهما أصلاً ما تحدّث به ابن معصوم في إضافة احتمال ثالث : (وإن قلنا كلاهما أصل استوى التقديران لفقد المرجح)[٢]، وهذا الاحتمال هو الآخر عائد إلى المتكلم أيضاً.

ونجد تحكّم العامل النحوي عنده ايضاً في تقديم المنصوبات على بعضها أو تأخيرها فجعل من المفعول به أصلا فيها، والبقية فرعاً عليه، قال ابن معصوم : (ولّما كان الأصل منها – أي المنصوبات – هو المفاعيل الخمسة، ولّما كان المفعول به اكثرها استعمالاً، واشهرها ذكراً وأمكنها النصب لشدة احتياجه إليه، لأنّه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل)[٣]، فقدّمه لهذه الأسباب جميعاً على بقية المفعولات وجعله أصلاً لها، لكن هذا فيه نظر، إذ إنّ المفعول هو الناتج عن الفاعل بسبب قيامه بالفعل، وهذا ينطبق على المفعول المطلق أكثر من غيره، في حين أنّ المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، فهو متلق لما سيقع عليه من المفعول الذي نتج عن الفاعل بفعله[٤]، وهذا مما يخرم فكرة أصالة المفعول به.

وهكذا يأتي على بقية المفعولات طبقاً لنظرية العامل، فيُورد موضوعة المفعول المطلق والمفعول له ومعه ثم يأتي المنصوب بنزع الخافض بعدها إيماناً منه ومن المصنّف كونه في الأصل مجروراً بحرف جر، فهو أضعف المفعولات من حيث تأثير العامل عليه، فأورده في ذيل المنصوبات، ثم يلحق هذه المفعولات توابعها كالحال والتمييز

---

(١) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٤١.

(٢) م . ن : ٤١.

(٣) م . ن : ٧٥.

(٤) سوف أبحث هذه المسالة بمزيد من التفصيل في دراساته النحوية إن شاء الله تعالى.

وغيرها.

ثم يأتي بعدها ما يتعلّق بها من الإضافة وحروف الجر العاملة في هذه الأسماء المعربة، فيبيّن عملها وتأثيرها فيها، مستنداً إلى نظرية العامل التي أخّرت المجرورات عامة عن غيرها من المعربات.

ثم يأتي بالمنصوبات التي لا تعمل فيها حروف الجر كالمستثنى والاشتغال والنداء ومميّزات اسماء الأعداد.

وتظهر نظرية العامل واضحةً في منهجه كذلك عندما ينتهي من الأسماء المعربات ويأتي بفصل خاصٍ بالمضمرات، لأنها من المبنيات، فقدّم المعرب على المبني في مجملها.

وأردف المضمرات باسماء الإشارة ذلك لأنّها ليست مضمرة ولا ظاهرة، ومن ثم الموصولات لأنّها تشبه الحروف لاحتياجها إلى صلة وعائد كما تحتاج الحروف إلى غيرها، وجاء بعدها بالمركبات لاحتياجها إلى غيرها كذلك، وهي تشمل المحدود وغيرها من الأسماء التي ركّبت من لفظين مستعملين، أو فعلين أو حرفين أو مهملين أو مختلفين كالأعداد من نحو خمسة عشر أصله خمسة وعشر، حذفت واو العطف قصداً لتركيب الاسمين ومزجهما للتخفيف وبنى الأول لإفتقاره للثاني فأشبه الحرف، والثاني لتضمّنه معنَى الحرف وهو الواو، وكان البناء حركة على إشعار بأنّ لهما أصْلاً في الإعراب فكانت الفتحة لتجبر خفّتها ثقل التركيب[1]، ثم جاء بتوابعها كالنعت، والعطف بالحروف، والتأكيد، ثم عطف البيان، وهذه من متعلقات الأسماء المعربة والمبنية، أي تكون مشتركة فيها جميعاً، فجاء بها في الآخر.

---

(١) ظ: الحدائق الندية / ابن معصوم: ١٤٩.

وما أن ينتهي من الأسماء المعربة والمبنية حتى يشتغل بالأسماء العاملة المشبهة بالأفعال، وهي المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة وأفعل التفضيل واسم الفعل وغيرها، وإنّما قدم المصدر لأنّه الأصل في الاشتقاق عند البصريين[1]، وتابعهم في ذلك فصدّره على غيره، ثم أردفه ببقية المشتقات المذكورة لانّها مشكّلة، فبعض خصائص الأسماء لاتظهر فيها، فضلاً عن ظهور بعض خصائص الأفعال عليها.

ويبدو أثرُ العامل واضحاً كذلك في (الحديقة الثالثة) والتي خصّصها لما يتعلّق بالأفعال، فعندما يتحدّث عمّا يتعلّق بالافعال من الأدوات فيقسمها بحسب عملها، فقدّم الأدوات الناصبة للأفعال، ثم الأدوات الجازمة، وهذا الترتيب يتفق مع العامل الجاري على الترتيب (الرفع ثم النصب ثم الجر ثم الجزم)، فلّما لا تدخل حروف الجر على الأفعال، اكتفى بالنصب ثم الجزم لإختصاصها بالأفعال.

وهذه إنّما قدّمها لتعلّقها بالأفعال غير المختلف عليها، عدا أفعال المدح والذم، التي اختُلِفَ في فعليتها، وكذلك فعلَيّ التعجّب، إذ إنّ بنية هذه الصيغ بنية خاصة لا تتغيّر بدخول العوامل عليها فاشبهت بالجمود وأخّرها لهذا السبب، وهكذا لبقية موضوعات الحديقة الثالثة المتعلقة بالأفعال.

الحديقة الرابعة خصّصها للجمل وأقسامها، فبدأ بالجمل التي لها محلّ من الإعراب، فكان أوّلها الجملة الخبرية، ثم الجمل التي يعتورها النصب كالجملة الواقعة حالاً أو مفعولاً به، أو مضافاً إليها ثم الواقعة جواباً لشرط جازم أو التابعة لمفرد.

ثم أردفها بالجمل التي ليس لها محل من الإعراب، كالجمل الواقعة صلة

---

(١) ظ: الإنصاف / الانباري: ١/ ٢٣٥ مسألة ٢٨، إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبداللطيف الزبيدي: ١١١، الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٧٠.

للموصول أو الواقعة جواباً لقسم أو للشرط، ثم جاء بعدها الجمل التابعة لما لا محل لها من الإعراب في الجار والمجرور والظرف.

وفي كل ذلك تجد فكرة العامل فاعلة بشكل واضح، ويؤكدها في (الحديقة الخامسة) وهي المتعلقة بالمفردات، لتكون خاتمة الموضوعات، وهو إنّما وضعها في الخاتمة مذكّراً أنّ الكلم مؤلّف من الاسم والفعل والحرف، وهي الأصول الأولى التي لايُستغنى عن معرفتها، فبدأ بالاسم لأنّه أقواها وأمكنها، والإعراب فيه أصل والبناء فرع، وثنّى بالفعل لأنه بعد الاسم في المنزلة، والبناء فيه أصل والإعراب فرع، وفي كليهما يكون المعرب هو الأمكن، ثم ثلّث بالحرف إذ لا يكون له معنى إلاّ مع غيره عند الجمهور.

ومن منهجه أيضاً استقصاء أغلب الآراء في المسألة الواحدة، فهو يذكر منها ما اتفقت مع آراء المصنِّف في (الفوائد الصمدية) وما خالفها، من القدماء أو ممّن عاصر الشيخ البهائي، كالشيخ محمد بن علي الحرفوشي العاملي (ت ١٠٥١هـ)، وكان يصفه بـ(شيخ شيوخنا)[1].

وهو في خضم هذه اللجج من الآراء والمقولات كان حذراً في إبداء رأيه بل شديد الحذر، حتى أنّك لاتستطيع أنْ تتلمس في زوبعة الآراء بصيصاً من نور لتهتدي به إلى رايه أو مقولته في الموضوع الذي يدرسه إلاّ بصعوبة بالغة جداً.

فمن حذره الشديد إنّه كان ينهج في دراساته النحوية مسالك ثلاثة هي:

١ـ ذكره لأغلب آراء النحويين دون أن يرجّح رأياً على آخر بوضوح، والظاهر عنده أنّه كان يذكر أوّل الآراء، وقد يكون هو المعتمد عليه في بحثه للمسألة، وإذا قال

---

(١) ظ: الحدائق الندية / ابن معصوم: ٢٨،

(قيل) فإنّه دليل على ضعف ذلك الرأي عنده، وربما كان ذِكْرُهُ له هنا لأجل المقارنة وإيضاح ما أراده من خلال وهن بقية الآراء، غير انّه لا يَدلي برأي فيها، فمن ذلك في المرفوعات قوله : (مايرد مرفوعاً لا غير أربعة : الأوّل الفاعل، وبداية لكونه الأصل في استحقاق الرفع، وقيل الأصل هو المبتدأ)[1]

ففي قوله هذا ضعّف من كون المبتدأ أصلاً للمرفوعات بقوله (قيل)، وكذلك في تقديمه الفاعل عليه، فجعله في صدر كلامه، فنجده لم يرجّح قولاً على قول، وإنّ انحيازه لرأي معيّن قد يبدو من خلال تقديمه للمفضل عنده، وتضعيفه للآخر بتأخيره كما علمت.

ومنه ماحكاه في (أل) التعريف الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول عن الأخفش إذ حُكي عنه (إنّ انتصاب الاسم في نحو الضارب زيداً على التشبيه بالمفعول، ورُدّ بأنّ المشبه إنما يكون سبباً... وقيل انتصابه بفعل مضمر ولا عمل لاسم الفاعل، فالتقدير في المثال ضرب زيداً، أو يضرب، وهي دعوى بلا دليل)[2] فانتقد ماقيل عن انتصاب اسم الفاعل المعرّف بـ(أل) بفعل مضمر في المثال السابق، إذ وهّن ماجاء من آراء بعد قوله (قيل)، وهذا منهجه في استدراج الآراء وذكرها جميعاً، وتوهين مايراه واهناً مع ذكر الرأي الذي يقتنع به.

ومنها كذلك ماقيل في الأسماء العاملة عمل الفعل كاسم التفضيل، فيقول : (من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل، وبعضهم يقول أفعل التفضيل، قيل : وما عبَّر به المصنِّف أولى ليشتمل خيراً أو شرّاً)[3]، فعبّر ابن معصوم عن عدم رضاه

(١) م . ن : ٢٩.
(٢) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٧٤.
(٣) م . ن : ١٧٥.

بما عبّر به المصنِّف بأنّه أَوْلى بعد قوله (قيل)، فردّ عليه بما يراه مناسباً فقال : (ورُدَّ بانها بزنة أفعل في الأصل إذ أخير أو أشر، وحُذفت الهمزة بدليل ظهورها في قراءة أبي قُلابة ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ﴾[1] بفتح الشين وتشديد الراء)[2]

هذه كانت إحدى وسائله في البحث النحوي في توهين الآراء أو تسديدها دون أن يذم أحداً أو يجرح كاتباً، وإنما كان ردّه باسلوب علمي.

٢ - ومن منهجه أيضاً في الحدائق الندية، اعتماده قول المحققين من علماء النحو ممّن يثق بهم كالزمخشري والرضي الاسترابادي وغيرهما، وهو إنّما يذكر المحققين إشارة لهم دون ذكرهم، ويأخذ بآرائهم إذا اختلفت الآراء في المسألة النحوية، فمن ذلك قوله في إضافة اسم الفاعل، فقال : (وقال بعض المحققين، ونِعْمَ ماقال، إنّ المستمر يصح عمله نظراً إلى اشتماله على الحال أو الإستقبال، والغاوه نظراً إلى المضي، فيحتمل إضافته)[3]، وإنّ إعمال اسم الفاعل في الحال والإستعمال رأي بصري[4]، مخالفاً الكوفيين لقولهم : (إنّه يعمل اذا كان لما مضى أيضاً، كقوله تعالى : ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [5] وحُكي عن بعض العرب : هو مارٌّ بزيدٍ أمس)[6]، وهو الأرجح، وأيّدهم من المحدثين الدكتور إبراهيم السامرائي، إذ يقول : (فهو يدلّ على الحال والإستقبال إن كانت هناك قرينة تصرفه إلى ذلك، كما يدلّ على الماضي إن كان

---

(١) سورة القمر / الآية ٢٦.

(٢) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٨٠.

(٣) م . ن : ١٧٥، ظ : المفصل / الزمخشري : ٢٢٨.

(٤) ظ : إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / عبداللطيف الزبيدي : ٩٧ - ٩٨ (المسألة الثانية عشر بعد المئة).

(٥) سورة الكهف / الآية ١٨.

(٦) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / عبداللطيف الزبيدي : ٩٨.

المعنى يقتضي هذا الزمن)[1]، فقولنا (وكلبهم يبسط ذراعيه) لا يؤدي الدلالة ذاتها في الآية، ذلك (لانّ الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة والوقت، ويقتضي الأسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً)[2]، فاسم الفاعل إذن يعمل عمل فعله في الحاضر والمستقبل، وعلى الوصف في الماضي أيضاً.

ومنه أيضاً ماجاء في صيغة أفعل التفضيل، إذ يقول : (قال بعض المحققين، الظاهر أنه لايختص التوصيل إلى التفضيل مما ذكر بصيغة أفعل، بل يصح التوصيل بغيره أيضاً نحو زيد زائد)[3].

ومنه أيضاً ماقاله في صرف بعض اسماء الأنبياء، فقال : (قالوا : إنّ جميع أسماء الأنبياء لا ينصرف إلاّ محمداً وصالحاً وشعيباً وهوداً لعربيتها، ويؤيّد تقدّمه على اسماعيل، وأنه لاعَربَ قبل هذا وفيه أن شيثاً وعزيراً متصرفان أيضاً)[4]، وهذا يدلّل على عربية هذه الأسماء وإن كانت قبل اسماعيل عليه السلام ، وإنّ ماجاء في القرآن كلّه عربيّ وخالٍ من المعرَّب.

٣- ومن منهجه أيضاً في الحدائق الندية أنّه يرجّح رأياً على آخر ويشير إلى الصحيح صراحة، فمن ذلك ماجاء في الأداة (أن) الواقعة بعد (ظنّ)، إذ يقول : (وفي أنْ التي بعد الظن، وجهان إهمالها بناء على تأويله ما يعلم وإعمالها إجراء على أصله، وهو الأرجح عقلاً ونقلاً لأنّ التأويل خلاف الأصل والأكثر في لسان العرب النصب

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته / د. إبراهيم السامرائي : ٣٥.

(٢)م .ن : ٤٤، ظ : دلائل الإعجاز / الجرجاني : ١٧٤، تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين / د. صالح الظالمي : ٤٥ – ٤٦.

(٣) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٨٢.

(٤) م . ن : ١٨٧.

بعده، ولذا أجمع القرّاء عليه في ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾[1]، واختلفوا فقوله ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[2] فقرأه غير أبي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب والثلاثة بالرفع)[3]، فرجّح إعمالها النصب في الفعل لانّ الظاهر انّه عدّها (أنْ) الناصبة، غير أنّ الذي أهملها عدّها بمعنى ليس، لأنّها تجحد بـ(لا) فحالت (لا) بين (أنْ) وبين النصب، واختُلِف في ذلك[4].

ومنه أيضاً ماقاله في الاداة (أو) : (أنّ النصب بأن مضمرة بعد أو هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أنّ (أو) المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفرّاء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنّ الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح الاوّل لأن (أو) حرف عاطفة لا عمل لها ولكنهاعطفت مصدراً مقدّراً على مصدر متوهّم، ومن ثم لزم إضمار أنْ بعدها)[5]، فأخذ برأي جمهور النحاة، وذلك لأن (أو) هي أداة عاطفة لا غير، وليس من شأنها النصب، فإذا جاء منصوباً بعدها ولابُدَّ ان يكون بأداة نصب، فقدرها بـ(أنْ) مضمرة بعد (أو).

ومنه أيضاً في متابعته لجمهور النحاة في المنصوب والمرفوع في قولنا (نعم رجلاً زيدٌ) إذ يقول : (ماحكاه المصنّف من أنّ الفاعل في نحو «نعم رجلاً زيد » ضمير، وأنّ المنصوب تمييز، وهو مذهب سيبويه والجمهور والكسائي والفرّاء، إلاّ أنّه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل، واختلفا في المنصوب، فقال الكسائي هو

---

(١) سورة العنكبوت / الآية ٢.

(٢) سورة المائدة / الآية ٧١.

(٣) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٩٥.

(٤) ظ : الحجة في القراءات السبعة / ابن خالويه : ٧٠، العنوان في القراءت السبعة/ ابن خلف المقريء الاندلسي : ٨٨، النشر في القراءات العشر / الجزري : ٢/ ١٩٢.

(٥) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٩٨.

حال، وقال الفرّاء تمييز محَوّل عن الفاعل والأصل نِعْم الرجل زيد، ويفتح عند تـأخّره عن زيد، وأجاز الكسائي تأخيره، والصحيح رأي الجمهور، بدليل قولهم« نِعْم رجـلاً كان زيد » فـادخلوا عليـه الناسـخ، وحـق الفاعـل ان يُـذكر بعـد الفعـل، ثـم يُـذكر المخصوص)[1] فعلّل صحة رأي الجمهور بأحقية تأخّر الفاعـل عـن فعلـه، أو تقـدير الناسخ له.

٤ – ومن منهجه أيضاً أن يعترض على المصنّف فيما يـراه غـير موافـق لمـا عليـه العلماء من النحاة أو جمهورهم، فمن ذلك مـا اعـترض بـه عـلى عـدم إدراج المصنِّف لأفعال القلوب الناسخة لمفعوليها اللذَيْن أصلهما مبتـدأ وخـبر، فلـم يـذكرها ضـمن موضوعة المبتدأ والخبر وكان حقها ـ كما يرى ـ أن تكون في جملة النواسخ لهما، قال ابن معصوم في النواسخ: (وهي من حيث هي نوعان لأنّها إمّا أفعال أو حروف كما ذكـره، ومن حيث عملها واختلاف أحكام بعضها مع بعض خمسة أنواع، ولم يذكر فيها أفعال القلوب، مع اعترافه بأن أصل مفعوليها المبتدأ والخبر كـما عليـه الجمهـور)[2]، وهـو الحق، وقد ذكرها المصنّف في حديقة الأفعال[3].

إنّ عمل هذه الأفعال، الدخول على المبتدأ والخبر فتنصبهما، قال ابن معـصوم : (فما كان مبتدأ يصير مفعولاً أولاً، وما كان خبراً يصير مفعولاً ثانياً)[4]، وهي سـبعة : ظنّ، وحسب، وخلا، وزعم، وعلم، ورأى، ووجد، وهذه الأفعال تدخل على الجملة منها إذا قصد امضاؤها على الشك أو اليقين فتنصب الجزئين على المفعولية[5]، ونصبهما

---

(١) م.ن : ٢٠٧، ظ : الكتاب / سيبويه : ٢/ ١٧٥.

(٢) م .ن : ٥٥.

(٣) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٢١١، وجعلها في الفصل سماه (فصل أفعال القلوب).

(٤) م . ن : ٢١١.

(٥) ظ : المفصل / الزمخشري : ٢٦٠.

واجب إذا تقدّمت عليهما ولم يأتِ بعدها مُعلّق وجائز إذا توسّطت بينهما نحو «زيداً ظننت عالماً» أو تأخرت عنهما نحو «زيداً عالماً ظننت»[1].

لقد ذكرها جملة من العلماء في نواسخ المبتدأ والخبر منهم عبدالقاهر في المقتصد[2] وابن عقيل في شرحه[3]، ومنهم من ذكرها في الأفعال كالزمخشري في المفصل[4] وجعلها ابن عصفور في باب الأفعال المتعدية[5]، وابن هشام في شرح شذور الذهب[6] ومن اعتراضاته ايضاً في باب المشبهات بـ(ليس)، قوله تتمّته على المصنّف : (لم يتعرّض المصنّف لذكر إنْ النافية)[7] أي في باب لا النافية للجنس ثم يعتذر عنه بذكر آراء جملة من النحاة في إعمالها وإهمالها، فقال : (لانّ إعمالها نادر كما ذهب إليه ابن مالك، بل ذهب الفراء واكثر البصريين إلى المنع وأجازهُ الكسائي واكثر الكوفيين وأبوبكر وأبوعلي الفارسي وأبوالفتح، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد)[8]، وربما كان تحيّزُ المصنّف إلى البصريين سبباً في إهمالها جرياً معهم في ذلك.

شواهد الكتاب:

لم يختلف ابن معصوم المدني عن غيره من علماء العربية الذين عاصرهم أو

---

(١) ظ : شرح شذور الذهب / ابن هشام : ٣٧٧، شرح قطر الندى / ابن هشام : ١٧٣.

(٢) ظ : المقتصد في شرح الإيضاح / الجرجاني : ٣/ ٤٩٤.

(٣) ظ : شرح ابن عقيل / ابن عقيل : ١/ ٤١٦.

(٤) ظ : المفصل / الزمخشري : ٢٥٩.

(٥) ظ : المقرّب / ابن عصفور : ١٢٦ ـ ١٣٥.

(٦) ظ : شرح شذور الذهب / ابن هشام : ٣٧٧.

(٧) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٦٨.

(٨) م . ن : ٦٨، ظ : الكتاب / سيبويه : ٣/ ١٥٢ ـ ١٥٣، المقتضب / المبرد : ١/ ٩٠، المقتصد في شرح الإيضاح/ عبدالقاهر الجرجاني : ١/ ٤٨٦، ٤٩٠.

الذين كانوا قُبيل عصره، في إيراد الشواهد لدعم مسألة نحوية أو حل قضية لغوية، فلم يكن عصره الذي ألّف فيه الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، أو عصر مصنّف الفوائد الصمدية، عصر رواية وسماع وكذلك لم يكن عصر استقراء أوّلي للغة يقوم على أساس الروايات المسموعة بل جاء في عصر جمعت فيه اللغة ودرست وصنّفت، ووضع النحاة فيها قواعد النحو[1]، وفيه استكملت أغلب علوم العربية، فأُلّفت في ذلك مجموعة كبيرة من المصنّفات التي اعتنت في ذلك أيّما اعتناء، حتى قُنّن فيه ما كان متيسّراً وفق أصولٍ وضوابط مدروسة، بل كانت عصور الجمع والتقنين من أضبط العصور التي شهدت بناء الصرح اللغوي العظيم، لذا نجد أنّ ابن معصوم المدني قد سار على وفق ماسار عليه القدماء في إيراد الشواهد وسلك مسلكهم في ذكر أدلتهم ومنهجهم، فكانت شواهده تنحصر في:

١ - القرآن الكريم والقراءات القرآنية.

٢- الحديث النبوي الشريف.

٣- أقوال العرب شعراً ونثراً.

أولاً: القرآن الكريم: هو المصدر الأول في دعم القاعدة النحوية والأوثق بين كل هذه المصادر، إذ تسقط دونه الشواهد الأخرى، التي قد ترد مخالفة له في دعم القاعدة النحوية، وكانت أكثر شواهده القرآنية على قراءة عاصم بن أبي النجود، وهذه هي قراءة الجمهور، لانّ عاصماً أخذ قراءته عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام وعثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وأُبي بن كعب، ورواها عن الحسن والحسين ابني عليّ بن أبي طالب عليهم السلام [2].

---

(١) ظ : المقدمة المحسبة / ابن بابشاذ (مقدمة المحقق) : ١/ ٥٤.

(٢) ظ : النشر في القراءات العشر/ الجزري : ١/ ١١٩ ـ ١٢٧، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ د. مهدي المخزومي : ٢٢ ـ ٢٣.

إذاً هذه القراءة هي قراءة آل البيت عليهم السلام وإليها استند في أكثر شواهده وإنْ كان ينعقد إجماع المسلمين على حجية هذه القراءات وتواترها[1]، لذا كـان يعتمـد على بعضها في توثيـق قواعـده النحويـة أو آرائـه فيـه، ثـم أنّـه لم يـشر في استـشهاداته بالقراءات القرآنية إلى مخالفتهـا للقيـاس، أو أنهـا تُخـالف أصـلاً مـن أصـول أيٍّ مـن المدرستين، بل كان يذكرها إيراداً لشاهد نحوي في مسألة نحوية، ثم يعلّل ما جاء فيها : أو أنّه كان يعدّها من نوادره التي يعتمد عليها في توثيق بعض المسائل المختلف عليها وفق ما جاءت به، وهذه بعض الأمثلة من القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

١ - إنّ الأصل في المفعول به تأخّره عـن الفاعـل[2]، لكونـه فـضلة، والفـضلة يمكن الإستغناء عنها، لذا تأخّرت عن الفاعل، غير أنّ ابن معصوم استـشهد بـالقرآن على تقدّم المفعول به على فاعله لانّ الاصلُ فيه ـ أي المفعول بـه ـ تـأخّره عـن الفاعـل لأنّه فضلة، فقد يجوز خلاف الأصل فيتقدّم المفعول أو يتأخّر الفاعل كما في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾ [3]، ويجب ذلك الأصل إذا خيـف اللبـس في الفاعـل لعدم ظهور الإعراب[4] أي وجوب تقديم الفاعل على المفعول به إذا خيف اللبس من نحو قولنا : (ضرب عيسَى موسَى) فالفاعل عيسَى مقدّماً، وموسى مفعول بـه، وإنّـما قُدِّم الفاعل وجوباً لمنع اللبس والوقوع في الخطأ، فقدّم الفاعل وأخّر المفعول به عمـلاً بالأصل.

---

(١) ظ : دراسات قرآنية / د. محمد حسين الصغير : ١٢٤.

(٢) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٧٥.

(٣) سورة القمر / اللآية ٤١.

(٤) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٧٥.

٢- إنّ الواو من حروف العطف وهي لمطلق الجمع عند أغلب النحاة[1]، وقد أفاد منها، فقال : (فالفعل في نحو جاء زيدٌ وعمرو يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمانٍ واحدٍ، وأن يكون حصل من زيدٍ أولاً، أو أن يكون حصل من عمرو أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحدٍ منها وإنّما دلّت على مطلق الإجتماع في الحكم، ومن ثم يُعطف بها الشيء على مصاحبه نحو : ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ [2]، وعلى سابقه نحو ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ [3]، وعلى لاحقه﴿ جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ﴾[4][5]، وهو بذلك لا يختلف عن بقية النحاة فيها، غير أنّه فصّل في الإحتمالات التي ترد فيها عاطفة لمطلق الجمع.

٣- وقد يُحذف المبتدأ جوازاً إذا وجدت القرينة الدالّة على المحذوف، قال ابن معصوم: (وأما حذف المبتدأ جوازاً فعند قيام القرينة أيضاً، نحو قولك زيد لمن قال: مَنْ هذا، أي هذا زيد، وهو كثير بعد الإستفهام. قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللهِ الْمُوقَدَةُ﴾[6]، أي هي نار الله، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾[7]، ﴿مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَخْضُود﴾[8]، ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمْ النَّارُ ﴾[9] وبعد فاء الجواب

---

(١) ظ : حروف المعاني / الزجاج : ٣٦، معاني الحروف / الرماني : ٥٩، مغني اللبيب / ابن هشام : ١/ ٦٦٥.

(٢) سورة العنكبوت / الآية ١٥.

(٣) سورة الحديد / الآية ٢٦.

(٤) سورة المرسلات / الآية ٣٨.

(٥) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٥٦.

(٦) سورة الهمزة / الآية ٥ ـ٦.

(٧) سورة القارعة / الآية ١٠ – ١١ .

(٨) سورة الواقعة / الآية ٢٧ -٢٨ .

(٩) سورة الحج / الآية ٧٢ .

نحو ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾(1) أي فعمله لنفسه(2))(3)، فالمبتدأ المحذوف في قوله سبحانه ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾هي نارُ الله، والقرينة الدالة عليها (الحطمة) فيكون الجواب هي نار الله(4)، وكذلك في قوله سبحانه ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ﴾، فالمبتدأ محذوف هم في سدر مخضود، والقرينة الدالة عليه (أصحاب اليمين)، وهكذا لبقية الامثلة، فهو لا يختلف عن غيره في حذف المبتدأ جوازاً.

ومثله كذلك حذف الخبر جوازاً أو كليهما معاً، ففي قوله تعالى: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ ﴾(5) قال : (فحذفَ خبرَ الأول، ومبتدأ الثاني)(6)، والتقدير في الأول (عليكم سلامٌ)(7)، وفي الثاني (أنتم قومٌ منكرون)(8).

٤ - ومن تأنيث المذكر، قال ابن معصوم : (ومن تأنيث المذكر حملاً على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾(9) أنّث المصدر المنسبك من أن والفعل هو المخبر عنه لتأنيث الخبر وهو فتنتهم)(10)، والتقدير (ثم لم تكن فتنتهم إلاّ مقالتهم)، وهذا ماذهب اليه أبو حيان الأندلسي

---

(١) سورة فصلت / الآية ٤٦، سورة الجاثية / الآية ١٥ .

(٢) ظ : شرح ابن عقيل / ابن عقيل : ١/ ٢٤٦.

(٣) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٥١.

(٤) ظ : مجمع البيان / الطبرسي : م٥/ ٥٣٨.

(٥) سورة الذاريات / الآية ٢٥.

(٦) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٥١.

(٧) ظ : الكشاف / الزمخشري : ٤/ ٤٠٤، البحر المحيط / ابو حيان الاندلسي : ٨/ ١٩٦.

(٨) ظ : م . ن : ٤/ ٤٠٤، م . ن : ٨/ ١٩٧.

(٩) سورة الأنعام / الآية ٢٣.

(١٠) الحدائق الندية / ابن معصوم :

والزجاج، قال أبو حيان الاندلسي : (إنّ الأوْلى أن يقدر أن قالوا بمؤنّث أي إلاّ مقالتهم، وكذا قدّره الزجاج بمؤنّث)[1]، ولكن لماذا لا يكون التقدير : إلاّ قولهم؟

أما شواهده في القراءات القرآنية فكثيرة منها:

١ - ردّ كون (إنْ) إذا دخلت على الاسم لابُدّ أن يَكون بعدها إلاّ أو أما المشدّدة[2] معتمداً في ذلك على بعض القراءات السبعة، ففي قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[3]، ففي قراءة (لّما) يقول ابن خالويه : (يقرأ بتشديد الميم وتخفيفها، فالحجة لمن شدّد ان جعل إنْ بمعنى (ما) الجاحدة، وجعل (لّما) بمعنى (إلاّ) للتحقيق، والتقدير : ماكلّ نفسٍ إلاّ عليها حافظ من الله تعالى)[4]، لكن ابن معصوم ردَّ ذلك[5] بدخول إنْ النافية على الاسم من دون الحاجة إلى إلاّ ولّما واستشهد بقوله تعالى : ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ [6]، أي كقولنا : (ماعندكم بارضكم نور)[7]، فاحتفظت بكونها نافية من غيرهما، من خلال قراءة (لّما) المشدّدة.

٢ - وكذلك (إنْ) المخفّفة من (إنّ) المكسورة الهمزة المشدّدة النون فإنّها تدخل على الجملتين الأسمية والفعلية، فإن دخلت على الإسمية ألغيت غالباً لزوالها اختصاصها بالأسماء[8] مستشهداً بقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[9]

---

(١) البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي : ٤/ ١٢٧.

(٢) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٢٤٣.

(٣) سورة الطارق / الآية ٤.

(٤) الحجة في القراءات السبعة / ابن خالويه : ٢٤٢.

(٥) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٢٤٣.

(٦) سورة يونس / الآية ٦٨.

(٧) ظ : البحر لمحيط / أبو حيان : ٥/ ٢٣٠.

(٨) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٢٤٣.

(٩) سورة يس / الآية ٣٢.

في قراءة من خفّف لَما[1]، لأن ورود لّما مشدّدة يعني كون (إنْ) نافية لا مخففة من (إنّ) لكن ابن هشام الأنصاري يذهب إلى أنّها إن (دخلت على الأسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين)[2]، ودليله قراءة الحرمِيّين وأبي بكر، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاً لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3] ذلك أن مَنْ أجاز إعمالها مخففة أنّه جعلها مخففة من المثقلة فأعملها عمل المثقلة لأنّها مشبّهة بالفعل، ومَنْ أهملها حجتُهُ أنه لّما خفّف عاد الاسم بعدها إلى الإبتداء والخبر[4].

هذا الاختلاف إنما مرجعه إلى فكرة العامل النحوي التي قال بها النحويون تأثراً بالمناطقة والمتكلمين.

٣- لام الأمر دائماً ما تقترن بفعل المضارع للغائب، ولا تأتي مع المخاطب، غير أن فعل الأمر عند ابن معصوم لا يُدَلُّ عليه إلاّ بالحرف، لأنّه معنى وحقّه أنْ يُؤدّي بالحرف وهو الأصل، وإنّ الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج من مقصوده[5]، لذا جاء الأمر على قراءة جماعة في قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحوا﴾[6] بالتاء أي (فلتفرحوا) مع المخاطب على الأصل عنده، فالغيت القاعدة بدخول لام الأمر على الغائب في الغالب، في حين وصف ابن باشاذ (ت٤٦١هـ) قراءة الآية بالتاء بالشذوذ، فقال: (من قرأ «فبذلك فلتفرحوا» بالتاء فإنّه استعمل الأصل المتروك، لأنّ الأصل في المواجهة أن يكون بلا حرف مضارعة وإن

---

(١) ظ: العنوان في القرءات السبع / أبو طاهر المقريء: ١٥٩.

(٢) مغني اللبيب / ابن هشام: ١/ ٥٧.

(٣) سورة هود / الآية ١١.

(٤) ظ: الحجة في القراءات السبعة / ابن خالويه: ١٠٨.

(٥) ظ: الحدائق الندية / ابن معصوم: ٢٥.

(٦) سورة يونس / الآية ٥٨.

يُقال : فبذلك فافرحوا، لأنّ المواجهة أغنت عن تاء المخاطبة، ومثله في الشذوذ ﴿لتأخذوا مصافّكم﴾ وأصله «خذوا مصافّكم »)[1].

٤ - وذهب ابن معصوم إلى جواز العطف على الضمير معتمداً رأي الرضي في شرح الكافية إذ عدَّ من مؤيدات الجواز قوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[2] بالعطف على الهاء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه الفصل الأجنبي بين جزئي الصلة[3]، ومعزِّزاً ذلك بقوله : (ومن مؤيدات الجواز ايضاً قراءة حمزة ﴿وَأتَّقوا الله ألذيْ تَسَّألونَ بِهِ وَ الأرحامِ ﴾[4]، وهي قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثّاب وأبي زيد، ومثل هذه القراءة قول بعض العرب (مافيها غيرُهُ وفرسِهِ) رواه قطرب بجرِ فرسِهِ، ومثله ما أنشد سيبويه من قول الشاعر :

(فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا　　　فاذهب فما بِكَ والأيامِ من عجب)[5]

وهو بذلك يذهب مذهب الكوفيين في الخفض، قال ابن خالويه : (فأما الكوفيون فأجازوا الخفض واحتجوا للقاريء بأنّه أضمر الخافض واستدلوا بأنّ العجاج كان إذا قيل له : كيف تجدك؟ يقول : خيرٍ عافاك الله، يريد بخير)[6]، في حين انكرها البصريون وقالوا بنصب (الارحام) بحجة عطفها على (الله) تعالى[7].

---

(١) المقدمة المحسبة / ابن باشاذ : ١/ ٢٤٤.

(٢) سورة البقرة / الآية ٢١٧.

(٣) ظ : شرح الرضي على الكافية / الرضي الاسترابادي : ٢/ ٣٣٦.

(٤) سورة النساء / الآية ١١.

(٥) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٥٩، ظ : الكتاب / سيبويه : ١/ ٣٩٢ تحصيل عين الذهب / الأعلم الشنتمري: ٣٧٧ـ٣٧٨.

(٦) الحجة في القراءات السبعة / ابن خالويه : ٥٨.

(٧) ظ : م . ن : ٥٨.

فهكذا نجد ابن معصوم المدني يعدّ الشاهد القرآني وما جاء من القراءات القرآنية المتفق عليها حجة في تثبيت القاعدة النحوية وترك ماخالفها، ولم يهتم بكون الرأي الذي يخالفه أو يتفق معه كوفياً أو بصرياً، فهو يأخذ بكل الآراء الموافقة للنص المبارك.

ثانيا الحديث النبوي الشريف وأحاديث آل البيت عليهم السلام :

استشهاداته بالحديث النبوي الشريف تكاد تكون قليلة قياساً على شواهده القرآنية والشعرية، وربما كان ذلك جرياً مع ماسار عليه معظم النحاة في قلّة ايراده شاهداً لتثبيت قاعدة نحوية، لان مصادره التي اعتمد عليها يغلب عليها قلّة الاستشهاد به، وهذا مما بدا واضحاً في كتابه، فمن ذلك:

١ - قوله صلى الله عليه وآله وسلم لاصحابه : (لتأخذوا مصافّكم)[١]، فعند ابن معصوم أن فعل الأمر لا يُدَلّ عليه إلاّ بحرف، وأنّ اللام في (لتأخذوا) قد دخلت على المخاطب، وهو الأصل في ذلك خلافاً لابن بابشاذ الذي عدَّ ذلك من الشذوذ[٢] ـ كما علمت من قبل.

٢ - وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة : (إنّي لا أعلم إذا كُنتِ عليّ راضيةً وإذا كنتِ عليّ غضبى)[٣]، فقد أورده للاستدلال على كون (إذا) الأولى مبتدأ والثانية خبر، لتعضيد ما جاء في قوله تعالى : ﴿إِذَا وَقَعَتْ الْوَاقِعَةُ ليس لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ إِذَا رُجَّتْ الأَرْضُ رَجًّا﴾[٤]، فقال ابن معصوم: (قال ابن جني في ﴿ إِذَا وَقَعَتْ الْوَاقِعَةُ﴾، الآية فيمن نصب خافضة رافعة، إنّ إذا الأولى مبتدأ والثانية خبر، والمنصوبان حالان،

---

(١) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٢٥.

(٢) ظ : المقدمة المحسبة / ابن بابشاذ : ١/ ٢٤٤.

(٣) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٢٤٧.

(٤) سورة الواقعة / الآيات ١ ـ ٤.

والمعنى وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين وهو وقت رجّ الأرض)[1] وأورد الحديث، فرجّح كونها مبتدا وخبر فيه.

٣- في قوله ﷺ مورداً فيه لغة أهل اليمن فقال: (ليس من أمبر امصيام في امسفر)، إذ جاء به مستشهداً بورود (أم) في لغة اليمن حرف تعريف، فقال: (أن تكون حرف تعريف كأل، وهي لغة حمير)[2] واورد الحديث. وهذه من لغات العرب المذمومة وتسمى بالطمطمانية[3].

٤- قوله ﷺ : (إنْ في قعر جهنم سبعينَ خريفاً).

جاءَ بـ(إنْ) لكونها حرف جواب بمعنى نعم، فقال : (أنْ تكون حرف جواب كنعم فيقع تصديراً للمخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب... هذا مذهب سيبويه والجمهور)[4] وهو اختياره، وأورد الحديث شاهداً على ذلك، وكذلك أورده في كون خبرها يأتي منصوباً في لغة من لغات العرب، فقال : (وأجاز نصبه ـ أي خبر إنْ ـ على أنّه لغة، وممّن قال بذلك ابن أسلم وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي)[5]، فسبعين عدّها خبراً لـ(إنْ) في بعض لغات العرب. وأما ما يتعلّق بأقوال آل البيت عليهم السلام فسأبحثها في مذهبه النحوي إن شاء الله.

ثالثاً أقوال العرب شعراً ونثراً :

يُعدُّ الشعر العربي المصدر الثاني من مصادر اللغة والأدب وكثْرة الاستشهاد به

---

(١) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٢٤٧.

(٢) م . ن : ٢٥٢.

(٣) م . ن : ٢٤٥، ظ : المزهر / السيوطي : ١/ ٢٢٣، فصول في فقه العربية/ د. رمضان عبدالتواب: ١٢٨.

(٤) م . ن : ٦١.

(٥) م.ن.

عند علماء النحو العربي، وإنّما كثر الإحتجاج لأنّه يمثّل ثروة لغوية، وهو ديوان العرب وموضع تفاخرهم وعنوان مجدهم، فكان لكلٍّ هذا مصدراً رئيساً ووسيلةً في استنباط الأحكام النحوية وتقعيدها، فوضعوا الأسس لاختيار الشعراء الذين يُحتَجُّ بشعرهم وحدّدوا عصور الإحتجاج[1].

لقد أفاد ابن معصوم من سابقيه في اختيار شواهده الشعرية، واعتمد على أمهات كتب اللغة والنحو، فأخذ عنهم الكثير ممّا وجده في المؤلفات النحوية الأصول، ككتاب سيبويه ومقتضب المبرّد وأصول ابن السراج ومفصل الزمخشري وغيرهم فضلاً عن دواوين الشعراء ممّا صحّ عنده في الرواية عنهم، فاستشهد بشعراء العصر الأموي والعصر العباسي رغم ابتعادهم عن عصور الاحتجاج[2].

نلحظُ أنّ ابن معصوم المدني لاينسب اكثر الشواهد إلى شعرائها، وهو إنما يسير على خُطى سابقيه من علماء النحو، الذين أهملوا نسبة الأشعار إلى أصحابها، وهذا مما دفع النحاة إلى تصنيف الكتب الخاصة بشرح هذه الشواهد منها كتاب (تحصيل عين الذهب) للأعلم (ت ٤٧٦هـ) وهو في شرح شواهد سيبويه، وكتاب (خزانة الأدب)للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) وهو في شرح شواهد الرضي على الكافية، وغيرهما. فمن شواهده ماأنشده سيبويه من قول الشاعر:

فاليوم قرّبتَ تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بِكَ والأيامِ من عجب

في جواز العطف على الضمير فخفض (الأيام) عطفاً على ضمير المخاطب المجرور (بكَ)[3] وأورد قول الشاعر:

---

(١) ظ : مقدمة خزانة الأدب للبغدادي.

(٢) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٤٤، ٤٥، ٥١، ١٥٩، ١٧٣، ٢٤٢.

(٣) ظ : م . ن : ١٥٩، ظ: كتاب سيبويه ١/ ٣٩١.

جاءَ الخلافة أو كانت له قدراً   كمـا أتى ربَّهُ مـوسى على قدرِ

استشهاداً منه بتقديم المفعول على الفاعل، إذ الأصل تأخره عـن الفاعـل لأنّـه فضلة مقدّمة خلاف الأصل[1].

وفي استعمال الباء بمعنى البدل، قال ابن معصوم : (وهي التي يحسن في مكانها بدل، كقول الحماسي:

فليت بهم قـومـاً إذا ركبـوا   شنّوا الإغارة فرساناً وركبانا

أي بدلهم، وانتصاب الإغارة على المفعول لأجله)[2]. فالباء في (بهم) استعملت بمعنى البدل والتقدير (فليت لي بدلهم قوماً).

أما شواهده من منثور كلام العرب فهي قليلـة قياسـاً إلى الـشواهد الـشعرية. وأوردها لتوضيح بعض الأحكام النحوية، وليس لبناء قاعدة، فمنها ماجـاء في كـلام ابن الزبير في كون دلالة (إنْ) بمعنى (نعم)، فقال : (وكقول ابن الـزبير لمـن قـال لـه : لعن الله ناقة حملتني إليك قال إنْ وراكبها، أي نعم ولعن الله راكبها)[3].

وفي تذكير المؤنّث وبالعكس حملاً على المعنى نقلاً عـن بعـض العـرب، قـال : (وكقول بعضهم : جاءته كتابي فاحتقرها، فيما حكاه الأصمعي عن أبي عمـرو، قـال : سمعت رجلاً من أهلِ اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرهـا، فقلـتُ لـه : أتقول: جاءته كتابي، فقال: نعم أليس بصحيفة)[4]، فانثَ المذكر (الكتاب) حمـلاً عـلى المعنى من كونه صحيفة، وهي مؤنـث.

---

(١) ظ : م . ن : ٤٥.

(٢) الحدائق الندية / ابن معصوم: ١٠٧.

(٣) م . ن : ٢٤٥.

(٤) م . ن : ٢١.

ومنها أيضاً قول أبي الدرداء : (وأنزلنا على حالٍ لنا ذو مالٍ وذو همّةٍ)[1] فقد أورده لبيان النعت اذا كان لنكرة اشترط في جواز القطع تأخره عن نعت آخر.

مصادره:

لاريب في أنّ ابن معصوم المدني في كتابه الكبير (الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية) لّما أورد فيه من علم واسع ومسائل مشعّبة في النحو العربي، قد اعتمد على مصادر كثيرة، وأستطيع أن أقول مامن كتاب في النحو سواء كان من المشارقة أو المغاربة من القدماء أو ممّن كان قريباً من عصره إلاّ واطّلع عليه وأفاد منه في توضيح القواعد النحوية وتعضيد الآراء فيها، وخاصة كتب النحو الأصول، فقد كان حريصاً جداً على معرفة كل مايحيط بالمسألة النحوية من إشكالات دلالية أو إعرابية، فيحاول أن يرصدها ويوجهها معتمداً على ما تعلّمه هو وما انفرد به من آراء خاصة، أو الإستعانة بآراء غيره، فهو تارةً مرجّحاً رأياً من الآراء أو موهّماً آخر، ومعضّداً ذلك بما حفظ من كتب النحو وغيرها.

وأهم مصادره:

١- القرآن الكريم : كان له الحظ الأوفر في تعضيد القواعد أو استنباط الحكم النحوي من خلال الآيات المباركات.

٢- كتب القراءات القرآنية : فقد أفاد منها في إثبات قاعدة أو نفيها أو تعضيدها دون أن يشير إلى مصدر القراءة، غير أنّي وجدتُ اكثر مايعتمد إنما كان على كتاب الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه، والنشر في القراءات العشر للجزري.

٣- دواوين الشعر العربي من شعراء الجاهلية والإسلام، وكذلك العصر

---

(١) م. ن: ١٥٥.

الأموي والعباسي.

٤ - كتب النحو الأصول: منها كتاب سيبويه ومقتضب المبرّد والأصول لابن السراج والمفصّل للزمخشري، فضلاً عن كتب أخرى لم يذكرها وإنّما ذكر مؤلفيها من نحو الأخفش والأنباري والمازني والزجاجي وابن جني وغيرهم من علماء القرون الأولى، ومنها أيضاً الشروح من نحو شرح الرضي على الكافية وشرح المفصل لابن يعيش، واعتمد بشكل كبير على ما ألفه ابن هشام الأنصاري فذكر من مصنفاته شرح شذور الذهب والمغني وشرح اللمحة وشرح التسهيل، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، وأفاد من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الأندلسي، ومن كتب الدماميني من نحو تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب، وشرح التسهيل وذكر كثيراً مما كان يراه ابن عصفور الأشبيلي وابن خروف والشلوبين وتلميذاه ابن الصائغ وابن أبي الربيع، وابن الطراوة وناضر الجيش والشمني وغيرهم في مصنفاتهم وشروحهم على الفية ابن مالك وابن الحاجب وغيرها من الكتب المختصرة والموجزة[1].

فضلاً عن ذلك اعتمد على بعض من كتب التفسير من نحو الكشاف للزمخشري، وكتب البلاغة للتفتازاني وبهاء الدين السبكي.

وكان يعدّ من مصادره ما أفاده من علم عن طريق أساتذته من نحو علي بن محمد الشامي الذي علّمه النحو وأشار إلى الشيخ الحرفوشي ونعته بأنه (استاذ اساتذتنا الحرفوشي)[2] وهو من جبل عاملة بلبنان، وتتلمذ على الشيخ البهائي وكان له آراء في

(١) إنما تركت ذكر الصفحات التي وردت فيها هذه الكتب لكثرتها .

(٢) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٠٧،

النحو جديرة بالإهتمام.

هذه هي أغلب المصادر التي اعتمد عليها ابن معصوم في دراساته وشروحه على الفوائد الصمدية للشيخ البهائي، والتي تمثّلت بكتب الأصول والشروح فضلاً عن آراء العلماء المبثوثة في كتب تلامذتهم وغيرها من كتب القراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف ودواوين شعر العرب.

المؤاخذات :

لا يخلو كتاب من خلل أو عيب، وقد رصدتُ في الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، بعضاً من المؤاخذات، وهي في الأصل لا تقلّل من قيمة الكتاب أبداً، فمن المؤاخذات ما يأتي:

١ - ألحَقَ اسم المصدر في باب المصدر، وحقّهُ ان يُفرد في بابٍ وحده، قال ابن معصوم: (لا بأس لذكر الاسم المصدر تتمياً للفائدة وتعمياً للعائدة، إذ لا يُغني ذكر المصدر عن ذكره)[١]، وقسّمه على ثلاثة أقسام أحدها ما كان من أسماء الأحداث كسبحان، والثاني ما اختلف في إعماله وهو ما كان اسماً لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء، والثالث مايعمله اتفاقاً وهو ما بُدِئَ بميم لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لأنّه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي[٢]. ولم يذكره ابن عقيل في باب المصدر، وأفرد له الرضي باباً خاصاً[٣].

٢ - تقديم المفعول به على المفعول المطلق لأنّه كان يراه أكثرها استعمالاً

---

(١) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٧٣.

(٢) ظ : م . ن.

(٣) ظ : شرح الرضي على الكافية / الرضي الاستربادي : ٣/ ٤١٢.

وأشهرها ذكراً وأمكنها في النصب لشدة احتياجه إليه[1]، في حين قدّم الزمخشري المفعول المطلق على المفعول به في المفصّل[2]، والرضي في شرحه على الكافيه[3] وغيرهم، وعدّوه أصلاً للمفعولات، وهو الراجح. فالزمخشري وابن الحاجب إنّما قدّماه على المفعول به في الذكر لأنّه المفعول حقيقةً[4].

٣- ومما يُؤاخذ على ابن معصوم ماجاء في الأداة (إذ)، فيقول: (إذْ ترد ظرفاً للزمن الماضي، ولاتقع للإستقبال عند الجمهور)[5]. والأوْلى ان يقول (في الغالب) لانّ (إذ) قد تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾[6]، فان (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنىً لدخول حرف التنفيس عليه وقد أعمل في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة إذا[7].

٤- وكذلك ماجاء في (إذا)، إذ يقول ابن معصوم: (إذا ترد ظرفاً للزمن المستقبل وفيها معنى الشرط غالباً فتضاف إلى شرطها، وهو الجملة التي بعدها لزوماً وتنصب بجوابها عند الأكثرين)[8].

غير أنّ (إذا) قد تجيء للماضي[9]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا

---

(١) ظ: الحدائق الندية / ابن معصوم: ٧٥.

(٢) ظ: المفصل / الزمخشري: ١٨.

(٣) ظ: شرح الرضي على الكافية / الرضي الاسترابادي: ١/ ٢٩٥.

(٤) ظ: شرح شذور الذهب / ابن هشام: ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٥) الحدائق الندية / ابن معصوم: ٢٤٦.

(٦) سورة غافر / الآية ٧١-٧٠.

(٧) ظ: المغني / ابن هشام: ١/ ٨١، همع الهوامع / السيوطي: ١/ ٢٠٤، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل السامرائي: ١١٩ ـ ١٢٠.

(٨) الحدائق الندية / ابن معصوم: ٢٤٦.

(٩) ظ: المغني / ابن هشام: ١/ ٩٥، همع الهوامع / السيوطي: ١/ ٢٠٦، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري / د. فاضل السامرائي: ١١٩ ـ ١٢٠.

أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ [٢]، والإستقبال جاء لـ(إذا)من (فسوف يعلمون) وهي لا دخل لها في هذا الإستقبال لأنها ظرف بمعنى حين، و تتحدث في الآيتين عن حالة كانت في المستقبل وهي تذكر في كل زمان ومكان، أناس صادقون وآخرون لم ينطبعوا على الصدق والإخلاص .

٥- وقد تبنّى ابن معصوم القول بكون (حاشا) تفيد التنزيه في باب الإستثناء وهو قول الرضي[٣]، غير أنّ إفادة حاشا للتنزيه في باب الإستثناء لم تكن معروفة عند النحويين [٤]، إذ إنّ حاشا التنزيهية غير حاشا الإستثنائية[٥]، وافرد لها ابن هشام باباً خاصاً، فقال : (الثاني : أن تكون ـ حاشا ـ تنزيهية نحو حاش لله وهي عند المبرّد وابن جني والكوفيين فعل)[٦].

٦- فرّز أفعال القلوب في باب وحدها عن أفعال المقاربة، وهي كلها من النواسخ وتتعدى إلى مفعولين.

٧- تفريق حروف الجر على بابين، ففي الباب الأول جعلها ضمن المتعلقات بالأسماء، وفي الباب الثاني بيّن أحكامها مع المجرور، وكان الأفضل أن تكون في باب واحدة.

---

(١) سورة التوبة / الآية ٩٢.

(٢) سورة الجمعة / الآية ١١.

(٣) ظ : شرح الرضي على الكافية / الرضي الاستربادي : ٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٤) ظ : المقدمة المحسبة / ابن بابشاذ : ١/ ٢٣٩، ٢/ ٣٢٦، المقتصد في شرح الإيضاح/ الجرجاني : ٢/ ٧١٥ – ٧١٧ .

(٥) ظ : مغني اللبيب / ابن هشام : ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٣.

(٦) م .ن: ١/ ٢٤٢، ظ : المقتضب / المبرد : م٢/ ٥٩٦، اللمع في العربية/ ابن جني : ١٤٦.

٨- فرّق كثيراً من الأدوات، ووزّع الأداة الواحدة على أكثر من باب مثل لا النافية وغيرها .

٩- لم يفرد باباً لأدوادت الاستفهام.

١٠- لم يُفرد باباً للإغراء والتحضيض.

١١- لم يُفرد باباً خاصاً بالنفي.

١٢- عدم إفراد باب خاصٍ للتعدي واللزوم في الأفعال.

هذه هي أهم المؤاخذات، وهي لا تؤثر في قيمة الكتاب، وقد يكون ابن معصوم معذوراً في ذلك إذ كان ملزماً بما جاء في (الفوائد الصمدية) غير أنّه لم ينوّه إلى ذلك.



الفصل الثاني
مذهبه النحوي

المبحث الأول: المذاهب النحوية وأثرها في منهجه النحوي:

لم يعد عصر ابن معصوم المدني عصر صراعات بين المدارس النحوية لأن فيه تكامل النحو العربي قواعد وقوانين، فابن معصوم ولد في وقت لم يكن فيه حس أو شعور من تأثير مدرسة على أخرى، أو طغيان مذهب نحوي على آخر، إذ إنّ ذلك قد حصل وتكامل في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة النبوية المباركة، لذا يعد ابن معصوم من النحاة المتأخرين إذ انتهت مرحلة التأصيل للنحو العربي مع نهايات القرن الثالث الهجري، وتزعم المدرسة البصرية آنذاك أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، وتزعم المدرسة الكوفية أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ).

وكان لكل منهما أصحابه وتابعوه ممّن درسوا النحو عليهما، فمنهم من تأثّر بالمبرد، وآخرون بثعلب، وبعضهم أخذ عن الاثنين معاً، وكانت بغداد ساحة الصراع النحوي بين المذهبين، فتمخّض عن ذلك تيار ثالث حاول أن ينتخب من هؤلاء وهؤلاء، واستمر هذا التيار الجديد حتى منتصف القرن الرابع الهجري، حيث بدأت تتضح مساراته، ابتداءً من ابن قتيبة(ت ٢٧٦هـ) وغيره ممن خلط بين المذهبين ويُقصَد بهم البغداديون[١].

---

(١) ظ: الفهرست/ ابن النديم: ١٢٣.

غير أنّ المتتبع لنشأة النحو العربي يجد أنّ أصوله بصرية، يقول ابن سلام (ت٢٣١هـ): (وكان لأهل البصرة في العربية قدمة بالنحو وبلغات العرب والغريب عناية)[1]، فكان أبو الأسود الدؤلي ـ كما علمت ـ أول من اهتم بالنحو العربي منهم بدافع من الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم، وأخذ عنه يحيى بن يعمر، (وكان مأموناً عالماً يروي الفقه، روى عن ابن عمر، وروى عن قتادة، وإسحاق بن سويد وغيرهما من العلماء، وأخذ ذلك عنه ميمون الأقرن وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم الليثي وغيرهم)[2]، ثم جاء من بعد هؤلاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، (وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء... وكان عيسى بن عمر أخذ عن ابن أبي إسحاق، وأخذ يونس عن أبي عمرو بن العلاء)[3]، ولم يكن في الكوفة آنذاك من تصدي للنحو ودراسته، حتى جاء أبو جعفر الرؤاسي(ت ١٤٨هـ) إلى البصرة يطلب النحو من أهله، وتبعه الكسائي (ت ١٨٩هـ)، فنشأ تيار جديد اتضحت معالمه أكثر عند الفراء(ت ٢٠٧هـ)، أي أنّ التقاء الأخيرين كان السبب في وضوح هذا التيار الجديد الذي نشأ في الكوفة، والذي اتخذ سبيلاً آخر، وهو في الحقيقة لا يختلف عن مدرسة البصرة كثيراً، إلا في بعض السمات التي اختصت بها كل بيئة والتي تمثلت ببعض الخصائص الاجتماعية والاتجاهات الفكرية التي فرضت نفسها على كل من هذين الاتجاهين.

فمدرسة البصرة، كما يقول الشيخ محمد الطنطاوي: (إن من حسن حظ النحو

---

(١) طبقات فحول الشعراء/ ابن سلام: ١/ ١٢.

(٢) ظ: م ن : ١/ ١٣.

(٣) طبقات فحول الشعراء/ ابن سلام : ١/ ١٥.

أن كانت البصرة مولده ومهده لأنها اختصت بها حرمته الكوفة التي ناهضتها بعد ذلك:

أولاً: إنّ العرب النازحين إليها من القبائل العريقة في اللغة الفصحى فاتخذوها دارهم وأكثرهم من قيس وتميم الذين بقوا على عربيتهم.

ثانياً: أنه كان على كثب منهم المربد الذي قد اتخذه العرب سوقاً في الجهة الغربية منها مما يلي البادية بينه وبينها نحو ثلاثة أميال.

ثالثاً: موقعها الجغرافي فإنها على طرف البادية مما يلي العراق وأدنى المدن إلى العرب الاقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار)[1].

هذه الخصائص الجغرافية التي اختصت بها البصرة قد جعلتها أقرب ما يكون إلى قبائل العرب الاقحاح، فضلاً عن أنها كانت محط رحال العلماء من غير العرب كالفرس والهنود وغيرهم، بحكم موقعها من البحر وقربها من بلاد فارس والهند، فكل هذه العوامل عملت مجتمعة أن ترتدي البصرة رداءً خاصاً بها يختلف عن غيرها فتمسكت باللغات الأفصح لأنها نشأت على طرف البادية، وتحكّمُ البداوة في اختيار علمائها واضحٌ جداً، فضلاً عن تحكم الحضارات المجاورة في تعقيد القواعد والتمثل في استعمال المنطق وعلم الكلام والفلسفة فيها، لذا فأن (البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلاً وأن طريقتهم أكثر تنظيماً وأقوى سلطاناً على اللغة)[2].

إن حريتهم هذه إنما جاءت من اعتمادهم على الأغلب الشائع من كلام العرب فضلاً عن تحكم المقاييس العقلية في الكثير من شؤونه، وإذا اصطدم أي أصل من

---

(١) نشأة النحو/ محمد الطنطاوي: ١٢٤- ١٢٥.

(٢) ضحى الإسلام/ أحمد أمين: ٢/ ٢٩٦.

الأصول التي ابتدعوها بسماع غير مشهور نزعوا إلى التأويل والتوجيه أو قد يرمى هذا المسموع بالشذوذ أو الندرة بل بالتخطئة أحياناً[1]، وكان من نتيجة ذلك إهمال طائفة من لغات العرب والتشدد اتجاه القراءات القرآنية، واتساع نطاق القول بالتعليل والقول بالعوامل كان من خصائص النحو بصورة عامة والبصرة بصورة خاصة[2].

هذا الاتجاه البصري الصارم في الدرس النحوي هيأ أن ينشأ مذهب نحوي له مواصفات خاصة تختلف عن غيره، والذي تُوِّج بكتاب سيبويه الذي أخذه عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، حتى أنّ البصريين (إنما انتسبوا للمدرسة البصرية عن طريق كتاب سيبويه، و التلمذة له، فقد بهرهم الكتاب وأُعْجبوا به غاية الإعجاب، وهو قوام المدرسة البصرية، ومحور نشاطها وهو مادة علم البصريين)[3]، قال ابن النديم: (كان المبرد إذا أراد إنسان أن يقرأ عليه سيبويه، يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيماً له واستصعاباً لما فيه، وكان المازني يقول: من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي)[4].

ولعل من دواعي الثقة بقواعد البصريين، أنها بُنيت على عناصر مهمة تمثلت في سلامة من أخذوا عنهم من العرب المقطوع بعراقتهم وصون فطرتهم من تسرب الوهم إليها من رطانة الحضارة، فهم لم يأخذوا إلا عن سكان البوادي، ثم أنّ الثقة برواية ما سمعوه عن طريقة الحفظ والإثبات وخضوعهم للاختبار والامتحان في مروياتهم، فضلاً عن الكثرة من هذا المسموع، التي تسلمهم إلى الاطمئنان عليه في

---

(١) ظ: نظرات في اللغة والنحو/ طه الرواي: ١١.

(٢) ظ: دروس في المذاهب النحوية/ د.عبد الكاظم الياسري: ٦٢- ٧٣.

(٣) مدرسة الكوفة/ د. مهدي المخزومي: ٦٨- ٦٩.

(٤) الفهرست/ ابن النديم: ٨١.

نوط القواعد به[1]. كل هذه العوامل المهمة قد أخذت بابن معصوم المدني في توجّهاته النحوية أن يأخذ بكثير من مسائل البصريين، بسبب من اعتمادهم العقل والمنطق والذي تأثر فيهما بسبب من دراساته الفقهية الأصولية[2] المبنية في أغلبها عليهما، غير أنه لم يسلم قيادَهُ كاملة للاتجاه البصري في النحو، إذ نراه يعتمد الاتجاه الكوفي كذلك، والذي أخذ كثيراً من قواعده عن البصرة بفضل تلمذة شيوخ الكوفة كالرؤاسي والكسائي ولعلماء البصرة الذين سبقوهم في الدرس النحوي بقرن من الزمان تقريباً.

أما الكوفيون فلم يتهيأ لهم ما تهيأ للبصرة من بيئة تصلح أن ترفدهم، كما رفدت البصرة، فلم يتح لهم أن يفيدوا من العرب الاقحاح في عربيتهم، بل خالط علماؤها من قبائل العرب المجاورة الذين تدنت فصاحتهم، فحُرموا من هذا النمير العذب (فأصاخوا إلى كل مسموع لهم وقاسوا عليه، ولم يدققوا تدقيق البصريين، وقد يتساهلون مع هذا في التثبّت من معرفة القائل، وربما استشهدوا ببيت لا يعرف شطره الآخر، ولا يعلم قائله... وأول من سن لهم طريق التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي)[3]، حتى تميز مذهبهم في توسّع السماع لديهم إذ لم يلتزموا بحدود زمانية ومكانية محددة، كما فعل البصريون، فشمل العرب الذين سكنوا الحواضر، وكذلك التوسع بالقياس، فالنحو عندهم اتباع كل ما سمع من العرب والقياس عليه، كما

---

(١) ظ: نشأة النحو/ محمد الطنطاوي: ١٢٧.

(٢) فقد عدّه الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء من الفقهاء، ففي رسالة منه إلى الدكتور عبد اللطيف حمزة المدرس بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول الصادرة من النجف الأشرف في ٤ ربيع الأول ١٣٦٥هـ جاء فيها: (فقد كان لأكثر فقهائنا حتى من غير العرب نصيب من الأدب العالي والشعر الرائق والمؤلفات النفيسة في أنواع علوم العربية حتى متن اللغة، ولو نظرت إلى (طراز اللغة) للسيد علي خان صاحب السلافة والذي هو وأن لم يكمل، أصناف القاموس، نعم لو نظرته لرأيت العجب من تلك السعة والإحاطة وحسن الذوق)، الحركة الفكرية في مصر - د.عبد اللطيف حمزة: ٣٨٢.

(٣) نشأة النحو/ محمد الطنطاوي: ١٤١، وأرى في هذا تحاملاً على الكسائي.

يقول الكسائي:

إنما النحو قياسٌ يُتّبع وبه في كُلّ أمرٍ يُنتفع

فبالغ الكسائي في ذلك وأجازوا صنع أقيسةٍ لاتعتمد على مسموع في الظاهرة، وإنما بناها على المشابهة والاختلاف[1].

فضلاً عن موقفهم من القراءات القرآنية، إذ كانت الكوفة مهداً لها، فكان شيوخ المذهب الكوفي من القرّاء، فليس من الغريب، إذاً أن يتوسّعوا في قبولهم طائفة من القراءات وإقامة القواعد عليها.

ومما يتميّز به الكوفيون أيضاً ابتعادهم ما أمكن عن التأويلات البعيدة وذلك لاتساعهم في القياس[2].

وهذا مما يُعطي للكوفيين مزية تختلف عن البصريين، في أنهم ألصق بالطبيعة اللغوية مما عليه البصريون الذين اعتمدوا العقل والمنطق. قال الدكتور مهدي الخزرمي: (إنّ نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية، ويمتازون بفهم العربية فهماً لا يقوم على افتراضات وتكهنات أو إستهداء بقوانين العقل، وأصول المنطق، ولكنه يقوم على تذوق اللغة وحسّ بطبيعتها)[3]، لذا نجد الكوفيين قد تصرفوا في اللغة وقواعدها تصرفاً طبيعياً فرسموا الخارطة اللغوية كما هو عليه الواقع اللغوي، فجمعوا شتاتها واستعانوا بالفصيح والأفصح والتمسوا ذلك من القبائل الموغلة في قلب الصحراء، وكذلك القبائل العربية التي جاورت المدن والحواضر العربية، فكان

---

(١) ظ: مدرسة الكوفة/ د. مهدي الخزومي: ١٦٦.

(٢) ظ: المدارس النحوية/ د. خديجة الحديثي: ١٦١، ١٦٥، مدرسة الكوفة/ د. مهدي المخزومي: ٣٧٦-٣٧٩، دروس في المذاهب النحوية/ د. عبد الكاظم الياسري: ١١٤- ١١٧.

(٣) مدرسة الكوفة/ د. مهدي المخزومي: ٣٧٩.

ذلك منهجاً متساهلاً تجاه المذهب البصريّ المتشدّد، وربما يكون أكثر تمثيلاً للواقع اللغوي العربي.

هذا المنهج المتساهل لم يغفل عنه ابن معصوم المدني إذ استعان به في الأخذ بكثير من المسائل التي ارتضاها منه لنفسه معرضاً بعض الشيء عما ذهب إليه البصريون، فالتمس في تساهلهم – مع شدته في اختياراته – عوناً له، فارتضى أن يكون في بعضها كوفياً، وهو من قبل أرتضى أن يكون بصرياً، فانتخب مسائل من هنا وأخرى من هناك، لما يراه فيها من صحة.

إذاً نحن أمام اتجاهين أو تيارين في الدرس النحوي العربي، أحدهما يدعو إلى التشدد والصرامة في أخذ اللغة وتعقيد القواعد حفاظاً عليها لأنها لغة القرآن الكريم، والثاني يدعو إلى التساهل وعدم التشدد، وذلك لأن التشدّد سيهمل كثيراً من لغات العرب، ولذا ستكون القواعد المبنية على الأفصح مختصة ببعضها دون بعضها الآخر، وهذا مما سيفقدنا الكثير من الكلام العربي.

أستطيع أن أقول إنّ كلا التيارين أو الاتجاهين ينزع إلى استيعاب اللغة وقواعدها، وأن أحدهما يكمّل الآخر، وأن الوقوف مع الجانب البصري دون الكوفي أو بالعكس سيعطي صورة مشوّهة للنحو العربي، بل باجتماعهما تكون الصورة جلية واضحة قال د.محمد مختار: (وحينما نمعن النظر في هذين المذهبين ـ البصري والكوفي ـ فإننا نجد التباين بين المدرستين أقل مما يتصوره المؤرخون إذ إن أكثرها يعود إلى العوامل التقديرية التي علّلوا بها الأعراب، مع أنهم متفقون غالباً في حكم الإعراب نفسه)[1]، وذلك أن هذا التقديرات هي محض تصورات لا تستند إلى حقيقة مطلقة.

---

(١) تأريخ النحو العربي / د.محمد المختار: ١٠٠ .

فمن ذلك يرى الكوفيون أن المفعول منصوب بالفعل والفاعل اللذين قبله، بينما يكتفي البصريون بالفعل وحده ناصباً[1]، واختلفوا في ناصب المستثنى بـ(إلاّ) إذ يقرر الكوفيون أن (إلاّ) هي عامل النصب هنا، وأيدّهم المبرد والزجاج في هذا الرأي، لكن سائر البصريين يقدرون فعلاً متوسطاً بين إلاّ والمستثنى[2]، واختلفوا كذلك في رافع المبتدأ والخبر، فالبصريون يقولون إن الرفع فيهما بسبب من عامل الإبتداء، فيما ذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا[3].

إنّ كلّ هذه الآراء ما هي إلا تصورات غير مبنية على أساس علمي ووضعوا العوامل والعلل تمسكاً منهم بهذه الفروض، حتى استوت قواعدهم، غير أنها لا تشكل اختلافاً ذا بال.

فضلاً عن ذلك نجد أن وضع المصطلحات النحوية من المدرستين البصرية والكوفية، لم يكن بالشيء الكبير الذي يفرّقهما مادام ذلك المصطلح يدل على مفهوم واحد عندهما.

لذا نجد ابن معصوم المدني قد استعان في مسائله النحوية بكلا المذهبين إيماناً منه بأن المعنى الذي يتجلى من خلال السياق هو الحاكم في الاستدلال، وعليه يجب أن ترّوض القاعدة النحوية بما يتفق معه، وهذا كان دليله وسائقه في الأخذ بالقواعد النحوية فإذا كان هناك رأي كوفي يتفق معه أخذ به وأعرض عن مخالفه إذا كانت الدلالة السياقية تؤيد ذلك.

---

(١) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١/ ٧٨ – مسألة ١١.

(٢) ظ: إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة البصرة/ عبد اللطيف الزبيدي: ١٧٤ – مسألة ٥١، ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١/ ٤٤/ مسألة ٥، المقتضب/ المبرد: م٢/ ٥٩٥.

(٣) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١/ ٤٤ – مسألة ٥

هذا الإتجاه في الجمع بين المذهبين قد تهيأت له الظروف المناسبة من قبل في بغداد التي كانت مهداً للخلافة العباسية، فاجتمع فيها أساطين المذهبين كالكسائي والفراء وثعلب والمبرد، وأضرابهم من علماء النحو، وكان التحام المدرستين على أوْجِهِ عند ثعلب والمبرد، إذ ازدحم طلاب العلم في الأخذ عنهما، فنشأت طبقة من النحاة ممن جمع المذهبين حتى (أتيح للبغداديين بهذا أن ينظروا للمذهبين البصري والكوفي ويوازنوا بين آراء الفريقين فأنشأوا لهم مذهباً كان أساسه المستحسن من المذهبين وأضافوا إلى ذلك ما عنَّ لهم من آراء خاصة، وكانوا في أول الأمر أكثر ميلاً إلى موافقة الكوفيين لمكانة نحاة الكوفة عند الخلفاء، ولكنهم اتبعوا المذهب البصري في كثير من المسائل)[١] لأنه موافق لشؤون العقل والمنطق، بينما كان المذهب الكوفي ملائماً لطبيعة الواقع اللغوي فانحازوا إلى البصرة.

اختلفت اتجاهات العلماء في بغداد على ثلاثة، فنزعت طائفة منهم إلى الآخذ من المدرستين ما صح من القوانين النحوية بعد الإستقراء التام دون التحيّز إلى فريق دون آخر، فجّر ذلك إلى الخلط بين المذهبين وكان ابن قتيبة رائدهم في ذلك[٢]، وطائفة التزمت بالمذهب البصري، كالزجاج وابن السراج، وثالثة أخذت بالمذهب الكوفي.

إذن كان المذهب البغدادي عموماً ملفقاً من المذهبين مع بعض قواعد استنبطوها وهي قليلة جداً، وعلى هذا فمسائلُهُ أما كوفية أو بصرية أو مبتكرة[٣].

يرى الدكتور مهدي المخزومي أن البغداديين من أمثال أبي موسى الحامض

---

(١) القواعد النحوية/ د. عبد الحميد حسن: ١٠٥.

(٢) ظ: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري/ د. محمد حسين الصغير: ٢١.

(٣) ظ: نشأة النحو/ محمد الطنطاوي: ١٨٦، ظ: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري/ د. محمد حسين الصغير: ٢١، تيسير النحو وبحوث أخرى/ د. خديجة الحديثي: ١٣٥ - ١٣٦.

وأبي الحسن ابن كيسان وإبراهيم بن عرفة وعلي بن سليمان الأخفش الصغير (إنما هم رجال مدرسة جديدة انشأت في بغداد عن تلاقي المدرستين فيها، ونهجوا نهجاً جديداً، أنبنى على الانتخاب من أصول المذهبين والتوفيق بين منهجي المدرستين)[1].

إنّ هذا المنهج التوفيقي بين الاتجاهين لا يمثل مدرسة قائمة بذاتها على حساب المدرستين السابقتين، وإنما هو اتجاه جامع انتقائي من آراء هؤلاء وهؤلاء، حتى في مصطلحاتهم نجدهم تارة يستعملون المصطلح الكوفي وأخرى المصطلح البصري، فهم مرة يقولون (لا) التبرئة وأخرى (لا) النافية للجنس، وهكذا لبقية المصطلحات، لأنها عندهم ذات دلالة واحدة وإن اختلفت التسمية، قال الدكتور فاضل السامرائي: (إن الذي يمكن أن يقال أنه بعد زوال رجال الطبقات نشأ في بغداد من تلامذتهم أو ممن تلمذ لتلامذتهم نحويون أخذوا بهذا المذهب أو ذاك أو مزجوا بينهما ولا يعني ذلك تشكّل مدرسة نحوية مستقلة)[2]، ثم إنّ الاتجاه البغدادي الانتقائي في النحو لا توجد له أسس يقوم عليها من الرواية والقياس وغيرها كالمدرستين البصرية والكوفية، إذ إنّ هذه الأسس هي المعيار الذي تقوم عليه المدرسة، لذا لم يرجح الدكتور فاضل السامرائي وجود مدرسة نحوية بغدادية، فيقول: (ولا نرجّح أن هناك مدرسة نحوية بغدادية مستقلة اسمها المدرسة البغدادية، كما ذهب إليه قسم من الباحثين إذ إنّ من المعلوم أنّ لكل مدرسة أسساً تقوم عليها من حيث الرواية ورفضها والقياس والسماع عمن تأخذ؟ ومن تدع من القبائل؟ كما هو معلوم في أسس مدرستي البصرة والكوفة – كما مر – فما أسس المدرسة البغدادية)[3].

---

(١) مدرسة الكوفة/ د.مهدي المخزومي: ٨٣، ظ: تيسير النحو وبحوث أخرى/ د.خديجة الحديثي: ١٤٠.

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل السامرائي: ٣١٨.

(٣) م.ن: ٢١٨.

هذا هو الحال الذي كان عليه نحاة بغداد بعد الطبقتين والمدرستين البصرية والكوفية من عدم إتضاح هذه الأسس والمعايير في بناء الإتجاه البغدادي، وبقي كذلك على مر العصور المتلاحقة، بل كان أكثر وضوحاً مع مرور الزمن، إذ تلقّى النحاة المتأخرون عن نحاة بغداد، القواعد جاهزة، وربما تفتّق عن بعضهم بعض ما يراه في مسألة معينة مخالفاً فيها أو مجتهداً في أخرى، فضلاً عن بعض الشواهد المتعلقة في إثبات قاعدة أو رفضها فظهر عند ابن مالك كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف أو عند الرضي الاستربادي في صحة الاستشهاد بأحاديث آل البيت عليهم السلام وهذا يعد تحولاً كبيراً في العربية[1]،

لقد أفاد ابن معصوم المدني من هذه المحاولات الجادة والكبيرة فاختار لذلك ما كان يجب أن يكون من استعمال أقوال آل البيت عليهم السلام كشاهد نحوي أو لغوي، بعد أن أعرض عنها الكثير من النحاة، وهم قد استشهدوا من قبل بما لا يُعرف من العرب، فكيف والقائل سليل الدوحة المحمديّة ممّن عُرِفَ بالفصاحة والبلاغة وعدم الزيغ.

لذلك كانوا حجة في اللغة والفقه والأصول، وهم في عقيدة الشيعة الأمامية أئمة معصومون من الخطأ والزلل، وهم أيضاً أعلم أهل زمانهم باللغة من حيث فصاحة ألفاظها ومستعملها وشواذها ومهملها، قال ابن معصوم في اللغة العربية: (وهي أوسع اللغات مذهباً وأكثرها ألفاظاً ولا يحيط بها من الناس إلا نبي[2]، أو وصي نبي، ولعل الموجود منها دون ما ذهب بذهاب أهله، والله أعلم)[3]، وقوله: (أو

---

(١) ظ: العربية/ يوهان فك: ٢٢٧، الحديث النبوي الشريف/ د. محمد ضاري الحمادي: ٣٢٩، الشاهد وأصول النحو/ د. خديجة الحديثي: ٦١ - ٧٦.

(٢) ظ: الرسالة/ الشافعي: ٤٢.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١.

وصيّ نبي) يعني به علي بن أبي طالب عليه السلام بدليل قوله صلى الله عليه وآله: (إنّ هذا أخي ووصيّ وخليفتي من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا)[1] فجعل صلى الله عليه وآله السمع والطاعة له على الإطلاق دون تحديدها بأمر معين، وبما أن كلام النبي صلى الله عليه وآله لا زيغ فيه ولا انحراف بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى ﴾[2]، فكلام الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام منعصم وهو من أفصح الناس وأخطبهم وكذلك أبناؤه وأولاده من الأئمة عليهم السلام، فهم أعلم أهل زمانهم، وأفصحهم لغة وأجملهم بياناً، ولهذا شدد ابن معصوم المدني على صحة الاستشهاد بأحاديثهم، وتوسع في ذلك متجاوزاً الرضي الاستريادي، فجعل من كلامهم عليهم السلام حجة واضحة لمن خالفهم في القواعد العامة.

فمما شدد به ابن معصوم على صحة الاستشهاد بكلام آل البيت عليهم السلام استشهاده على صحة استعمال (كافة) مضافة غير حال، منتقداً الرضي الاستريادي ومسدداً الزمخشري في استعمالها، ذلك لأنها جاءت في كلام المعصوم عليه السلام بقول الإمام علي بن الحسين عليه السلام: (وأجعلني اللهم أجزي بالإحسان مسيئهم، وأُعْرِض بالتجاوز عن ظالمهم واستعمل حسن الظن في كافتهم)[3]، وكان الرضي الاسترابادي قد استهجن هذا الاستعمال لـ(كافة) بقوله: (وتقع «كافة» في كلام من لا يوثق بعربيتهم، مضافة غير حال)[4]، غير أنّ ابن معصوم رد ذلك، فقال: (وفي عبارة الدعاء من ضياء الحق، ما يصدع بظلام الشيء، فكفى به شاهداً على وقوع «كافة» مضافة في الصحيح،

---

(١) ظ: الكتاب المنتقى في فضائل علي المرتضى/ كاظم الفتلاوي: ١٦٣، وملاحظة مصادر الحديث التي تربو على ثلاثين مصدراً.

(٢) سورة النجم/ الآية ٣.

(٣) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤/ ١٦١.

(٤) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاسترابادي: ٢/ ٥٢.

فإنه عليه السلام أفصح العرب في زمانه، فليتخط الزمخشري رقاب من خطاه، ويحق ما قيل: إن عبارته كروايته، وما العجب إلا من الرضي رضي الله عنه إذلم يقف على عبارته الصحيحة الشريفة مع مكانته في المذهب وزعم أن وقوعها مضافة غير حال إنما يقع في كلام المتأخرين، وممن لا يوثق بعربيته، والله يقول الحق ويهدي السبيل)[1].

ووردت «كافة» مضافة[2] عند ابن جني، فقال: (فتجمع كافة اللغات على ضعف ونقص)[3]، وقوله أيضاً: (وهذا عند كافة أصحابنا)[4]، فتكون إضافة «كافة» إلى غيرها من الاستعمال الصحيح بدليل ورودها عن الإمام المعصوم عليه السلام وابن جني والزمخشري، وربما عن غيرهم.

ومن الاستشهاد بأقوال آل البيت عليهم السلام ما قاله الإمام علي بن الحسين عليه السلام (ت٩٣هـ) في دعائه: (فإذا صافَّ عدوَّك وعدوّه، فقلِّلهم في عينه، وصغِّرهم في قلبه، وأدِلْ منهم ولا تُدِلْهُمْ منه)[5]، إذ حكي أن اللام في (وأدل لهم) جاءت لتقوية العامل، فهذا كلام في نظر ابن معصوم لا يُعوَّل عليه وذلك لأن لام التقوية إنما تزد لتقوية عامل ضعيف... وأنَّ العامل القوي فلا يُؤتى بها معه إلا شاذاً نادراً... وتخريج كلام المعصوم عليه السلام على الشاذ النادر لا وجه له)[6] للأسباب التي ذكرناها سابقاً.

وفي لفظة يذهب الراغب الاصفهاني (ت ٥٠٥هـ) إلى أنه (قلما يستعمل في «كاد» «أن» إلا في ضرورة الشعر، قال:

---

(١) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤/ ١٦١.

(٢) ظ: ابن جني النحوي/ د.فاضل السامرائي: ٧٢.

(٣) الخصائص ابن جني: ٢/ ١٧.

(٤) م.ن: ٢/ ٢٩٠، وانظر كذلك الصفحات: ١/ ١٨٩، ٣٤٤، ٣٥٦-٣٥٧، ٢/ ٣٦٨، ٣/ ٢٢٣، ٢٤٨.

(٥) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤/ ٢٥٩.

(٦)رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤/ ٢٦٢.

قـد كـاد مـن طـول البلى أن يمصَحا[1])[2]

لكن (أن) وردت في خبر (كاد) إذ جاء في دعـاء عـلي بـن الحسين عليه السلام بقولـه: (وقد كاد أن يحل بي لولا رحمتك ما حل بـساحته)[3]، فعـدّ ابـن معـصوم ورودهـا في الدعاء دليل السعة، قال: (واتفقت النـسخ المشهورة في الـصحيفة عـلى إثبـات (أن) في خبر كاد هنا، وهو شاهد على وروده في السعة وإن قـلّ... ومـن شـواهده أيـضاً قـول بعض الصحابة: ما كدتُ أن أصليَّ العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)[4].

إن قوله، (وهو شاهد على وروده في السعة وأن قل)، ذلك أن خـبر «كـاد» ورد في القرآن الكريم دون (أن) من نحو قوله سبحانه: (إِذَا أَخْرَجَ يَـدَهُ لَمْ يَكَـدْ يراهَـا)[5] وقوله سبحانه: (فَذَبَحُوهَا وَمَاكَادُوايفْعَلُونَ)[6]، لهذا جعل ورودها مع (أن) توسعاً.

ولأجل استكمال معرفة مذهبه النحوي لابـد أن نعـرض بعـضاً مـن المـسائل الخلافية التي ذكرها ابن معصوم المدني، والتي من خلالها يمكن أن نستكمل الصورة.

نماذج من المسائل الخلافية:

تعرض ابن معصوم لكثير من المـسائل الخلافية في النحو بين المدرسـتين، ذاكـراً لآراء بعض المتقدمين والمتأخرين، في إسناد رأي له أو دعم مسألة معينة سواء كان على منهج البصريين أو الكوفيين، وفي بعضها الآخر ساكتاً دون أن يدلي برأي له.

---

(١) ديوان رؤبة: ٧٢.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن/ الراغب الاصفهاني: ٧٢٩.

(٣) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٧/ ٢٦٩.

(٤) م.ن.

(٥) سورة النور/ الآية ٤٠.

(٦) سورة البقرة/ الآية ٧١.

مسائل اتفق فيها مع البصريين:

هذه مجموعة من المسائل النحوية التي اتفق فيها ابن معصوم المدني مع البصريين:

١ - المصدر أصل للفعل وهو رأي بصري[١]، قال سيبويه: (وأما الفعل فأمثلةٌ أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل)[٢]، فيما ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل للمشتقات، وقد أورد كلاهما ما يسند رأيه[٣].

٢ - وذهب أيضاً إلى أن الصفة مشتقة من المصدر، وهو رأي جمهور النحاة، ومنهم البصريون، وذلك لأن الصفة تتضمن حروف الفعل وفيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هي له، كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان المعين، فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل، إذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين[٤]، فيما ذهب الكوفيون إلى أنّ كل المشتقات ومنها الصفة مشتقة من الفعل[٥].

٣- إن (نعم و بئس) فعلان جامدان، ورد على ابن هشام في قول أصحابه خلاف ذلك، فيقول: (وقال ابن هشام في البهجة المرضية[٦] الخلاف في فعلية نعم وبئس قد نقله الأصحاب في مسائل الخلاف. انتهى. والصحيح أنها فعلان جامدان

---

(١) ظ: الإيضاح في علل النحو/ الزجاج: ٥٦ - ٦٣.

(٢) كتاب سيبويه: ١/ ١٢، ٢٠ - ٢١، ظ: الفعل زمان وأبنيته/ د. إبراهيم السامرائي: ١٦.

(٣) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١/ ٢٣٥ - ٢٣٦ - مسألة ٢٨، النصرة في إئتلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف الزبيدي: ١١١ ـ ١١٥ -المسألة الأولى.

(٤) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٧٠ - ١٧١، ظ: كتاب سيبويه: ١/ ٢١ - ٢٢.

(٥) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١/ ٢٢٣ - ٢٣٦ - مسألة ٢٨.

(٦) والصحيح: (قال السيوطي في البهجة المرضية: وذهب الكوفيون على ما نقله الأصحاب عنهم في مسائل الخلاف إلى أنها اسمان) ظ: البهجة المرضية/ السيوطي: ٢٦٢.

للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة)[1]، في حين ذهب الكوفيون إلى اسميتهما، منهم الكسائي[2].

٤- وذكر أنّ الميم في (اللهم) وقعت عوضاً عن حرف النداء، قال: (وحرف النداء من اللهم محذوف عوض منه الميم في آخره على الأصح)[3]، وأضاف: (وإنما أُخِّرت الميم تبركاً باسمه تعالى، وخصّصمت بذلك دون غيرها لأن الميم عُهدت زيادتها آخراً، كميم زرقم للشديد الزرقة، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ الميم ليست عوضاً، بل بقية من جملة محذوفة وهي: أُمّنا بخير)[4].

قيل الصواب أن أصل الكلمة عبري، وهو (ألوهيم) ومعناها (الآلهة)، وهم لا يريدون إلا الواحد المفرد وأنها جمعوه للتعظيم[5].

٥- وذهب إلى عدم جواز تقديم جواب الشرط في (إذا) الظرفية المتضمّنة معنى الشرط، ذلك لأن للشرط صدر الكلام، ففي قول الإمام علي بن الحسين عليه السلام (اللهم صل على محمد وآله إذا ذكر الأبرار)[6]، قدم جواب الشرط (اللهم صل على محمد وآل محمد) والتقدير: إذا ذكر الأبرار فصل على محمد وآله، ثم قال ابن معصوم: (وإنما لم يجعل المتقدّم جواباً لأن للشرط صدر الكلام، فلم يجز تقديم جوابه عليه، هذا مذهب البصريين)[7]، فيما ذهب الكوفيون إلى خلاف ذلك، وعدّوا المتقدّم جواباً

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٠٦.

(٢) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١/ ٩٧- المسألة ١٤.

(٣) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٤، ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٤٥٤.

(٤) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٤٥٤.

(٥) ظ: مدرسة الكوفة/ د.مهدي المخزومي: ٢٢٣.

(٦) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٥/ ١١٩، ظ: كتاب سيبويه: ١/ ١٠٧، ٤/ ٢٣٢.

(٧) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٥/ ١١٩.

للشرط[1].

٦-وعد المدني أن «رُبَّ» حرف جر، فقال: (ورُبَّ حرف جر، ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً... ومجرورها أما ظاهر منكّرٌ موصوف، وهو الأكثر، نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته، أو ضمير غيبة مفرد ومذكر مُميَّز مطابق للمعنى)[2]، وهذا مذهب البصريين، خلافاً لقول الكوفيين الذين ذهبوا إلى اسميتها، قال الإنباري: (ذهب الكوفيون إلى أن «رُبَّ» اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر)[3].

٧- وذهب إلى فعلية (أفعل) في التعجب[4]، وهو مذهب سيبويه[5]، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين[6]، خلافاً لإجماعهم، إذ ذهبوا إلى اسمية (أفعل) واحتجوا (بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ولو كان فعلاً لوجب أن ينصرف، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء)[7].

٨- الناصب للمفعول به يكون فعلاً أو اسم فعل أو مصدراً[8]، وهو رأي بصري، وجاء في الإنصاف: (ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب، الفعل والفاعل جميعاً، ... وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول

---

(١) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ٢/ ٦٢١.

(٢) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١١٠.

(٣) الإنصاف/ الإنباري: ٢/ ٨٣٢ – مسألة-

(٤) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢١٠.

(٥) ظ: كتاب سيبويه: ٤/ ٩٧ – ٩٨، ظ: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٤٨.

(٦) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١/ ١٢٦ – مسألة ١٥.

(٧)الانصاف/ الإنباري: ١/ ١٢٦ – مسألة ١٥.

(٨) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٧.

جميعاً)[1].

٩- اختار ابن معصوم في التنازع من نحو قولنا (قام وقعد زيد) أو (لعل وعسى زيد أن يخرج) إعمال الثاني لقربة من المعمول[2]، وهو رأي البصريين، في حين أن الكوفيين يختارون إعمال الأول لسبقه على غيره من العوامل. جاء في الإنصاف: (ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو «أكرمني وأكرمتُ زيداً»، و«أكرمتُ وأكرمني زيدٌ» إلى أنّ إعمال الفعل الأول أَوْلى، وذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أَوْلى)[3].

١٠- وذهب كذلك إلى كون (حتى) تأتي جارّة فقال: (وقد ينتصب المضارع بعدها -- أي الجارّة - بأن مضمرة، نحو «سرتُ حتى أدخلها» بتقدير أنْ أدخلها لابها، أي حتى نفسها خلافاً للكوفيين)[4]، الذين يذهبون (إلى أن «حتى» تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير (أنْ)... وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض... وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنّ الاسم يخفض بعدها بـ(إلى) مضمرة أو مظهرة، وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ) والاسم بعدها مجرور بها)[5].

١١- وتبع ابن معصوم البصريين أن يكون رافع المبتدأ الذي تدخل عليه الأفعال الناقصة هي ذاتها، لأنها كما يقول: (تجدد عليه رفعاً غير الأول، لكونها عوامل

---

(١) الإنصاف/ الإنباري: ١/ ٧٨ - ٧٩ - مسألة ٤.

(٢) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢١٧.

(٣) الإنصاف/ الإنباري: ١/ ٨٣ - مسألة ١٣.

(٤) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٥٩.

(٥) الإنصاف/ الإنباري: ٢/ ٥٩٧ - مسألة ٨٣.

لفظية، وهو مذهب البصريين[1]، وذهب الكوفيون إلى أنه باقٍ على رفعه لأنه يتعيَّن عما كان عليه، والصحيح الأول، بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضمير نحو كنتُ قائماً، بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله)[2].

١٢ - وذهب كذلك إلى أن يكون رافع الخبر الذي تدخل عليه الحروف المشبهة بالفعل هي ذاتها، وهو مذهب البصريين[3]، قال: (وعملها أي عمل الأحرف المذكورة - أن وأخواتها - عكس عمل كان، وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر... ونسبة العمل في الخبر إلى هذه الأحرف كمعاكسها، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه باقٍ على رفعه الأصلي، وعملها فيه الرفع وهو المشهور)[4].

١٣ - وذهب أيضاً إلى عدم جواز تقدم الفاعل على فعله[5]، وهو رأي البصريين، لأن الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الفعل)[6]

مسائل اتفق فيها مع الكوفيين:

وهذه بعض من المسائل التي اتفق فيها مع الكوفيين.

١ - أنّ اللام في (لعل) أصلية، كما ذهب الكوفيون إلى ذلك، قال: (لعل وليس أصلها علّ، واللام لام الابتداء خلافاً للمبرد، كما حكاه عند صاحب المفتاح، بل

---

(١) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاسترابادي: ٤/ ١٨٨، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٣.

(٢) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٥٦.

(٣) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١/ ١٧٦ - مسألة ٢٢.

(٤) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٦١.

(٥) ظ: م.ن: ٤٥.

(٦) ظ: أسرار العربية/ الإنباري: ٨٩ - ٩١، في النحو العربي - نقد وتوجيه/ د.مهدي المخزومي: ٤٧ - ٤٨.

«علّ» لغة فيها)[1]، في حين ذهب البصريون إلى أنها زائدة[2]، وقول ابن معصوم هو الأصح لأن حروف الزيادة لا تدخل على الحروف، وإلى ذلك ذهب عبد اللطيف الزبيدي في ائتلاف النصرة[3].

٢- وذهب إلى أن (مِنْ) تقع لابتداء الغاية من المكان والزمان[4]، وفي الزمان خلافاً للبصريين[5]، قال مستشهداً: (وفي الحديث: «مطرنا من الجمعة إلى الجمعة» والشواهد فيه كثيرة، وتأويلها تعسف)[6]، وجاء في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾[7]، و«أول يوم» من الزمان.

٣-ويرى صحة جواز الخفض على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض، مستشهداً بقول الإمام علي بن الحسين عليه السلام: (وكان قيامه زيادة في مكروهنا وشيعتنا)[8]، وقال أنه: (مذهب الكوفيين قاطبة، ويونس والأخفش من البصريين، خلافاً لسائرهم، وصححه ابن مالك وأبو حيان لثبوته في فصيح الكلام)[9]، ومنه قولنا (الصلاة والسلام على محمد وآله الكرام البررة). قال ابن معصوم: (وعن

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٦١، ظ: المقتضب: المبرد/ ٣- ٦٢.

(٢) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١/ ٢١٨ – مسألة ٩٦.

(٣) ظ: إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف الزبيدي: ١٧٣ – مسألة ٥٠.

(٤) ظ: حدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٥) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١/ ٣٧٠ – مسألة ٥٤.

(٦) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٧) سورة التوبة/ الآية ١٠٨.

(٨) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ١٩٢.

(٩) م.ن: ١/ ١٩٢، ظ: إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف الزبيدي: ٦٢- ٦٣ مسألة ٤٩، لحن العوام/ الزبيدي: ١٤- ١٥، لمدخل إلى تقويم اللسان/ ابن هشام اللخمي: ١١.

الأخفش أنهم قالوا: أن آل المدينة وآل البصرة، لا يجوز إضافته إلى المضمر عند الكسائي، وأبي جعفر النحاس والزبيدي، وأجازه غيرهم، وهو الصحيح)[1] أي الكوفيون[2]، ومما يؤيد ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ [3]، خفض الأرحام عطفاً على ضمير (به) وقوله سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[4].

٤-وذهب إلى جواز الفصل بين فعلي التعجب ومعموليهما، وهو رأي كوفي، قال: (واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، فذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع، وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى الجواز، وهو الصحيح لقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب)[5] ورأي البصريين المنع، قال الزمخشري: (ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل)[6] والزمخشري بصري المذهب[7].

٥- ومنها أيضاً جوازه تقديم المعمول على العامل، فيقول: (وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه إلى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين، وهو غير لازم، فقد يتقدم المعمول من حيث لايتقدم العامل بدليل تجويزهم «زيداً لم أضرب» و«عمراً لن أضرب» مع امتناع تقدم

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٥، ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٤٢٦ – ٤٢٧.

(٢) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ٢/ ٤٦٣ – مسألة ٦٥.

(٣) سورة النساء/ الآية ١.

(٤) سورة البقرة/ الآية ٢١٧.

(٥) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢١٠، ظ: المقتضب/ المبرد: ٤/ ٤٤٢، شرح التسهيل: ابن مالك: ٢/ ٣٧٢- ٣٧٣.

(٦) المفصل/ الزمخشري: ٢٧٧.

(٧) ظ: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل السامرائي: ٣١٩.

أضرب على «لم»)[1]، فعدم اللزوم عنده يوحي إلى وجود حالات خلاف ذلك، أي تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل وهو مذهب الكوفيين، واحتجوا بالنقل والقياس[2].

٦- ومنها أيضاً ما ذهب إليه، أنَّ علة إعراب الفعل المضارع دخول المعاني المختلفة عليه كالاسم، فقال: (إنَّ كلاً منها تطرى عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة يتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر بالتميز بينها إلى الإعراب)[3]، فأصالة الإعراب في المضارع هي رأي الكوفيين، فيما ذهب البصريون إلى أن الإعراب فيه لمشابهته الاسم[4]، أي أن الإعراب في الاسم هو الأصل، وفي المضارع يكون فرعاً.

٧-وذهب أيضاً إلى جواز مجيء (أنْ) مع (كاد)، وهو مذهب الكوفيين، وعده توسعاً لأنه جاء في كلام المعصوم عليه السلام، وهذا عنده حجة[5]، فيما ذهب البصريون إلى خلاف ذلك، لأن عندهم (أنْ) لم تأت في القرآن ولا في كلام فصيح، وعدّوا ما جاء في الحديث (كاد الفقر أن يكون كفراً)، كون (أنْ) زائدة في كلام الراوي لا من كلامه صلى الله عليه وآله لأنه أفصح من نطق بالضاد[6]، واعترض ابن معصوم على ما أورده الدماميني في عدم اقتران (كاد) بـ(أنْ) وأورد ما استشهد به سيبويه (ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعل)، فقال ابن معصوم: (الأصل أن أفعله فأضمرت أن)[7].

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٥٧، اللمع في العربية/ ابن جني: ١٢٢، المقتصد في شرح الإيضاح/ عبد القاهر الجرجاني: ١/ ٣٣٤ – ٣٣٥ شرح التسهيل/ ابن مالك: ٢/ ٤٢ – ٤٣.

(٢) ظ: الإنصاف/ الأنباري: ٢/ ٨٢٩ – ٨٣٠ – مسألة ١٢٠.

(٣) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٢.

(٤) الإنصاف/ الأنباري: ٢/ ٥٤٩ – مسألة ٧٣.

(٥) ظ: رياض السالكين / ابن معصوم: ٧/ ٢٦٩.

(٦) ظ: الإنصاف/ الأنباري: ٢/ ٥٦٧ ـ مسألة ٧٧ .

(٧) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٣، كتاب سيبويه: ٣/ ١٢، ١٦٠.

٨-عدّ ابن معصوم(ألفى) من أفعال القلوب[١]، وهو رأي الكوفيين وابن مالك، فيما أنكرها البصريون، ولم يذكرها ابن عقيل في شرحه[٢]، وقد أثبتها الرضي في شرحه على الكافية وعنده تكون لأصالة الشيء على صفته مع الفعل (وجد)[٣].

وذهب إلى أن المنصوب الثاني في قول القائل:

«فجربوه فألفوه المغيث»

يكون مفعولاً وهو رأي الكوفين، فيما أنكر البصريون ذلك، فقال: (وقالوا: المنصوب ثانياً حال، وتأولوا البيت بزيادة اللام، وليس بشيء، إذ التأويل خلاف الأصل، فالصحيح قول الكوفيين وهما ـ وجد وألفى لتيقّن الخبر أي يفيدان في الخبر يقيناً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[٤]، وقوله: ﴿أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾[٥])[٦]، أي أن (فاسقين، ضالين) كل منهما مفعولا ثانياً.

٩- متعلق الباء في البسملة عنده يكون فعلاً مقدراً ومتأخراً، قال: (وأما متعلق الباء فمقدر خاص أو عام، فعل أو اسم، مؤخر أومقدم أُولى هذه الثمانية أولها، أعني الخاص الفعلي المؤخر)[٧]، وتقديم (بسم الله أقرأ وأتلو)[٨]، وهو قول الكوفيين، لأن البصريين يقدرون: ابتدائي بسم الله، أي جملة اسمية، أما الكوفيون فهي عندهم جملة فعلية[٩].

---

(١) ظ: م ن: ٢١٢.

(٢) ظ: شرح ابن عقيل: ١/ ٤١٦.

(٣) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الأستربادي: ٤/ ١٥١، الصحاح/ الجوهري: ٦/ ٢٤٨٤.

(٤) سورة الأعراف/ الآية ١٠٢.

(٥) سورة لصافات/ الآية ٦٩.

(٦) الحدائق الندية/ ابن معصوم:٢١٢، ظ:شرح الرضي على الكافية/ الرضي الأستربادي:٤/ ١٥١ -١٥٢.

(٧) م.ن: ٣.

(٨) ظ: الكشاف/ الزمخشري: ١/ ٤٥.

(٩) ظ: مغني اللبيب/ ابن هشام: ٢/ ٣٧٤ – ٣٧٥، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د.فاضل السامرائي: ٣٢٩.

مسائل سكت عنها :

سكت ابن معصوم المدني عن مسائل ولم يدل له برأي فيها، فكأنه يؤمئ إلى قبولها جميعاً، منها:

١-الخلاف في عامل النصب في المستثنى، إذ أورد اختلاف العلماء بين أن يكون العامل إلاّ، أو هي وما قبلها، أو فعلاً مقدراً هو استثنى، وقال: (وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة فيه)[1]، وهو قول صائب لكنه لم يُعط بديلاً عنه.

٢-ونقل أيضاً اختلاف العلماء في زنة جمع (أشياء)، فنقل قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين على أنه اسم جمع وأصلها شيئاء بهمزتين بينهما ألف، وقلبت بتقديم لامها على فائها فصار وزنها لَفْعاء، ومنعت الصرف لألف التأنيث المحدودة، وعند الأخفش هي جمع شيء «أصلها أشيئاء» على أفْعِلاء، فاجتمعت همزتان، فحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة وفُتِحت الياء ليسلم الجمع فصارت أشياء على أفْعاء ومنعت الصرف لألف التأنيث[2].

٣-اختلف العلماء في الأعرف بين المضمر والعلم واسم الإشارة والموصول وغيرها، قال ابن معصوم: (والذي عليه الجمهور أن الأعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة... ومذهب الكوفيين أنّ الأعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الأداة، وعند بن كيسان أن الأعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة)[3] ولم يبيّن في كل ذلك رأياً.

٤-واختُلف في عامل الرفع في الفاعل، وأورد ثلاثة عوامل هي:

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١١٤.

(٢) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١١٨، ظ: الإنصاف/ الأنباري: ٢/ ٨١٢- ٨١٣ – مسألة ١١٨.

(٣) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٠.

١ - المسند حقيقة إن خلا من الباء ومن الزائدتين.

٢ - أو أن رافعه الإسناد.

٣ - وذهب بعض الكوفيين إلى أنه أحداث الفعل[1]، ولم يبد له رأياً في عامل الرفع هذا.

٤ -واختلف البصريون والكوفيون أيضاً في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، قال ابن معصوم: (ذهب البصريون إلى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاستناد إليه أو لإسناده... ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي وابن الحاجب هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً... ونقل الأندلسي عن سيبويه أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكى عن أبي علي وتلميذه أبي الفتح، وهو مذهب جمهور المتأخرين، وقال الكسائي والفراء يترافعان، وقيل غير ذلك)[2]، وسكت عن كل ذلك.

٥ - وذهب البصريون إلى تسمية الاسم مأخوذة من السمو وهي الارتفاع، ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة، وأصله وسم[3]، قال ابن معصوم: (وسمي الاسم اسماً أخذاً من السمة أو من السمو على ما تقدم[4]، لأنه علامة على مسماه، أو لسموه على أخويه - أي الفعل والحرف - باستغنائه عنهما للإخبار به وعنه)[5]، فأجاز الرأيين دون أي اعتراض منه.

---

(١) م.ن: ٤٢، ظ: الإنصاف/ الأنباري: ١/ ٨١ - المسألة ١١، ظ: اللمع في العربية/ ابن جني: ٨٨.

(٢) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٥٢.

(٣) ظ: الإنصاف/ الانباري: ١/ ٦ مسألة ١، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف الزبيدي: ٢٧ - المسألة الأولى.

(٤) ظ: حدائق الندية/ ابن معصوم: ٣.

(٥) م.ن: ١١.

وربما كان السكوت عن هذه المسائل النحوية المذكورة وغيرها وعدم إبداء رأي له واضح أو صريح، يعود إلى حذره في ذلك، أو لإيمانه بصحة كل الآراء المطروحة، أو أنه يوحي بسلوك ميسر في النحو وعدم فرض رأي معين طلباً للاتساع، وهو قد علمنا من قبل، إنما كان يدعو إلى الاستشهاد بأقوال آل البيت عليهم السلام فضلاً عن الأحاديث النبوية، لأجل اتساع قاعدة الشاهد النحوي واللغوي، ليشمل الواقع اللغوي كله وعدم الاقتصار على جانب معين دون آخر، وهذا مذهب تيسيري لأنه كان يرمي إلى عدم ليّ عنق النص ليتوافق مع القاعدة النحوية، بل يدعو إلى ترويض القاعدة لتتوافق مع النص العربي، فوسّع من قاعدة الاستشهاد فضلاً عن سكوته عن كثير من الآراء في المسألة الواحدة أخذاً بها جميعاً، وهذا مذهب المتأخرين من بعد الطبقات الأولى ممن وضعوا الكتب الأصول في النحو العربي.

المبحث الثاني: نماذج من دراساته النحوية:

بعد أن تعرّفنا على المذهب النحوي لابن معصوم المدني المبني على الانتقاء من مجمل الآراء بما يتفق مع الواقع اللغوي، ومن اتفاقه أو اختلافه في بعض المسائل النحوية سواء كان مع البصريين أو الكوفيين أو غيرهم، وكذلك من منهجه في استقراء الواقع اللغوي وتوسعه في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وأقوال آل البيت عليهم السلام، عقدتُ هذا البحث للتعرف على كيفية معالجته لطائفة من المسائل النحوية التي كانت محل خلاف بين النحويين أو غيرهم كالأصوليين، وأرى أنها ضرورية لتضعنا وجهاً لوجه أمام ابن معصوم النحوي.

اخترت مجموعة من المسائل وحاولتُ أن تكون موضوعات متنوعة لا أن تكون من وادٍ واحد فتنحجب الرؤية الواضحة، فكانت موضوعات مختلفة المشارب،

اختلف فيها ممن أهتم بالنحو أو بغيره كالأصوليين مثلاً، وذلك لتوضيح طبيعة رؤيته في البحث النحوي.

١ -النائب عن الفاعل :

جاء في الحدائق الندية قوله: (ومما يرد مرفوعاً لا غير نائب الفاعل، ويترجم له الجمهور بمفعول ما لم يسم فاعله)[1] وترجمه الجمهور له بهذا كونه مفعولاً حقيقة، وإنما جاء مرفوعاً لفظاً ولم يكن هو الفاعل، بل أن ما لحقه من بعض الصفات الإعرابية مع رفع وإسناد وتأنيث فعله بتأنيثه وغيرها، جعلته كالفاعل، وإنما هي قضايا تخصّ اللفظ، ومع ذلك فإنه يبقى مفعولاً على الأصل، ففي قولنا «أعطيت زيداً درهماً»، فإن (زيداً، درهماً) يمثلان مفعولي الفعل (أعطى)، ولو بني الفعل للمجهول فسيكون (أعطي زيدٌ درهماً)، فأننا نعرب (درهماً) مفعولاً ثانياً، فأين المفعول الأول؟ لاشك أنه (زيد) وأن جاء مرفوعاً على أنه نائب عن الفاعل، فالمسألة أذاً لفظية بحتة.

وإلى ذلك ذهب الدكتور مهدي المخزومي، عندما عدَّ نائب الفاعل فاعلاً، قال: (فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضاً، وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبس به تلبساً، وهو فاعل لغوياً يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل من كونه مسنداً إليه، وكونه مرفوعاً، وكونه يقتضي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً، وهو فاعل من النوع الثاني الذي أشاروا إليه في تعريف الفاعل، وهو فاعل قام بالفعل وتلبس به ولم يفعله)[2]، وهو في هذا إنما نظر له نظرة لفظية من حيث الإعراب، وقد أطلق الدكتور مصطفى جمال الدين على هذا النوع من الإعراب من النحو بأنه (نحو الإعراب)[3]،

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٤٦، ظ: كتاب سيبويه : ١/ ٤١-٤٣ .

(٢) النحو العربي – نقد وتوجيه/ د.مهدي المخزومي: ٥٦.

(٣) ظ: البحث النحوي عند الأصوليين/ د. مصطفى جمال الدين: ٢٩٨.

والـذي أهـتم في نظـره، بعمـل الـدوال النحويـة المتمثلـة بوظيفـة الأداة والـصيغة والتركيب، إذ حولتها إلى كونها (عوامل إعراب) تحـدث في أواخـر معمولاتهـا الرفـع والنصب والجر والجزم وتـرك دلالتهـا المـؤثرة في سياق الجملـة[1]، وهـذا كـان هـم النحويين.

لقد أشار ابن معصوم إلى هذا المفهوم في نائب الفاعل، وكونه غير دالٍ على مـن قام بالفعـل، بقولـه: (إن أريـد قيامـه - أي نائـب الفاعـل - مقامـه - أي الفاعـل - ووقوعه عليه فظاهراً أنه لا مجال لهذا المعنى أصلاً هذا مع خفاء المراد إذ لم يعلـم جميـع هذه الأحكام والمراد بالفاعـل، الفاعـل النحـوي)[2]، أي أن نائـب الفاعـل لا يمثـل الفاعل في الدلالة ولا مجال لورود هذا المعنى أصـلاً، وإنـما تمثـل بنيابتـه عـن الفاعـل النحوي المعلوم من خلال الإعراب، وأن يلحقه ما يلحق الفاعل من الإسناد وغـيره، لذا قرنه بالفاعل النحوي لا الفاعل الدلالي، وهذه إشـارة منـه إلى كـون الدلالـة هـي الحاكمة أصلاً في نائب الفاعل، ويبقى كونه مفعولاً لأنه وقع عليه فعـل الفاعـل، وإنّ ما لحقه من تغير في علامات الإعراب إنما هي مسـائل لفظية، والعمل الحقيقي للدلالـة الناتجة عن تركيب الألفاظ بأسمائها وحروفها ومـا يجـري عليهـا مـن تقـديم وتـأخير وفصل ووصل وغيرها، وهذا ما يسميه الأصوليون المحـدثون بــ(نحـو الدلالـة)[3]، والظاهر كان ذلك ناتجاً عن تأثره بأساتذته من أصحاب الأصول.

على أنّ الدكتور فاضل السامرائي، ذهب إلى أنّ النائب عن الفاعل هو المفعـول به باعتبار وقوع الفعل عليه وإن جاء مرفوعاً[4]، وهو بذلك قد نظـر إليـه مـن حيـث

---

(١) ظ: م.ن: ٢٩٨.

(٢) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٥٦.

(٣) ظ: البحث النحوي عند الأصوليين/ د. مصطفى جمال الدين: ٢٩٨- ٢٩٩.

(٤) ظ: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل السامرائي: ٣٤٨.

الدلالة فقط، غير أن ابن معصوم قد جمع الحالتين معاً، دلالة الإعراب من حيث وظائف الأدوات والصيغ والتراكيب المنتقلة إلى كونها (عوامل إعراب)، والدلالة الناتجة عن التغيير النسبي لدلالات هذه الدوال ومضمونها في أثناء عملها في السياق.

هذه النظرة الشمولية بعدم الاكتفاء بالإعراب في استخراج الدلالة، بل التوسع على الدلالة التي يتضمنها السياق كذلك قد أعطت حيوية في منهج البحث النحوي، أيّ أنّه لم يغلّب جانب الإعراب وحده، بل دعمه بما يملي عليه مقتضى الحال.

فالنظر إلى نائب الفاعل على أنه فاعل يكون من النظرة الأولى فقط، قال: (ذلك كافٍ في الأولوية، وإنما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب أكثر البصريين والجرجاني الزمخشري والتفتازاني إلى أنه فاعل، وهو أي نائب الفاعل المفعول صريحاً أو ما في حكم المحذوف فاعله)[1].

إنما كانت نظرة هؤلاء العلماء من حيث اللفظ لا غير، وهي نظرة أولية كما يوضحها الجرجاني، حين يقول: (وإذا جاز أن يسمّى نحو «مات زيدٌ» فاعلاً مع أنّه عارٍ من الفعل، ومفعول في المعنى من حيث أن الله تعالى أماته، جاز أيضاً أن يُسمّى زيدٌ في قولك: ضُرِبَ زيدٌ، فاعلاً، وأن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وذاك لما ذكرنا من أنّ الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً)[2].

وهذا ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي عندما قال: (وإذا أردنا أن نوازن بين مثالين بين قولنا: انكسر الزجاج، وقولنا كُسِرَ الزجاجُ، ظهر لنا أن المسند إليه في كل منها الفاعل، فلم نكد نحس بالفرق بينهما. فكلاهما مما لا إرادة له ولا اختيار،

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٤٦.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح/ الجرجاني: ١/ ٣٤٦.

وكلاهما مما قام بالفعل قياماً اضطرارياً، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل)[1]، وهذا منهج نحوي قائم على أساس من الإعراب فقط، وهو مذهب جمهور النحويين في الغالب.

على أنّ ذلك مما لا يراه ابن معصوم لأن فيه قصراً للدلالة على مجال ضيق جداً، وهو مجال الإعراب، في حين كان يرى أنّ التوسّع في طلب الدلالة يكون من خلال تفاعل المفردات في السياق وإبراز مضامين إضافية لدلالاتها المعجمية، فضلاً عن الدلالة الإعرابية المرجوة من طريقة محددّة، وهذا منهج نحوي يعتمد على البحث الشامل في اكتناه المعاني من مظانها الإعرابية والسياقية.

٢-الأصل في المفاعيل:

اختلف النحويون في أصل المفعولات، بين المفعول به؛ والمفعول المطلق، فمنهم مَنْ جعل المفعول به أصلاً ومقدّماً على المفعول المطلق[2]، ومنهم من قدم المفعول المطلق[3]، وكل من هؤلاء النحويين قدم ما يسوّغ تقديم أحدهما على الآخر.

المفعول به في حد النحويين، هو ما وقع عليه فعل الفاعل[4]، وقد حده ابن معصوم المدني بـ(أن الفعل واقع عليه)[5]، والمراد بالوقوع (التعلق المعنوي لا المباشرة التي تعلّقه بها لا يعقل إلا به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي)[6]، والتعلق المعنوي

---

(١) النحو العربي – نقد وتوجيه/ د. مهدي المخزومي: ٥١- ٥٢.

(٢) منهم الزمخشري وابن الحاجب والرضي الأستربادي والسيوطي.

(٣) منهم أبو علي الفارسي والجرجاني وابن هشام وابن عصفور.

(٤) ظ: المفصل/ الزمخشري: ٣٤، المقرب/ ابن عصفور: ١٢٥، شرح الرضي على الكافية/ الرضي الأستربادي: ١/ ٣٣٣، شرح شذور الذهب/ ابن هشام: ٢٤١، شرح قطر الندى/ ابن هشام: ٢٠١، المغني في علم النحو/ الجاربردي: ١٧٥.

(٥) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٥.

(٦) شرح شذور الذهب/ ابن هشام: ٢٤١.

عند ابن معصوم يعني (تعلقه به بلا واسطة بحيث لا يعقل إلا به)[1]، فأخرج من ذلك الفعل اللازم لأنه يصل إلى مفعوله بحرف الجر.

فالمفعول به من هذه المفهومات هو الذات التي يقع عليها ما أنتجه الفاعل عند القيام بالفعل.

في حين أن المفعول المطلق يعرَّف بأنه (المصدر، سميّ بذلك لأن الفعل يصدر منه ويسميه سيبويه الحدث والحَدَثان، وربما سمّاه الفعل وينقسم على مبهم نحو ضربت ضرباً، ومؤقت نحو ضربت ضربةً وضربتين)[2]؛ أو (هو اسم ما فعله فاعل فعل)[3]، ويكون فضله[4] ومؤكِّداً لعامله أو المبين نوعه أو لعدده[5].

أما ابن معصوم فيذهب إلى أنّ (المفعول المطلق سمي بذلك لصحة إطلاق صفة المفعول عليه لغة من غير تقييد... أما اصطلاحاً فيصح الإطلاق على كل واحد من الخمسة، وهو ما قرن بفعل الفائدة ولم يُسند إليه ذلك وتعلّق به تعلّقاً مخصوصاً)[6]. فحدد الإطلاق بخصوصية إيجاد الفعل فلا يكون واقعاً عليه، أو له أو فيه أو معه، وإنما يكون المفعول موجداً من الفعل بواسطة الفاعل، لذا كان أُساً له ومعبراً عنه.

في حين كان المفعول به ـ كما علمت ـ قد وقع عليه الفعل مباشرة وبلا واسطة،

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٥.

(٢) المفصل/ الزمخشري: ٣١- ٣٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الأسترابادي: ١/ ٢٩٥، ظ: المقرب/ ابن عصفور: ١٦٠، المغني في علم النحو/ الجاربردي: ٢٥.

(٤) ظ: شرح شذور الذهب/ ابن هشام: ٢٥٢، شرح ابن عقيل: ١/ ٥٥٧.

(٥) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٧.

(٦) ظ: م ن.

كحرف جر مثلاً، فلا يكون الفعل اللازم واقعاً عليه، بل تعلق به تعلقاً مخصوصاً، كما يقول ابن معصوم من حيث التبس بالفعل مثلاً من غير إسناد.

إذاً نلاحظ أنّ هناك فرقاً بين المفعول المطلق والمفعول به، والفرق كون الأول قد صدر عن الفعل أصلاً وهو المفعول، وهو اسم للمفعول الصادر عنه، والثاني وقع عليه المفعول، أي أنّ المفعول المطلق لم يكن لولا صدوره عن الفاعل عندما قام بالفعل، فهو مُنتَج عنه وملازم لعمل الفاعل عند قيامه بالفعل، ويستوي فيه اللازم والمتعدي من الأفعال..

فيما يكون المفعول به ذاتاً قد وقع عليها ما أنتجه الفاعل عند قيامه بالفعل فتكون الذات التي وقع عليها فعل الفاعل هي غير المُنتَج عن الفاعل بالفعل، لذا فأنّ المفعول به لا يصلح أن يكون أصلاً للمفعولات أو مقدّماً على المفعول المطلق، كما ذهب إليه ابن معصوم المدني، لأنه في الأصل لم يكن مفعولاً أو مُنتَجاً عن الفاعل بفعله، في حين أن المفعول المطلق هو عين ما أنتجه الفاعل بفعله[1].

المفعول المطلق مؤثر في المفعول به، فعندما نقول «قرأت الكتاب» فإن الكتاب لم يكن هو المفعول، وإنما هو الذات التي وقع عليها ما أنتجه الفاعل من الفعل، وهو القراءة، فالقراءة هي المُنتَج الذي وقع على الكتاب، وأنّ الكتاب بدوره قد ناله ما وقع عليه، لذا فإنّ المفعول به لم يكن مفعولاً في الأصل، ويكون تأثير المفعول بالكتاب أكثر لو أتصل به أحد حروف الجر، فعندما نقول «قرأت بالكتاب» فيكون تمكّن القراءة من الكتاب أكثر، وألصق به، مما لو تعرّى من حرف الجر.

هذا الاستنتاج الأخير يقودنا إلى مسألة أخرى طالما تحدث بها علماؤنا الأعلام،

---

(١) مصطفى جواد وجهوده اللغوية/ د. محمد عبد المطلب البكاء: ٢٠٤- ٢٠٥، ٢٠٧- ٢٠٨.

وهي أيهما الأصل الفعل اللازم أم المتعدي؟.

يذهب الدكتور مصطفى جواد إلى كون الفعل المتعدي هو الأصل، فيقول: (أن الأصل في الأفعال التعدي، لأن الحياة على اختلاف أنواعها وتباين طرائقها تعتمد على التعدي، وأن اللزوم عارض طارئ، وعلى هذا فكون الأفعال التي يكثر فيها اللزوم مثل «فرح يفرح» والتي يغلب عليها اللازم مثل «سهل يسهل» حديثة الوجود بالنسبة إلى غيرها من ضروب الثلاثي المجرد، ويكون الضرب الذي خالف هذين الوزنين من الأفعال اللازمة مثل «دخل وخرج ونام» من باب العلاج الذاتي محدوداً بحيث يكاد يكون معدوماً)[1].

ولا أرى علاقة بين تعدي الأفعال والحياة، ثم أنّ قلّة اللازم لا تعني أن يكون الفعل طارئاً أو عارضاً، قال الدكتور إبراهيم السامرائي راداً عليه: (إنّ قلّة اللازم في العربية ومجيئه على أبنية محدودة كالتي أشار إليها الأستاذ الجليل لا يمكن أن نجعل من هذا الفعل «عارضاً طارئاً»، والذي أراه أن الفعل أصله قاصر لازم ثم يصار من هذه الحالة إلى المتعدي وذلك جرياً على طبيعة العربية المتشبثة أبداً بالإيجاز)[2]، وهو كذلك في مثالَيْنا السابقَيْن: «قرأت الكتاب، وقرأت بالكتاب» فإذا أراد المتكلم أن يعبّر عن شدة التصاق القراءة وهي المفعول على الكتاب الذي وقع عليه فعل الفاعل يسبق المفعول به بحرف الجر، وإن أراد التخفيف حذف حرف الجر، وفي العربية أمثلة كثيرة من هذه الأفعال من نحو الفعل (دخل)، فقد يتعدى إلى مفعوله بنفسه، أو بحرف الجر، فممّا جاء متعدياً بنفسه قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾[3] وقوله

---

(١) المباحث اللغوية في العراق/ د.مصطفى جواد: ٧.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته/ د.إبراهيم السامرائي: ٨٣- ٨٤.

(٣) سورة البقرة/ الآية ٢١٤.

سبحانه: ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[1] وأما ما جاء متعدياً إلى مفعوله بحرف جر قوله سبحانه: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾[2]، وقوله سبحانه: (كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾[3] وقوله جل ثناؤه: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾[4]، فنجد من مجمل هذه الآيات المباركات أن الفعل (دخل) إذا تعدّى بنفسه فإنّ الدخول يكون أقل تمكناً من الذات المدخول فيها، والتي وقع عليها مُنتَج الفاعل بالفعل وهو المفعول (الدخول) وعندما يتعدّى بحرف جر، فإن الدخول يكون أكثر تمكّناً على من يقع عليه أو فيه أو به.

وعليه فإنّ الأصل يكون في اللزوم، لأنه أكثر تمكناً، ولكن عندما يتخلى الفعل اللازم عن حرف الجر، فذلك قصد الخفة والإيجاز، وهذا شأن العربية في تشبثها بالإيجاز، والإيجاز بلاغة[5]. وعلى هذا فإنّ المفعول الذي أنتجه الفاعل بالفعل غالباً ما يكون مضمراً غير أن أثره موجود في الذي يقع عليه أو فيه أو معه أو له.

ففي قولنا: «قرأت الكتاب» أو «قمت إجلالاً» أو «سرت والنهر» أو «دخلت في الدار» فلا يعني أن «الكتاب»، و«إجلالاً»، و«النهر»، وفي الدار مفاعيل للأفعال، بل أنّ المفعول منها هو المفعول المطلق المضمر وهو (القراءة، القيام، السير، الدخول) على التوالي[6]، وإنّ جاء منصوباً أو ما يسميه النحويون مفعولاً به أو له أو معه أو فيه، ما هي إلا مخصصات للمفعول الأصل (المفعول المطلق) وتبعٌ له في الإعراب، ففي

---

(١) سورة الإسراء/ الآية ٧.

(٢) سورة النصر/ الآية ٢.

(٣) سورة آل عمران/ الآية ٣٧.

(٤) سورة النساء/ الآية ٢٣.

(٥) ظ: الفعل زمانه وأبنيته/ د. إبراهيم السامرائي: ٨٣- ٨٤.

(٦) ظ: مصطفى جواد وجهوده اللغوية/ د. محمد عبد المطلب البكاء: ٢٠٤.

مثالنا «قرأت الكتاب» فإن المفعول المطلق (القراءة) قد وقع على الكتاب، فخصص القراءة به لا على المجلة أو القرطاس أو الصحيفة، وكذلك في مثالنا «قمت له إجلالاً»، فإن المفعول هو (القيام)، وخُصِّص بأنه قيامٌ للإجلال، لا شوقاً ولا حباً، وفي مثالنا «سرت والنهر» فأن المفعول هو (السير) وخُصِّص بأنه مع النهر لا مع القمر ولا مع الثريا أو غيرها، وكذلك في مثالنا «دخلت في الدار» فأن المفعول هو (الدخول)، وقد خصص بكونه في الدار لا في المقهى أو في المدرسة، وهكذا.

إذاً ما سمي بالمفعول (المفعول به، له، معه، فيه) هي في الحقيقة ليست بمفاعيل، وإنما هي مخصصَّات للمفعول الأصل (المطلق) المضمر، أو أنها وصف له، وقد اكتسبت النصب وعلامته إتباعاً له.

٣-فعل الأمر:

وافق ابن معصوم المدني ما ذهب إليه شيوخه في موضوعة فعل الأمر من حيث الفاعلية والدلالة على الزمان، فقد ذهب الشيخ البهائي إلى أنّ فعل الأمر في أصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال، فرد عليه ابن معصوم بقوله: (وقلت هذا مخالف لما عليه جميع النحويين من أنّ الأمر مقترن بالاستقبال فقط، وإلاّ لزم تحصيل الحاصل)[1]، أي أنّه أراد أن يفرّق بين دلالته على الحال ودلالته على الاستقبال، ومسدداً رأيه بما يراه الشيخ الحرفوشي[2] فقال: (قال شيخ شيوخنا العلامة محمد

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٣.

(٢) وهو الشيخ محمد بن علي بن أحمد الحرفوشي الحويزي الشامي العاملي، انتقل من بلاد الشام إلى بلاد العجم وقطن بها إلى وفاته سنة ١٠٥٩هـ ومن تلامذته هاشم بن الحسين الحسائي، ومن مصنفاته شرح الزبدة في الأصول، واللآلئ السنية في شرح الأجرومية، وشرح التهذيب في النحو، وشرح شرح الفاكهي على قطر الندى وغيرها. ظ: سلافة العصر/ ابن معصوم: ٣١٥- ٣١٦، تكملة أمل الآمل/ حسن الصدر: ١/ ٣١٧، طبقات أعلام الشيعة/ اغابزرك الطهراني: ٥/ ٥٠٨- ٥٠٩.

الحرفوشي في شرحه على تهذيب المصنف، والحق أن يقال أنّ مَنْ فسّر الفعل على جهة الاستعلاء كما هو عند أرباب الأصول فهو للحال – كما ذكروا – وإنّ فُسِّر بأنه حدث واقع في زمن الاستقبال فهو للمستقبل)[1]، دون أن يدلي له برأي حاسم في هذه المسألة، وإنما استقرى ما كان عليه فعل الأمر، لكن ابن معصوم ذهب مذهب أستاذه محمد بن علي الشامي في تحقيق ما يؤول إليه فعل الأمر، وهو في رأيه غاية ما يقال فيه، حين قال: (ونصّه الحق عند النحاة أنّ الأمر بالصيغة قسم من الفعل برأسه لا مندرج تحت قسم المضارع، وأنه موضوع في أصل اللغة بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب إدخال حقيقة الفعل أو فرد منها منتشر في جنسه في الوجود على النحو الذي لذلك الفعل من الوجود من فاعل معيّن بالخطاب، وإنّ معنى الطلب مستفاد من الصيغة بسبب وضعها له لا من لازم الأمر المقدّرة، والطلب لكونه نسبة يقتضي بطبعه التعلّق بمطلوب فينحل معنى هذه الصيغة إلى حدثين، أحدهما: مسند في المعنى إلى المتكلم وهو الطلب في الحال، والآخر مسند في اللفظ إلى المخاطب وهو ما تعلّق الطلب بإيقاعه في المستقبل)[2]، فيكون الشيخ محمد بن علي الشامي قد أكد فعلية (فعل الأمر) بإسناده إلى المتكلم أو المخاطب، فإن كان الإسناد إلى المتكلم فهو طلب في الحال، وإن كان للمخاطب فهو طلب أيضاً متعلق بالمستقبل، غير أن هذا التقسيم الذي هو للحال وللإستقبال يأخذ بيد الشيخ إلى أنّ التعلّق بالإستقبال هو مدلول لهيئة الكلمة أي صيغتها، وهي مسألة لفظية، وأنّ التعلّق بالحال مدلول لمادة الكلمة أي دلالتها، فقال: (فمن نظر إلى جانب اللفظ حكم بأنّ الأمر للأستقبال ومن نظر إلى جانب المعنى حكم بأنه للحال، لكن الأول أنسب بمصطلحات الفنون الباحثة عن

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٣.

(٢) م ن: ٢٣.

الأحوال اللفظية، والثاني أليق بتعارف العلوم المتكلّفة بالمباحث المعنوية، فالجري على خلاف ذلك خلط بين الاصطلاحين، فإن أحتج على كونه للاستقبال على كلٍّ حال بأنّه إنما يدل عليه بالتضمّن دون دلالته عليه من جهة كونه فعلاً، وعلى الحال بالإلزام، لأن دلالته عليه إنّما هي لضرورة وقوعه إنشاء)، ثم يختم كلامه في خلاصة ما توصّل إليه، بقوله: (غاية ما في الباب إنّ رعاية جانب اللفظ أوجبت أن تقول أنه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه كلا الحدثين)[1]، وهو عين ما ذهب إليه ابن معصوم معتّداً برأي أستاذه الشامي ومؤكده[2].

إذاً كان ابن معصوم قد نظر إلى فعل الأمر كما نظر إليه أستاذه، من جانبين اثنين، جانب اللفظ وجانب الدلالة، وهو إنما سلك هذا السلوك الثنائي فيه تأثراً منه بالنحاة من جهة، وبالأصوليين من جهة ثانية تبعاً لثقافته الواسعة فيهما.

المعروف عند النحاة الاهتمام باللفظ أو الصيغة وما يطرأ عليها من أمور، ففعل الأمر في صيغته الآمرة هو طلب عندهم، يسمّون به كل ما يصحّ أن يُطلب به الفعل من الفاعل المخاطب، سواء طلب به على وجه الاستعلاء أو الخضوع[3].

أما الأصوليون، ومنهم العلاّمة الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (ت١٠١١هـ)، فقد ذهبوا إلى (أن المتبادر من الأمر طلب إيجاد حقيقة الفعل والمرة والتكرار خارجان عن حقيقته، كالزمان والمكان ونحوهما، فكما أنّ قول القائل: «اضرب» غير متناول لمكان ولا زمان ولا آلة يقع بها الضرب، كذلك غير متناول للعدد في كثرة أو قلة)[4]، وهذا مما يجرّده من الفعلية والزمان، لأن الأمر عنده إيجاد

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٣.

(٢) ظ: م.ن: ٢٦.

(٣) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الأسترابادي: ١٢٣.

(٤) معالم الدين/ الشيخ حسن العاملي: ٢١٦.

حقيقة الفعل لا الفعل ذاته.

أما من معاصري نحاتنا فقد ذهب الدكتور الجواري إلى أنّ الزمان لا علاقة له بالأمر، فضلاً عن كون الاستقبال دعوى لا تقوم على أساس[1]، وهذا الرأي يعارض ما ذهب إليه ابن معصوم المدني وشيخه الشامي تماماً، من حيث الدلالة على الزمن، وخصوصاً الاستقبال منه.

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى نفي فعلية الصيغة (إفعل) من الأمر ذلك لأن الفعل عنده يتميّز بشيئين أوّلهما الاقتران بالدلالة على الزمان، وثانيهما أنّه يبنى على المسند إليه ويُحمل عليه، وأنّ بناء (إفعل) خلو من هاتين الميزتين[2]، فرّد عليه الدكتور مصطفى جمال الدين متأثراً بالأصوليين في ذلك فقال: (في كون الصيغة «إفعل» فعلاً لدلالتها على النسبة الصدورية تصوّراً، وإن لم تدل على وقوع الحدث من الذات فعلاً، لأن الوعاء الملحوظ النسبة ليس هو وعاء التحقق، بل وعاء الطلب... أما بقية رأي المخزومي في كون المسند إليه في فعل الأمر من ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة وياء المخاطبة، ليست أسماء ولا ضمائر كما يزعم النحاة، بل هي كنايات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده، فلا يصح إسناد الفعل إليها)[3].

وهو بذلك يصدر عن فعلية (إفعل) خلافاً للمخزومي، لكونها مسندة بسبب من صدورها في عالم التصور، وهو في حقيقته طلب.

أما مدرسة النجف الأصولية المعاصرة التي ابتدأت مع الشيخ مرتضى

---

(١) ظ: نحو التيسير/ د.أحمد الجواري: ١٠٣، ظ: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري/ د. محمد حسين الصغير: ١١٥.

(٢) ظ: النحو العربي – نقد وتوجيه/ د.مهدي المخزومي: ١٣٠.

(٣) البحث النحوي عند الأصوليين/ د.مصطفى جمال الدين: ١٥٨.

الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، فتذهب إلى أن صيغة الأمر فعل حقيقة، وإنْ لم يقع الحدث لأنه يكون قد صدر من المتكلّم تصوراً وإنْ لم يدل على وقوع الحدث من الذات فعلاً لأن الوعاء الملحوظ لنسبة الحدث ليس هو وعاء التحقق بل وعاء الطلب[١].

أما دلالة الزمان فهي عندهم ليست من الفعل، بل هي من مستلزماته كالمكان، وقد خلص الأصوليون المتأخرون إلى النتيجة الآتية: (أن الأفعال جميعاً لا تدل على الزمان، لا بنحو الجزئية، ولا بنحو القيدية، لا بالدلالة المطابقية ولا بالدلالة الإلزامية)[٢]. فهكذا نظر كل من النحاة والأصوليين إلى فعل الأمر من حيث الزمان والحدث، من وجهته الخاصة، فلم يستوعب النحاة كل الدلالات المتوخاة من فعل الأمر، وكذلك الأصوليون فقد أهملوا إيحاءات الصيغة لفظاً بل اكتفوا بمادة اللفظ دون هيآتها.

بيد أن ابن معصوم المدني وبفضل ثقافته النحوية والأصولية الواسعتين استطاع أن يلمّ بأطراف المسألة، فجمع الصيغة وهيآتها إلى الدلالة التي تضمّها مادة اللفظة، فأخذ بكل الدلالات الحالية والمستقبلية فيما يخصّ المتكلم والمخاطب معاً بالأمر. إذاً كان الأمر في نظره فعلاً أسند فيه الحدث إلى المتكلم أو إلى المخاطب، فشغل الزمنين الحالي والمستقبلي حسب إسناده إلى الفاعل، فالزمن الحالي يخص به المتكلم، والفعل وإنْ لم يصدر في الواقع فهو يصدر تصوراً، أما الزمن المستقبل فهو يخص به المخاطب أي أنه واقع لا محالة، فتحقق في كلا الزمنين ومن كلا الفاعلين الحدث، سواء في عالم التصور أو في عالم الحقيقة، فهكذا بنى ابن معصوم فكرته في فعل الأمر مستعيناً بثقافته الأصولية النحوية معاً، وعدم اقتصاره على جانب واحد، وإلاّ

---

(١) ظ: م ن: ١٨٥ .

(٢) محاضرات في أصول الفقه/ الشيخ محمد إسحاق الفياض: ١/ ٢٤٨ .

لكانت رؤيته قاصرة عن فهم الدلالة المتوخاة من هيئة الفعل ومادته.

٤ ـ عسى:

اختُلِفَ في (عسى) في كونها فعلاً مطلقاً أو حرفاً مطلقاً، قال ابن معصوم المدني: (القول بفعلية عسى مطلقاً، وهو ما عليه الجمهور، وذهب ثعلب وابن السراج إلى أنها حرف مطلقاً، وسيبويه، فيما حكاه السيرافي حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله: يا أبتا علك أو عساكا...، والصحيح الأول لاتصاله ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها وذلك من آيات الفعل)[١]، ولهذا عدّها فعلاً جامداً لا يتصرف ولا يأتي منه إلا الماضي[٢].

والملاحظ فيها التغاير الواضح في تصرفها بما يليها، فهي تبدو تارة فعلاً تاماً وأخرى فعلاً ناقصاً، ونجدها أيضاً تتصرف تصرّف الحروف، بحسب السياق الذي ترد فيه هذه الكلمة، لكن لها في كل هذه الحالات، أما دلالة المقاربة فأدخلت في باب أفعال المقاربة، وأما أن تؤدي دلالة الرجاء باعتبارها حرفاً يعمل عمل (لعل)، فعدّها من العلماء لذلك من الأفعال المتخلِّفَة، قال الدكتور مهدي المخزومي: (عسى من هذه الأفعال المتخلِّفَة التي أخذت بتخلفها – تتخلى عن دلالتها القديمة واستعمالها القديم، وأخذت تستعمل استعمال الأدوات للدلالة على الرجاء مثل لعل)[٣]، والذي أخذ بأيدي الجمهور من علماء النحاة إلى كونها فعلاً بسبب من اتصالها بضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة[٤]، وهو ما عليه ابن معصوم المدني، لكن ورودها في اللغة

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٢، ظ: الكتاب/ سيبويه: ٢/ ٣٧٥.

(٢) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٦/ ١٢٥.

(٣) النحو العربي – نقد وتوجيه/ د. مهدي المخزومي: ٢٠٩.

(٤) ظ: أسرار العربية/ الانباري: ١٢٥.

مستعملة استعمال لعل حدا بآخرين إلى القـول بحرفيتهـا، كثعلـب وغـيره[1]، ولعـل السبب في ذلك أنها لا تتصرف، قال الأنباري: (فإن قيل: فلِمَ لا يتـصرف؟ قيـل لأنـه أُشْبِهَ الحرف، لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشـبه (لعـل) و(لعـل) حـرف لا يتـصرف فكذلك ما أشبهه)[2].

«عسى» تدخل على الجملة الاسمية وهو قليل فيها من نحو قول الفرزدق:

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا جفـير زيـاد[3] وتـدخل عـلى الجملة الفعلية وهو الغالب فيها ويقترن الفعل بعدها بـ(أن) غالبـاً[4] مـن نحـو قولـه تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[5].

ويعلل ابن معصوم سبب هذا الاقتران بـأن (وذلـك لأن «عـسى» مـن أفعـال الترجي وهو يختص بالاستقبال، فناسب اقـتران خبرهـا بـأن الموضـوعة لـه، أو كـان القياس وجوب ذلك، حتى ذهب البصريون والجمهور إلى أن التجريد ضرورة)[6].

والظاهر أن سبب هذا الاقتران بـ(أن) عند النحويين، يعود في حال كونها فعلاً جامداً لا يجوز توالي فعلين فَفُصِل بينهما بها، ولأنها تفيد الاستقبال، وإنّ (أَنْ) هي علم الاستقبال[7] وذهب آخرون إلى كون «عسى» فيها تراخي خلافاً لأخذ وجعل وطفق، قال ابن عصفور: (وأما «أخذ» و«جعل» و«طفق» فلا تقع الأفعال موقع أخبارهـا إلاّ

---

(١) ظ: م.ن.

(٢) م.ن: ١٢٥ - ١٢٦.

(٣) ديوانه: ١/ ١٦٠، وجاء في الديوان: (... إذا نحن خلفنا حفير زياد).

(٤) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٣.

(٥) سورة البقرة/ الآية ٢١٦.

(٦) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٣.

(٧) ظ: أسرار العربية/ الأنباري: ١٢٨.

بغير «أنْ» والسبب ذلك أن «عسى» و«يوشك» و«أخلولق» فيها تراخي[1] ووافقه من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي، وقال: (والذي يبدو لي أن الرأي الراجح هو الذي يذهب إلى أنّ «أنْ» ليست مصدرية وإنما هي مؤذنة بتراخي الفعل أي جيء به للدلالة على الاستقبال)[2].

٥ـ نعم وبئس:

اخْتلِفَ فيهما في كونهما اسمين أو فعلين، قال ابن معصوم: (والقول بفعليتهما مذهب البصريين و الكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما... وذهب الكوفيون سوى الكسائي إلى أنّهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما)[3].

وأورد أبو البركات الأنباري ما استدل به الفريقان على صحة ما ذهبوا إليه[4]، فاستدل البصريون فضلاً عن اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة، أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال فإنهم قالوا: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، كما قالوا: قاما وقاموا، ثم أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بُنيا على الفتح من غير علة. فيما استدل الكوفيون على اسميتهما فضلاً عن دخول حرف الجر عليهما، أنّ العرب تقول: يا نعم المولى ونعم النصير، فنداء (نعم) يدل على أنها اسم، وكذلك لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا يحسن أن نقول: نعم الرجل أمسِ، وبئس الرجل غداً، ثم أنهما لا يتصرفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان، والتصرف من خصائص الأفعال[5]. بيد أن ابن معصوم يذهب إلى كونهما فعلين جامدين فبعد أن

---

(١) المقرب/ ابن عصفور: ١٠٨.

(٢) معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ١/ ٢٤٧.

(٣) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٠٦، ظ: المقرب/ ابن عصفور: ٦٩.

(٤) ظ: أسرار اللغة/ الأنباري: ١٠٣ - ١٠٤.

(٥) ظ: أسرار اللغة/ الأنباري: ١٠٣ - ١٠٤.

يعرض لحكاية الخلاف بين العلماء فيهما، يقول: (والصحيح أنهما فعلان جامدان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فنقلتا عما وضعتا من الدلالة على المضي وصارتا للإنشاء، فنعم منقولة من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمة، وبئس منقولة من قولك بئس الرجل إذا أصاب بؤساً)[١].

وهو في هذا يذهب مذهب البصريين في كونهما فعلين جامدين وفيهما مبالغة، كما يرى ابن جني حين يقول: (إعلم أنّ نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين، ومعناهما المبالغة في المدح والذم)[٢]، أي أنهما لا يتفقان مع قولنا: «أمدح زيداً» أو «أذم عمراً»، إذ إنّ دلالة الفعلية فيهما بيّنة بحدود ما وضع لهما واضع اللغة من دلالة وإسناد، غير أن قولنا (نعم الرجل زيد) أو (بئس الرجلُ عمرو) لا يشعر بالدلالة ذاتها، إذ لا وجود لأثر الفعل فيهما، ولا زمان، فضلاً عن خلوهما من الإسناد، وكذلك تفتقران للفاعل، فلا الرجل ولا زيد بفاعلين للمدح أو الذم حتى يسند إليهما فعل المدح أو فعل الذم[٣] فلهذا فلا يمكن القول بفعليتهما.

أما القول باسميتهما فهو الآخر فيه نظر، إذ نجد إياءهما قبول بقية علامات الأسماء[٤] عدا قبولهما حرف الجر (الباء) في (ما هي بنعم الولد)، فهما لا يقبلان دخول بقية حروف الجر عليهما، ولم نسمع ذلك عن العرب غير قبولهما الباء. وأما قبولهما النداء، فالحقيقة أنّ أداة النداء لم تدخل على نعم وبئس وإنما هي داخلة على كل من صيغتي المدح والذم بما فيهما نعم وبئس والأسماء الملحقة بهما، فقولنا: (يا نعم الولي ويا نعم النصير) يمكن أن تُخرّج على أنّ المنادى محذوف وهو (أنت) والتقدير (يا أنت نعم

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٠٦.

(٢) اللمع في العربية/ ابن جني: ٢٣٦.

(٣) ظ: تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين/ د.صالح الظالمي: ١٨٩.

(٤) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها/ د.تمام حسان: ١١٥.

الولي ويا أنت نعم النصير)، والصيغة نعم الولي، نعم النصير كل منهما بدل عن المنادى المحذوف(أنت). أو يمكن أن نلمس في (يا) غير معنى النداء، وهو معنى المناجاة والتلذّذ بذكر المحبوب ما يبعدها عن النداء والنتيجة تفقد نِعِمَ وبئس معنى الاسمية.

عليه فلا يمكن أن يُعوّل على أقوال البصريين والكوفيين في اسميتها وفعليتها وقد يكون السبب في ذلك عدم وضع الاعتبارات لطبيعة الاستعمال وتأثيره ودلالته، بل اكتفى النحاة بالاعتبارات اللفظية فقط[1].

أجد أنّ صيغتي المدح والذم كل منهما صيغة إنشائية (يجب النظر إلى هيأتها التركيبية بكونها (جاهزة) حكمها حكم المثل في الجمود . ولا نجد هناك حاجة إلى إعرابها، كما يذهب إلى ذلك الدكتور صالح الظالمي (رحمه الله تعالى)[2]، أو تكون مكان التعبيرات المسكوكة جارية مجرى الأمثال كما يرى ذلك الدكتور تمام حسان ([3]، وإنما وجدا ذلك لطبيعة الدلالة المتوخاة في الاستعمال لا مجرد النظر إلى العلامة فيها، فدلالتها ضمن صيغتها تدلان على المدح أو الذم دون إسناد أو حدث أو زمن مقترن به، وإنما كان التركيب كاملاً يدلّ على المدح والذم في طبيعة وضعه، لذا كان من الأَوْلى أن تكون صيغ جاهزة أو مسكوكة دون الحاجة إلى وضع إعرابي لها.

يجري ما قلناه سلفاً على صيغتي حبذا ولا حبذا مطلقا إذ إنهما تستعملان كصيغتي مدح وذم جاهزتين شبيهتين بنِعمَ وبئس للغرض ذاته.



---

(١) ظ : النحو العربي – نقد وتوجيه / د . مهدي المخزومي : ٢١٢، تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين / د. صالح الظالمي : ١٨٩ .

(٢) تطور الجملة العربية بين النحويين و الأصوليين / د. صالح الظالمي : ١٩٣ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / د.تمام حسان : ١١٥ .

الفصل الثالث

أثر علم الأصول في دراساته النحوية

(حروف الجر انموذجاً)

دلالة حرف الجر بين النحويين والأصوليين:

إن طبيعة النحو العربي في قواعده، مبنيّة على جملة أمور تتعلّق بعلوم المنطق والفقه والكلام، وقد نوّه بعض من علماء اللغة بذلك، إذ استمّدوا أكثر قواعدهم النحوية من علم الأصول، حتى بلور ابن جني(ت ٣٩٢هـ) ذلك وشرح فيه. فألف كتابه المشهور (الخصائص) فسخّر كثيراً من مفاهيم علم الكلام وأصول الفقه في علمه ذلك فأنتج منها خصائصه، قال فيه : (إنّ هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بُدِيءَ وإلام نُحِيَ، وهو كتاب يتُساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتّاب والمتأدّبين، والتأملَ به أو البحث عن مستودعه)[١] فقد أعمل ابن جني فيه قواعد النحاة والمتكلمين والفقهاء وغيرهم، فكان جامعاً من كل علمٍ وفنٍ في دراسة العربية لغةً ونحواً، فاستعان بمصطلحات الأصوليين وتحديداتهم وعباراتهم، على غير عادة علماء اللغة والنحو ممّن سبقوه، قال : (وذلك إنّا لم نر أحداً من علماء البلدين[٢] تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه)[٣]

---

(١) الخصائص/ ابن جني: ١/ ٦٨.

(٢) يعني علماء البصرة والكوفة.

(٣) الخصائص/ ابن جني: ١/ ٢.

أي الذين سبقوه لذا لم يكن على ابن معصوم بأس في النظر بقضايا النحو وأصوله من حيث أصول الفقه، وهو العالم فيها ومدرسها فقد أخذ – كما علمنا من قبل ـ هذا الفن في الدراسة عن أساتذة أجلاء كان لهم باع طويلة فيه فضلاً عن الثقافة الأسرية التي كان الفقه وأصوله زادهم اليومي في بيوتهم وأماكن درسهم، ومعاملاتهم. فلا عجب إذاً من الأخذ بهذا العلم وتوجيه بعض مسائل النحو في ضوء دراسات الأصوليين، وهم الذين درسوها من وجهتهم الخاصة التي تختلف عن الوجهة النحوية كثيراً أو قليلاً.

فهناك بعض الموضوعات النحوية التي تشترك في دروس النحويين والأصوليين، كموضوعة فعل الأمر واسمي الفاعل والمفعول وبقية المشتقات كالصفة المشبهة مثلاً[1] قد أشبعها كلا الطرفين بحثاً ودراسةً، فافترقوا فيها واقتربوا حسب كل موضوع، ومن أهمها حروف الإضافة(حروف الجر)[2]، إذ أخذت عندهم حيزاً كبيراً في دراساتهم الأصولية والنحوية من حيث الحدود والدلالة والاستعمال، فكل أورد ما يراه مناسباً في تعريفها ودلالتها بما يتّسق مع منهجه النحوي أو الأصولي.

لقد حدّ النحويون حروف الإضافة بحدود كثيرة، وهي واحدة من أقسام الكلام الثلاثة، قال سيبويه : (فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)[3]، إذ إنّ الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران[4]، والفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان[5]، فيما كان الحرف لا هذا ولا ذاك وبعض النحاة يرى

---

(١) ظ: أصول الفقه/ المظفر: ١/ ٥٠- ٥١.

(٢) حروف الجر مصطلح البصريين، ويسميها الكوفيون حروف الإضافة.

(٣) الكتاب/ سيبويه: ١/ ١٢، ظ: الصاحبي/ ابن فارس: ٨٦.

(٤) ظ: المفصل/ الزمخشري: ٦.

(٥) ظ: م.ن: ٢٤٣.

أنّ حرف الجر يدلّ على معنى في نفسه وهو خارج عن التركيب.

وقد اسماها الزجاجي(ت٣٤٠هـ) حروف المعاني[1]، وقال: (وأمّا حدّ حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو من، وإلى، وثم، وما أشبه ذلك)[2]، فحدّد كون معناه ملتبساً في غيره ولا يقوم بإظهار المعنى بنفسه كالاسم أو الفعل، فهما دالآن على معناهما بأنفسهما خلافاً له.

في حين ذهب الفاكهي(ت ٩٧٢هـ) في حدوده إلى أن (حد الحرف: هو كلمة دلت على معنى، دخل مع المحدود قسيماه، ثم خرج الفعل وبعض الأسماء بقولهم في غيرها، أي بسبب إنضمام غيرها إليها من اسم «كمررت بزيد» أو فعل«قد قام» أو جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط، فالحرف مشروط في دلالته على معناه الذي وضع له ذكر متعلّقه، فإن لم يذكر متعلقه، فلا دلالة له على شيء، فهو كما قال الرضي: كالعلم المنصوب بجنب الشيء ليدل على أن في الشيء فائدة، فإن أفرد عنه بقي غير دال أصلاً، وقد يُحذف متعلّقه للعلم به كنعم، ولا، ..)[3]، أي أنه اشترط في دلالة الحرف دخوله على غيره، وإلاّ فلا دلالة له بنفسه دون التعلق، وهو مذهب الرضي الذي أشار إليه بقوله: (فالحرف وحده لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدلّ على أنّ في ذلك الشيء فائدة، فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً)[4].

---

(١) يعني بها حروف الجر وغيرها من الأدوات النحوية ذكرها في كتابه «حروف المعاني» بتحقيق د.علي توفيق الحمد.

(٢) الإيضاح في علل النحو/ الزجاجي: ٤٥، ظ: الحدود في النحو/ الرماني: ٣٨، المفصل/ الزمخشري: ٢٨٣. شرح شذور الذهب/ ابن هشام: ٣٦، أسرار النحو/ ابن كمال باشا: ٧٦، التعريفات/ الشريف الجرجاني: ٦٨.

(٣) شرح الحدود النحوية/ الفاكهي: ٥١، ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي: ١/ ٣٧.

(٤) شرح الرضي على الكافية/ الرضي: ١/ ٣٧.

ورأي الرضي هذا قريب من الأصوليين في معنى الحرف ودلالته، وربما كان متأثراً بهم لأنه أصولي وفقيه، بل هذا هو الرأي الذي تبنّاه بعض الباحثين اللغويين المحدثين من أمثال فندريس[1]، وهو بهذا يكون قد ترك مسافات قريبة بينه وبين اللغويين من جهة، والأصوليين من جهة أخرى.

بيد أن ابن معصوم المدني هو الآخر، كان لأصول الفقه تأثير في دراساته النحوية، إذ إنّ الأثر الأصولي لاينفك عنه في أن يلبس بعض أبحاثه في النحو ثيابه التي تسربلها من دراساته أيام شبابه على أساتذة أكفاء، حتى ظهر ذلك جلياً في عباراته وجمله في حدائقه الندية أو غيرها من مصنفاته في اللغة والنحو.

لقد برز هذا الأثر الأصولي في بعض دراساته في فعل الأمر والمصدر واسم الفاعل والمفعول وبقية المشتقات الأخرى كصيغ المبالغة مثلاً[2].

بيد أنّه في مبحث الحرف كان أكثر وضوحاً، فوظّف ثقافته النحوية والأصولية فيه، فكان حدّه له يجمع الثقافتين، قال: (والحرف حرفاً لكونه على حرف أي طرف من الكلام من حيث أنّه لا يدلّ على معنى في نفسه وأنّه لا يقع عمدة في الكلام بخلافه عنهما – أي الاسم والفعل – ولهذا أُخِّر عنهما)[3]، وهذا عين رأي اللغويين والنحاة، إذ جعله فضله لأنه يفتقد إلى الإسناد كما في الاسم والفعل، وأنه لا معنى له في نفسه إلا مع غيره، أي احتياجه إلى ضميمة من فعل أو اسم كي يظهر معناه وتتحقق الدلالة الكلية.

---

(١) ظ: البحث النحوي عند الأصوليين/ د.مصطفى جمال الدين: ٢٠٦- ٢٧، اللغة/ فندريس: ١١٦- ١٢٠.

(٢) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٣، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧

(٣) م.ن: ١١- ١٢.

لكنه في موضع آخر يحاول أن يسلط ضوءً كاشفاً على هذا المعنى وتلك الدلالة من فكرة الأصولي، فيؤكد عدم دلالته على معنى بمفرده حين يقول : (والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية، أي يحتاج في تعقلـه والدلالة عليه لها إلى ضم ضـميمة لأنه إنما يكون ملحوظاً باعتبار أنه آله للغير[1] فتحتاج إلى ملاحظة الغير من حيث أنـه متبوع له فلا يكون مستقلاً كالابتداء الـذي هـو مـدلول«مـن» في قولـك: سرت مـن البصرة، فإنه لايُتَـصَّور ولا يتميّز إلا بذكر السير والبصرة ولا يتعقّل إلا بتعقّلها)[2].

فهو في هذا إنّـما يحدد الحرف بكونـه لا يملـك معنـى مـستقلاً بذاتـه كالاسـم والفعل، بل يحتاج إلى تعقّل دلالته من استعمال في جملة، وهذا مخالف لما عليـه الـرضي الاستربادي في كونه علامة على الشيء الذي وَضِعَ لأجله، ولا معنى له عنـدما يكـون وحده.

هذا الرأي الأخير للرضي الاستربادي قد أخـذ بـه بعـض علـماء الأصـول في المدرسة الأصولية النجفية الحديثة[3]، منهم الشيخ هادي الطهراني صاحب «المحجّـة» وبعض من تلامذته، وذهبوا إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً وإنما وُضِعَ ليكون علامة، وهو نظير الحركات الإعرابية التي لم تـُوضع لمعنى، وإنّـما هي قرينة على إرادة خاصيّة معينة في حالة دخولها على لفظ معين كونه فاعلاً أو مفعولاً أو غير ذلك[4].

---

(١) كلمة(غير) شديدة الإبهام وإن دخلت عليها (أل) التعريف أو بالإضافة، وبعضهم برر دخولها عليها لتكون عوضاً عن المضاف إليه، وهذا غير متفق عليه.

(٢) م.ن: ١٦، وقد رأى ستيف أولمان أن الحروف (إلا مجرد عناصر أو وسائل نحوية، ليس لها معنى مستقل خاص بها. ليست شيئاً أكثر من وسائل، وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة)، ظ: دور الكلمة في اللغة/ ستيف أولمان: ٥١، ودراسات في الأدوات النحوية/ د.مصطفى النحاس: ١٧.

(٣) ابتدأت مدرسة النجف الأصولية الحديثة مع زعامة الشيخ مرتضى الأنصاري لها والمتوفى سنة ١٢٧٥هـ.

(٤) ظ: البحث النحوي عند الأصوليين/ د.مصطفى جمال الدين: ٢١٠، المقالات الغرية/ محمد صادق التبريزي: ١٠٠.

غير أن ابن معصوم المدني لا يأخذ بهذا الرأي، إذ أنّه أكّد دلالته بكونها غير مستقلة أي أنها تظهر حال الاستعمال، وأكّد أيضاً أن الحرف «آلة» والآلة تحدث معنى في غيرها لا على وجه الاستقلال، وإنما على وجه التبعية.

وذكر أيضاً أنّ الابتداء الذي هو مدلول(من) في قولنا: سرت من البصرة، لايمكن أن نتصوره أو تمييزه إلا بذكر السير والبصرة معاً، فهو يُومىء إلى أن (من) لايمكن أن تُعوِّض عن الابتداء ذاته، فضلاً عن ذلك أكد رابطيتها بين الفعل والاسم، أي أنها تفضي بالفعل إلى الاسم لإيجاد معنى جديد غير المعاني المنفردة من غير رابط، وهذا ما أشار إليه نجم الأئمة الرضي الاستربادي بقوله : (إنّ معنى «من» الابتداء، فمعنى«من» ومعنى لفظ الابتداء سواء، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى«مِنْ» مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي، فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء، نحو: الإبتداء خير من الإنتهاء، ولم يجز الإخبار عن «مِنْ» لأن الإبتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يُخْبَر عن لفظ ليس معناه فيه، بل في لفظ غيره)[1].

هذا يزيل الإبهام الذي قد يقع فيه بعض من انتقد الرضي الاستربادي بعدم وجود معنى للحرف أصلاً[2]، فهو لم يذهب إلى إنكار معنى الحرف ولا إنكار دلالته[3].

---

(١) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستربادي: ١/ ٣٧.

(٢) ظ: م.ن.

(٣) لمزيد معرفة برأي الرضي الاستربادي في معنى الحرف ودلالته، ظ: البحث النحوي عند الأصوليين/ د.مصطفى جمال الدين: ٢١٤- ٢١٥.

وقد ذهب الإمام السيد عبد الكريم آل علي خان المدني إلى ما ذهب إليه جده السيد علي خان بن معصوم في معنى الحرف ودلالته، وهو رأي أكثر الأصوليين، فقال : (فنقول: قد اتفقت كلمة علماء الفن على أن معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية والتحصّل)[١] أي لا يتحصّل إلا مع غيره، وكذلك اتفق معه في دلالة الإبتداء لـ«من»، إلاّ أنهما يفترقان في الإستعمال، فقال : (عدم صحة إستعمال كل من لفظي الاسم- كالابتداء- والحرف- من نحو «مِنْ» في مقام الآخر، مع فرض وحدة الموضوع له، والمستعمل فيه فيهما ذاتاً وحقيقةً)[٢].

فيما لم يوافقه الشيخ محمد رضا المظفر في ذلك، إذ ذهب إلى (أنَّ الحروف موضوعة لمعان مباينة في حقيقتها وسنخها للمعاني الأسمية، فالمعاني الاسمية مستقلة بذاتها، ومعاني الحروف غير مستقلة بنفسها بل متقوّمة بغيرها)[٣]، أي أن معنى الابتداء غير معنى (مِنْ) ومعنى الظرفية غير معنى (في)، وهكذا لبقية حروف المعاني، حتى خلص إلى نتيجة مفادها (أن الحروف لها معان تدل عليها كالأسماء، والفرق أن المعاني الاسمية مستقلة في أنفسها وقابلة لتصوّرها في ذاتها، وإنّ كانت في الوجود الخارجي محتاجة إلى غيرها كالأعراض، وأمّا المعاني الحرفية فهي معان غير مستقلة وغير قابلة للتصوّر إلا في ضمن مفهوم آخر، ومن هنا يشبه كل أمر غير مستقل بالمعنى الحرفي)[٤].

على أن السيد ابن معصوم المدني قد فرض في تعريفه للحرف والدلالة عليه

---

(١) معالم الوصول إلى كفاية الأصول/ الإمام عبد الكريم علي خان: ٩٩.

(٢) معالم الوصول إلى كفاية الأصول/ الإمام عبد الكريم علي خان: ١١٠.

(٣) أصول الفقه/ الشيخ محمد رضا المظفر: ١/ ١٤.

(٤) م.ن: ١/ ١٦.

مقدمات ثلاث، خلص فيها إلى أن حروف المعاني لها وضع يختلف عن غيرها، في أن دلالتها تتنوّع بحسب السياق الذي ترد فيه حتى أصبح فيها إمكان إنابة حرف مكان حرف آخر، وهذا شائع في دراساته وكتبه وملاحظٌ عليه، انطلاقاً منه في أن السياق هو الذي يفرض المعاني الجزئية ضمن المعاني الكليّة العامة، وإنّما يصدر في كل ذلك عن مقدمات ثلاث تثبت رأيه وتحدد مزاجه النحوي في تحديده للحرف ودلالته، قال ابن معصوم: (وتحقيق المقام يتوقف على ثلاث مقدمات:

أحداها: إنّ وضع الحروف كلّها من وضع العام لموضوع له خاص، وإنّ وضع الأسماء الموضوعة للنسب إنما هو من قبيل وضع العام لموضوع له عام.

الثانية: أن النسبة بين الأمرين إنما تُتَعقّل بتعقّلها إن عاماً فعاماً وأن خاصاً فخاصاً، غايته إنّ أفراد النسب ليست إلاّ حصصها لها لا أفراد حقيقية، إذ مفهوم الكلية والجزئية، مخصوص بالمعاني المستقلة.

الثالثة: إنّ مدار كون مدلول اللفظ مستقلاً بالمفهومية منه على أحد أمرين، أما أن يكون ملحوظاً بالذات لا تعرف أحواله إلا بالتبع بأن يكون آلة لملاحظة ما هو حال من أحواله، أو بأن يكون اللفظ الدال عليه كافياً في إحضاره في الذهن بحيث لا يتوقّف على ذكر ضميمة وإن لوحظ بالتبع، إذ تمهد هذا، فنقول: إنما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية، لأنها لّما كانت بموجب المقدمة الأولى موضوعة لنسب جزئية توقّف تعقّلها بمقتضى المقدمة الثانية على تعقّل متعلقاتها المعيّنة، ثم لما كان تعقّلها آلة لملاحظة تلك المتعلقات بمقتضى المقدمة الثالثة مستقلة بالمفهومية بخلاف مدلولات الأسماء الموضوعة للنسب)[1].

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٦.

في هذه المقدمات الثلاث التي أثبتها ابن معصوم يتجه البحث في الحروف إلى أن المعاني الحرفية (معاني الحروف) ما هي إلا معان لا تقوم إلا في غيرها، ذلك من قوله : (إنّ وضع الحروف كلها من وضع العام لموضوع له خاص)، فالوضع كما يعرفه الفقهاء : (لغة: الجعل، واصطلاحاً: هو الربط الخاص بين اللفظ والمعنى على نحو إذا أُطلق اللفظ أو أحسّ به انتقل الذهن إلى المعنى، مثل الربط الحاصل بين لفظ "زيد" ومعناه، لذا إذا أطلق لفظ "زيد" انتقل ذهن السامع إلى ذاته الذي هو معناه)[1].

وعليه فأن حقيقة الوضع هو جعل اللفظ إزاء المعنى وتخصيصه[2]، أي بالمعنى، فعندما نقول إنسان، فإنه سيتبادر إلى الذهن ذلك الجنس من البشر، إذ هو شامل لكل الناس، فذاك وُضع عام لموضع له عام كذلك، وعندما نقول زيد، فسرعان ما يتبادر إلى الذهن معنى خاصاً وضع لموضوع خاص، وذلك إذا تصوّر الواضع حين الوضع معنى خاصاً مثل"زيد" ووضع لذلك المعنى الخاص[3].

غير أن الحروف في وضعها يختلف عن الوضعين السابقين، إذ يقول الأصوليون : (ووضع الحروف عام، والموضوع له خاص، لأن الواضع حينما يضع حرفاً من الحروف يكون كمن تصوّر معنى عاماً، كمفهوم الإبتداء حين وضع كلمة (مِنْ) ولكنه يضعه للجزئيات الخاصة المندرجة تحت ذلك المعنى العام)[4]، فالإبتداء مفهوم عام ودلالته غير محدّدة بموضع معّين، وهذا المعنى يندرج تحته كثير من المسافات تجاه مكان معيّن مقصود، كقولنا سرت من النجف، أو سرت من كربلاء،

---

(١) مرقاة الأصول/ الشيخ بشير النجفي: ١٧.
(٢) ظ: أصول الفقه/ الشيخ محمد رضا المظفر: ١/ ١٠.
(٣) ظ: مرقاة الأصول/ الشيخ بشر النجفي: ١٩- ٢٠، أصول الفقه/ الشيخ محمد رضا المظفر: ١/ ١١.
(٤) ظ: م.ن: ٢٠.

وهكذا، فالإبتداء يشمل السير من النجف ومن كربلاء ومن غيرهما، فنتلمس معنى عاماً اندرجت تحته كل تلك الإبتداءات المحدّدة بالسير والمكان المقصود بوساطة عنصر الربط وهو الحرف (مِنْ) فيكون (مِنْ) محدِّداً للإبتداء، فتارة يكون من النجف وأخرى من كربلاء، فأوقع هذا الحرف جملة الإبتداءات هذه تحت مفهوم الإبتداء العام . وهكذا فإنّ مفهوم الإبتداء يكون مفهوماً عاماً تندرج تحته المفهومات المتكوّنة مِنْ إستعمال (مِنْ) في هذه الجمل، ولهذا فلا يمكن أن تعوض (مِنْ) موضع الإبتداء كذات، بل هي موضوعة لنسب جزئية، كما أشار إليها ابن معصوم قبل قليل، فضلاً عن كونها غير مستقلة في ذاتها، وإلاّ لعوّضت عن الإبتداء، ففي قولنا : (الإبتداء خير من الإنتهاء) لا تُعَوض «مِنْ» عن الإبتداء، وذلك أن الدلالة ستكون غير واضحة ومفهومة، وإنّما يظهر معنى الحرف حين استعماله، لذا قال : (إنّما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية)[1]، وهذا عليه إجماع الأصوليين المحدثين[2]، وهما مما يخصّ المقدمة الأولى.

أما في المقدمة الثانية، فقد صدر عن رأي مهم جداً، طالما ناقشه كثير من الأصوليين المحدثين كالإمامين الكبيرين السيد أبي القاسم الخوئي والسيد محمد باقر الصدر(رحمها الله تعالى) في مسألة التحصيص التي أشار إليها السيد ابن معصوم المدني في هذه المقدمة، ذلك أنّه فرق بين مفهومين مهمّين هما الجزء والحصة.

إذ جعل من الجزئية مفهوماً مرتبطاً بالكلية، وخصوصاً بالمعاني المستقلة كمعاني الأسماء التي تكون معانيها في ذاتها، فيما جعل من التحصيص مفهوماً لا يندرج تحت الكليّة، وذلك أن مفهوم الكلية يندرج في النسبة الواحدة، فيما أن التحصيص ما هو

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٦.

(٢) ظ: معالم الوصول إلى كفاية الأصول/ الإمام عبد الكريم علي خان: ٩٩.

إلا أفراد في النسبة، أي أنه يقوم مقام النسبة الواحدة وإنْ كان جزء منها، مقامهـا، لـذا قال : (إنّ أفراد النسب ليست إلا حصصها لها لا أفراد حقيقية)[1].

ثم أنّ الجزئية هي اقتطاع جزء من معنى كليّ عام، وعليه فإنّ الجزء لا يمكن أن يقوم مقام الكل، بسبب أن النقص يعتريه، فيما أن مسألة التحصيص المعيّن بأفراد النسب، تكون للحصة الواحدة مواصفات الكل، إلاّ أنها تقوم مقام الجزء لا مقام الكل.

هذا المعنى أشار إليه الإمام أبو القاسم الخوئي في تقريراته على أستاذه الشيخ حسن النائيني، إذ يقول : (إنّ كل مفهوم اسمي له سعة وإطلاق إضافة إلى الحصص التي تحته سواء كان الإطلاق بالقياس إلى الخصوصيات المنوّعة أم المصنّفة أو المشخِّصة.... ومن الضروري أنّ غرض المتكلم كما يتعلق بإفادة المفهوم على إطلاقه وسعته، فكذلك قد يتعلّق بحصة خاصة منه، كما في قولك (الصلاة في المسجد حكمها كذا) وحيث أن حصص المعنى الواحد، فضلاً عن المعاني الكبيرة، غير متناهية للأبد للواضع الحكيم من وضع ما يُوجب تخصيص المعنى وتقييده، وليس ذلك إلاّ الحروف والهيآت الدالة على النسب الناقصة)[2].

فالحصة الواحدة هي ذات الكل في عدم تناهيها، إلاّ أنها ذات معنى مخصّص ومقيّد وذلك لتعلّق الحصة تلك بضمائمها في الجملة، لذلك اكتسبت سمة الربط بينها، إذ لا يمكن تصوّر المعنى فيها دون تلك الحصة الرابطة، لذا قال الإمام أبو القاسم الخوئي : (لا إشكال في تحقيق الربط في الكلام بواسطة الحروف، وأنه لولاها لما كانت

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٦.
(٢) أجود التقريرات/ الإمام أبو القاسم الخوئي: ١/ ٢٨.

الجمل مربوطة، إلاّ أنّ الربط المزبور إنما يكون من جهة دلالتها على معانيها التي وُضِعت لها)[1]، وهي المعاني المتمثلة في الحصة الكبرى، وعملية الربط هذه إنما أوْجِدت معانٍ جديدة لم تكن موجودة قبل استعمال الحروف، فكان الحرف آلة رابطة ومُوْجِدة لمعانٍ لم تكن موجودة، وهذا ما أشار إليه ابن معصوم قبل غيره من علماء الأصول المحدثين عندما قال : (بأن يكون -أي حرف- آلة لملاحظة ما هو حال من أحواله)[2].

فالربط حال من أحواله، وإيجاد المعاني الجديدة هو الآخر حال من أحواله، وهكذا، قال الشيخ المحقق النائيني : (إنّ الحروف بأجمعها، معانيها إيجادية نسبية كانت أو غيرها، فإنّها لم توضع إلا لأجل الربط بين مفهومين لا ربط بينهما، كلفظ «زيد» و«الدار» أي في قولنا «زيد في الدار» فكلمة «في» هي الرابطة بينهما في الكلام في مقام الاستعمال، فالموجد للربط الكلامي هو الحرف)[3].

فيما لم يكن في وسع السيد عبد الكريم علي خان أن يوافق أستاذه النائيني في كون معاني الحروف معاني إيجادية توجد بوجود تكويني في ظرف الاستعمال وذلك حين يقول : (لكن ليس في الوسع الموافقة عليه بعدما عرفت من أن الذي نجده بالوجدان خلافه)[4].

في وضوء ما تقدم نجد أن السيد ابن معصوم المدني قد حدَّ الحرف بأنه غير مستقل في معناه إلا مع غيره، وآلة لإيجاد المعنى من كونه رابطاً بين طرفي الكلام قبله

(١) م. ن : ١/ ٢٧.

(٢) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٦ .

(٣) أجود التقيرات/ الإمام أبو لقاسم الخوئي: ٢٧ - ٢٩، ظ: أصول الفقه/ الشيخ محمد رضا المظفر: ١/ ١٨.

(٤) معالم الوصول إلى كفاية الأصول/ الإمام عبد الكريم علي خان: ١١٢.

وبعده، وله تخصيص من المعنى الكلي، ولم يكن «علامة» على شيء، ولا خالياً أصلاً من أي معنى، وليس جزءاً من كل، وهو بذلك قد سبق العلماء من مدرسة النجف الأصولية الحديثة في تحديد معنى الحرف ودلالته.

من خلال ما تقدم من تحديده لدلالة الحرف وتعريفه نجد أن وجهة ابن معصوم المدني تذهب إلى القول بنيابة حروف الجر عن بعضها في الوظيفية، ذلك أن هذه الحروف آلة، والآلة رابطة بين معنيين غير متوافقين، فباجتماعهما تتوافق المعاني مع بعضها[1] وتُركّب تركيباً خاصاً لتُوجد معاني جديدة لم تكن موجودة أصلاً، وإنما وُجِدَت من تركيب المعاني السابقة بفضل حرف الإضافة الجامع لها.

إذاً تعمل هذه الحروف على استقدام معانٍ وإبعاد أخرى، والحرف في كل ذلك يوائم بينهما ويناسب -- حسب ما يرى ابن معصوم - وهذا مما يعمل على تخلّيها ومتعلقاتها من بعض وظائفها ودلالاتها، فيتضمن فعلٌ معنى فعلٍ آخر فيفضي إلى معموله بغير الحرف الذي وُضِع له أصلاً في التعدي، اعتماداً منه على عدم استقلالية الحرف وكونه آلة ورابطاً وحصة من معنى عام كلي.

وهذا قد يكون جائزاً في اللغة، ولكن ليس معنى أن يكون جائزاً في اللغة أن يكون كذلك في القرآن الكريم، فكل حرف من حروفه له رسالة يؤديها في موضع وظيفته وهذه المسألة يجب أنّ نجلّ كلام الله عنها[2]، لأنها تفضي بالدلالة المتوخاة إلى معان ليست هي مراد النص المبارك. وربما وقع اللبس في نيابة بعض حروف الجر عن بعض يرجع ذلك إلى احتمالين اثنين[3]:

---

(١) ظ: دور الكلمة في اللغة/ أولمان: ٥١.

(٢) ظ: التعبير القرآني والدلالة النفسية/ د. عبد الله الجيوسي: ٣٤٣.

(٣) ظ: دراسات في اللغة/ الشيخ محمد الخضر حسين: ٣١٠.

الأول: إما أن يكون المعنى الآخر موقوفاً على السماع.

الثاني: أن يكون الحرف في الأصل موضوعاً لمعنى واحد ثم وضع في معنى الآخر وقوفاً مجازياً كالذي نجده عند البيانيين من استعارة حرف لمعنى آخر.

وقد أبطل الدكتور محمد حسن عواد هذين الاحتمالين اللذين أوقعا بعض الدارسين في الوهم واللبس بالقول بالنيابة بقوله : (فإن كان الأول بطل القول بالنيابة قياساً، وإن كان الثاني بطل القول بأن الحرف يؤدي عِدّة معان تأدية حقيقية من غير مجاز)[1].

وعليه فإنّ القول بالتضمين هو الآخر لا يمكن وقوعه في القرآن الكريم ولا يوجد مسوغ له فيه، ولا يُلجأ إليه إلا للضرورة في كلام العرب دون غيره للأسباب المذكور أنفاً.

حروف الجر وتناوبها بالمعنى الوظيفي عنده:

الأفعال تفضي إلى الاسماء إمّا بنفسها أو بأحد أحرف الجر، فينسب بوساطتها الفعل إلى الاسم نتيجة لتعلّقه به من نحو نسبة الفعل إلى الفاعل أو المفعول، وقد عرفه ابن الحاجب بأنه : (ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه)[2] وأخذ به ابن معصوم[3].

والإفضاء يأتي هنا بمعنى الوصول، أي لإيصال الفعل إلى الاسم، والمراد بذلك تعدّي الفعل إليه بوساطة حرف الجر، فيكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل،

(١) تناوب حروف الجر في القرآن الكريم/ د.محمد حسن عواد: ٢٠.
(٢) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاسترابادي: ٤/ ٢٦٠.
(٣) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٤.

فيكون منصوب المحل لذا جاز العطف عليه بالنصب[1].

لهذا سميت حروف الجر بحروف الإضافة، قال الزمخشري: (سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء)[2]، وهذا يعني أن المضاف هو الاسم وليس الفعل، وقد مثل ابن معصوم لذلك بقوله: (فإذا قلت: مررت بزيد، «فمررت» من حيث أن زيداً (مفعولاً له) ليس مؤولاً باسم، من حيث هو مضاف إلى زيد مؤوّل به أي بمرور مضاف، فالمضاف هو المرور لا الفعل الإصطلاحي)[3]، وهو الأرجح، ولم تسم حروف الإفضاء، لأن الإفضاء يتضمن معنى الظرفية، والإضافة إلصاقاً.

أما حروف الجر عند ابن معصوم، فهي عشرون حرفاً، قال: (والمشهور من حروف الجر أربعة عشر حرفاً بإسقاط (عدا، وخلا، وحاشا، ولعل، ومتى، وكي)، فجملتها عشرون ودعوى الثلاثة الأولى غير مشهورة وغير مسلمة، فإنها ليست في الإشتهار دون ما ذكره وإن نصبت أفعالاً، ولكن الجر بها ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح... وأما الثلاثة الأخيرة فشاذه، وأما(لعل) فلا يجر بها إلا عقيل... وأمّا متى فلا يجر بها إلا هذيل وهي عندهم بمعنى مِنْ الابتدائية... وأما(كي) فعدّها من حروف الجر مذهب البصريين... وأما الكوفيون فعندهم ناصبة دائماً... وسميت هذه الحروف حروف الجر، قال ابن الحاجب: لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم وقال الرضي: بل لأنها تعمل إعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجر)[4].

---

(١) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستربادي: ٤/ ٤٦١.

(٢) المفصل/ الزمخشري: ٢٨٣.

(٣) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٤.

(٤) م.ن.، ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستربادي: ٤/ ٢٦٠-٢٦١، المقرب/ ابن عصفور: ٢١٢- ٢١٥، وشرح ابن عقيل/ ابن عقيل: ٢/ ٣-٦.

وسأقتصر على بعض من المشهور منها:

١ ـ من:

اختلف النحاة في أوجه معاني «مِنْ» بين مكثر ومقلّ، فقصر سيبويه معانيها على الابتداء والتبعيض والتوكيد[١]، غير أن ابن هشام جعل من أوجه معانيها خمسة عشر وجهاً، منها(ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها)[٢].

بعضهم عدّ هذه المعاني راجعاً إلى الإبتداء، قال الزمخشري : (فمن معناها إبتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، وكونها مبعضة في نحو: أخذت من الدراهم، ومبينة في نحو ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنْ الأَوْثَانِ ﴾[٣]، ومزيده في نحو: ما جاءني من أحدٍ، راجع إلى هذا)[٤] أي إلى الابتداء.

واختلفوا أيضاً في كونها تستعمل لإبتداء الزمان من عدمه، فذهب البصريون إلى أنها لا يجوز استعمالها فيه، فيما يرى الكوفيون صحة استعمالها في الزمان وذلك لمجيئها في كتاب الله العزيز وكلام العرب[٥] بدليل قوله تعالى ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[٦]، و(أول يوم) من الزمان، فيما أوّل البصريون عدم مجيئها بتأويلات[٧] وربما كان فيها تكلف.

---

(١) ظ: الكتاب/ سيبويه: ٤/ ٢٤٤-٢٢٥، المفصل/ الزمخشري: ٢٨٣، أسرار العربية/ الأنباري: ٢٣٣-٢٣٥.

(٢) ظ: مغني اللبيب/ ابن هشام: ١/ ٦٠٨.

(٣) سورة الحج الآية ٣٠ .

(٤) المفصل/ الزمخشري: ٢٨٣.

(٥) ظ: الإنصاف/ الانباري: ١/ ٣٧٠- المسألة ٥٤.

(٦) سورة التوبة/ الآية ١٠٨.

(٧) ظ: الإنصاف/ الانباري: ١/ ٣٧١- المسألة ٥٤.

فيما ذهب ابن معصوم المدني إلى أن معانيها ستة عشر معنى[1]، وكان أحدها: إبتداء الغاية، وأن معنى الغاية عنده ليس نهاية المسافة، قال: (ليس المراد بالغاية هنا نهاية المسافة، وكذلك في قولهم لإنتهاء الغاية، إذ لا معنى لإبتداء الغاية وإنتهاء الغاية، وإنما المراد بالغاية جميع المسافة)، ثم يقول في دلالتها: (أن المراد بالغاية النهاية، أي الإبتداء له نهاية، ولا يستعمل في إبتداء لا نهاية له كالأمور الأبدية)[2]، إلا أن الغاية تعني المراد، فابتداء غايتي أي مرادي، وليس كما ذهب إليه ابن معصوم، ثم عد استعمالها في الزمان واقعاً، وأن تأويل بعض النحاة خلاف ذلك تعسف لكثرة الشواهد فيها[3].

ومن معانيها عنده أيضاً، قال: (وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض، نحو أخذت من الدراهم، أي ببعض الدراهم)[4].

ومنها أيضاً بيان الجنس، قال: (أي إظهار المقصود منه، نحو: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنْ الأَوْثَانِ ﴾[5]، وعلامتها أن يحسن مجيء الذي في مكانها)[6].

لكن الذي يبدو من الآية المباركة إن في الرجس معنى عاماً، والأوثان جزء منه، والدليل على ذلك قوله سبحانه: ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾[7] فجعل تعالى كل هذه القذارات في لفظ جامع هو

---

(١) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٤.

(٢) م.ن: ١٠٥.

(٣) ظ: م.ن.

(٤) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٥) سورة الحج/ الآية ٣٠.

(٦) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٧) سورة المائدة/ الآية ٩٠.

الرجس، (قال الزجاج: الرجس في اللغة اسم لكل ما استقذر من عمل، فبالغ الله تعالى في ذم هذه الأشياء وسماها رجساً)[1]، ولمّا كان كل ذلك رجساً، إنما ذكر العام ثم خصص منه الأوثان، وعليه فأن استعمال (مِنْ) فيها تكون على معنى الإبتداء لا لبيان الجنس، ذلك أنه أمر لإجتباب الرجس، فابتدأ بالأوثان أولاً التي هي منه، قال أبو حيان الأندلسي : (ومن أنكر أن تكون «من» لبيان الجنس جعل «من» لإبتداء الغاية فكأنه نهاهم عن الرجس عاماً، ثم عيّن لهم مبدأه الذي منه يلحقهم، إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس)[2]، وربما أنه تعالى ابتدأ هذه الأرجاس بالوثن لكونه علامة للشرك بالله، والشرك إثم عظيم يتقدم على بقية الأرجاس كالقمار وقول الزور وغيرهما.

ومن معانيها عنده أيضاً (البدل نحو قوله: ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ الآخِرَةِ﴾[3]، ﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُمْ مَلائِكَةً﴾[4]... وأنكر قوم، فقالوا: أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة)[5] وذهب كثير من المفسرين إلى البدلية، قال الزمخشري : («من الآخرة» أي بدل الآخرة، كقوله: ﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُمْ مَلائِكَةً ﴾)[6].

الظاهر أنها تفيد الإبتداء هنا، ذلك أن أسلوب الإستفهام الإنكاري يفضي إلى التوبيخ والتعنيف[7] لهذه الجماعة من المؤمنين لأنهم اثاقلوا إلى الأرض ولم يخرجوا إلى

---

(١) لسان العرب/ ابن منظور: ٥/ ١٤٧ - مادة رجس.

(٢) البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٦/ ٤٤٥.

(٣) سورة التوبة/ الآية ٣٨.

(٤) سورة الزخرف/ الآية ٦٠.

(٥) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٦) الكشاف/ الزمخشري: ٢/ ٢٥٩، ظ: البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٥/ ٥٢، ظ: تفسير القرآن العظيم/ ابن كثير: ٢/ ٣٥٧.

(٧) ظ: التبيان/ الشيخ الطوسي: ٥/ ٢١٩.

الجهاد، فآثروا القليل على الكثير، فأنكر عليهم ربهم ذلك، لأن الحياة الدنيا فانية، وهي ليست بدار قرار للمؤمنين ولمّا كانت حياتهم الحقة تبدأ بالآخرة لأنها حياة الخلود، ولو كانت (من) تفيد البدلية لكانت الدنيا حياتهم، وهي غير لائقة بهم لأنها لعب ولهو، خلاف ما كتب الله لهم من الخلود في الحياة الأبدية التي هي خير وأبقى من الحياة الدنيا.

وكذلك قوله سبحانه: ﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُمْ مَلَائِكَةً ﴾، فـ(من) لا تفيد البدلية بل الابتداء، ذلك أن الجعل هنا بمعنى التصيير، والمعنى أننا نصيّر من بني آدم ملائكة يخلفوكم في الأرض، ابتداءً منكم، كما جعلنا عيسى عليه السلام مثلاً لبني إسرائيل كما في قوله سبحانه: ﴿ إِنْ هُوَ إِلاَّ عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[1]، فالجعل هنا نعمة – كما ترى – فالنبي عيسى عليه السلام ما هو إلا عبد أنعم الله عليه فجعله نبياً، وكذلك بإمكاننا أن نجعل الناس ملائكة بإنعامنا عليهم ابتداءً، مخاطباً الخاطئين.

ومن معانيها أيضاً التعليل[2]، من نحو قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[3]، وذهب الزمخشري والطبرسي إلى ذلك[4] فيما عدّها بعضهم تبعيضية، وذلك حين عدّوا بعض الخطايا كفيلة بإغراقهم. قال الدكتور محمد الأمين الخضري: (وأرى أن "مِنْ" تبعيضية ولها دلالة بلاغية لا يؤديها سواها، ذلك أن الله تعالى أراد أن يبيّن كثرة ذنوبهم وبشاعة ما اقترفوه من الآثام، الأمر الذي لم يستطع نوح معه طوال ألف سنة إلا خمسين عاماً أن يغيّر منه، لعنادهم وانغماسهم في الغيّ والضلال، وكأن بعض هذه

---

(١) سورة الزخرف/ الآية ٥٩.

(٢) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٣) سورة نوح/ الآية ٢٥.

(٤) ظ: الكشاف/ الزمخشري: ٤/ ٦٢٢، مجمع البيان/ الطبرسي: م٥/ ٣٦٤.

الخطايا كان كفيلاً أن يستجب غضب الله عليهم، ويستحقوا معه ما أنزل بهم من إغراق في الدنيا وإحراق في نار الآخرة، وذلك ما تشيعه «من» في تركيبها)[1] فضلاً عن ذلك، أن هناك من أعمال الشرك ما هو أعظم من الخطيئة، (والخطيئة: الذنب على عمد)[2]، والله تعالى جاء بخطيئاتهم جمعاً مؤنثاً سالماً، وهذا الجمع يفيد القلة[3]، فكان إغراقهم معللاً بها ارتكبوه ابتداءً بالآثام وهي قليلة نسبة لما اقترفوه أي ابتدأ بالقليل دون الكثير لدلالة أنّ الدعوة بلغت ألف سنة إلاّ خمسين، وهذه إنّها تحتمل ذنوباً وفواحش كثيرة وأولها خطيئاتهم التي هي دون الشرك مثلاً.

ومن معانيها عنده أيضاً الظرفية[4]، من نحو قوله سبحانه ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنْ الأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ ﴾[5]، إذ ذهب بعض النحويين إلى أن (من الأرض) بمعنى في الأرض، منهم الهروي في الأزهية[6]، وعدّها ابن هشام لبيان الجنس[7]، في حين جعلها أبو حيان الأندلسي تبعيضية، قال: (و «من الأرض» تفسير للمبهم، في «ماذا خلقوا» والظاهر أنه يريد أجزاء الأرض... أي على وجهها من حيوان أو غيره)[8]، وهذا أوجه الآراء، لأن أصل التبعيض راجع إلى الابتداء، وعلّق الدكتور الخضري ناقداً غيره ممن جعلها ظرفية بقوله: (ولا أدري أي ضرورة تدعو إلى مثل هذا القول

---

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د.محمد الأمين الخضري: ٣٥٩.

(٢) لسان العرب/ ابن منظور: ٤/ ١٣٣ - مادة خطأ.

(٣) ظ: المفصل/ الزمخشري: ١٨٩، معاني الأبنية في العربية/ د. فاضل السامرائي: ١٣٥.

(٤) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٥) سورة الأحقاف/ الآية ٤.

(٦) الأزهية/ الهروي: ٢٩٣.

(٧) مغني اللبيب/ ابن هشام: ١/ ٦١٤.

(٨) البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٨/ ٧٨.

ـ أي الظرفية ـ مع وضوح دلالتها على التبعيض)[1]، وهو في هذا يذهب إلى أن التبعيض مرجعه الإبتداء متعمداً على ما يراه المبرد والزمخشري وغيره، ناقلاً عن الرضي الاسترابادي، فقال: (والتبعيض كما نقل الرضي عن المبرد وعبد القاهر والزمخشري راجع إلى معنى الابتداء، لأن الدراهم في قولك: أخذت من الدراهم، مبدأ الأخذ)[2].

غير أن هذا التبعيض وإن كان قريباً في الدلالة على المطلوب، إلا أنه يضيق بالمعنى، والقول أنها ابتدائية أسلم طلباً لاتساع الدلالة، فالذي يدّعي مع الله إلهاً آخر عليه أن يأتي بدليل خلقه ابتداءً بالأرض ثم غيرها، لأنه شارك الله تعالى فيه، فيما أن القول بتجزئة الخلق ابتداءً من أجزائها، ناظراً إلى الجزئيات لكنه تعالى أراد النظر إلى الكليات فابتدأهم بالأرض ثم السماء ثم المخلوقات الأخرى من ناس وحيوان ونبات وملائكة، وكأنه تعالى أراد من هؤلاء النظر إلى خلق الله العظيم والتبصّر فيه من أرض وسماء وغيرها، قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾[3].

ومن معانيها عنده أيضاً أنها مرادفة «عن»[4] في نحو قوله سبحانه ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[5]، مقدراً لها (عن ذكر الله)، ويرى غيره، من أجل ذكر الله، أي إذا ذكر الله تعالى عندهم قست قلوبهم[6]، هذا المعنى ليس بالوجه المطلوب

---

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٣٦٧.

(٢) م.ن: ٣٦٥، ظ: المقتضب/ المبرد: م١/ ٨٦، المقتصد في شرح الإيضاح/ عبد القاهر الجرجاني: ٢/ ٨٢٢، المفصل/ الزمخشري: ٢٨٣، شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاسترابادي: ٤/ ٢٦٦.

(٣) سورة غافر/ الآية ٥٧.

(٤) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٥) سورة الزمر/ الآية ٢٢.

(٦) ظ: الكشاف/ الزمخشري: ٤/ ١٢٥، البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٧/ ٥٦٢.

هنا، وأن فرقاً بينهما، ولو كانت «من» بمعنى «عـن» فلِـمَ لم يـستعملها، في حـين كـرر تعالى «من» في الآية التي تلتها مقارنة بالأولى مباشرة قال سبحانه : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾[1]، ذلك أن (قسوة القلب عن ذكر الله معناها إنصراف عن الله تعالى وعبادته وذكره، وقـسوة القلـب مـن ذكره تدلّ على أن ذكر الله تعالى هو منشأ القسـوة والجمود)[2]، وهذا فـرق واسـع بـين المعنيين، فضلاً عن ذلك أن منشأ القسوة هذا، هـو إبتـداء الـضلالة والإنحـراف عـن الدين القويم، لذا قال تعالى في ذلـك ﴿ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[3] فاستعمل (في) الظرفية للدلالة على دخولهم حيز الضلالة.

ومن معانيها عنده كذلك : (مرادفة الباء، نحو ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾[4] قاله يونـس) ثم قال : (قال ابن هشـام : (والظاهر أنها للابتداء)[5].

وهذا موضـع التباس آخر بين الباء ومِنْ، فمَنْ أراد كونهـا بمعنـى البـاء جعـل الطرف آلة للنظر، وهذا غير مراد الآية المباركة، إذ لو كان كـذلك لجـيء بـاللام بـدلاً منها، وهو استعمال أصيل في معناها، غير أنه استعمل (من) لدلالة بلاغية لا يمكن أن تأتي بها الباء، ذلك أن الله سبحانه أراد أن يصوِّر مقدار الذل الذي اعترى الظالمين حين النظر إلى العذاب من خـلال اختلاسـهم النظـر بـبعض الطـرف ذلاً وهوانـاً فوصـفه بالخفاء، والدليل على عدم كون الطرف آلة، قوله سبحانه: ﴿ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ

---

(١) سورة الزمر/ الآية ٢٣.

(٢) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. الخضري: ٣٥٠.

(٣) سورة الزمر/ الآية ٢٢.

(٤) سورة الشورى/ الآية ٤٥.

(٥) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥، ظ: مغني اللبيب/ ابن هشام: ١/ ٦١٤.

خَفِيٍّ ﴾[1]، فقوله سبحانه ﴿ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ ﴾أي بأعينهم الباصرة فلم يستطيعوا بعد ذلك أن ينظروا إليه خوفاً منه، فأخذوا يسترقون النظر إليه ذلاً وهواناً، هذا المعنى لايمكن لحرف الباء الدال على الإلصاق أو الأداة الآلة، أن يؤديه لأن به يُفتقد كل تلك الصور المعبرة عن هوان الظالمين، فالتعبير بـ(من) التبعيضية مناسب لمشهد الذل الذي هم فيه[2] وهذا مرجعه الإبتداء.

ومن معانيها أيضاً موافقة «عند»[3]، في قوله سبحانه : ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا﴾[4]. وهو ما يراه أبو عبيده[5] غير أن ابن معصوم كان لا يرى ذلك، فقال : (والصحيح أنها في ذلك للبدل)[6]، كما يرى ذلك الزمخشري[7]، في حين ذهب المبرد إلى أنها لإبتداء الغاية[8]، وذكر ذلك الطبرسي فقال: (وقال المبرد: وهي على أصلها لإبتداء الغاية، وتقديره لن تغنى غنى إبتداء وانتهاء)[9]، ذلك أن حساب يوم القيامة بيد الله سبحانه وحده، وذلك لو كان هناك محاسب آخر غير الله تعالى لقدّم (شيئاً) على قوله ﴿ مِنْ اللهِ﴾ فحصر مسألة الحساب بيده دون غيره، فإذاً سيكون الغنى غنى ابتداء وانتهاء متعلّق بالله سبحانه وحده، فجاءت (مِنْ) على أصلها وغير متوافقة مع (عند).

---

(١) سورة الشورى/ الآيتان ٤٤و٤٥.

(٢) ظ: معاني النحو/ د.فاضل السامرائي: ٣/ ٧٠.

(٣) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٤) سورة آل عمران/ الآية ١٠.

(٥) ظ: مجاز القرآن/ أبو عبيده: ١/ ٨٧.

(٦) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٧) ظ: الكشاف/ الزمخشري: ١/ ٣٦٧.

(٨) ظ: المقتضب/ المبرد: م١/ ٨٦.

(٩) مجمع البيان/ الطبرسي: م١/ ٤١٢.

ومن معانيها عنده كذلك الاستعلاء[1] في قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[2].

النصر في اللغة: العون[3]، وجاء في القرآن الكريم معدّى بـ(على) في معنى الغلبة في قتال أو خصومة، قال عز وجل: ﴿ وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾[4]، ويعدّى بـ(من) في معنى المنع، كقوله سبحانه: : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ وهذا ما ذهب إليه الدكتور الخضري بقوله: (فهو موطن المنع والإنجاء، لأن نوحاً عليه السلام لم يعلن الحرب على قومه، ولم يكن معه من الجنود والأنصار ما يتصدى به لعنت المشركين، بل كان قومه هم الذين يحاولون استئصاله والقضاء عليه ﴿ قَالُوا لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ يَانُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ ﴾[5])[6]، فجاءت (من) على أصلها أي بمنعه من القوم وما أنزل عليه من العذاب، وما قيل في تضمين (نصر) معنى (منع)[7] ليس بشيء، وإنما هو اتساع في دلالتها[8] الذي يحكمها السياق الذي وردت فيه.

٢- عن:

اختلف النحاة في دلالتها غير انها تفيد المجاوزة عن الشيء المعين وعلى هذا

---

(١) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٢) سورة الأنبياء/ الآية ٧٧.

(٣) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١٤/ ١٦٠ – مادة نصر.

(٤) سورة البقرة/ الآية ٢٥٠.

(٥) سورة الشعراء/ الآية ١١٦.

(٦) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٣٦٢.

(٧) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٨) ظ: التعبير القرآني ودلالاته النفسية/ د. عبد الله الجيوسي: ٢٤٤.

جمهور النحاة وذهب إمامهم سيبويه إلى ذلك حين قال : (وأما عَنْ فلِما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه من جوع جعل الجوع منصرفاً له قد جاوزه... وتقول: أضربتُ عنه، وأعرضتُ عنه، وانصرفتُ عنه، إنما تريد أنّه تراخى عنه، وجاوزه إلى غيره، وتقول: أخذتُ عنه حديثاً أي عدا منه إليّ حديث)[1].

ويستعمل «عن» كما في الحقيقة فأنه يستعمل للمجاز، ففي قولنا: أخذتُ العلم عن فلان، مجاز لأن علمه لم ينتقل منه، قال الزركشي : (ووجه المجاز أنك لما تلقيتُه منه صار كالمنتقل إليك عن محله)[2].

وذهب أبن فارس إلى كون (عن) (تدل على الانحطاط والنزول، تقول: نزلت عن الجبل، وعن ظهر الدابة، وأخذ العلم عن زيد، لأن المأخوذ عنه أعلى رتبة من الآخذ)[3]، وفي هذا إنما يستفاد من الفعل لا من معنى الحرف، ولا دلالة في كون المُعطي أفضل من الآخذ[4].

ويرى بعض أرباب اللغة والنحو أن (عن) قد ينوب عن بعض حروف الجر، من نحو إلى، والباء، وعلى، ومِنْ. غير أن الرضي الاستربادي ﷺ قد أصاب عندما ذهب خلاف ذلك، فربما تأتي بعض الحروف لتؤدّي معنى عاماً مشابهاً لغيرها، لكنها لا تتفق بالمعاني الدقيقة، فتفترق عنها، وقال : (والأَوْلَى إبقاء الحروف على معناها ما أمكن)[5].

---

(١) الكتاب/ سيبويه: ٤/ ٢٢٦-٢٢٧، ظ: المفصل الزمخشري: ٢٨٨.

(٢) البرهان/ الزركشي: ٤/ ١٧٨، ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاسترابادي: ٤/ ٣٢٠.

(٣) الصاحبي/ ابن فارس: ١٥٥-١٥٦.

(٤) ظ: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٣٠١.

(٥) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستربادي: ٤/ ٣٢٠.

في حين ذهب ابن معصوم المدني إلى تعدد أوجه معناها وجعلها في سبعة تمشّياً مع ابن هشام الأنصاري[1] وغيره، وهي:

أحدها: المجاوزة، وهو الأكثر.

الثاني: البدل، من نحو قوله تعالى: ﴿لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾[2].

الثالث: الإستعلاء من نحو قوله سبحانه: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَفْسِهِ﴾[3]، أي عليها.

الرابع: التعليل من نحو قوله سبحانه: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾[4] أي لأجله.

الخامس: مرادفة «بعد» من نحو قوله عز وجل: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[5] أي حالة بعد حالة.

السادس: مرادفة (من) من نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾[6].

السابع: الاستعانة من نحو قولنا: رميت بالسهم عن القوس.

والأرجح عندي أن (عن) في الآيات السابقات باقية على بابها في المجاوزة، وإنما وجودها في مواضعها هذه كان لدلالة دقيقة، ربما كانت خافية عن بعضهم.

---

(١) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٦.

(٢) سورة البقرة/ الآية ١٢٣.

(٣) سورة محمد/ الآية ٣٨.

(٤) سورة هود/ الآية ٥٣.

(٥) سورة الانشقاق/ الآية ١٩.

(٦) سورة الشورى/ الآية ٢٥.

ففي قوله سبحانه : ﴿لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾ لا تعني بدل نفس، بل جاءت على معناها من المجاوزة والانصراف، أي لا يصرف أحدٌ عن أحد شيئاً من وزر أو ذنب، أو لا يحمل عنه أو يبعده[1]. والمعروف أن الفعل (جزى) يُعدّى بالباء وعلى، ويكون بمعنى المكافأة على الشيء[2]. وإذا عُدِّي بغير ما خُصِّص له من حرف فيكون لدلالة غير المكافأة والجزاء وإذا عُدِّي بـ(عن) يكون بدلالة القضاء فقولنا : «وجزى عن هذا الأمر، أي قضى» فيكون المعنى: أن لا تقضي نفس ما تجاوزته نفس.

وكذلك في قوله عز وجل : ﴿ هَاأَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾، فهنا (عن) لا تفيد معنى الإستعلاء أبداً . فجاء البخل مقابلاً للإنفاق، وأن السياق كان يلزم أن يكون البخل إمساكاً وحبساً ومنعاً وهو يتعدّى بـ(عن) وأن يكون مقابلاً للإنفاق لأنها ضده، كما قال تعالى : ﴿ إِذًا لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ ﴾[3]، فاختصر كل هذه الدلالات والمعاني بالبخل، وعدّاه بها إشارة لها وتوسعاً، ثم أن البخل به هنا معنى المنع والتضييق، و هذا المعنى فيه تجاوز على من منع عنه المعروف والإضرار[4]، فجاءت (عن) على بابها لا بمعنى الاستعلاء.

وفي قوله سبحانه : ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ قَالُوا يَاهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ﴾، لم تكن للتعليل. إذ فسر بعضهم (عن) بعدة تفاسير، قال الزمخشري : («عن قولك» حال من الضمير في «تاركي آلهتنا»، كأنه قيل: ما نترك آلهتنا

---

(١) ظ: معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ٣/ ٤٧-٤٨.

(٢) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٢/ ٢٧٨ – جزى.

(٣) سورة الإسراء/ الآية ١٠٠.

(٤) ظ: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٣١٨.

صادرين عن قولك)[1].

وذكر الطبرسي، أنها جاءت مكان الباء، قال: (وقيل إن «عن» جعلت مكان الباء فمعناها بقولك)[2].

والمتأمل في قصة هود عليه السلام يجد أن هؤلاء القوم كانوا أصلاً لا يؤمنون برسالته، ذلك لأنهم كانوا يظنون أن هوداً عليه السلام لم يأتهم ببينة كي يؤمنوا بها، بعيداً عن قوله، في دعوتهم، أي أن قوله لهم بالدعوة إلى الله قد تجاوزوه ولم يسمعوا له، لأنهم طلبوا البينة - كما يدّعون -، إذاً كان القول هنا متجاوزاً عنه ولم يكن في حسابهم.

ومما يزيد فهمنا لهذا الإبتعاد من القول، أنهم لم يؤمنوا أصلاً، كما في قوله سبحانه: ﴿ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ رغم دعوته لهم، فكان قوله عليه السلام بعيداً عن فهمهم ونقاشهم، وكأنه هذيان عندهم، إذ قالوا: ﴿ إِنْ نَقُولُ إِلاَّ اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ﴾[3]، ولما استيأس منهم قال ﴿أُشْهِدُ اللهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾[4]، فاستعمل «عن» للدلالة عن ابتعادهم وتجاوزهم عنه، ثم أن (عن) في الآية تناسب لفظة «بتاركي» التي تدل على المجاوزة أيضاً.

وأما قوله عز وجل: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾[5]، فالظاهر أنها لم تأت مرادفة (بعد) هنا، ذلك لأن «بعد» تدل على أن يعقب شيءٌ شيئاً، تقول: جاء زيد بعد عمرو، ويقولون أنها تكون بمعنى «مع» يقال: هو كريم بعد هذا فقيه، أي مع هذا

---

(١) الكشاف/ الزمخشري: ٢/ ٣٨١.

(٢) مجمع البيان/ الطبرسي: م٣/ ١٧٠.

(٣) سورة هود/ الآية ٥٤.

(٤) سورة هود/ الآية ٥٤.

(٥) سورة الانشقاق/ الآية ١٩.

فقيه)[1]، والتعقيب أن تكون فاصلة بين شيء وآخر.

بيد أن مراد الآية عدم ترك مهلة بين حال وآخر، بل يوحي القول إلى انتزاع حال من حال وتجاوزه إلى غيره.

لم يذكر الشيخ الطوسي(ت ٤٦٠هـ) معنى «بعد» للحرف «عن» في هذه الآية إذا يقول : (وقوله: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾) جواب القسم، ومعناه منزلة عن منزلة، وطبقة عن طبقة، وذلك أن من كان على صلاح دعاه إلى صلاح فوقه، ومن كان على فساد دعاه إلى فساد فوقه لأن كل شيء يحنّ إلى شكله)[2]، فمما يعنيه الجزاء على العمل، فمن عمل صالحاً فجزاءه النجاة في يوم الدين، وخلافه جزاؤه النار. وقال أيضاً : (وقيل: معناه شدة بعد شدة)[3]، أي شدة منتزعة من شدة، فيما ذهب الطبرسي إلى أن معناها بعد، قال : (وعن بمعنى بعد)[4]، وإلى هذا ذهب ابن كثير ت(٧٧٤هـ) في تفسيره[5]، والرأي الأول هو الأرجح، لأنها جاءت على بابها لا بمعنى «بعد»

وكذا الحال في قوله تعالى : ﴿ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾[6]، فإن تعدّي (قبل) بـ(عن) تعني الإبتعاد والمجاوزة، قال الزمخشري : (ومعنى قبلته عنه: عزلته وابنته عنه)[7]، ولو جاءت بمعنى «من» الإبتدائية لكان معنى القبول قاصراً، في حين أن الله تعالى يغدق الخير كله على عباده، فتعديه (يقبل) بـ(عن) جاء لتجاوز كل السيئات

---

(١) الصاحبي/ ابن فارس: ١٤٧.

(٢) التبيان/ الطوسي: ١٠/ ٣١٣.

(٣) م. ن: ١٠/ ٣١٣.

(٤) مجمع البيان/ الطبرسي: م٥/ ٤٦٢، ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٥/ ٨٨.

(٥) تفسير القرآن العظيم/ ابن كثير: ٤/ ٤٩٠.

(٦) سورة الشورى/ الآية ٢٥.

(٧) الكشاف/ الزمخشري: ٤/ ٢٢٧.

والذنوب التي قد يقع فيها العبد المؤمن، وهو إشعار بقبول أعمالهم الصالحة وتوبتهم الخالصة والتجاوز عن سيئاتهم، فأدّت معنى (من) وزادت عليها محو الذنوب وصرفها عنهم فضلاً منه ورحمة[1].

وكذلك لو كان التعدي بـ(من) لكان المعنى أن يقبل التوبة عما يستقبل من الذنوب ويحاسب على الذنب الأول.

وجاء الفعل (قبل) في القرآن الكريم معداً بـ(عن) في ثلاثة مواضع منه، كلها في سياق التوبة والتجاوز عن السيئات.

٣- على:

يفيد الاستعلاء حقيقةً أو مجازاً، قال سيبويه : (أما «على» فاستعلاء الشيء، تقول: هذا على ظهر الجبل، وهو على رأسه، ويكون أن يطوي أيضاً مستعلياً، كقولك: مر الماء عليه، وأمررت يدي عليه، وأمررتَ على فلان فجرى هذا كالمثل... ويكون مررتُ عليه، أن يريد مرور على مكانه، ولكنه اتسع)[2]، فمن الاستعلاء الحقيقي قولنا: هو على السطح، وعلا زيدٌ على ظهر الحصان، ومن الاستعلاء المجازي «هو عليه دين»، قال الرضي : (كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه، أو على ظهره، ومنه عليَّ قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه)[3].

ويرى بعض النحاة أنها أكثر الحروف قرباً من حرف الوعاء (في) في الدلالة،

---

(١) ظ: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٣٢٥ .

(٢) الكتاب/ سيبويه: ٤/ ٢٣٠، ظ: المفصل/ الزمخشري: ٢٨٨، المقرب/ ابن عصفور: ٢٢٠ - ٢٢١.

(٣) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاسترباذي: ٢/ ٣٢١، ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٩/ ٣٨٠-٣٨١-علا.

وقد وردت في كثير من المواطن تدلّ على ذات الدلالة، ممّا يوحي بتداخل الحرفين والتباسهما في المعنى وذلك (لأن معنى «على» الإشراف والإرتفاع، ومعنى (في) الوعاء والإشتمال، وهي خاصة بالأمكنة، ومكان الشيء قد يكون عالياً مرتفعاً وقد يكون مستفلاً منخفضاً)[1]، وذلك أن التوهّم إنما يقع بسبب أن الإشتمال يكون متضّمناً عاماً، دون النظر إلى الفروق الدلالية الدقيقة التي يحكمها السياق، فتكون له دلالة مركزية تحوم حولها دلالات هامشية تخرج بعيداً عنها[2]، وهذا ما أشار إليه سيبويه بكونه توسعاً لا نيابة، لأن البصريين لا يقولون بالنيابة، وإلى ذلك ذهب ابن السيد البطلوسي[3] (ت٥٢١هـ) كذلك . غير أن بعض العلماء يقولون بنيابتها عن حروف آخر من نحو من، وعن، وإلى، وفي، وغيرها[4].

وذهب ابن معصوم المدني إلى مذهبهم هذا، ووجّه أن القول بحرفيتها مذهب البصريين وأنكر ذلك الكوفيون، وجعل لها تسعة معان[5]، أحدها الاستعلاء حساً، من نحو قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[6]، أو معنىً، من نحو قوله سبحانه ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾[7]، وقوله تعالى أيضاً: ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾[8]،

---

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب/ ابن السيد البطلبوسي: ١/ ٣٥١.

(٢) ظ: تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية/ د.عبد الكاظم الياسري: ١١٧.

(٣) ظ: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ابن السيد البطليوسي: ١/ ٣٥١.

(٤) ظ: حروف المعاني/ الزجاجي: ٧٥، معاني الحروف/ الرماني: ١٠٨- ١٠٩، المخصص/ ابن سيده: ١٤/ ٦٨، أمالي المرتضى/ الشريف المرتضى: ١/ ٣٥١، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣، البرهان/ الزركشي: ٤/ ٣٧٧.

(٥) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٦- ١٠٧.

(٦) سورة المؤمنون/ الآية.٢٢

(٧) سورة البقرة/ الآية ٢٥٣.

(٨) سورة سورة الشعراء/ الآية ١٤.

وهو الأصل في بابها. وسأقتصر الحديث على بعضها مما جاء فيه مثال من القرآن الكريم طلباً للإيجاز.

ففي قوله سبحانه : ﴿ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [1]، جاء الحرف (على) مفيداً للظرفية عند ابن المعصوم بتقدير في حين غفلة، وهو ما ذهب إليه الفراء، قال : (والمعنى في غفلة، أدخلت فيه «على» ولم تكن صواباً)[2]، فجعل من (على) الإستعلائية مفيدة للظرفية، وكأن المراد من الآية الكريمة تأكيد الحين، وهذا ليس بمطلوب وإنما كان الإعتناء منصباً على الغفلة ذاتها[3]، أي بمعنى (أنه دخل المدينة وأهلها على أعظم ما تكون الغفلة فيهم، وكأنه ركب الغفلة ودخل عليها)[4]، على أن إستعمال (في) الظرفية ودخولها على الظرف (حين) مما لا يجيزه العرب[5]، وإنْ وُجِدَ فهو من اللغات الضعيفة، والتي لا يقبلها القرآن الكريم، ومعناها دخوله في ذلك الحين من الغفلة، فيكون المراد هنا الحين ذاته، غير أن مسار الآية المباركة يوحي للمتأمّل أن المقصود الغفلة لا غير، لأنها ستكون السبب في دخوله المدينة لا الحين فجاءت «على» في بابها لا بمعنى الظرفية.

وقوله سبحانه ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾ [6]، جاءت «على» للتعليل عند ابن معصوم، أي بمعنى لأجل هدايته إياكم، والصحيح أنه جاء على أصله لا بمعنى لام التعليل، أي جعل التكبير فوق الهداية، كما في قولنا: «كافأته على إحسانه»

---

(1) سورة القصص/ الآية ١٥.

(2) معاني القرآن/ الفراء: ٢/ ٣٠٣.

(3) ظ: إعراب القرآن/ النحاس: ٧١٤.

(4) مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته/ د. عائد الحريزي: ١٣٨.

(5) ظ: معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ٢/ ١٥٥ - ١٥٦.

(6) سورة البقرة/ الآية ١٨٥.

كان المعنى كأنك وضعت المكافأة على الإحسان، كما تكون العقوبة على الإساءة، لذا نجد أن في الحرف (على) (إشعار بالعلية، كما تقول: أشكرك على ما أسديت إليّ)[1] وهذا مما ينفي كون الفعل (تكبّر) قد تضمن معنى الحمد والتعظيم، بل جاء على أصل معناه.

وقوله عز وجل: ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[2] وردت (على الناس) بمعنى من الناس، موافقة لحرف الابتداء (من) عنده. وإلى ذلك ذهب الفراء من قبل، فقال: (وهما تعتقبان، على ومن، في هذا الموضع، لأنه حق عليه، فإذا قال: اكتلت عليك، فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال: اكتلت منك، فهو كقولك: استوفيت منك)[3]، لكنّ أبا جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) حاول أن يلتمس فرقاً دقيقاً بينهما حيث نفى التعاقب الذي قال به الفراء، وجعل تقديرها مختلفاً، ونسب هذا إلى ضعف العربية عند من يقدّر، فقال: (وربما توّهم الضعيف في العربية أن معنى اكتلت عليه واكتلت منه واحد، وتقديرهما مختلف، فمعنى اكتلت عليه: أخذت ما عليه، ومعنى اكتلت منه: استوفيت منه)[4] دون تشبيه، أي أن «على» و«من» لا يتشابهان فيما بينهما في هذا الموضع.

إذا تأملنا أكثر، نجد أن «على» هنا استعملت بما يؤدي إلى الحيف والظلم والضرر، وهذا شأن المتعالي والمتحامل والمتسلط على الناس ظلماً وأن «مِنْ» الابتدائية لا يمكنها أن تؤدّي هذا المعنى، فضلاً عن ذلك نجد أن حذف اللام في قوله سبحانه :

---

(١) البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٧٤.

(٢) سورة المطففين/ الآية ٢.

(٣) معاني القرآن/ الفراء: ٣/ ٢٤٦، ظ: إعراب القرآن/ النحاس: ١٢٨٧.

(٤) إعراب القرآن/ النحاس: ١٢٨٧.

﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾وهي لام الاستحقاق، يدل على بخس حقهم، لأن اللام تفيد الاستحقاق، فلما لم يعطوهم حقهم حذفت اللام الدالة على ذلك، إشارة إلى منعهم حقهم[1]. وعليه فإن على جاءت على أصل معناها.

وقوله عز من قائل: ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَافِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لاَ أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [2] جاءت «على» في «حقيق على» مرادفة الباء عن ابن معصوم، بمعنى حقيق بأن أقول، والمتأمل في الآية المباركة يجد معنى غير ذلك، إذ إنّ حقيق جاء بمعنى ثابت أو قادر أو واجب[3] أيضاً، إذ إنّ مقام ورودها يحتم هذا المعنى، لأن فرعون قد كذّب موسى عليه السلام عندما قال له : (إني رسول من رب العالمين)، وفي مقام تكذيب نبي الله، كان على موسى عليه السلام أن ينتفض غضباً لأن الواجب يحتم عليه أن لا يقول على الله إلا الحق، فكان الحق قد أوجب عليه وأمره أن لا يقول على الله إلا الحق، فقال﴿ حَقِيقٌ عَلَى﴾.وعلمنا أن حقيق جاءت بمعنى القادر والثابت على قول الشيء مستعلٍ عليه[4]. فجاءت (على) مفيدة للاستعلاء، قال ابن فارس فيها : (تكون للعلو، تقول: هو على السطح، وتكون للعزيمة، كما تقول: أنا على الحج العام، وتكون للثبات على الأمر تقول: أنا على ما عرفتني به، وتكون للخلاف، مثل: زيد على عمرو، أي مخالفه، وهي وإن تشعبت راجعة إلى أصلٍ واحد)[5].

---

(١) ظ: معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ٣/ ٤٥، مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته/ د. عائد الحريزي: ١٣٩ – ١٤١.

(٢) سورة الأعراف/ الآيتان ١٠٤و ١٠٥، وفي قراءة (حقيق عليّ). ظ: الحجة في القراءات السبعة/ ابن خالويه : ٨٧ .

(٣) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٣/ ٢٥٧– ٢٥٨ مادة حقق.

(٤) ظ: مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته/ د. عائد الحريزي: ١٤١ .

(٥) الصاحبي/ ابن فارس: ١٥٦ .

على ضوء ما ورد تكون(حقيق على) بمعنى كما عهدتني يا فرعون ثابت على الأمر، فأرسل معي بني إسرائيل إلى دين الحق، فكان المقام مقام دعوة وتحدٍّ وإثبات وجود، وفضلاً عن ذلك نجد وجهاً آخر قريباً مما ذهبتُ، وذلك ما رآه الزمخشري وعدّهُ الأوجه من بين معانيها، فقال: (والأوجه الأدخل في نكت القرآن: أن يغرق موسى في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام، لاسيما وقد روي أن عدو الله فرعون قال له ـ لما قال- «إني رسول من رب العالمين» كذبت، فيقول: أنا حقيق على قول الحق، أي واجب علي قول الحق)[1]. هذا المعنى الدقيق لا يمكن أن يؤديه حرف الاستحقاق (الباء) في مقام التحدّي والواجب. فجاءت (على) في بابها وأصل معناها.

٤ – في:

ظرف يفيد المكان والزمان، والظرف هو الوعاء لكل شيء[2]، ويتضمن معنى (في) وأورد له الكوفيون عدّة معان، تنوب فيها عن بعض حروف الجر من نحو إلى، وعلى، وغيرها[3]، فيما ذهب سيبويه خلاف ذلك، فقال: (أما «في» فهي للوعاء، تقوله: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمّه، وكذلك هو في الغلّ، لأنه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا)[4] أي وإن تعدّدت المعاني فهي راجعة إلى الظرفية.

أما الرضي الاسترابادي فرد كل ما قيل عن تناوب هذا الحرف مع غيره

---

(١) الكشاف/ الزمخشري: ٢/ ١٣٠.

(٢) ظ: لسان العرب/ أبن منظور: ٨/ ٣٥٣- مادة ظرف.

(٣) ظ: حروف المعاني/ الزجاجي: ٨٢- ٨٤، معاني الحروف/ الرماني: ٩٦، الصاحبي/ أبن فارس: ١٥٧- ١٥٨ الأزهية/ الهروي: ٢٧٧، مغني اللبيب/ أبن هشام: ١/ ٣٣٨، البرهان/ الزركشي: ٤/ ١٨٧.

(٤) الكتاب/ سيبويه: ٤/ ٢٢٦.

وأرجعه إلى معنى الظرفية في صورتها الحقيقية والمجازية، فارجع ما قيل عنها أنها سببية أو بمعنى على أو الباء أو المصاحبة وغيرها إلى الظرفية[1]، لأنه كان بصرياً.

وأما ابن معصوم فقد ذكر لها عدة معان[2]:

أحدها: الظرفية، حقيقية مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله سبحانه: ﴿ الم غُلِبَتْ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُون فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[3]. أو مجازاً.

الثاني: السببية من نحو قوله عز وجل: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ ﴾[4].

الثالث: المصاحبة من نحو قوله سبحانه: ﴿ وَحَقَّ عَلَيْهِمْ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ ﴾[5].

الرابع: الإستعلاء في نحو قوله عز وجل:﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[6].

الخامس: مرادفة الباء، كقوله:

وتركبن يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى [7].

السادس: مرادفة إلى، من نحو قوله تعالى: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾[8].

السابع: مرادفة (من) نحو قوله سبحانه:﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾[9].

---

(١) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستربادي: ٤/ ٢٧٨ - ٢٨٠، ظ: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. محمد الأمين الخضري : ١٢١.

(٢) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٧.

(٣) سورة الروم/ الآيات ١-٤.

(٤) سورة النور/ الآية ١٤.

(٥) سورة فصلت/ الآية ٢٥.

(٦) سورة طه/ الآية ٧١.

(٧) البيت لزيد الخيل. ظ: ديوانه: ٦٧ ، ومغني اللبيب/ ابن هشام : ١/ ١٣٣٩، والأزهية/ الهروي: ٢٨١.

(٨) سورة إبراهيم/ الآية ٩.

(٩) سورة النحل/ الآية ٨٩.

الثامن: مرادفة (عن) نحو قوله: ﴿ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى ﴾[1].

التاسع: المقايسة نحو قوله سبحانه: ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾[2].

العاشر: التوكيد، وهي زائدة نحو قوله تعالى: ﴿ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾[3] أي أركبوها.

وأرى أن «في» في هذه الآيات المباركات باقية على ظرفيتها، وأنّ وجودها في تلك المواضع إنما كان لدلالة يتطلبها السياق، ولو أبدلت بغيرها من حروف الجر لما أعطت تلك المعاني المطلوبة، وكذلك لو خرجت (في) عن ظرفيتها لعجز السياق عن إحضار الدلالة المتوخاة من النص عامة.

فدلالة ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ ﴾ لا تعني أن يمسّكم العذاب بسبب اندفاعكم وخضوعكم في حديث الأفك أو لأجله، بل (كان غضب الله عظيماً على المفترين، ولولا سبق رحمته وفضله لأنزل عليهم عذابه وهم يخوضون فيه، ولأخذهم وألسنتهم لا تزال تلعق أفكهم)[4] أي أن الخوض في حديث الافك والإفاضة فيه زماناً ومكاناً هو موضع العذاب، قال الدكتور عائد الحريزي: (إنه تعالى، جعل العذاب في موضع الإفاضة، فكأن الإفاضة ظرف في داخله العذاب)[5]، فجاءت (في) على أصلها لا للتعليل.

(١) سورة الإسراء/ الآية٧٢.

(٢) سورة التوبة/ الآية٣٨.

(٣) سورة هود/ الآية ٤١.

(٤) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د.محمد الأمين الخضري: ١٢١- ١٢٢.

(٥) مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته/ د. عائد الحريزي: ١٥٨.

وفي قوله عز وجل من قائل: ﴿ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ ﴾، لا يعني المصاحبة، إذ إنّ معنى (في أمم) يساوي «مع أمم» في المعنى العام، لكن لا يساويه في المعنى الدقيق، لأن المقصود من (في أمم) في جملة الأمم ولست في ذلك بأوحد[1]، وأن (مع أمم) يعني بصحبتها وليس منها، وهذا فرق.

ومنهم من قدّر فعلاً[2] أي ادخلوا في جملة أمم، غير أنّ هناك فرقاً أيضاً بين (أدخلوا في) و(ادخلوا مع)، فقولنا: دخل معهم، أي كان منعزلاً عنهم غير مختلط بهم، أما قولنا: دخل فيهم لا يكون إلا إذا دخل في جملتهم وانغمر في مجموعهم[3]، فكانت الأمم ظرفاً له.

وجاءت (في) في قوله تعالى: ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [4] على أصل معناها من الظرفية لا للإستعلاء، وهذا ما رجّحه ابن معصوم أيضاً وذلك أنه تعالى شبّه تمكن المصلوب في الجذع بتمكّن الشيء الموعى في وعائه)[5]، واستحسنها الزركشي وقدّمها وقال: (فكانت «في» أحسن من «على»)[6]، وذلك أنها هنا لا تصلح مكان «على» لأن الشدّ المحكم للأجساد يتركها وكأنها داخله في جذوع النخل، ولو أخذت عوداً وربطته بإحكام حول إصبعك لرأيت أثره في الجلد وكأنه قد دخل فيه، ولو قال سبحانه «على جذوع النخل» لكان ربطاً مجرّداً يخلو من معنى عنف الربط[7]،

---

(١) ظ: الكشاف/ الزمخشري: ٤/ ٢٠٢، البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٧/ ٦٥٤.

(٢) ظ: المغني اللبيب/ ابن هشام: ١/ ٣٣٨.

(٣) ظ: معاني النحو/ د. فاضل لسامرائي: ٣/ ٥١.

(٤) سورة طه/ الآية ٧١.

(٥) الكشاف/ الزمخشري: ٣/ ٧٧- ٧٨، ظ: البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٦/ ٣٢٣، الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٧.

(٦) البرهان/ الزركشي: ٤/ ١١٣.

(٧) ظ: مباحث لغة القرآن الكريم وبلاغته/ د. عائد الحريزي: ١٥٩.

فكان استعمال «في» الظرفية أصلح من «على» المفيدة للإستعلاء.

وجاءت «في» في قوله سبحانه: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ كذلك على معناها لا مرادفة (إلى)، إذ إنّ الفعل (ردّ) يتعدّى إلى مفعوله بنفسه ويكون بمعنى صرف الشيء ورجعه، أو بأحد أحرف الجر كاللام، أو في، أو إلى، أو على، أو عن[1]، وكل حرف منها يجدّد للفعل معنى دقيقاً يختلف عن المعاني الأخرى، وإن تساوت في المعنى العام الدال على الصرف والرجوع. فتعديته بـ(إلى) يدل على انتهاء الغاية والرجوع، فقوله سبحانه ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ ﴾ [2] تعني جعل الأم انتهاء الغاية[3]، غير أن قوله سبحانه: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ لا يعني انتهاء حركة اليد إلى الفم، لأنّ ذلك لا يُسكت المتكلم، في حين أن المراد تكميم الأفواه وإسكاتها، وهذا يستلزم قوة في دفع اليد داخل الفم، أي تمكّن اليد في الفم ليكون لها ظرفاً، وهذا المعنى هو الأولى عند الرضي[4].

ومما يدل أيضاً على شدّة تمكن فعل الرد وصلاحية حرف الجر (في) هنا، وجود قرائن تدل على ذلك، منها التأكيد بـ(إنّ) مرتين ووقوع اللام المؤكّدة في خبر (إن) الثانية في تمام الآية المباركة : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾. فناسب بين شدّة تمكّن الأيدي في الأفواه مع شدة التأكيد، فلو كانت «في» بمعنى «إلى» المفيدة لإنتهاء غاية وصول اليد إلى الفم لما كان موجب لكل ذلك التأكيد، وعليه فلا يمكن لحرف الإنتهاء أن يوجد هذه المعاني

---

(١) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٥/ ١٨٤ - ١٨٦ - ردد.

(٢) سورة القصص/ الآية ١٣.

(٣) ظ: مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته/ د. عائد الحريزي: ١٦٠.

(٤) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاسترابادي: ٤/ ٢٧٩.

التي أوجدها الحرف (في)، وإلى ذلك ذهب الدكتور محمد الأمين الخضري[1].

وفي قوله سبحانه: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلاَءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾[2]، فلم تأتِ (في كل أمة) بمعنى (من كل أمةٍ) أي أن «في» ليست مرادفة «من»، وقد سبقت الآية في السورة ذاتها تعدي الفعل (بعث) بـ(من) في قوله سبحانه: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لاَ يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلاَ هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلاَ هُمْ يُنظَرُونَ ﴾[3]، وكل حرف منهما جاء على بابه ومعناه.

ولكن الحظ في الآيتين أن الإنبعاث جاء على مرحلتين، ففي الأولى كان الإبتداء بتخصيص الشهداء وإحضارهم أمام الأمم التي أرسلوا إليها مبعوثين، ومعهم كل الأدلة ضد الكافرين (وإحضار من يكذبونهم إذا ما أدّعوا عدم تبليغ الرسل لهم، وهو ليس موقف محاجة ومساءلة[4] بدليل قوله سبحانه ﴿ ثُمَّ لاَ يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلاَ هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ ﴾[5] وهذا المعنى لا يحققه إلا حرف الإبتداء.

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة محاجّة واختلاف بين الكافرين وشركائهم مع الشهيد عليهم، حتى كان الشهيد على إلتصاق بهم يتنقّل بينهم ليبيّن ذنب هذا وأثم ذلك بالدليل والحجة لأنه من أنفسهم وواحد منهم لا طارئ عليهم، حتى أصبحوا له

---

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ١٤٥.

(٢) سورة النحل/ الآية ٨٩.

(١) سورة النحل / الآيتان٨٥ – ٨٦ .

(٤) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ١٥٢.

(٥) سورة النحل/ الآية ٨٤.

كالوعاء الذي يحويه، وهذا المعنى حققه حرف الوعاء «في»[1] ولا يمكن أن يحققه الحرف (من) المفيد للابتداء. لذا جاء هذا الحرف على بابه في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ ﴾ على أصل معناها لا بمعنى (من) المفيدة للإبتداء.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَـٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾[2]، وهنا أيضاً كانت «في» بمعنى الظرف لا مرادفة (عن)، وذلك لأن ما بعدها ظرف، وهو على السواء أن يكون ظرف مكان أي (في دار الآخرة) أو ظرف زمان (في يوم الآخرة)، ولا دلالة فيها على كونها بمعنى (عن) المفيدة للتجاوز.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[3] فلم تكن للمقايسة بل هي (باقية على ظرفيتها، والمقايسة متأتية من التركيب العام للآية، وليس من «في»، ولكنها أدّت غرضها الظرفي بإشارتها إلى الموجود في داخل الآخرة)[4].

وأما قوله عز وجل ﴿ قَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾[5] لم تكن (في) زائدة، بل هي للوعاء، أي داخلها[6]، فالدخول لا بد أن يكون في ظرف حقيقي أو مجازي، وأن الحرف (في) جاء للتوفر على الظرفية[7] لا زائدة، كما ذهب إليه ابن معصوم المدني.

٥- الباء:

يفيد الإلصاق والإختلاط، ولم يذكر سيبويه لها معاني غيرها، قال: (وباء الجر

---

(١) ظ: ملاك التأويل/ ابن الزبير الغرناطي: ٣٠٦- ٣٠٧.

(٢) سورة الإسراء/ الآية ٧٢.

(٣) سورة التوبة/ الآية ٣٨.

(٤) مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته/ د. عائد الحريزي: ١٦٠-١٦١.

(٥) سورة هود/ الآية ٤١.

(٦) ظ: مباحث في لغة القرآن الكريم/ د. عائد الحريزي: ١٦١.

(٧) ظ: الفعل زمانه وأبنيته/ د. إبراهيم السامرائي: ٨٤.

إنّما هي للإلزاق والإختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلتُ به وضربته بالسوط، ألزقْتَ ضربك إيّاهُ بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله)[1]، أي أنّ ما ورد من دلالات أخرى إنما مرجعها لها، وعَد ذلك من باب الإتساع في دلالتها وليس معنىً مغايراً أو جديداً لها.

وقال ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) في الغرض منها أنه (تعليق الشيء بالشيء، وهي تأتي على ثلاثة أضرب، إختصاص الشيء بالشيء، وإتصال الشيء بالشيء، وعمل الشيء بالشيء، وهذا كلّه راجع إلى معنى التعليق)[2]، والتعليق هنا جاء بمعنى الاختلاط والملابسة والإلصاق، حتى لا ينفك شيء عن شيء، وإنّما تكون الأشياء مرتبطة مع بعضها بقوة، واستعملت الباء لكل هذه المعاني، وما أفرز من معانٍ أخرى من خلال السياق، وإنّما مرجعها إلى هذه المعاني المذكورة.

بيد أن بعض العلماء نسب لها معان أخرى، قد ينوب فيها الباء عن حروف أُخر من نحو (عن، في، مع، على)، منهم ابن سيده حين يقول: (تأتي الباء مكان عن بعد السؤال، قال تعالى (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾[3] أي عنه)[4]، وغيره كالزجاجي[5] والرضي الاسترابادي[6]، وابن هشام[7] والزركشي[8] والسيوطي[9]، ولم يختلف ابن معصوم

---

(١) الكتاب/ سيبويه: ٤/ ٢١٧.

(٢) المخصص/ ابن سيده: ١٤/ ٥١.

(٣) سورة الفرقان/ الآية ٥٩.

(٤) المخصص/ ابن سيده: ١٤/ ٦٥.

(٥) ظ: حروف المعاني/ الزجاجي: ٨٧.

(٦) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستربادي: ٤/ ٢٨٠- ٢٨١.

(٧) ظ: المغني اللبيب/ ابن هشام: ١/ ١٩٧-٢٠٧.

(٨) ظ: البرهان/ الزركشي: ٤/ ١٥٨.

(٩) ظ: الإتقان/ السيوطي: ١/ ٣١٨- ٣١٩.

عنهم فيه، وذكر للباء أربعة عشر معنى[1]، منها الإلصاق قال : (وهو معنى لا يفارقها)[2]، والتعدية والاستعانة وغيرها. وسأقتصر على بعضها فيما تمثل به بالقرآن الكريم، ففي قوله تعالى﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾[3]، وقوله سبحانه ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾[4]، وذهب إلى أن الباء في (باتخاذكم، بذنبه) جاءت سببية وهو رأي كثير من المفسرين واللغويين[5].

لكن المتأمل فيها يجد أن الباء جاءت على بابها في ﴿ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾، ذلك أن بينت سبب ظلمهم أنفسهم، وهو اتخاذهم العجل إلهاً ورباً لهم، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[6]، في حين أن مضمون الحديث فيما بعدها يختلف، فليس المقام مقام الحديث عن سبب الظلم، بل كان الحديث عن مقدار تلبّس عبادة العجل بهم واختلاطها بأنفسهم، فأمرهم بالتوبة، ثم اتبعها تعالى شأنه، قائلاً: ﴿فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ فجعل القتل مقابلاً دلالياً لعبادة العجل، لأجل إخراج ما تلبّست به أنفسهم منها، قال تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾)[7]، فكان الباء يعبّر عن مقدار اختلاط عبادة العجل والتصاقها بأنفسهم،

---

(١) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٧ – ١٠٨.

(٢) م.ن: ١٠٧.

(٣) سورة البقرة/ الآية ٥٤.

(٤) سورة العنكبوت/ الآية ٤٠.

(٥) ظ: مجمع البيان/ الطبرسي: م١/ ١١٣، البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ١/ ٣٠١، مغني اللبيب/ ابن هشام: ١/ ٢٠١ البرهان/ الزركشي: ٤/ ١٦٠، الإتقان/ السيوطي: ١/ ٣١٩، الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٧.

(٦) سورة البقرة/ الآيتان ٥١، ٥٢.

(٧) سورة البقرة/ الآية ٥٤.

فجاء على أصل معناه لا للتعليل.

وكذا الحال في قوله عز وجل: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾ فأنهم عوقبوا في أثناء تلبّسهم بذنبهم، فضلاً عن كون العقوبة مسبّبة، ويشهد ما سبقها من آيات، قال تعالى: ﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰ أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾، الآية ثم قال تعالى (حاصباً ومنهم من أخذته الصيحة)، ومنهم من خسفنا ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُم مُّوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[1].

فتبيان سبب الكفر هنا لا يقتضي وقوع العذاب، بل كان وقوع العذاب على الكافرين وهم متلبّسون بكفرهم ومختلط بأنفسهم، ولم يزدهم نصح الأنبياء إلاّ ابتعاداً، فجاء الباء على أصل معناه كذلك.

أما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ ﴾[2]، إذ ذهب ابن معصوم أنّ الباء للمصاحبة في (بالكفر)، قال: (وهي التي تصلح في موضعها «مع» إذ يُغني عنها وعن مصحوبها الحال)[3] فأورد الآية بتقدير: دخلوا مع الكفر.

---

(١) سورة العنكبوت/ الآيات ٣٤- ٤٠.

(٢) سورة المائدة/ الآية ٦١.

(٣) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٧.

لكن السياق فيما قبلها غير ذلك، إذ يوحي إلى أنّ المخاطبين وهم اليهود كانوا أشدّ الناس كفراً ونفاقاً وشراً حتى لعنهم الله وغضب عليهم وجعل منهم القردة والخنازير وعَبَدَ الطاغوت، فلا يكون حال هؤلاء كذلك، إلاّ لمن تلبّس بالكفر واختلط به داخلاً وخارجاً.

وذهب إلى هذا المعنى كثير من المفسرين، بتقدير متلبس بالكفر[1]، فجاء على أصل معناه لا للمصاحبة التي تعني الملازمة غير الدائمة، لا بمعنى التلبّس بالشيء واختلاطه مع غيره.

أما قوله سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ ﴾[2] وقوله عز من قائل: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[3] فالباء عنده في كلتا الآيتين المباركتين تفيد الظرفية[4]، أي أنّه خلع معنى الإلصاق وفارقه ليدلّ على الوعاء أو الظرف، بمعنى أنّ (بدر) هو الظرف الذي بسببه وقع فيه النصر، وأن (سحر) هو الظرف الزماني للنجاة، وهو رأي أغلب المفسرين، والذي دعاهم إلى ذلك دخول الباء على الظرف، مما أشعرهم بأنها تدل على الظرفية، لكن الظاهر أنّ الباء في (ببدر) لم تكن ظرفية والسبب أنّ بدر لم (تكن حصناً يحتمي به المسلمون ولا صياصي يحتمون فيها، وإنّما هي أرض مكشوفة وساحة قتال ومكان للكرّ والفرّ، وظهور المسلمين على عدوهم في هذا المكان ليس راجعاً إلى طبيعة خاصة فيه، وإنّما هو فضل الله وعونه، ولو جاءت (في) لأشعرت بأن للمكان طبيعة خاصة حماهم الله فيها من عدوهم فذلك يتنافى مع الغرض الذي يهدف إليه السياق

(١) ظ: الكشاف/ الزمخشري: ١/ ٦٨٦، مجمع البيان/ الطبرسي: م٢/ ٢١٧، البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٣/ ٧١٤.

(٢) سورة آل عمران/ الآية ١٢٣.

(٣) سورة القمر/ الآية ٣٤.

(٤) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٧.

من إرجاع الفضل في النصر إلى الله وحده، كما يدل عليه نسبة فعل النصر إلى الله، والجملة الحالة «أنتم أذلة»)[1] وهذا قريب في دلالته لما رآه الزمخشري والطبرسي وأبو حيان الأندلسي[2].

ثم أن الآية المباركة التي تلتها تؤكد فضل الله تعالى عليهم في النصر، قال: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ﴾[3] فأوضح سبب النصر وهزيمة الكافرين في ذلك الموضع، فالنصر لم يكن بسبب طبيعة المكان حتى يكون الباء للظرفية، وإنّما كان النصر بسبب خارج عن ذلك، فهو منزل من السماء، وهذا مما ينفي كون الباء للظرفية.

وكذا الحال في قوله عز وجل﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ فقد ذُكِر أن الباء تفيد الوعاء أي أنّ السحر كان وعاء والظرف الذي حصلت فيه نجاة آل لوط عليه السلام أي بقصد أعماقه والدلالة على تمكن الحدث فيه، وهذا التصور خلاف الظاهر من الآية المباركة، إذ كان القصد من ذلك استغراق وقت السحر كله ووقوع الحدث في أي جزء من أجزائه، وفي هذا جاء حرف الإلصاق دالاً على ملابسة الحدث فيها لزمن السحر كله من إرسال الحاصب ونجاة آل لوط عليه السلام، ولو كان بمعنى الوعاء لاقتصر على دلالة نجاته فقط دون النظر إلى الحدث الأكبر، وفي ذلك قصور في استيعاب الدلالة الموجودة منه.

وفي قوله جل ثناؤه ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ

---

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ١٩٠- ١٩١.

(٢) ظ: الكشاف/ الزمخشري: ١/ ٤٣٩، مجمع البيان/ الطبرسي: م١/ ٤٩٨، البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٣/ ٧٠.

(٣) سورة آل عمران / الآية ١٢٤ .

اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَانُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [1]، فقد ذهب ابن معصوم إلى أن الباء في ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ بمعنى «عن» المفيدة للمجاوزة[2]، وهو رأي الطبرسي إذ يقول: (فقيل إنّ المعنى فاسأل عنه خبيرا، والباء بمعنى عن)[3]، فيما يرى الزمخشري غير ذلك إذ يقول: (فاسأل به، كقولك اهتم به، واعتني به واشتغل به، وسأل عنه كقولك بحث عنه، فتش عنه، أو صلة خبيراً، وتجعل خبيراً مفعول سل، يريد: فسل عنه رجلاً عارفاً يخبرك برحمته، أو فسل رجلاً خبيراً به وبرحمته، أو فسل بسؤاله خبيراً، كقولك: رأيت به أسداً، أي برؤيته، والمعنى إن سألته وجدته خبيراً)[4]، فذكر عدّة دلالات دون أن يرجّح واحدة على الأخرى، فهو أقرب من الطبرسي إلى دلالة الباء الحقيقية عندما أراد لها معنى التجريد أي (باء التجريد) غير أن هذا الوجه لا يتفق مع الوجوه الآخر كالسؤال والإعتناء والتقديس التي ذكرها من قبل. بل بجرّها إلى كونها سببية (والأوْلَى إبقاء الباء أصل معناها من الدلالة على المصاحبة الذي هو لازم الإلصاق)[5]، لأن الباء أشارت إلى أن السؤال ينبغي أن يقتصر على الخبير، وجاء هذا المعنى من كونها تفيد الملاصقة وكأنه قال: ينبغي أن يكون السؤال ملاصقاً الخبير وملازماً له، فلهذا أفادت القصر.

ورأى أبو حيان الأندلسي أن تكون بمعنى (عن)[6]، وهو عين ما يراه ابن سيده، فقال: (فمهما رأيت الباء بعدما سألت أو ساءلت أو ما تصرّف منها فأعلم أنها

---

(١) سورة الفرقان/ الآية ٥٩.

(٢) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٨.

(٣) مجمع البيان/ الطبرسي: م٤/ ١٧٦.

(٤) الكشاف/ الزمخشري: ٣/ ٢٩٥، ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاسترابادي: ٤/ ٢٨١- ٢٨٢.

(٥) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٣٨٣.

(٦) ظ: البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٦/ ٦١٥.

موضوعة موضع عن)[1] وأورد الآية المباركة، أي بمعنى فاسأل عنه خبيرا.

والأمر ذاته في قوله سبحانه: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [2]، فاستدل ابن معصوم في الباء معنى المجاوزة، ومن قبل كان مذهب الفراء إلى ذلك، إذ يقول: (ومعناه - فيما ذكروا- تشقق السماء (عن الغمام) الأبيض ثم تنزل فيه الملائكة، وعلى وعن، والباء في هذا الموضع بمعنى واحد، لأن العرب تقول: رميتُ بالقوس، وعلى القوس، يراد معنى واحد)[3]، وهو رأي الكوفيين.

وفرق الزمخشري والأندلسي بين انشق به، وانشق عنه، فوظيفة الباء في الأولى أن تكون الأداة التي انشق بها، وهذه الإستعانة مرجعها إلى الإلصاق، قال الزمخشري: (فإن قلت أي فرق بين انشقت الأرض بالنبات، وانشقت عن النبات، قلت: معنى انشقت به: أنّ الله شقّها بطلوعه فانشقت به، ومعنى انشقت عنه: أنّ التربة ارتفعت عنه عند طلوعه، والمعنى أنّ السماء تنفتح بغمام يخرج منها)[4].

فالإنشقاق بالطلوع غير الإنشقاق عن الطلوع، ففي الأولى دلالة الملابسة واضحة وذلك أن قدرة الله قادرة على تحقيق الغرض، ففي شدّة الغمام وكثرته يشقّق به أعظم الأجرام الكونية، فيما أنّ الثانية تعني المجاوزة، كما في قوله سبحانه ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ﴾ [5]، إذ الغرض فيها هو الكشف عن قدرة الله تعالى في بعث الأموات من القبور وإعادة الحياة إليهم، وحين يأذن بذلك تنشق الأرض عما

---

(١) المخصص/ ابن سيده: ١٤/ ٦٥.

(٢) سورة الفرقان/ الآية ٢٥.

(٣) معاني القرآن/ الفراء: ٢/ ٢٦٧.

(٤) الكشاف/ الزمخشري: ٣/ ٢٨٠، ظ: البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٦/ ٤٩٨، معاني النحو/ د.فاضل السامرائي: ٣/ ٢٠- ٢١.

(٥) سورة ق/ الآية ٤٠.

في باطنها ليجد الخلق أنفسهم فوق سطحها سراعاً إلى موقف الجزاء[1]، فجاء (عن) على أصل معناه، وهي تختلف عن الباء في قوله سبحانه ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ المفيد للملابسة والمصاحبة والإختلاط.

أما قوله عز وجل ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لايُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾[2] فالباء في (بقنطار) عند ابن معصوم بمعنى على المفيدة للإستعلاء، وهو ما عليه ثلة من النحاة والمفسرين[3].

الفعل (أمن) يتعدى بالباء وبـ(على)؛ ولكل دلالته، فقولنا: آمنته بدينار، أي وثقت به فيه، وقوله: أمنتك عليه، أي جعلتك أميناً عليه وحافظاً له لأن (على) تفيد الإستعلاء، والباء تفيد الإلصاق، والمعنى أنه لا يلتصق آمنٌ بدينار، بل ستفارقه أمانته ويتصرّف به[4]، فضلاً عن ذلك أنّ حرف الإستعلاء جاء في القرآن الكريم مع الفعل (أمن) مصحوباً بأجواء عدائية وهجومية، فيما إذا اقترن بالباء فلا يأتي إلاّ في سياق عدم الخوف على المؤمنين، ففي قوله سبحانه أعلاه، جاء الفعل (أمن) متعدياً بالباء في سياق لا يُخشى على المؤمن من غائلة أو اعتداء أو شرور، (وإنما هو موضع يُخْشى فيه على الأمانة من ذات المؤمن وقربه من الأمانة والتصاقه بها وتمكنه من حيازتها لنفسه)[5]، وهذا المعنى لا يصلح لإظهاره غير الباء التي تدل على التصاق المؤتمن بالأمانة وملابسته لها.

---

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٢٠٦.

(٢) سورة آل عمران/ الآية ٧٥.

(٣) ظ: حروف المعاني/ الزجاجي: ٨٦، مجمع البيان/ الطبرسي: م١/ ٤٦٢، مغني اللبيب/ ابن هشام: ١/ ٢٠٣ البرهان/ الزركشي: ٤/ ١٦١، الإتقان/ السيوطي: ١/ ٣٢٠.

(٤) ظ: معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ٣/ ٢١.

(٥) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. الخضري: ١٨١.

٦- اللام:

يفيد الإستحقاق والملك، قال سيبويه : (لام الإضافة: ومعناها المِلْك واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبد لك، فيكون في معنى عبدك، وهو أخٌ له، فيصير نحو هو أخوك فيكون مستحقاً لهذا، كما يكون مستحقاً لما يملك)[١]، ولم يذكر غير ذلك، وذهب الزمخشري وغيره إلى إفادة الإختصاص، فقال : (واللام للاختصاص، كقولك: المال لزيد والسرج للدابة)[٢]، فقوله (المال لزيد) أفاد ملكية المال لزيد لا لغيره فيكون قد أرجع المِلْك للإختصاص وأفادت عبارته (السرجُ للدابة) الاختصاص لا غير، وهذا مذهب الرضي الاستربادي أيضاً[٣] وذكر آخرون معاني أُخَر، فضلاً عن موافقتها لحروف أُخَر[٤]، وذهب ابن معصوم المدني إلى تعدّد أوجهها فعدَّ لها عشرين وجهاً ومعنى[٥]، منها الاستحقاق والاختصاص والمِلْك والتمليك، وسأوجز القول فيها.

ففي قوله تعالى : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾[٦] ذهب إلى أن (اللام) موافقة (إلى) أي بمعنى أوحى إليها، والملاحظ أن الفعل (أوحى) في الكتاب العزيز، مع مشتقاته ورد معدّىً بـ(إلى) في أكثر من سبعين موضعاً[٧]، ولم يرد معدى باللام إلا في الآية السابقة، وبالباء في قوله سبحانه ﴿ فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾[٨]، ومعدّى بـ(في) في قوله

---

(١) الكتاب/ سيبويه: ٤/ ٢١٧.

(٢) المفصل/ الزمخشري: ٢٨٦.

(٣) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستربادي: ٤/ ٢٨٤.

(٤) ظ: حروف المعاني/ الزجاجي: ٧٦، معاني الحروف/ الرماني: ٥٥- ٥٦، الصاحبي/ ابن فارس: ١١٢- ١١٥ الأزهية/ الهروي: ٢٩٨- ٣٠٠، مغني اللبيب/ ابن هشام: ١/ ٤٠٩- ٤١٣.

(٥) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٨- ١٠٩.

(٦) سورة الزلزلة/ الآية ٥.

(٧) ظ: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم/ محمد فؤاد عبد الباقي: ٧٤٦- ٧٤٧.

(٨) سورة الشورى/ الآية ٥١.

تعالى﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ﴾[١].

وإنَّ تعدد حروف الجر وعملها في الحرف الواحد دليل على تعدّد المعنى بتعـدّد حروف الإضافة، كما لا يمكن أن يُضحّي بالمعنى مراعاة للفاصلة كما يـرى ذلـك أبـو حيان الأندلسي حين يقول : (وعدّىَ أوحى باللام لا بـ(إلى)، وإنّ كان المشهور تعدّيها بـ(إلى) لمراعاة الفاصلة)[٢].

والعرب تعدّي (أوحى) ومشتقاتها باللام في حال الإخبار، ونُقِل عن أبي زيد (قال: وناس من العرب يقولون وحَيْت إليه وَ وَحَيْت له، وأَوْحَيْـتُ إليـه ولـه، قـال: وقرأ جُؤَيَّة الأسدي: قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ من وحيت، همز الواو، ووحيتُ لـك بخـبر كـذا، أي أشرتُ وصَوَّتُّ به رويدا)[٣]. فمع اللام تكون دلالة الإيحاء صـوتاً وإشـارة، فـيما يكون وقْـراً في النفس إذا تعدّى بـ(إلى)، وهو مذهب العرب في لغتهم.

وجـاءت الآيـة في سـورة الزلزلـة مـشحونة بـصوت الزلـزال ودفـق الحمـم والبراكين قال تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ الأَرْضُ زِلْزَالَهَـا وَأَخْرَجَـتْ الأَرْضُ أَثْقَالَهَـا وَقَـالَ الإِنسَانُ مَا لَـهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[٤] فقرن الإيحاء باللام على عادة العرب، فجاءت على بابها لا بمعنى (إلى).

وقوله سبحانه: ﴿ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدً﴾[٥]، وذهب ابن معصوم إلى أن الـلام هنا موافقة (على)، لكن المتأمّل يجد في الآية المباركة موضعاً قد يلتبس عـلى بعـضهم في

(١) سورة فصلت/ الآية ١٢.

(٢) البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٨/ ٧٠٩.

(٣) لسان العرب/ ابن منظور: ١٥/ ٢٤١- وحي.

(٤) سورة الزلزلة/ الآيات ١- ٥.

(٥) سورة الإسراء/ الآية ١٠٧.

تعدّي الفعل (خَر)، فذهب قوم إلى أن اللام في (للأذقان) بمعنى (على)[1]، وهذا الالتباس إنها جاء لأن (خرَّ) في اللغة تأتي بمعنى السقوط أو الوقوع[2]، فيقتضي أن يكون الشيء الواقع أو الساقط في علوٍّ، ثم أنحدر إلى الأسفل فجيء بحرف الاستعلاء (على) معه. بيد أن ما جاء في القرآن الكريم معدى بـ(على) يدل على انتقام أو عقوبة فيقع الكافر على وجهه ذليلاً خاسئاً، فيما إذا عدي باللام سيكون المعنى خلاف ذلك، ليكون الخرور مصحوباً بتذلّل المؤمن أمام ربِّه وخشيته منه، لا بذلّةِ الكافر وانكساره، لأن اللام من شأنها أن تأتي دالّة على النفع، ومن شأن (على) أن ترمز إلى الضرر والشدة[3]، كما في قوله سبحانه : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾[4].

فرّق الدكتور فاضل السامرائي بين (يخرون للأذقان) وعلى الأذقان، فقال : (فخرَّ على وجهه سقط على وجهه، وأما خرَّ لذقنه فمعناه: أنه خرَّ حتى بلغ في ذلك الذقن، أو الاختصاص أي: حتى خص ذقنه بذلك)[5]، فلم يكن خرور ذلة واستكانة، بل تذلل وخشوع وتقديس، فكان لمصلحتهم، إذ يثابون عليه ويحصلون على أجرٍ، فلهذا عدي باللام لأنهم استحقوا منفعة.

وقوله سبحانه : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[6]، ذهب ابن معصوم إلى أن اللام جاءت موافقة (في)، أي بمعنى (في يوم القيامة)، وهو مذهب بعض المفسرين، قال أبو حيان الأندلسي : (وذهب الكوفيون إلى أن اللام بمعنى (في)

---

(١) ظ: الأزهية/ الهروي: ٢٩٨، الإتقان/ السيوطي: ١/ ٣٤٤.
(٢) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٤/ ٥٧ - ٥٨ - مادة ضرر.
(٣) ظ: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٢٤٠.
(٤) سورة النحل/ الآية ٢٦.
(٥) معاني النحو / د. فاضل السامرائي : ٣/ ٥٧
(٦) سورة الأنبياء/ الآية ٤٧.

ووافقهم ابن قتيبة من المتقدمين وابن مالك من أصحابنا، وجعل ذلك قوله «القسط ليوم القيامة» أي في يوم القيامة)[1]، وأرجح أنها جاءت على بابها بمعنى الاختصاص، أي أن هذه الموازين العادلة مخصصة بيوم القيامة، إذ لا معنى أن يكون يوم القيامة وعاء للموازين، والحديث في الآية عن ذلك اليوم، إذ لا مزية لتعريف الموازين به، وهي معرفة بـ(أل التعريف) وموصوفة بالقسط من قبل، إذاً جاءت اللام هنا تخصيصاً للموازين لا تعريفاً لها باليوم بعد أن وصفها بالقسط والعدل سبحانه فيه، فاللام هنا جاءت تخصِّصه له لا لذات اليوم[2] في كونه وعاء لحدث القيامة.

وقوله سبحانه﴿ أَقِمْ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾[3]، ذهب فيها إلى أن اللام في (لدلوك الشمس) موافقة (بعد)، وهذا لا يمكن بحال، وذلك أن (بعد) تدلّ على التعاقب، أي الانتقال من حال إلى حال، وفي هذا الانتقال ستكون هناك مرحلة من زمن قصير بين الحالين، وهذا الوصف لا يَتّفق واستحقاق إقامة الصلاة في لحظة دلوك الشمس، فإن جاءت اللام بمعنى بعد ستكون هناك مهلة من بداية الدلوك إلى نهاية الحال الأول ومجيء التعاقب الدال عليه(بعد) متروكاً من زمن إقامة الصلاة، في حين استحقاق الصلاة يكون من لحظة الدلوك، لا بعدها، وعليه فأن مجيء اللام إنما كان ليحافظ على هذا الوقت من الصلاة وتكرار الدلوك، ولولا هذا التكرار لجيء بحرف آخر مثل «إلى أجَلٍ مسمى» أو لأجَلٍ مسمىّ، فاستعمال إلى يفيد الانتهاء عند الشيء، وأنّ إستعمال اللام يفيد معنى يصل إليه ثم يعود أي يحصل التكرار، ومثله (الدلوك الشمس) في تكراره .

---

(١) البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٦/ ٣٦٩، ظ: معاني القرآن/ الفراء: ٢/ ٢٠٥.

(٢) ظ: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٢٤٩.

(٣) سورة الإسراء/ الآية ٧٨.

وقوله عزوجل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[1] قال: إنها جاءت بمعنى (عن) الخاصة بالتجاوز، والتقدير: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا بدليل مجيء (ما سبقونا) بضمير الغيبة، ولو كان عكس ذلك لجاءت (ما سبقتمونا)[2]. لكن المتأمل يجد خلاف ذلك، إذ لو كانت اللام بمعنى (عن) لكان هناك تجاوز وعدم لقاء بين المؤمنين والكافرين، غير أنّ الذي يبدو من الآية المباركة وما سبقها وجود حوار مباشر بينهم، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَكَفَرْتُم بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسرائيلَ على مثلِهِ، فَآمَنَ واستكبرتم، إنَّ الله لا يَهدي القومَ الظالِمِيْنْ، وقالَ الَّذينَ كَفَروا للَّذينَ آمَنُوا لَو كانَ خَيْراً ما سَبَقُونا إليهِ﴾[3].

لكن تحول الخطاب إلى الغيبة، كان لدلالة كبيرة برز فيها تعنّت الكافرين واستكبارهم وغطرستهم (فعدلوا إلى أسلوب الغيبة صوناً لأنفسهم من مواجهة من هم دونهم في زعمهم، وهو ضَرْبٌ من الإلتفات آثره القرآن الكريم لإبراز صور التعالي والغطرسة)[4] فجيء باللام ليكون خطاب الكافرين بالمؤمنين خاصة، مواجهةً واستعلاءً لا غيبة، وهذا المعنى لا يمكن لـ(عن) أن تأتي به، بل خلافه.

وأفادت اللام كذلك أن الكافرين ظنوا أنّ كلامهم يحقق مصلحة للمؤمنين، والمصلحة «مِلكيّة» واللام تفيد المِلْكيّة فجيء بها.



---

(١) سورة الاحقاف/ الآية ١١.

(٢) أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٢٥٢.

(٣) سورة الأحقاف/ الآيتان ١٠ و ١١.

(٤) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٢٥٢.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة مع السيد ابن معصوم المدني، ومتابعة آرائه ونقوداته في اللغة والنحو، أرجو أن أكون قد رسمتُ صورةً واضحةً عن جهوده اللغوية والنحوية أو اقتربت منه، بيد أن هناك بعض الأمور لا بد أن أوضحها، وأختصرها بما يأتي:

١ ـ كان ابن معصوم المدني ذا ثقافة متعدّدة الجوانب، فهو فضلاً عن كونه لغوياً ونحوياً وبلاغياً، فقد كان يهتمّ بعلم الكلام وأصول الفقه والحديث، فكان لتلك العلوم أثرها في دراساته اللغوية والنحوية.

٢ ـ تتبّع في دراساته ما سار عليه أغلب علماء عصره من اختصار الكتب الأصول أو شرحها أو نقدها، حتى ألّف على غرار ذلك كتبه المعروفة في اللغة والبلاغة والنحو.

٣ ـ تميز منهجه في مجمل دراساته بالإعتماد على القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف والشعر العربي، إلا أنه تميَّز من أكثرهم باعتماده أقوال آل البيت عليهم السلام، فعنده أن أقوالهم حجة، ولا دلالة للقاعدة النحوية عليها إنّ اختلفت عنها.

٤ ـ كان يحاول أن يفرض النص اللغوي على القاعدة و ليس العكس، لأنه كان يعدّ الواقع اللغوي أصلاً مهماً في ذلك، لذا وسّع من الإستشهاد بأقوال الشعراء المولدين.

٥ ـ كان يفصل بين الدلالة اللغوية والدلالة النحوية، فإذا أراد أن يصل إلى معنى لفظة معيّنة في المعجم، فإنه يطلبه من خلال المعنى اللغوي، وأما في النحو فانه يطلبه من خلال الإعراب.

٦ ـ سار على منهج سابقيه من الاختصار، فربما أورد بيتاً من شعر أو نصفه، وهو نادراً ما كان ينسب الأثر إلى قائله.

٧ ـ توسع في المجاز حتى فاق الزمخشري في أساسه، وكان ذلك بوحي من مذهبه الأصولي، فوسّع من وجوده في القرآن الكريم ولغة العرب، وخالف الزمخشري في كثير من المفردات التي عدها حقيقية، وهي عنده مجاز، فأضاف مجازات لم تُذكر في أساس البلاغة، وأخرج ما كان يعتقده مجازاً إلى الحقيقة، فضلاً عن توسُّعه في قاعدة التمثيل بها، فَفَعَّلَ الدلالة المتعادلة في المعجم من خلال ما استشهد به من نصوص.

٨ ـ استعمل طرائق في توسيع دلالة المفردات وتعددّها واستدراك بعض الصيغ الصرفية من خلال القياس الصرفي على أصحاب المعجمات الأخرى الذين سبقوه.

٩ ـ أضاف سمات منهجية جديدة، كشف من خلالها عن المخزون الدلالي للمفردة اللغويّة، فَأَعْمَلَ اللغة بالقرآن الكريم بطريقة عقلية كبيرة حتى أنتج فكراً.

١٠ ـيرى ابن معصوم أنّ البقاء على القديم في الدرس الدلالي تحجيم لقدرة العربيّة على التطور، لذا أخذ بالواقع اللغوي دليلاً له في تطوّر الدرس الدلالي، فذهب إلى عدم التزمت تجاه المولّد والجديد من الدلالات، فعدّها توسعاً.

١١ ـ لم يَقُلْ بوجود الترادف في القرآن الكريم، والترادف عنده لا يعني إبدال لفظ محل لفظ فقط، أو أن يعوِّض الفظ المبدل دلالة اللفظ المبدل عنه من حيث الاستعارة أو المجاز الذي أصبح حقيقة بسبب كثرة الاستعمال بل تعداه إلى أن الدلالة الحقيقية تتمكّن عن طريق الكناية في التعويض عن دلالة اللفظ الأصل.

١٢ ـ كان كثير الحذر في إبداء رأيه تجاه بعض المفردات في القرآن الكريم التي قيل فيها أنها مُعرَّبة، وكان يميل إلى عربية بعضها والتي تواطأ القول بأعجميتها عند العلماء، غير أنّه لم ينكر أعجمية بعضها من نحو جبرائيل وميكائيل واسرافيل، لأن العربية في نظره لا يمكن أن يحيط بها إلا نبيّ أو وصيّ نبيّ.

١٣- اتبع ابن معصوم أسلوباً فنياً ناجحاً في عمله النقدي، تمثّل بالأخذ بركنّي اللغة، اللفظ والمعنى، فلم يأخذ بأحدهما من دون الآخر، لأنه يعد ذلك إخلالاً في العمل وقصوراً في تبيان الدلالة ووضوح الصورة التي يجب أن تكون في النص، فألزم نفسه بمعايير فنية ومنطقية، فضلاً عن معايير اللغة والذوق والجمال التي كان يتمتع بها.

١٤- سلك مسلكاً وسطاً في التصحيح اللغوي، فقد أخذ بالأفصح من كلام العرب، ولم يتشدد فيه، وذلك عندما يجد أن اللفظ المستعمل قد فشا على ألسنة الناس، وهذا إنما يصدر عن إيمانه بحيوية اللغة وتطورها.

١٥- استدرك على الفيروز أبادي كثيراً من المواد اللغوية، وصحّح له ما وقع فيه من وهم، وربما كانت بعض تصحيحاته ليست في محلها، بل كان الفيروز أبادي فيها هو الأصح.

١٦- تبيّن أن كثيراً من مستدركات الزبيدي في تاج العروس على الفيروزآبادي في القاموس المحيط، قد سبقه إليها ابن معصوم المدني، ولم يذكر الزبيدي ذلك له.

١٧- لم يتفق مع كل ما كان يراه الشيخ البهائي في فوائده الصمدية، بل كان يعارضه، وإنما صَدَر في ذلك عن استعانته بشواهد قرآنية أو شعرية أو غيرها.

١٨- لم يجعل القاعدة النحويّة حاكماً عليه مقابل النص، بل كان يروِّض القاعدة كي تتفق مع النص اللغوي ويعدها مشتقّة منه.

١٩- تأثر كثيراً بالشيخ البهائي، فسار على خطاه في التأليف، فألّف الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، وعمد كذلك إلى أن يؤلّف كتاب المِخْلاة وكتاب التذكرة في الفوائد النادرة على غرار الكشكول، ورياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين على طريقة حدائق الصالحين للبهائي.

٢٠- تأثر في دراسته النحوية بعلم الأصول، وأدخل قوانينه في الدرس النحوي وخاصة في حروف الجر واسمي الفاعل والمفعول والصفات المشبهة بالفعل

وصيغ المبالغة والمصدر.

٢١- خالف النحاة في بعض المسائل مقترباً من الأصوليين، عندما عَدَّ الزمان في اسم الفاعل زماناً عارضاً فيه وليس مدلولاً عليه في أصل الوضع، فهو كالمكان الذي يعدّ من لوازمه لا أصلاً فيه.

٢٢- غَلَبَتْ على منهجه في تقسيم مواده النحويّة ودراستها، نظريةُ العامل التي سيطرت على جميع أبواب كتابه.

٢٣- لم يفرد باباً للعامل كما فعل غيره، وهذه من حسناته، وإنما ضمَّنه أكثر موضوعاته.

٢٤- كان يأخذ بآراء المذهبين البصري والكوفي، فلا يفرض على نفسه مذهباً معيّناً، بل يأخذ بأصلح الآراء التي يجدها متّفقة مع النص، غير أنّه كان أكثر ميلاً منه إلى المذهب البصري.

٢٥- كان لمذهبه الشيعي الإمامي أثراً في دراساته ومباحثه في اللغة والنحو والبلاغة، غير أنه لا يذهب بعيداً عن طبيعة تلك المباحث.

٢٦- في تحديده لمعنى الحرف المعتمد على أصول الفقه، والمتمثّل في مسألة التحصيص وكون الحرف آلة لإيجاد المعنى، وأنّه لم يكن علامة، كان قد سبق في ذلك مدرسة النجف الأصولية الحديثة في هذا المفهوم، بزعمائها من نحو الشيخ محمد حسين النائيني والإمام أبي القاسم الخوئي والشهيد السيد محمد باقر الصدر وغيرهم — رضوان الله تعالى عليهم.

٢٧- يقول بنيابة الحروف والتضمين إعتماداً منه على الأثر الأصولي في دراساته النحوّية، والسبب في ذلك يعود إلى أن الحرف غير مستقل بالمفهومية وأنه آلة رابطة ومُوْجِدَة للمعاني.



المصادر

* القرآن الكريم

حرف الالف

* إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / عبداللطيف الزبيدي (ت٨٠٢هـ)- تحقيق الدكتور طارق الجنابي - بيروت - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية.

* الإبدال/ تاليف ابي الطيب عبدالواحد اللغوي الحلبي (المتوفى سنة ٣٥١هـ) - تحقيق عزالدين التنوخي - دمشق - سوريا-مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠م.

مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

* ابن جني النحوي/ د.فاضل صالح السامرائي - طبع بمطابع دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع - ساعدت جامعة بغداد على طبعه - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

* ابن سيده وجهوده في اللغة/ د.عبدالكريم شديد النعيمي - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية والنشر - سلسلة دراسات (٣٦٨) - ١٩٨٤م.

* ابن معصوم المدني أديباً وناقداً / د. كريم علكم الكعبي - العراق - النجف - مطبعة دار الضياء للطباعة والتصميم - الطبعة الأولى - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

*الإتقان في علوم القرآن/ تأليف الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (المتوفى سنة ٩١١هـ) - ضبطه وصححه وخرج آياته محمد هاشم سالم - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

* أجود التقريرات/ تأليف المحقق الكبير أستاذ الفقهاء والمجتهدين السيدأبوالقاسم الخوئي (١٣١٧ - ١٤١٣هـ) - تحقيق ونشر مؤسسة صاحب الأمر - قم المقدسة - المطبعة ستارة - الطبعة الأولى - ربيع الأول ١٤١٩هـ.

* أدب الكاتب/ تأليف أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة – اعتنى به فاتن محمد خليل اللبون – بيروت – لبنان – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى –١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

* الأزهية في علم الحروف/ تأليف علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ) – تحقيق عبدالمعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

* أساس البلاغة/ تاليف الإمام العلاّمة جارالله أبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (المتوفى سنة ٥٣٨هـ) – بيروت – دار صادر – ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* أسرارالعربية/ تصْنيف الإمام أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيدالأنباري(٥١٣– ٥٧٧هـ) –تحقيق د. فخرالدين صالح قدارة– بيروت–دار الجيل–الطبعة الأولى–١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

* أسرار النحو/ لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) – تحقيق د.أحمد حسن حامد – عمان – دار الفكر – د.ت.

* اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية/ د. فاضل الساقي – القاهرة – المطبعة العالمية.

* الأشباه والنظائر في النحو/ تأليف الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ) – وضع حواشيه غرّيد الشيخ – بيروت لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الثانية – ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

* إصلاح المنطق/ لابن السكيت (المتوفى سنة ٢٤٤هـ) – اعتنى بتصحيحه محمد مرعب – بيروت – لبنان – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الاولى – ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.

* الأصوات اللغوية/ تأليف الدكتور إبراهيم أنيس – مكتبة الانجلو المصرية – مطبعة محمد عبدالكريم حسّان – ١٩٩٩م.

* أصول الفقه/ الشيخ محمدرضا المظفر – مطبعة النعمان بالنجف – الطبعة الثانية – ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.

* إضطراب الكلم عند الزهاوي/ بقلم إبراهيم الوائلي الاستاذ المساعد في كلية الآداب – جامعة بغداد – بغداد – مطبعة الإيمان – ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

* الأطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)/ تأليف العلاّمة إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت٩٤٣هـ) – حققّه وعلّق عليه عبدالحميد هنداوي – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

* إعراب القرآن/ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (المتوفى سنة ٣٣٨هـ) – إعتنى به الشيخ خالد العليّ – بيروت – لبنان – دار المعرفة – الطبعة الثانية – ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

* أعلام العرب في العلوم والفنون/ عبد الصاحب عمران الدجيلي – النجف – مطبعة النعمان – الطبعة الثانية – ١٣٨٦هـ.

* أعيان الشيعة/ الإمام السيد محسن الامين – حققه السيد حسن الامين – دار التعارف للمطبوعات – الطبعة الخامسة – ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

* الأغاني/ لأبي الفرج الأصفهاني – بيروت – لبنان – عزالدين للطباعة والنشر.

* الأفعال/ تأليف أبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي – تحقيق دكتور حسين محمد محمد شرف – مراجعة دكتور محمد مهدي علاّم – القاهرة – الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

* الإقتضاب في شرح أدب الكتّاب/ تأليف ابي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (المتوفى سنة ٥٢١هـ) – تحقيق محمد باسل عيون السود – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

* الإقناع في العروض وتخريج القوافي/ تأليف الصاحب أبي القاسم اسماعيل بن عباد/ تحقيق محمد حسن آل ياسين – بغداد – منشورات المكتبة العلمية – مطبعة المعارف – الطبعة الأولى – ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م.

* الألفاظ الفارسية المعرّبة/ السيد آدي شير – بيروت – طبع في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين – ١٩٠٨م.

* أمالي الزجاجي/ لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (المتوفى سنة ٣٤٠هـ) – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – القاهرة – المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع – الطبعة

الأولى ١٣٨٢هـ.

* أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)/ للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت - لبنان - دار الكتاب العربي - الطبعة الثانية - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

* إنباه الرواة على أنباه النحاة/ تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الأولى - ١٣٦٩هـ ١٩٥٠هـ.

* الإنتصاف للفيروز آبادي من مستدركات الزبيدي/ د. خليل بنيان الحسون - بغداد - مطبعة التعليم العالي -١٩٨٨ م.

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧هـ) - مصر - شارع محمد علي - دار إحياء التراث العربية - المكتبة التجارية الكبرى.

* أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والإحساء والبحرين/ تأليف الشيخ علي بن الشيخ حسن البلادي البحراني (المتوفى سنة ١٣٤٠هـ) - أشرف على طبعه وتصحيحه محمدعلي رضا الطبسي - النجف الأشرف - مطبعة النعمان - ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

* أنوار الربيع في أنواع البديع/ تأليف السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني (١٠٥٢ - ١١٢٠هـ) - حققه وترجم لشعرائه شاكر هادي شكر - النجف الأشرف - مطبعة النعمان - الطبعة الأولى - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

* الإيضاح في علل النحو/ لأبي القاسم الزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧هـ) - تحقيق الدكتور مازن المبارك - بيروت - دار النفائس - الطبعة الثانية - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

حرف الباء

* البارع في ا اللغة/ لأبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (المتوفى سنة ٣٥٦هـ) - تحقيق

هاشم الطعّان – بغداد مكتبة النهضة، بيروت – دار الحضارة العربية – الطبعة الأولى – ١٩٧٥م.
* البحر المحيط/ تاليف أثيرالدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الشهير بأبي حيان الاندلسي الغرناطي (المتوفى سنة ٧٤٥هـ) – حقّق أصوله وعلّق عليه وخرّج أصوله د. عبدالرزاق المهدي – بيروت – لبنان – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
* بحوث بلاغية/ د. أحمد مطلوب – بغداد – مطبوعات المجمع العلمي – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
* بحوث في المعجمية العربية (المعجم العربي)/ د. عبدالله الجبوري – بغداد – منشورات المجمع العلمي – مطبعة المجمع العلمي – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
* بدايع الفوائد/ للإمام أبي عبدالله محمد بن ابي بكر الدمشقي المعروف بابن قيّم الجوزيّه (٦٩١-٧٥١هـ) – تصحيح وإضافة بعض التعليقات محمود غانم غيث – الناشر مكتبة القاهرة – مطبعة الفجالة الجديدة – الطبعة الثانية – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
* البدر الطالع / لمحمد بن علي الشوكاني_مصر_مطبعة السعادة_١٣٤٨ هـ .
* البرهان في علوم القرآن/ للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي – تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم – بيروت – لبنان – المكتبة العصرية – الطبعة الأولى – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة عيسى الحلبي وشركاه – الطبعة الأولى – ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.
* البهجة المرضية في شرح الألفية/ للسيوطي جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ) – صحّحه وحقّقه وعلّق عليه السيد قاسم الحسيني – قم – إيران – منشورات دار الحكمة – ١٣٧٦هـ.
* بيان إعجاز القرآن/ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (٣١٩ – ٣٨٨هـ) ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن – حقّقها وعلّق عليها محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر.
* البيان والتبيين/ لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ – تحقيق وشرح عبدالسلام هارون – بيروت – دار الفكر – الطبعة الرابعة – .

* تاج العروس من جواهر القاموس/ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي – مطبعة حكومة الكويت.الجزء ٦– تحقيق د. حسين نصار – ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م. / الجزء٧– تحقيق عبدالسلام هارون – ١٩٨٩م / الجزء ١٨– تحقيق عبدالكريم العزباوي – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

* تأريخ آداب العرب/ مصطفى صادق الرافعي – بيروت – لبنان – دار الكتاب العربي – الطبعة السادسة – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

* تأريخ آداب اللغة العربية/ جرجي زيدان – مصر – مطبعة الهلال بالفجالة – ١٩١٣م.

* تأريخ الأدب العربي/ كارل بروكلمان – نقله إلى العربية الدكتور عبدالحليم النجار – دار الكتاب الإسلامي – مطبعة ستارة – الطبعة الأولى – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

* تأريخ الأدب العربي في العراق/ تأليف عباس العزاوي – مطبوعات المجمع العلمي العراقي – مطبعة المجمع العلمي العراقي – ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

* تأصيل الجذور السامية وأثره في بناء معجم عربي حديث/ تأليف د. حسام قدّوري عبد – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

* التبيان/ لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) – تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي.

* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب/ صنعه أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (المتوفى سنة ٤٧٦هـ) – حققه وعلّق عليه الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان – بغداد – وزارة الثقافة والإعلام – دار الشؤون الثقافية العامة – الطبعة الأولى – ١٩٩٢م.

* الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعيبي – الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام – ١٩٨٠م.

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ جمال الدين بن عبدالله بن مالك (ت٦٧٢هـ) – تحقيق محمد كامل بركات – القاهرة – دار الكاتب العربي – ١٩٦٧م.

* تصنيف نهج البلاغة/ لبيب بيضون - إيران قم - مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي - مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي - الطبعة الثالثة - ١٤١٧هـ.

* تطوّر الجملة العربية بين النحويين والأصوليين/ د. صالح الظالمي - النجف الأشرف - مطبعة النجف الأشرف - الطبعة الثالثة - ١٤٢٩هـ.

* التطوّر اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه/ د. رمضان عبد التواب - القاهرة - مكتبة الخانجي - مطبعة المدني - الطبعة الثالثة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

* التعبير القرآني/ د. فاضل السامرائي - وزارة التعليم العالي البحث العلمي - جامعة بغداد - بيت الحكمة - ١٩٨٦ - ١٩٨٧م.

* التعبير القرآني والدلالة النفسية/ د. عبدالله محمد الجيوسي - دمشق - دار الغوثاني للدراسات القرآنية - الطبعة الثانية - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

* تعدّد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية/ د. عبدالكاظم محسن الياسري - جامعة الكوفة - كلية الآداب - كانون أول ٢٠٠٧م.

* التعريفات/ السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

* تفسير القرآن العظيم/ للإمام الجليل الحافظ عماد الدين، أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤هـ) - بيروت - لبنان - دار المعرفة للطباعة والنشر - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

* تكملة أمل الآمل/ تأليف الإمام السيد حسن الصدر (١٢٧٢ - ١٣٥٤هـ) - تحقيق حسين علي محفوظ، وعبدالكريم الدباغ وعدنان الدباغ - بيروت - لبنان - دار المؤرخ العربي - الطبعة الأولى -١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.

* التكملة والذيل والصلة/ الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى سنة ٦٥٠هـ) - تحقيق عبدالعليم الطحاوي - مراجعة عبدالحميد حسن - القاهرة - مطبعة دار الكتب - ١٩٧٠م.

* تناوب حروف الجر في لغة القرآن/ د. محمد حسن عواد - عمان - جبل الحسين - دار الفرقان -

الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

* تناوب المعنى الوظيفي للأدوات النحوية/ د. عبدالكاظم محسن الياسري - جامعة الكوفة - كلية الآداب - سلسلة كتاب الآداب - كانون أول ٢٠٠٧م.

* التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح/ تأليف أبي محمد عبدالله بن بري المصري (المتوفى سنة ٥٨٢هـ) تحقيق مصطفى حجازي - مراجعة علي النجدي ناصف - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الأولى - ١٩٨٠م.

* تهذيب اللغة/ لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠هـ) / تحقيق يعقوب عبدالنبي - مراجعة محمد علي النجار - القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مطبعة سجل العرب.

* تيسير النحو وبحوث أخرى/ د. خديجة الحديثي - منشورات المجمع العلمي - مطبعة المجمع العلمي - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

حرف الجيم

* جمهرة أشعار العرب/ تأليف ابي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي - بيروت - دار صادر، دار بيروت - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

* جمهرة اللغة/ ابن دريد ابي بكر محمد بن الحسن الازدي البصري (المتوفى سنة ٣٢١هـ) - حيدر آباد الركن - مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الطبعة الأولى - ذي القعدة ١٣٤٥هـ - اعادت طبعه مكتبة المثنى ببغداد.

حرف الحاء

* حاشية نعمة الله الجزائري على شرح الجامي/ نعمة الله الجزائري - طبعة حجرية.

* الحجة في القراءات السبعة/ تأليف أبي عبدالله بن احمد بن خالويه (المتوفى سنة ٣٧٠هـ) - تحقيق أحمد مزيد المزيدي - قدّم له الدكتور فتحي حجازي - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

* الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية/ السيد علي خان الكبير بن معصوم المدني – طبعة حجرية – ١٢٩٧هـ.

* الحدود في النحو/ للرماني – ضمن ثلاث رسائل في النحو واللغة – حققها وشرحها وعلّق عليها الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني – بغداد – المؤسسة العامة للصحافة والطباعة – دار الجمهورية – ١٣٨٨هـ – ١٩٦٩م.

* الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية/ د. محمد ضاري حمادي – بيروت – لبنان – مؤسسة المطبوعات العربية – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

* حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث/ د. محمد ضاري حمادي – الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر – ١٩٨٠م.

* الحركة اللغوية في الاندلس منذ الفتح العربي حتى عصر ملوك الطوائف/ البير حبيب مطلق – صيدا – بيروت – المكتبة العصرية – ١٩٦٧م.

* الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي/ د. عبداللطيف حمزة – دار الفكر – لجنة الجامعيين – لنشر العلم – الطبعة الأولى – د.ت .

* حروف المعاني/ صنّفه أبوالقاسم عبدالرحمن بن أبي اسحاق الزجاجي (المتوفى سنة ٣٤٠هـ) – حققه وقدّم له د. علي توفيق الحمد – أربد – الأردن – مؤسسة الرسالة – دار الأمل.

حرف الخاء

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) – تحقيق عبدالسلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – مطبعة المدني – الطبعة الرابعة – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

* الخصائص/ صنعة أبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق محمد علي النجار – بغداد – وزارة الثقافة والإعلام – دار الشؤون الثقافية العامة – الطبعة الرابعة – ١٩٩٠م.

* خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد/ محمد مبارك – معهد الدراسات العالمية – ١٩٦٠م.

* خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر/ تأليف محمد أمين بن فضل الله المحبّي الحنفي (المتوفى سنة ١١١١هـ) - تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

حرف الدال

* دراسات في الادوات النحوية/ د. مصطفى النحاس - جامعة الكويت - كلية الآداب - شركة الربيعان للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - ١٩٨٦م.

* دراسات في اللغة/ الشيخ محمد الخضر حسين - جمع وتحقيق علي الرضا التونسي - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

* دراسات في فقه اللغة/ د. صبحي الصالح - بيروت - دار العلم للملايين - الطبعة الثانية - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

* دراسات قرآنية/ د. محمد حسين علي الصغير - مكتب الإعلام الإسلامي - الطبعة الثانية - ١٤١٣هـ.

* الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني/ د. حسام سعيد النعيمي - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد - ١٩٨٠م.

* الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل صالح السامرائي - بغداد - مطبعة الرشاد - ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

* الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة/ صدر الدين علي خان المدني الشيرازي الحسيني (المتوفى سنة ١١٢٠هـ - ١٧٠٨م) قدم له العلاّمة الكبير السيد محمدصادق بحرالعلوم - النجف الأشرف - المطبعة الحيدرية - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

* درّة الغواص في أوهام الخواص/ للقاسم بن علي الحريري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - صيدا - بيروت - المكتبة العصرية - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

* الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة/ لابن حجر العسقلاني_تحقيق محمد سيد جاد الحق_مصر_دار

الكتب الحديثة_١٩٦٦م .

* دروس في المذاهب النحوية/ د. عبدالكاظم محسن الياسري - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - سلسلة كتاب الآداب - الطبعة الأولى - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

* دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني/ د. محمد ياس خضر الدوري - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

* دلائل الإعجاز/ تأليف الشيخ الإمام عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (المتوفى سنة ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ) - قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر - القاهرة - مكتبة الخانجي - الشركة الدولية للطباعة - الطبعة الخامسة - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

* دلالة الألفاظ/ د. إبراهيم أنيس - مكتبة الإنجلوا المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٦٣م.

* دور الكلمة في اللغة/ ستيفن أولمان - ترجمه وقدّم له وعلّق عليه د. كمال بشر - المطبعة النعمانية - الطبعة الثالثة - ١٩٧٢م.

* ديوان ابن معصوم/ تحقيق شاكر هادي شكر - بيروت - لبنان - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

*ديوان أبي نؤاس برواية الصولي ـ تحقيق الدكتور بهجت عبد الغفور الحديثي ـ بغداد ـ دار الرسالة ـ ١٩٨٠ م .

* ديوان امريء القيس/ ضبطه وصحّحه الأستاذ مصطفى عبدالشافي - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الخامسة - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

* ديوان البحتري/ حققه وعلّق حواشيه وقدّم له الدكتور عمر فاروق الطبّاع - بيروت - لبنان - شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

* ديوان حاتم الطائي ـ بيروت ـ دار صادر للطباعة و النشر، دار بيروت للطباعة و النشر ـ ١٣٨٣ هـ ـ١٩٦٣ م .

* ديوان رؤبة بن العجاج - نشر وليم بن الورد.

* ديوان زيد الخيل ـ بيروت ـ دار صادر .

* ديوان العجاج/ رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه/ تحقيق د. عزة حسن ـ بيروت ـ مكتبة دار الشرق – ١٩٧١م.

* ديوان الفرزدق/ بيروت – دار صادر – ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.

* ديوان لبيد بن ربيعة العامري ـ دار صادر ـ بيروت.

* ديوان مسكين الدارمي ـ جمعه و حققه عبد الله الجبوري و خليل ابراهيم العطية ـ بغداد ـ مطبعة دار البصري ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٧٠ م .

* ديوان مهيار الديلمي – دار الكتب المصرية – مطبعة دار الكتب المصرية – الطبعة الأولى – ١٣٤٤هـ – ١٩٢٥م.

* ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق وشرح كرم البستاني – بيروت – دار صادر.

حرف الذال

* الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ تأليف العلاّمة الشيخ أغابزرك الطهراني – إيران – قم – مؤسسة مطبوعات إسماعليان.

حرف الراء

* رحلة ابن معصوم المدني أو سلوة الغريب وأسوة الأديب/ ابن معصوم المدني – تحقيق شاكر هادي شكر – بيروت – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

* الرسالة/ للإمام محمد بن إدريس الشافعي – تحقيق د. عبداللطيف الهميّم ود. ماهر ياسين الفحل – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

* روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات/ تأليف الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري – بيروت – الدار الإسلامية – الطبعة الأولى – ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

* رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين الإمام علي بن الحسين (ع) / تأليف العلامة

الأريب الفاضل الأديب السيد علي خان الحسيني المدني الشيرازي (المتوفى سنة ١١٢٠هـ) – تحقيق السيد محسن الحسيني الأميني – طبع مؤسسة النشر الإسلامي – الطبعة الرابعة – محرم الحرام ١٤٢٥هـ.

* رياض العلماء وحياض الفضلاء/ العلاّمة الميرزا عبد الله أفندي الأصفهاني (من أعلام القرن الثاني عشر) – باهتمام السيد محمود المرعشي – تحقيق السيد أحمد الحسيني – قم – إيران – مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي – ١٤٠٣هـ.

حرف الزاي

* الزاهر في معاني كلمات الناس/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (المتوفى سنة ٣٢٨هـ) – تحقيق د. حاتم صالح الضامن – الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر – ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* الزبيدي في كتابه تاج العروس/ د. هاشم طه شلاش – دار الكتاب للطباعة – الطبعة الأولى – ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

حرف السين

* سبحة المرجان في آثار هندستان/ غلام على آزاد – طبعة حجرية – ١٣٠٣هـ.

* سر صناعة الإعراب/ تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) – تحقيق محمد حسن محمد علي إسماعيل – شارك في التحقيق أحمد رشدي شحاته النجار – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

* سلافة العصر في محاسن الشعر بكل مصر/ للعلاّمة السيد علي خان المدني/ المكتبة المرتضوية.

حرف الشين

* شرح ابن عقيل/ قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (٦٩٨ –

٧٦٩هـ) – الطبعة الثانية.

* شرح التسهيل – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ تأليف جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) – تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

* شرح الحدود النحوية/ لعبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي (المتوفى سنة ٩٧٢هـ) – دراسة وتحقيق الدكتور زكي فهمي الآلوسي – طبع بمطابع دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – ١٩٨٨م.

* شرح الرضي على الكفاية/ تأليف محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي – تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر – مؤسسة الصادق للطباعة والنشر – الطبعة الثانية – د.ت .

* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري – طهران – إيران – دار الكوخ للطباعة والنشر – مطبعة شريعت – الطبعة الأولى.

* شرح الفصيح/ لابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) – دراسة وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم – وزارة الثقافة والإعلام – دائرة الآثار والتراث – الطبعة الأولى – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

* شرح الفصيح في اللغة/ لأبي منصور ابن الجبان – دراسة وتحقيق د. عبدالجبار جعفر القزّاز قدّم له المرحوم الأستاذ إبراهيم الوائلي – بغداد – وزارة الثقافة والإعلام – دار الشؤون الثقافية العامة – ١٩٩١م.

* شرح القاموس المحيط – المسمّىَ : إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس/ لمحمد بن الطيب الفاسي الشرقي (المتوفى سنة ١١٧٠هـ) – حققه وشرح غامضه وقدّم له الأستاذ الدكتور مناف مهدي الموسوي – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الأشتراكية العظمى – الزاوية – دار شموع لثقافة – الطبعة الاولى – ٢٠٠٧م.

* شرح قطر الندى وبل الصدى/ تصنيف أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (المتوفى في سنة ٧٦١هـ) – بيروت – لبنان – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الحادية عشر – ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.

* شرح المقدمة المحسبة/ للطاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى سنة ٤٦٩هـ) - تحقيق خالد عبد الكريم - الكويت - الطبعة الأولى - ١٩٧٦م.

* الشعر والشعراء/ لابن قتيبة - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - القاهرة - دار المعارف.

* الشعراء نقّاداً/ د. عبدالجبار المطلبي - بغداد - وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة الطبعة الاولى - ١٩٨٦م.

* شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل/ تأليف شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي - قدّم له ووثّق نصوصه وشرح غريبه د. محمد كشّاش - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

* الشيعة في مسارهم التأريخي/ السيد محسن الامين العاملي - ايران - قم - مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامي - الطبعة الثانية - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

حرف الصاد

* الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها/ أبو الحسن أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) - حقّقه وقدّم له مصطفى الشومي - بيروت - لبنان - مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

* الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية/ تاليف إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبدالغفور عطار - مصر - دار الكتاب العربي - ١٣٧٧هـ.

* الصرف الواضح/ تأليف عبدالجبار علوان النايلة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة الموصل - مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

* الصورة الفنية في المثل القرآني - دراسة نقدية بلاغية/ د. محمد حسين علي الصغير - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد - ١٩٨١م.

حرف الضاد

* ضحى الإسلام/ تأليف أحمد أمين - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة السادسة

١٩٦٢م.

* الضوء اللامع / لشمس الدين السخاوي ـ بيروت ـ نشر دار مكتبة الحياة .

حرف الطاء

* طبقات أعلام الشيعة/ تأليف العلاّمة الشيخ أغابزرك الطهراني – تحقيق ولده علي نقي منزوي الناشر : مؤسسة انتشارات وچاب دانشكاه تهران – ١٣٧٢ هـ ش.

* طبقات فحول الشعراء/ محمد بن سلام الجمحي – قراه وشرحه محمود أحمد شاكر – دار المدني بجدة.

* الطراز الأول والكناز لما عليه لغة العرب المعوّل/ للإمام اللغوي الأديب السيد علي بن احمد بن محمد معصوم الحسيني المعروف بابن معصوم المدني (ت ١١٢٠هـ) – تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم – إيران – مطبعة ستارة – الطبعة الأولى – ربيع الأول ١٤٢٧هـ.

حرف العين

* العباب الزاخر واللباب الفاخر/ تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني (٥٧٧-٦٥٠هـ) – تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين – بغداد – مطبعة المعارف – الطبعة الأولى – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

* العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)/ من عمل يوهان فك – نقله إلى العربية وحققّه وفهرس له الدكتور عبدالحليم النجار – القاهرة – مكتبة الخانجي بمصر – مطبعة دار المعارف العربي – ١٣٧٠هـ – ١٩٥١م.

* العربية بين أمسها وحاضرها/ د. إبراهيم السامرائي – الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والفنون – بغداد – دار الحرية للطباعة – ١٩٧٨م.

* علم الدلالة/ د. أحمد مختار عمر – عالم الكتب – الطبعة الخامسة – ١٩٩٨م.

* علم الدلالة – دراسةً وتطبيقاً/ د. نور الهدى لوشين – د.ت، د.ط .

علم اللغة/ د. علي عبدالواحد وافي – القاهرة – دار نهضة مصر للطباعة والنشر – الطبعة التاسعة.

* علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي/ د. محمود السعران – بيروت – دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

* علم اللغة العربية – مدخل تأريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية/ د. محمود فهمي حجازي – القاهرة – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – د.ت .

* العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده/ تأليف أبي عليّ الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (٣٩٠-٤٥٦هـ) حققه وفصّله وعلّق عليه محمد محيي الدين عبدالحميد – بيروت – لبنان – دار الجيل – الطبعة الرابعة – ١٩٧٢ .

* العنوان في القراءات السبع/ لأبي ظاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأندلسي (المتوفى سنة ٤٥٥هـ) – حققه وقدّم له د. زهير زاهد، د. خليل العطية – النجف الأشرف – مؤسسة المنار العراقية – الطبعة الثانية.

* العين/ للخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة ١٧٥هـ) – تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي تصحيح الأستاذ أسعد الطيب – إيران، قم – مطبعة الباقري – الطبعة الأولى – ١٤١٤هـ.

حرف الغين

* الغدير في الكتاب والسنّة والأدب/ عبد الحسين أحمد الاميني النجفي – بيروت – لبنان – دار الكتاب العربي – الطبعة الرابعة – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

حرف الفاء

*الفائق / للزمخشري-تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل –القاهرة – ١٩٧١م.

* فحولة الشعراء/ للإمام الأديب الراوية الناقد أبي سعيد الأصمعي – تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي وطه حسن الزيني – القاهرة – المطبعة المنيرية بالأزهر – الطبعة الأولى – ١٣٧٢هـ –

١٩٥٣م.

* الفروق اللغوية – للإمام الأديب اللغوي أبي هلال العسكري – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – د.ت .

* فصول في فقه اللغة/ د. رمضان عبدالتواب – الشركة الدولية للطباعة – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة السادسة – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

* الفصيح/ لأبي العباس ثعلب (٢٠٠ – ٢٩١هـ) – تحقيق ودراسة د. عاطف مدكور – مصر – دار المعارف – مطابع سجل العرب – ١٩٨٤م.

* الفعل – زمانه وأبنيته/ د. إبراهيم السامرائي – بيروت – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

* فقه اللغة وخصائص العربية/ د. كاصد ياسر الزيدي – جامعة الموصل – مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ١٤٠٧هـ – ١٩٧٨م.

* فلسفة المنصوبات في النحو العربي/ د. عائد كريم علوان الحريزي – العراق – ٢٠٠٨م.

* الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية/ خاتم المحدثين حاج شيخ عباس القمي – تحقيق ناصر باقري بيدهندي – مؤسسة بوستان كتاب – مركز الطباعة والنشر لمكتب الإعلام الإسلامي – ١٣٨٥هـ .

* في أدب العصور المتأخرة/ د. ناظم رشيد – الموصل – جامعة الموصل – كلية الآداب – مكتبة بسام – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

* في اللهجات العربية – د. إبراهيم انيس – القاهرة – مكتبة الإنجلو المصرية – مطبعة ابناء وهبة حسان – ٢٠٠٢م.

* في النحو العربي/ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث/ د. مهدي المخزومي – مصر – مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – الطبعة الأولى – في شهر محرم ١٣٨٦هـ – مايو ١٩٦٦م.

* في النحو العربي – نقد وتوجيه/ د. مهدي المخزومي – العراق – بغداد – دار الشؤون الثقافية

العامة – الطبعة الثانية – ٢٠٠٥م.

حرف القاف

* القاموس المحيط/ لمجدالدين الفيروز آبادي – مصر – المكتبة التجارية الكبرى – مطبعة السعادة.

* القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم/ أ.د. خالد إسماعيل علي – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

* القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث/ د. مي فاضل الجبوري – بغداد – وزارة الثقافة والإعلام – دار الشؤون الثقافية العامة – ٢٠٠٠م.

حرف الكاف

* كتاب سيبويه/ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر – تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون – القاهرة – مكتبة الخانجي

الجزء الأول – الشركة الدولية للطباعة – الطبعة الرابعة – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

الجزء الثاني – الشركة الدولية للطباعة – الطبعة الثالثة – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

الجزء الثالث – الشركة الدولية للطباعة – الطبعة الخامسة – ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

الجزء الرابع – مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض – الطبعة الثانية – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

الجزء الخامس – الشركة الدولية للطباعة – الطبعة الرابعة – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م.

* الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ – ٥٣٨هـ) – تحقيق عبدالرزاق المهدي – بيروت – لبنان – دار إحياء التراث العربي/ الطبعة الاولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

* الكشّاف المتقى في فضائل عليّ المرتضى/ كاظم عبود الفتلاوي – مكتبة الروضة الحيدرية – منشورات لسان الصدق – الطبعة الأولى – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ للعالم الفاضل والمؤرخ الكامل الاديب مصطفى بن

عبدالله الشهير بحاجي خليفة - بيروت - لبنان - مؤسسة التأريخ العربي - دار إحياء التراث العربي.

* الكلم الطيب والغيث الصيّب/ تأليف صدرالدين بن أحمد نظام الدين الحسيني المشهور بالسيد علي خان، وفي ضمنه حسن البياني المشهور بدعاء السيفي - انتشارات كتابخانة أرومية - طبعة حجرية.

* الكنى والالقاب/ تأليف المحقّق الشهيد والمؤرّخ الكبير الشيخ عباس القمي - النجف - المطبعة الحيدرية - ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

* كنز العرفان في معرفة آل السيد علي خان المدني/ عبدالجليل آل سيد علي خان المدني - النجف - المطبعة الحيدرية - ١٩٧٣م.

حرف اللام

* لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث/ تأليف العلاّمة الشهير الشيخ يوسف البحراني (المتوفى سنة ١١٨٦هـ) - حقّقه وعلّق عليه العلاّمة الكبير السيد محمد صادق بحر العلوم - مطبعة النعمان - الطبعة الثانية - ١٩٦٩م.

* لحن العوام/ تأليف أبي بكر محمد بن حسن بن مذحج الزبيدي (٣١٩ - ٣٧٩هـ) - تحقيق وتعليق وتقديم د. رمضان عبدالتواب - المطبعة الكمالية - الطبعة الأولى - ١٩٦٤م.

* لسان العرب/ للإمام العلاّمة ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١هـ) - بيروت - لبنان - مؤسسة التأريخ العربي - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثالثة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

* اللغة/ ج - فندريس - ترجمة - الدواخلي والقصّاص - القاهرة - مطبعة دار البيان.

* اللغة العربية معناها ومبناها/ د. تمام حسّان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مطابع الهيئة المصرية للكتاب - ١٩٧٣م.

* اللغة والمجتمع/ د. علي عبدالواحد وافي - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.

* اللمع في العربية – تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) – تحقيق حامد المؤمن – النجف الأشرف – منشورات جمعية منتدى النشر – مطبعة العاني – بغداد – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

حرف الميم

* ماتلحن فيه العامة/ لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي (١١٩ – ١٨٩هـ) – حققه وقدّم له وعلّق عليه الدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي بالقاهرة – مكتبة الرفاعي بالرياض – مطبعة المدني – الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م.

* مباحث الدليل اللفظي/ محمود الهاشمي – النجف الأشرف – مطبعة الآداب – ١٩٧٧م.

* مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته/ أ.د. عائد كريم علوان الحريزي – العراق – ٢٠٠٨م.

* المباحث اللغوية في العراق/ د. مصطفى جواد – القاهرة – معهد الدراسات العربية – ١٩٥٥م.

* المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر/ تأليف ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد عبدالكريم بن الاثير الجزري (المتوفى سنة ٦٣٧هـ) – حققه وعلّق عليه الشيخ كامل محمد محمد عويضة – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

* مجاز القرآن/ صنعة أبي عبيدة معمّر بن المثنى التيمي (المتوفى سنة ٢١٠هـ) – عارضه بأصوله وعلّق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين – بيروت – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

* مجمع البيان في علوم القرآن/ لمؤلفه الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي – وقف على تصحيحه وتحقيقه والتعليق عليه الفاضل المتّبع الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاّتي – بيروت – دار إحياء التراث العربي – ١٣٩٧هـ.

* مجمل اللغة/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) – راجعه ودقّق أصوله محمد طعمة – بيروت – لبنان – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى – ١٤٢٦هـ –

* محاضرات في أصول الفقه – تقريرات السيد الخوئي/ محمد اسحاق الفياض – النجف – مطبعة الآداب.

* المحيط في اللغة/ كافي الكفاة الصاحب إسماعيل بن عباد (٣٢٦ – ٣٨٥هـ) – تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين – الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر – ١٩٨١م.

* مخارج الحروف وصفاتها/ للإمام أبي الأصبغ السماتي الأشبيلي المعروف بابن الطحان (المتوفى بعد سنة ٥٦٠هـ) – تحقيق د. محمد يعقوب تركستاني – الطبعة الأولى – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

* المخصّص/ تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (المتوفى سنة ٤٥٨هـ) – دار السرور – د.ت .

* المدارس النحوية/ د. خديجة الحديثي – مطبعة جامعة بغداد – الطبعة الثانية – ١٤١٠هـ .

* المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة – د. عبدالعال سالم مكرّم – بيروت – القاهرة – دار الشروق – مطابع الشروق.

* المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان/ تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٧هـ) – دراسة وتحقيق مأمون بن محي الدين الجنّان – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الثانية – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

* المدخل إلى أصوات العربية/ د. غانم قدّوري الحمد – منشورات المجمع العلمي – مطبعة المجمع العلمي – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ د. مهدي المخزومي – بيروت – لبنان – دار الرائد العربي – الطبعة الثالثة – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

* المذكر و المؤنث / تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت ٢٨٥ هـ) - حققه وقدّم له و علق عليه د.رمضان عبد التواب و صلاح الدين الهادي - الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة - مطبعة دار الكتب - ١٩٧٠ م .

* مراتب النحويين/ تأليف عبدالواحد بن علي أبو الطيب اللغوي - تحقيق ابو الفضل إبراهيم – صيدا – بيروت – المكتبة العصرية – الطبعة الأولى – ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

* مرقاة الأصول بحوث تمهيدية في أصول الفقه/ تأليف آية الله العظمى الشيخ بشير النجفي - مطبعة سليمان زاده - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ.

* المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ العلاّمة السيوطي - شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي - صيدا - بيروت - المكتبة العصرية - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

* المصباح المنير/ تأليف العالم العلاّمة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (المتوفى سنة ٧٧٠هـ) - ايران - قم - منشورات دار الهجرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ.

* مصطفى جواد وجهوده اللغوية/ د. محمد عبدالمطلب البكاء - بغداد - وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - الطبعة الثانية - ١٩٨٧م.

* المطوّل (شرح تلخيص مفتاح العلوم)/ تاليف العلاّمة سعدالدين بن مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٢هـ) - تحقيق عبدالحميد هنداوي - بيروت : لبنان - دار الكتب العلمية.

* المعاجم اللغوية - بداءتها وتطوّرها/ د. أميل يعقوب - بيروت - لبنان - دار العلم للملايين.

* معالم الدين/ الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (ت ١٠١١هـ) - النجف الاشرف - مطبعة الآداب.

* معالم الوصول إلى كفاية الأصول/ الإمام السيد عبدالكريم علي خان - تقديم باقر شريف القريشي - بيروت - لبنان - دار الزهراء - الطبعة الأولى - ١٤٠١هـ - ١٩٩١م.

* معاني الأبنية في العربية/ د. فاضل صالح السامرائي - الطبعة الأولى - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

* معاني الحروف/ تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (٢٩٦ - ٣٨٤هـ) - حققه وخرّج شواهده وعلّق عليه وقدّم له وترجم للرماني وأرّخ لعصره د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي - القاهرة - دار نهضة مصر للطبع والنشر - مطبعة دار العالم العربي.

* معاني القرآن/ تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (المتوفى سنة ٢٠٧هـ) - تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - دار السرور - د.ت.

* معاني النحو/ د. فاضل صالح السامرائي - عمان دار الفكر - الطبعة الثانية - ١٤٢٣هـ -

٢٠٠٣م.

* معترك الأقران في إعجاز القرآن/ للشيخ العلاّمة أبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (المتوفى سنة ٩١١هـ) – ضبطه وصحّحه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

* معجم المؤلفين – تراجم مصنّفي الكتب العربية/ تأليف عمر رضا كحالة – بيروت – الناشر مكتبة المتنبي ودار إحياء التراث العربي – د.ت .

* معجم المطبوعات العربية والمعرّبة/ يوسف سركيس – مصر – مطبعة سركيس – ١٣٤٦هـ – ١٩٢٨م.

* المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم/ وضعه محمد فؤاد عبدالباقي – دار مطابع الشعب.

* المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم/ لأبي منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد الخضر (٤٦٥ – ٥٤٠هـ) تحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد محمد شاكر – القاهرة – مطبعة دار الكتب المصرية – الطبعة الأولى – ١٣٦١هـ .

* المغني في ابواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن)/ إملاء القاضي ابي الحسن عبدالجبار الأسدآبادي (المتوفى سنة ٤١٥هـ) قوّم نصّه على نسختين خطيتين امين الخولي – د.ت .

* المغني في علم النحو/ للإمام العلاّمة الجاربردي الشافعي، أبو المكارم فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف/ تحقيق قاسم الموشي أبو محمد أنس – بيروت – دار صادر – الطبعة الاولى – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ ابن هشام الأنصاري – قدمّه ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد، أشرف عليه وراجعه د. أميل يعقوب – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الثانية – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

* مفردات ألفاظ القرآن/ العلاّمة الراغب الاصفهاني – تحقيق صفوان عدنان داوودي – ايران – قم – منشورات دوي القربى – الطبعة الرابعة – ١٤٢٥هـ .

* المفصّل في علم العربية/ تأليف الأستاذ الإمام الأجل فخر خوارزم أبي القاسم محمود بن عمر

الزمخشري (المتوفى سنة ٥٣٨هـ) – وبذيله كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصّل للسيد محمد بدرالدين أبي فراس النعساني الحلبي – بيروت – لبنان – دار الجيل.

* المقالات الغرّية/ محمد صادق التبريزي – ايران – طبعة حجرية – ١٣١٥هـ.

* مقالات في اللغة والأدب/ د. تمام حسّان – عالم الكتب – الطبعة الأولى – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

* مقاييس اللغة/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) – اعتنى به الدكتور محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان – بيروت – دار إحياء التراث العربي – ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

* المقتصد في شرح الإيضاح/ لعبدالقاهر الجرجاني – تحقيق د. كاظم بحر مرجان – الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر – ١٩٨٢م.

* المقتضب/ تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (المتوفى سنة ٢٨٥هـ) – تحقيق حسن حمد – مراجعة أميل يعقوب – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

* مقدمة الصحاح/ تاليف أحمد عبدالغفور عطار – بيروت لبنان – دار العلم للملايين – الطبعة الرابعة – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

* المقرّب/ تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (المتوفى سنة ٦٦٩هـ) – تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري – بغداد – مطبعة العاني – ١٩٨٦م.

* ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل/ تأليف الإمام أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي (المتوفى سنة ٧٠٨هـ) – وضع حواشيه عبدالغني محمد علي القاسمي – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

* من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري – القاهرة – مكتبة وهبة – الطبعة الأولى – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

* من أسرار اللغة / تأليف د. إبراهيم انيس – مكتبة الإنجلو المصرية – مطبعة محمد عبدالكريم

حسان – ٢٠٠٣م.

* المنهج الإستداركي النقدي في اللغة ودور السيد علي خان المدني في تطويره وتنميقه – دراسة معجمية – السيد علي الشهرستاني ـ قم المقدسة – منشورات الإجتهاد – الطبعة الأولى – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

* المهذّب في علم التصريف/ تأليف د. هاشم طه شلاش، د. صلاح الفرطوسي، د. عبدالجليل عبيد حسن – مكتبة اللغة العربية – شارع المتنبي – مطبعة التعليم العالي في الموصل – ١٩٨٩م.

* مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح/ تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن أبي يعقوب المغربي (ت١١٢٨هـ) – تحقيق خليل إبراهيم خليل – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

* ميزان الذهب في صناعة شعر العرب/ السيد أحمد الهاشمي – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

حرف النون

* نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري/ د. محمد حسين علي الصغير – مطبعة المجمع العلمي العراقي – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

* نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس/ تأليف العلاّمة السيد العبّاسي المكي الحسيني الموسوي (المتوفى حدود سنة ١١٨٠هـ) – وضع المقدمة محمد مهدي الخرسان – النجف الأشرف – المكتبة الحيدرية – ١٣٧٨هـ – ١٩٦٧م.

* نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية (مقارنة بين النحو الكوفي والنحو البصري)/ كريم مرزه الأسدي- سورية – دمشق – دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ٢٠٠٣م.

* نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة/ الشيخ محمد الطنطاوي – مصر – دار المعارف – الطبعة الثالثة.

* النشر في القراءات العشر/ تأليف الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (المتوفى سنة ٨٣٣هـ) – قدّم له صاحب الفضلية الأستاذ علي محمد الطبّاع – خرّج آياته

الشيخ زكريات عميرات – بيروت – لبنان – دار الكتب العلمية – الطبعة الثالثة – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

* نشوة السلافة ومحل الإضافة/ تأليف العلاّمة الأديب محمدعلي بن بشارة آل موحي الخيقاني النجفي – تحقيق وتقديم محمد السيد علي بحر العلوم – النجف الاشرف – مكتبة الإمام الحكيم العامة.

* نظرات في اللغة والنحو/ تأليف العلاّمة المرحوم طه الراوي – بيروت – منشورات – المكتبة الاهلية – الطبعة الأولى – ١٩٦٢م.

* نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة/ محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبّي (١٠٦١ – ١١١١هـ) – تحقيق عبد الفتاح محمد حلو – عيسى البابي الحلبي وشركاه – الطبعة الأولى – ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

* النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري/ نعمة رحيم العزاوي – الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والفنون – ١٩٧٨م.

* النكت في إعجاز القرآن/ لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٦هـ) – ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن – حقّقها وعلّق عليها محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام – مصر – دار المعارف.

* النهاية في غريب الحديث والأثر/ للإمام مجدالدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجوزي (ابن الأثير) (٥٤٤- ٦٠٦هـ) – تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي – إيران – قم – مطبعة شريعت – الطبعة الأولى – ١٤٤٦هـ.

* النوادر في اللغة/ لأبي زيد الأنصاري – تحقيق ودراسة محمد عبدالقادر أحمد – دار الشروق – الطبعة الأولى – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

حرف الهاء

* هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين)/ مؤلفه إسماعيل باشا البغدادي – استانبول وكالة

المعارف الجليلة في مطبعتها البهية سنة ١٩٥١م. أعادت طبعه بالأوفيست دار إحياء التراث العربي في بيروت.
حرف الواو
*الوشائج بين السريانية والعربية/ هيئة اللغة السريانية في المجمع العلمي - منشورات المجمع العلمي - مطبعة المجمع العلمي - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
* وضح البرهان في مشكلات القرآن/ تأليف العلاّمة محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري الغزنوي الملقّب ببيان الحق النيسابوري - تحقيق صفوان عدنان داوودي - دمشق دار القلم، بيروت والدار الشامية - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

المخطوطات:
* الثَبَت الجديد في معرفة المشايخ والأسانيد/ كاظم عبود الفتلاوي - مخطوط في مكتبة المؤلّف.
* الطراز الأول / السيد علي خان المدني - مكتبة الإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء العامة - النجف الأشرف - العراق - تسلسل ٩٦٩ .

الرسائل الجامعية:
* التغليب في القرآن الكريم/ عبدالوهاب حسن حمد - إشراف الدكتور فاضل صالح السامرائي - جامعة بغداد - كلية الآداب - صفر ١٤١١هـ - ايلول ١٩٩٠م - رسالة دكتوراه.
* الدرس البلاغي في ((أنوار الربيع في انواع البديع))لابن معصوم المدني/ ليلى سعدالله ناجي - اشراف أ.م.د. فاضل عبود التميمي - جامعة ديالى - كلية التربية - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م- رسالة ماجستير.
* دعاء الإمام علي عليه السلام - دراسة نحوية إسلوبية/ محمد إسماعيل عبدالله - إشراف الأستاذ الدكتور علي ناصر غالب - جامعة بابل - كلية التربية - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م - رسالة ماجستير.
* الظواهر اللغوية في كتب إعجاز القرآن حتى نهاية القرن الخامس الهجري - عادل عباس هويدي - إشراف الأستاذ الدكتور عبد الكاظم محسن الياسري - جامعة الكوفة - كلية الآداب -

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م - رسالة ماجستير.

* الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية للسيد بهاء الدين محمد بن محمد باقر المختاري - دراسة وتحقيق - محمد نوري الموسوي - إشراف - جامعة بابل - كلية التربية.

* المباحث اللغوية في رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين لـ(علي خان المدني ١١٢٠هـ) علي عباس علوان - اشراف أ.م.د. عبدالإله علي جويعد - جامعة القادسية - كلية الآداب - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. رسالة ماجستير.

* مظاهر التصويب اللغوي في كتب لحن العامة من القرن الثاني حتى نهاية القرن الرابع الهجري/ أحلام فاضل عبود - إشراف الدكتور الوالي - جامعة بغداد - كلية الآداب - جمادي الآخرة ١٤٠٣هـ - شباط ١٩٨٣م. رسالة دكتوراه.

الدوريات :

* مجلة الذخائر - مجلة فصلية محكمة تُعنى بالآثار والتراث والمخطوطات والوثائق - صاحبها ورئيس تحريرها كامل سلمان الجبوري - العددان ١٩و٢٠ - السنة الخامسة صيف - خريف ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

* مجلة المورد - المجلد السادس - العدد الأول - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. الجمهورية العراقية - وزارة الإعلام.

* الموسوعة الثقافية - العدد ٦ - سلسلة شهرية تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة (أبو حيان التوحيدي لغوياً) د. نعمة رحيم العزاوي - الطبعة الاولى - ٢٠٠٤م.

* الموسوعة الصغيرة - منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر - الجمهورية العراقية - بغداد :

سنة ١٩٨٢ - العدد ١١٢ (حروف الإضافة في الأساليب العربية)/ يوسف نمر ذياب.

سنة ١٩٨٤ - العدد ١٤١ (النقد اللغوي بين التحرر والجمود)/ د. نعمة رحيم العزاوي.

سنة ١٩٨٥ - العدد ١٦١ (نشأة دراسة حروف المعانية وتطورها)/ د. هادي عطية مطر الهلالي.

***

الفهرس

الباب الأول
الجهود اللغوية عند ابن معصوم المدني

الباب الثاني
الجهود النحويّة عند ابن معصوم المدنيّ







www.imamalli-a.com

